مجلة الحقيقة

جامعة أدرار

مجلة أكاديمية محكمة تصدر دوريا عن جامعة أدرار

العدد العشرون

مارس 2012

جمادى الأولى 1433

رقم الإيداع القانوني 363 / 2003
ISSN1112 - 4210

مجلة الحقيقة

مجلة أكاديمية محكمة تصدر دورياً عن جامعة أدرار

العدد العشرون

مارس 2012

جمادى الأولى 1433

العنوان البريدي: الجامعة الإفريقية أحمد دراية ، أدرار
الطريق الوطني رقم 06 ادرار. (01000)

الهاتف: 049.96.59.63 **فاكس:** 049.96.75.71 (213)

البريد الإلكتروني: univ-adrar@maktoob.com أو adrar.univ @yahoo.com

رقم الإيداع القانوني: رقم الإيداع القانوني 363 / 2003
ISSN 1112 - 4210

كلمــة هيئــة التحـريــر

تتقدم هيئة تحرير مجلة الحقيقة بالشكر الجزيل للمجلس العلمي للجامعة وعلى رأسه مدير جامعة أدرار على الموافقة بجعل المجلة تصدر فصلياً كل ثلاثة (03) أشهر بعدما كانت تصدر مرتين في السنة؛ فبشرى لأساتذة جامعة أدرار ولكل الأساتذة والباحثين وكافة قراء مجلة الحقيقة.

وللعلم فإن هيئة تحرير المجلة تلقت مائة وأربعين (140) مقالاً خلال سنة 2011، وأكثر من اثنتين وسبعين (72) مقالاً خلال السداسي الأول من سنة 2012.

كما أن مجلة الحقيقة من المجلات النادرة التي تقبل المقالات على البريد الإلكتروني، وتتولى طبعها وتوزيعها على المحكمين. وهذا كله من أجل مساعدة الأساتذة والباحثين. فمزيداً من الجهد والمثابرة لترقية البحث والمعرفة

مجلة الحقيقة

مجلة أكاديمية محكمة تصدر دورياً عن جامعة أدرار

العدد العشرون : مارس 2012 م _ 1433 هـ

هـيئات المــجلة

مديـر المجلة : أ.د. عباسي عمار (مدير الجامعة).

نائب مدير المجلة : د. بوكميش لعلى (نائب مدير الجامعة للبحث العلمي).

رئيس التحرير : د. بومدين محمد.

هيئـة التحريـر :

1- د. لعلى بوكميش

2- د. بومدين محمد

3- د. مامـي فـوّاد

4- د. خلادي محمد الأمين

5- د. قالون الجيلالي

6- أ . مزار يمينة

أعضـاء الهيئـة العلميـة للمجلة

أولاً: من جامعة أدرار :

1- أ.د ذراع الطاهر (تاريخ)

2- أ.د بوصفصاف عبد الكريم (تاريخ)

3- د.شترة خير الدين (تاريخ)

4- أ.د. شوشان محمد الطاهر (علم التربية وعلم النفس)

5- ا.د اسطمبولي محمد (علم الحديث)

6- ا.د المصري مبروك (فقه)

7- أ.د دباغ محمد (فقه وأصول)

8- د. بلعتروس محمد (شريعة وقانون)

9- د.بن زيطة حميدة (شريعة)

10- د.قصاصي عبد القادر(أدب)

11- د.مشري الطاهر (أدب).

12- د.أحمد جعفري (أدب).

13- أ.د بورصالي فوزي (إنجليزية).

14- د.بوهانية بشير (إنجليزية).

15- د.وناس يحي(قانون).

16- د.حمليل صالح (قانون).

17- د.بن عبد الفتاح دحمان (علوم تجارية)

18- د.يوسفات علي (علوم تجارية)

19- د.أقاسم عمر (علوم تجارية)

ثانياً من جامعات الوطن

1- أ.د عوفي مصطفى (علم الاجتماع – جامعة بانتة)

2- أ.د قدي عبد المجيد (علوم تجارية –جامعة الجزائر)

3- أ.د دبلة عبد العالي (علم الاجتماع –جامعة بسكرة)

4- أ.د. بلعيد صالح (ادب –جامعة تيزي وزو)

5- د.بن حمو محمد (ادب –جامعة بشار)

6- د.زايري بلقاسم (علوم تجارية -جامعة وهران)
7- د.رشيد بوسعادة (علم الاجتماع -جامعة بوزريعة)
8- د.دراوش رابح (علم الاجتماع -جامعة البليدة)
9- د.رابح عبد الله سرير (الإدارة العامة -جامعة الجزائر)
10- د.عدمان مريزق (اقتصاد ومالية -المدرسة العليا للتجارة الجزائر)
11- د. بوسعدة عمر (علوم الإعلام والاتصال -جامعة الجزائر 03)
12- د. خواجة عبد العزيز (علم الاجتماع -المركز الجامعي غرداية)
13- د. بوحنية قوي (علوم سياسية -جامعة ورقلة)
14- د. دبلة فاتح (علوم تجارية -جامعة بسكرة)
15- جبايلي نور الدين (علم النفس – جامعة باتنة)

ثالثاً : من خارج الوطن

1- د.خلوق آغا(أصول الفقه -جامعة العلوم الإسلامية العالمية الأردن)
2- د. وليد العويمر (علوم سياسية ودراسات إستراتيجية -جامعة الحسين ابن طلال الأدرن)
3- د.فؤاد كريشان (إدارة واقتصاد -جامعة الحسين بن طلال الأردن)
4- أ.د عبد العزيز أبو نبعة (إدارة أعمال -الأردن)
5- د. محمد فالح لحنيطي (الإدارة العامة - الجامعة الأردنية الأردن)
6- د. حسين العايد (العلاقات الدولية والعلوم السياسية جامعة الحسين بن طلال الأردن)
7- د. سعيد أوكيل(التسيير والتسويق -جامعة الملك فهد السعودية)
8- د.حسين عليوي الطائي (الجامعة الإسلامية- بغداد)
9- د. سيف الدين حمدت (علوم قانونية -جامعة شندي السودان)
10- د. عوض إبراهيم (الإعلام والاتصال- الجامعة الإفريقية العالمية السودان)
11- د. خالد أحمد اسماعيل (لغة عربية -جامعة غرب كردفان السودان)
12- أ.د عبد الحكيم ناصر العشاوي (جغرافية المدن -جامعة تعز اليمن)
13- أ.د داوود الحديبي(الإقتصاد ومالية وإدارة الاعمال- جامعة العلوم والتكنولوجيا-اليمن)
14- جمال حلاوة (ادارة الأعمال - جامعة القدس. فلسطين)
15- د.محمد توفيق رمضان (شريعة ومصارف إسلامية- جامعة دمشق سوريا)
16- أ.د سليمان عبد ربه محمد (قسم القيادة والإدارة التربوية- جامعة الخليج البحرين)
17- د. زرداني حسان (علوم قانونية. المغرب)
18- د.بن بلقاسم لحبيب (علوم الإعلام والاتصال -تونس)

قواعـد النشــر

تهـتم مجلـة الحقيقـة بنشـر الإسـهام العلمـي الجـامعي المتميـز فـي مجـال العلـوم الإنسـانية والاجتماعية بشتى فروعها.

تقبل للنشر الدراسات والبحوث المتخصصة وفق القواعد التالية:

01 - أن يتسم البحث بالأصالة والإسهام العلمي.

02 – أن يكون المقال جديداً لم يسبق نشره لدى جهات أخرى، وذلك بتقديم تعهد كتابي ممضى.

03 – تخضع جميع المقالات للتقييم والتحكيم العلميين.

04 – يجب أن تقدم المقالات في قرص مرن مرفقة بثلاث نسخ أو ترسل عن طريق البريد الإلكتروني للمجلة.

05 – يجب إرفاق السيرة الذاتية العلمية لصاحب المقال، مع تحديد الدرجة العلمية والمؤسسة الجامعية ورقم الهاتف والبريد الإلكتروني.

06 – يجب أن لا يتجاوز المقال عشرين صفحة ولا يقل عن عشر صفحات.

07 – يجب إرفاق المقال بملخصين: أحدهما باللغة العربية ، والآخر بلغة مغايرة (إنجليزية أو فرنسية)، بحيث لا يتعدى كل ملخص ثمانية أسطر كحد أقصى.

08 – أن يحرر المقال بخط: **Simplified Arabic** الحجم 14، والهامش بحجم 10 وبالخط نفسه، وأما المقالات المحررة باللغة الأجنبية فيجب أن تكتب بخط **Times New Roman**، حجم 12، والهامش بحجم 10 ، وبالخط نفسه، أما العناوين بخط عريض (**Bold, Gras**).

09 – أن توضع الهوامش بصفة آلية (حواشي سفلية) جديد لكل صفحة.

10 – يجب أن يكون إعداد الصفحة كما يلي: الفراغ بين الأسطر 1سم، وعن اليمين2.5سم، والباقي 1.5سم.

11 – أن يحرر المقال وفق الشروط العلمية والمنهجية، بحيث يتضمن:

– مقدمة تحتوي على الإشكالية وعناصر الموضوع.

– العرض وفق التفريع المنهجي (عناصر أساسية وأخرى فرعية أو جزئية) مرتبة ترتيباً تصاعدياً.

– خاتمة تتضمن نتائج البحث ، وليس تلخيصاً للبحث.

– مصادر ومراجع البحث مرتبة في آخر المقال وفق منهج علمي متبع.

الفهـرس العام

	كلمة مدير الجامعة		أ
	هيئات المجلة		ب
	قواعد النشر		د
	الفهرس العام		هـ
01	أ. بن يخلف زهرة أ.د. بونوة شعيب	أثر الفساد على التمويل المحلي للتنمية: . حالة الجزائر .	26-1
02	أ. بن عيشي عمار	مساهمة البرامج التدريبية في تحقيق الجودة الشاملة بالمنظمات: دراسة حالة مؤسسة الكوابل الكهربائية ببسكرة (جانفي 2009)	53-27
03	أ.بحري نوارة	التشكيل الصوتي وأثره في فصاحة اللفظ	73-54
04	أ.بسام محمود الصافتلي	تقويم مدى تطبيق معلّمي مدارس الحلقة الأولى في التعليم الأساسي لمعايير إدارة الجودة الشاملة في التعليم دراسة ميدانية في مدارس محافظة الحسكة	105-74
05	د.بن يحي ام كلثوم	ضرب الأولاد للتأديب بين الضرورة والضرر دراسة فقهية، نفسية، قانونية	141-106
06	أ.بوظراف جيلالي	أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في نقل التكنولوجيا إلى الدول النامية حالة الصين	176-142
07	د.بومدين محمد	أهمية النظام الديمقراطي لتحقيق الحكم الراشد والتنمية في الدول العربية وفي الجزائر	200-177
08	د.عبد الحفيظ تحريشي	التـداوليـة: مفاهيم ومصطلحات	215-201

09	د.دليلة مباركي أ. سوياد ليلى	الضمانات الممنوحة للمتهم أمام المحكمة الجنائية الدولية	239-216
10	_د/ قجة رضا	فعالية نسق السلطة التنظيمية في المؤسسة _ حالة المؤسسة الجزائرية العمومية _	272-240
11	ا.صديقي أحمد	المزايا الاقتصادية لمشروع العملة الخليجية الموحدة	296-273
13	أ.حبيبي عبد الله	وساطة بين البلاغة والنقد	314-297
14	د.يوسفات علي	البرمجة الخطية المتعددة الاهداف (الماهية و التطبيقات)	331-315
15	ا. بومقورة نعيم	الحركة النقابية كظاهرة اجتماعية:مقاربة تاريخية سوسيولوجية.	366-332

رقم الإيداع القانوني: 363/ 2003
ISSN 1112-4210

11 نهج طالبي أحمد - غرداية

الهاتف / فاكس : (029) 88. 36. 53
المنطقة الصناعية : (029) 87. 34. 34

أثر الفساد على التمويل المحلي للتنمية . حالة الجزائر

أ. بن يخلف زهرة .جامعة بشار.

أ. د.بونوة شعيب .جامعة تلمسان .

الملخص:

تعتبر إشكالية التمويل محورية بالنسبة لقضايا التنمية، ومع اشتداد المنافسة على رؤوس الأموال الأجنبية في ظل الانفتاح، تظهر الحاجة إلى النجاعة في تجميع واستخدام الادخار المحلي خاصة بالنسبة للبلدان التي تمتلك موارد داخلية قابلة للزوال على شاكلة الجزائر.

في هذه الورقة البحثية سنناقش وضعية التمويل المحلي بالجزائر من خلال الوقوف عند تحليل إمكانيات الادخار الحكومي بتحليل ميزانية البلد وهذا بالنظر إلى الطبيعة الريعية لاقتصاد الجزائر، من جهة مقابلة سنستشعر تأثير الفساد في توجيه هذه الإمكانيات ومنه على التمويل المحلي.

Résumé:

Le financement est l'un des problématiques qui préoccupe le monde et spécialement les pays en développement. Avec la férocité de la concurrence, paraît le besoin de se baser sur les produits locaux surtout pour les pays qui possèdent les ressources intérieurs comme l'Algérie et le grand revenu du pétrole dans ces derniers temps.

Dans cette recherche on parlera de l'impact de la corruption sur l'exploitation d'épargnes étatiques en Algérie et de là, le sujet du développement.

المقدمة:

يعتبر التمويل عصب التنمية وأساس استمرارها، ولعل المنافسة الشديدة المحتدمة–خصوصا فيما يتعلق باجتذاب رؤوس الأموال الأجنبية– جراء انفتاح الدول على بعضها في العالم أجمع ساهم من جهته في تكريس الاهتمام العالمي على نطاق واسع بالتنمية ومتطلباتها،التي تترأسها محاولة إيجاد صيغة للمزيج التمويلي الأنسب(المحلي والأجنبي) لكل بلد وفق إمكانياته وتماشيا مع ظروفه، ذلك أنه ثبت أن لا وجود لوصفة تمويل ثابتة تحقق الأهداف التنموية لجملة بلدان العالم مجتمعة مع الإشارة إلى الاختلاف النسبي لكم ونوع الأهداف رغم توافق نسقها العام القاضي بتحسين الظروف الاجتماعية، السياسية والاقتصادية للمواطنين بكل بلد والذي يضم في عمومه التوافق الدولي حول الأهداف الإنمائية للألفية.

من خلال هذه الورقة البحثية، سنخوض في بحث سبل النجاعة في استخدام أكبر قدر ممكن من التمويل المحلي في المزيج التمويلي المقترح لبعث وإنعاش التنمية، وذلك كونه أقل تكلفة كما أنه يجنب العالم النامي عديد الالتزامات التي تجعل العالم المتقدم يتحكم في مساره على المدى البعيد وهذا خاصة بالنسبة للبلدان التي تمتلك محليا موارد تمويلية هامة والتي نعتبر الجزائر أحدها.

فلطالما اعتمدت الجزائر في مسارها على الاقتصاد الريعي المبني على العوائد البترولية التي شكلت مصدرا تمويليا هاما خاصة في فترات ازدهار أسعار المحروقات، كما أودت بالبلد للوقوع تحت قيود والتزامات التمويل الأجنبي (الملموسة والمحسوسة،الآنية واللاحقة) في فترات الركود،ولعل هذه القيود والالتزامات الممتدة إلى اليوم والمستمرة مستقبلا تعتبر أكبر مقلص للخيارات المتاحة أمام البلد لولوج تطلعات شعبه.ولأنه لا يسعنا العودة لتصحيح أخطاء الماضي فلا أقل من أن نعتبر منها ونتجنبها ما أمكننا، ولا نعني هنا العزوف

عن التمويل الأجنبي(الذي لا غنى عنه أبدا ولكن عند مستويات محددة وبشروط معينة) وإنما بمحاولة تكريس دور التمويل المحلي وعدم المغالاة في التعويل المطلق على نظيره الأجنبي.

إشكالية البحث:

في إطار ما أسلفنا نلاحظ بالنسبة للجزائر غياب النتائج الملموسة لليسرة المالية التي تشهدها البلاد– في الفترة الأخيرة – على صعيد تكوين قاعدة تمويل محلية للتنمية توازي هذه اليسرة على الأقل في الوقت الحالي مما يوحي بضلوع الفساد، وهو ما أثار إشكالية البحث المتمثلة في السؤال المحوري:

ما هي حدود تأثير الفساد على نجاعة تعبئة الادخار الحكومي ومنه التمويل المحلي بالجزائر؟

وهي إشكالية قادتنا لصياغة جملة من الفرضيات

فرضيات البحث:

من منطلق ملاحظاتنا المنبثقة من قراءاتنا وبحوثنا حول الاقتصاد الجزائري حينا ومعايشتنا لواقع البلد أحيانا أخرى كونا جملة من الفرضيات التي سنسعى لمناقشة مضامينها من خلال البحث والتي نوجزها فيما يلي:

- الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي مبني على العوائد البترولية لذلك حساسيته لتقلبات أسعارها مرتفعة.
- العوائد البترولية تشجع السياسة الإنفاقية في الجزائر.
- التوسع في السياسة الإنفاقية لم يحقق أهدافه فيما يتعلق بمتغيرات الاقتصاد الكلي (مثل النمو والبطالة).
- يتدخل الفساد كمحدد رئيسي لعدم نجاعة التعامل بإيرادات الدولة والتحكم بنفقاتها.

– ومن خلال محاولته تقصي صحة الفرضيات السابقة، نجد للبحث أبعادا أخرى .

أهداف البحث:

إضافة إلى تقصي صحة الفرضيات، يهدف البحث في شقه الأول إلى اقتراح محاور عامة وأساسية لتفعيل الادخار الحكومي ومن ثم يحاول خلق جدل توعوي حول خطورة الفساد على التنمية بالجزائر فيما يتعلق بتعبئة الموارد المحلية خاصة في ظل الوفرة المالية الحالية .

محاور البحث: سنحاول التوصل إلى أهداف البحث من خلال مناقشة المحاور التالية:

I _ مناقشة قدرات التمويل المحلي[1] من خلال تحليل ميزانية الجزائر

I_1 مكانة العوائد البترولية في الاقتصاد الجزائري

I_2 تأثير الإنفاق العمومي على تعبئة التمويل المحلي

I_3 تأثير تطورات الميزانية على قدرات التمويل المحلي الحكومي

II_ استهداف الفساد لقدرات التمويل المحلية بالجزائر

II_1 نظرة موجزة حول وضعية الفساد بالجزائر

II_2 تحليل تأثير الفساد في الحد من قدرات التمويل المحلية

ملاحظة: في كل البيانات المدرجة بالبحث تم اعتبار البيانات بأخذ رقم بعد الفاصلة ودون تقريب.

I_ مناقشة قدرات التمويل المحلي الحكومي من خلال تحليل ميزانية الجزائر:

I_1 مكانة العوائد البترولية في الاقتصاد الجزائري:

[1] من خلال البحث نقصد بقدرات التمويل المحلي النماذج التمويلية التالية: (مدخرات القطاع العائلي، مدخرات قطاع الأعمال العام، مدخرات قطاع الأعمال الخاص، تكوين الادخار الإجباري عن طريق التضخم، والإدخار الحكومي)، هذا الأخير الذي نعنى به على وجه الخصوص في بحثنا، بسبب اعتماد الجزائر الشبه كلي على مدخرات الحكومة من العوائد النفطية منذ قيامها كدولة مستقلة ووصولا إلى الظرفية التي تتيحها هذه العوائد من خلال اليسرة المالية التي يعرفها البلد مؤخرا.

أ.التحول من الريع الزراعي إلى الريع النفطي بالجزائر:

عرف الاقتصاد الجزائري منذ أواخر الثمانينيات تحولاً جذريًا شمل توجهات كبرى بعدما تبين هشاشة الاقتصاد الوطني من حيث ضعف الهيكل الإنتاجي وقصوره في استيعاب المداخيل المالية الكبيرة التي جنتها الجزائر بفضل ارتفاع أسعار البترول في السوق العالمية بعد أكتوبر 1973، حيث انتقلت الجزائر بقوة من اقتصاد اعتمد في بداياته الأولى على الريع الزراعي في الستينيات، مرورًا بإقامة نسيج صناعي هش في السبعينيات إلى بلد مأخوذ بضخامة الريع النفطي العالمية في الثمانينيات، إلا أنه ومع البدايات الأولى لأزمة النفط العالمية ظهرت انعكاسات السياسات الاقتصادية بصورة سلبية وقاسية على الدولة والشعب، فارتفع معدل التضخم إلى مستوى قياسي، وعجزت الدولة عن وضع حد لانهيار اقتصادي متسلسل، وأعلنت عدم قدرتها على الوفاء بديونها الدولية، واضطرت إلى جدولة ديونها الخارجية مرتين، حينها بدأت عملية إرساء أسس نظام اقتصادي مفتوح يتراجع معه حضور الدولة ومؤسساتها العامة في النشاط الاقتصادي لحساب القطاع الخاص وفق قواعد اقتصاد السوق كضرورة وطنية وسبيلاً وحيدًا لإنقاذ سيادة البلاد، ولم تكن عملية التحول هينة بعد مرور أكثر من ربع قرن من تطبيق نظام اشتراكي شديد التمركز والتخطيط.

لقد أكد انهيار المعسكر الاشتراكي أن النظام الاقتصادي الرأسمالي الحر هو النظام السائد والمسيطر، ومنه اتجهت التشريعات إلى إعادة تنظيم شاملة للحياة الاقتصادية وأدواتها مثل تحرير النشاط التجاري الداخلي، وحرية التجارة الخارجية، وخوصصة المؤسسات العامة وفتح المجال أمام الاستثمار الوطني والأجنبي، وتشجيع مشاريع الشراكة، مع إتباع سياسة التحرير الجزئي والتدريجي للأسعار، وبالموازاة مع هذا تم استحداث هيئات لضبط النشاط مثل مجلس النقد والقرض الذي أعاد النظر في ظروف تسيير البنوك، وفي ضبط القرض وتخصيص الموارد، وفي حركة رؤوس الأموال مع الخارج، وواكب هذا قوانين

اجتماعية نظمت علاقات العمل، وضبطت ممارسة الحق النقابي، وحق الإضراب، ووضعت قواعد وضوابط للتشاور الاجتماعي. وهكذا أصبحت الإصلاحات الاقتصادية التي اهتمت بالمؤسسة والاستثمار، والنقد والقرض والأسعار والأجور والتجارة مكملة للإصلاحات السياسية التي أسست الديمقراطية القائمة على التعددية.

ب.الوقوف على مكانة العوائد البترولية من خلال تحليل الإيرادات النهائية بميزانية الجزائر:

لتقريب صورة أوضح عن مكانة البترول في الاقتصاد الجزائر ومسايرته لتمويل البرامج التنموية، نقترح فيما يلي عرضا موجزا لتطور مكونات إيرادات ميزانية الجزائر من خلال الجدول الموالي:

ملاحظة: تتكون الإيرادات الجبائية من: حاصل الضرائب المباشرة+حاصل التسجيل والطابع+حاصل الرسوم المختلفة على الأعمال+حاصل الضرائب غير المباشرة+حاصل الجمارك، بينما تتكون الإيرادات العادية من حاصل دخل الأملاك الوطنية+الحواصل المختلفة للميزانية+الإيرادات النظامية

الجدول رقم 01:الإيرادات النهائية المطبقة على ميزانية الجزائر خلال 2010/1994 (مليار دج)

السنوات	مجموع الإيرادات	الجباية البترولية	الموارد العادية		
		الجباية البترولية	الإيرادت الأخرى	الإيرادات العادية	الإيرادات الجبائية
1994	477.2	222.2	68.2	10.6	176.2
1995	611.7	336.1	22.9	10.7	242.0
1996	824.0	496.2	26.9	14.0	286.9
1997	933.6	570.8	32.0	17.9	312.9
1998	784.3	378.7	51.4	15.7	338.5
1999	972,7	560,1	73,7	41.660	338,9
2000	1.124.9	720.0	15.4	40.015	349.5
2001	1.389.7	840.6	43.7	107.193	398.2
2002	1.576.6	916.4	74.6	102.749	482.8
2003	1 631,0	1 064,8	566,20		
2004	1 819,6	1 180,4	639,23		
2005	1 629 7	899 0	123 4	22 000	585 3

2006	1667.9	916.0	118.6	22.500	610.7
2007	1802.6	973.0	130.5	23.000	676.1
2008	1924.0	970.2	130.5	68.500	754.8
2009	2786.6	1628.5	150.5	86.600	921.0
2010	3081.5	1835.8	132.5	44.700	1068.5

المصدر: من إعداد الباحث عن الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية

وبعد تقسيم المعطيات الواردة في الجدول 01، وفقا للمراحل التنموية (2000/1994 برامج عادية، 2004/2001 برنامج دعم النمو،2009/2005 برنامج الإنعاش الاقتصادي،2010 السنة الأولى من البرنامج التنموي الخماسي التكميلي الأخير 2014/2010)،بغية توضيح الرؤية توصلنا للشكل 01.

الشكل رقم 01:التمثيل البياني للإيرادات النهائية المطبقة على ميزانية الجزائر خلال 2010/1994

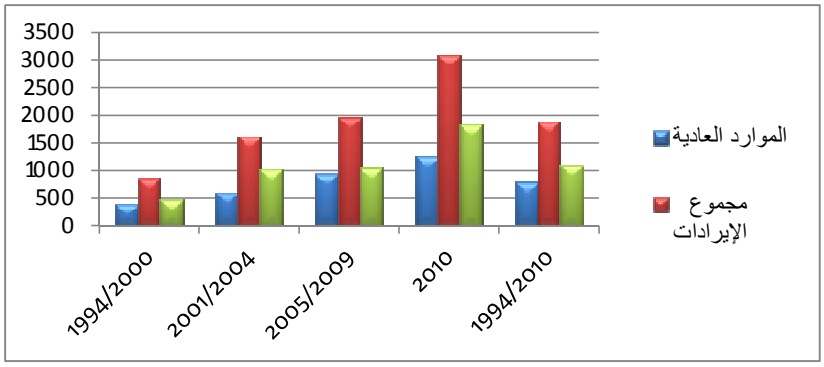

المصدر :من إعداد الباحث انطلاقا من بيانات الجدول رقم01

بعد تبسيط المعطيات من خلال الشكل 01 برزت بوضوح مجموعة النتائج التالية:

* تزايد المجموع العام للإيرادات بوتيرة متسارعة خلال فترات الدراسة المختلفة وذلك بمتوسط عام قدره 1876.09 مليار د.ج وهو ما يؤكد(توافقا مع فرضياتنا) أن الجزائر عرفت يسرة مالية مع مطلع العشرية الأولى للألفية الثالثة.

* تزايد الإيراد العام كان نتيجة تزايد حصيلة الموارد العادية بنسبة معينة(وبمتوسط عام قدره 790.39 مليار د.ج ممثلا 42.33 % من مجموع الإيرادات)، والجباية البترولية بنسبة أكبر (وبمتوسط عام قدره1085.739

مليار د.ج ممثلا 57.67 % من مجموع الإيرادات) وذلك خلال جميع المراحل التنموية. وهو بدوره يؤكد أن اليسرة المالية المتاحة في الجزائر يغذيها البترول كما افترضنا سلفا.

* إن المحصلة الأساسية لهذه الجزئية تتمثل في صدارة الجباية البترولية لإيرادات ميزانية الجزائر في كل المراحل المقترحة، وخاصة منذ 2001 بسبب ارتفاع أسعار البترول، إذ عرفت الإيرادات تزايدا متواصلا خلال فترة الدراسة التي استمر اعتمادها بدرجة كبيرة على الجباية البترولية حيث مثلت هذه الأخيرة تراوح 57.67% طوال سنوات الدراسة، ولهذا أصبح الاقتصاد الوطني عرضة للمتغيرات الخارجية وخاصة المتعلقة بأسعار النفط.

وعلى هذا الأساس نستشعر تأثير السعر المرجعي للبترول في إعداد ميزانية الجزائر وهو ما نحاول الوقوف عنده بعد عرضنا الموجز فيما يلي للتطورات الحاصلة في الإنفاق العمومي بالجزائر.

I_2 تأثير الإنفاق العمومي على التمويل المحلي الحكومي:

حتى يكتمل تصورنا حول مسار التمويل المحلي بالجزائر وبعد العرض الموجز لتطورات إيرادات الميزانية تقتضي الضرورة المنهجية حوصلة مسار النفقات العامة التي تعبر عن صرف الدولة أو أحد هيئاتها العمومية مبلغا من المال بغية إشباع الحاجات العامة، وعليه فهي الصورة التي تعكس نشاط الدولة وأداة تحقيق أهدافها وتوجيه اقتصادها وضمان الاستقرار الاقتصادي في البلاد[1].بالنسبة لميزانية الجزائر تنقسم فيها النفقات العامة إلى نفقات التسيير، ونفقات التجهيز. وفيما يلي نعرض جدولا يحوصل أهم التطورات الحاصلة في نفقات ميزانية الجزائر بعد الإصلاحات. ومنه نستخلص شكلا توضيحيا (الشكل02) بعد تقسيم المعطيات الواردة في الجدول 03

الجدول رقم 02:النفقات العامة في ميزانية الجزائر خلال 2010/1994 (مليار دج)

[1] علي زعدود، **المالية العامة**، ديوان المطبوعات الجامعية،بن عكنون الجزائر،دون سنة،الطبعة الأولى، ص31

الفترة التنموية	السنوات	النفقات العامة				المجموع
		نفقات التسيير		نفقات التجهيز		
		النفقات	النسبة%	النفقات	النسبة%	
البرامج العادية	**1994**	330.4	58	235.9	42	566.3
	1995	473.7	62	285.9	38	759.6
	1996	590.5	66	297.8	34	888.3
	1997	665.2	71	275.7	29	940.9
	1998	721.7	79	208.5	21	980.2
	1999	692.8	74	280.8	26	1098.5
	2000	328.9	77	290.2	23	1255.5
برنامج الإنعاش	**2001**	760.9	65	503.6	35	1452.3
	2002	1050.1	66	552.2	34	1602.4
	2003	1097.3	64	613.7	36	1711.1
	2004	1200.0	63	720.0	38	1920.0
برنامج دعم النمو	**2005**	1200.0	62	750.0	38	1950.0
	2006	1283.4	49	1347.9	51	2631.4
	2007	1574.9	43	2048.8	57	3623.7
	2008	2017.9	47	2304.8	53	4322.8
	2009	2593.7	50	2597.7	50	5191.4
البرنامج التكميلي	**2010**	3445.9	51	3022.8	49	6768.7

المصدر: إعداد الباحث عن الجريدة الرسمية الجزائرية من1994-2010 (النسب تقريبية دون اعتبار الفواصل)

الشكل رقم 02: التمثيل البياني لتطورات النفقات العامة في ميزانية الجزائر خلال 2010/1994

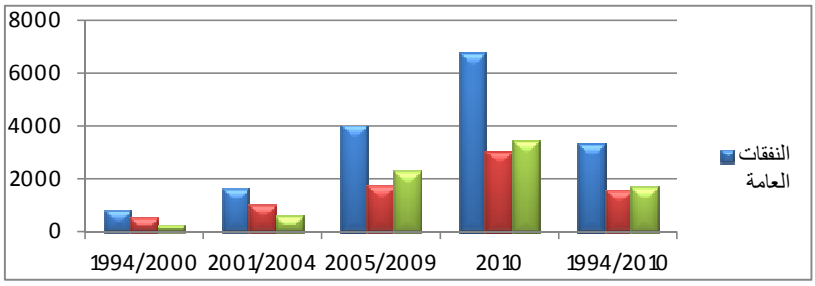

المصدر :من إعداد الباحث انطلاقا من بيانات الجدول 02

من خلال الجدول02 والشكل02 يبرز ما يلي:

* نلاحظ عموما نمو الإنفاق العام وارتفاع معدلاته بوتيرة متسارعة جدا منذ بداية برنامج الإنعاش الاقتصادي،وهو ما يبرز بوضوح توسع نشاط الدولة بعد أن كانت محدودة نسبيا في ظل برامج الإصلاح،وهو ما يؤكد طرحنا

بأن الدولة تعيد تكييف أعوانها من خلال الإشراف على التنمية لتحتفظ بنموذج الدولة الحامية وهذا في ظل توجهها (الشكلي،المفترض) إلى اقتصاد السوق.

* مثلت نفقات التسيير حتى 2010 ما يقارب 59% كمتوسط عام،حيث اتبعت مسارا تصاعديا بنسب متناقصة إلى غاية مرحلة دعم النمو(2009/2005) حيث قدرت نسبة تزايدها ب50.02 وهذا بعد أن بلغت 69.57 % في مرحلة البرامج العادية التي تلت الإصلاحات(2000/1994)، وهذا مرورا بنسبة 64.5 % التي سجلتها في مرحلة الإنعاش الاقتصادي (2004/2001).بالنسبة لسنة 2010 والتي تمثل بداية البرنامج الخماسي التكميلي لبرنامج دعم النمو فقد بلغت نفقات التسيير 51 %.

* بالمقابل مثلت نفقات التجهيز حوالي 41 % كمتوسط عام من النفقات العامة خلال الفترة. حيث اتبعت مسارا تصاعديا وبنسب متزايدة، إلى غاية مرحلة دعم النمو(2009/2005) حيث قدرت نسبة تزايدها ب49.8وهذا بعد أن بلغت 30.63% في مرحلة البرامج العادية التي تلت الإصلاحات(2000/1994)، وهذا مرورا بنسبة 35.75 % التي سجلتها في مرحلة الإنعاش الاقتصادي (2004/2001).بالنسبة لسنة 2010 والتي تمثل بداية البرنامج الخماسي التكميلي لبرنامج دعم النمو فقد بلغت نفقات التجهيز 49 %.

I_3 تأثير تطورات الميزانية على قدرات التمويل المحلي الحكومي:

قبل ولوج تحليل النتائج المحصل عيها لتطورات كل من إيرادات ونفقات الميزانية، نقترح فيما يلي شكلا توضيحيا تطوراتهما معا (نحافظ على نفس التقسيم المقترح)بغية إثراء التحليل.

الشكل رقم 03: التمثيل البياني لتطورات النفقات والإيرادات في ميزانية الجزائر خلال 2010/1994

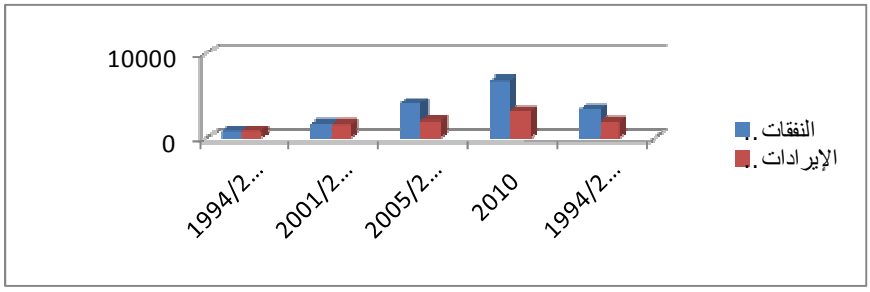

المصدر :من إعداد الباحث انطلاقا من بيانات الجداول السابقة

* إن أول ما نلاحظه من خلال الشكل تنامي كل من الإيرادات العامة (حيث بلغ متوسط فترة الدراسة 1876.09 مليار دج) والنفقات العامة (حيث بلغ متوسط فترة الدراسة 3302.26 مليار دج) بشكل ملفت خاصة بعد 2005، وهو ما يشير إلى توسع النشاط الاستثماري بالجزائر وتحولها إلى ورشة مفتوحة.

* ولعل الملاحظة الأكثر وضوحا من خلال الشكل، تفوق الإنفاق العام على الإيرادات وبشكل متسارع منذ 2001، ما يثبت السياسة الإنفاقية التي تنتهجها الجزائر لتنفيذ مشاريعها التنموية، ويوضح أن صناع القرار فضلوا أن يعملوا في ظل عجز موازني طالما يوفر صندوق ضبط الإيرادات احتياطيا يستطيعون اللجوء إليه (فوائض البترول) إضافة إلى التفاؤل المتعلق بأسعار البترول والذي جعل السعر المرجعي للبترول من 19 دولار للبرميل إلى 37 دولار للبرميل (وهو ما سنناقشه في الجزئية الموالية). وهو ما يشير مرة أخرى إلى تحكم أسعار البترول بالاقتصاد الجزائري.

تحليل النتائج:

اتصفت الموازنة العامة الجزائرية بالعجز المزمن والمستمر خلال أغلب سنوات الدراسة ابتداء من سنة 1992 وبحدة أكبر انطلاقا من 2001 ويرجع استفحال العجز إلى عجز الإيرادات العامة عن ملاحقة الزيادة في الإنفاق العام .وفيما يتعلق بوضع التوازن العام للاقتصاد الجزائري فإنه يعاني من مشكلات أساسية وجوهرية تعكس في واقع الأمر حقيقة انعدام التوازن البنيوي

بصورة عامة، بعابرة أخرى أن الخلل يعتبر هيكليا في الأساس وقد تمثلت الإختلالات في نمو النفقات العامة بمعدلات أكبر من الإيرادات العامة المتاحة والمحدودة المصادر.صاحب انتقال الجزائر من اقتصاد مخطط مركزيا إلى اقتصاد يعتمد على آليات السوق القيام بعملية ضخمة لإعادة توجيه سياساتها المالية، وتمثلت هذه العملية في مجموعة من الإصلاحات الهيكلية بالتعاون مع المؤسسات المالية الدولية. كانت السياسة المالية في إطار التخطيط المركزي تركز أساسا على تخصيص العائد المحقق من صادرات المحروقات من أجل توفير الخدمات المدنية ذات الحجم الكبير بالإضافة إلى التحويلات والإعانات العامة لكل من الإنتاج والاستهلاك والقيام ببرنامج ضخم من الاستثمارات العامة غير ذات الأولوية.

وفي عام 1986 تدهورت مظاهر الضعف المالي بدرجة كبيرة عندما انخفضت إيرادات المحروقات، وقد نتج عن هذا اختلالات مالية كبيرة التي ما صاحبها من تراكم من دين خارجي حتى أصبحت خدمات المديونية خطرا يهدد الاقتصاد الوطني. استمرار هذه الإختلالات المالية أجبرت الحكومة على القيام بعمليات تصحيح مالي أكثر قوة في إطار برنامجين بمساندة صندوق النقد الدولي مع مطلع التسعينات كما أن هذه الفترة عرفت ارتفاعا حادا في أسعار النفط مما جعل ميزانية الدولة تحقق فائض غير أن هذا الأخير تحول إلى عجز ابتداء من سنة 1992 وهذا راجع لارتباط الاقتصاد الوطني بالإيرادات النفطية. وبهدف تصحيح الاختلالات المالية والتخفيض من عجوزات الميزانية استمرت الحكومة في تطبيق الإصلاحات الهيكلية للاقتصاد الوطني عامة والمتعلقة بالسياسة المالية خاصة وقد نجح برنامج التصحيح المنفذ عام 1994 إلى حدّ كثير في تخفيض عجز الميزانية وقد اتخذت الحكومة السياسة الضريبية وسياسة الإنفاق العام كأداة فعالة من أدوات الإدارة الكلية .

وتجدر الإشارة أن السياسة الانفاقية للجزائر تميزت بزيادة معدلات النفقات العامة باستمرار، وأخذت نفقات التسيير حصة الأسد من النفقات الإجمالية ثم تأتي نفقات التجهيز في المرتبة الثانية التي عرفت نوعا من الزيادة خلال البرامج التنموية الأخيرة. أما السياسة الإيرادية تميزت باعتمادها على الجباية البترولية حيث مثلت هذه الأخيرة أكبر من 57% من الإيرادات الإجمالية، غير أنّ الجباية العادية عرفت نوع من التحسن من خلال الإصلاحات الضريبية المنتهجة، والشيء الملاحظ هو أن نسبة زيادة الإيرادات العامة لم تلاحق زيادة النفقات العامة مما أدى إلى نتيجة تمثلت في عجز الميزانية في أغلب سنوات فترة الدراسة وبالتالي أصبح التوازن الداخلي مختلا وراجعا إلى تأثر التوازن الداخلي بالمتغيرات الخارجية لاعتماده على الإيرادات النفطية، وكذا ارتفاع أسعارها.

وأخيرا نخلص إلى أن التوازن الاقتصادي العام للجزائر يعاني من مشكلات أساسية وجوهرية تعكس في واقع الأمر حقيقة انعدام التوازن البنيوي بصورة عامة والمتمثل في العجز الموازني الناتج عن زيادة النفقات بمعدل أكبر من الإيرادات هذا من جهة وتقلب أسعار النفط من جهة أخرى.

وكخلاصة لما تقدم نستطيع القول **أن** البترول هو العصب المحرك للتنمية بالجزائر حيث تشكل عائداته المصدر الأول للتمويل المحلي .وفي ظل ارتفاعه مؤخرا يعتبر نقطة قوة عظمى للتمويل المحلي بالجزائر وذلك في الوقت الحاضر بفعل ارتفاع السعر المرجعي[1] له، والمستقبل من خلال تنميته

[1] السعر المرجعي للبترول :وهو الذي تعد على أساسه ميزانية الدولة وفقا للتنبؤ بأوضاع السوق، وبما يتوافق مع الخطة التنموية.

للاحتياطي الوطني الذي يتجلى من خلال التطورات الأخيرة في صندوق ضبط الإيرادات[1] كما يتضح من خلال الجدول 03.

الجدول رقم 03: السعر المرجعي للبترول وصندوق ضبط الإيرادات خلال 2008/1998

السنة	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
س.م$	15	19	19	22	19	19	19	19	19	19	37
ص.ض.إ مليار دج	-	-	453.2	123.8	2650	4489	6234	13688	17980	17388	6486

المصدر :من إعداد الباحث بناء على : تقارير وزارة المالية

من زاوية مقابلة تمثل النفقات بدورها نقطة قوة للتمويل المحلي ولكن المستقبلي في حالة تم ترشيدها وتوجيهها نحو ما يخلق بديلا استراتيجيا عن البترول لخلق الثروة. وعلى هذه الخلفية يتضح أن قدرات لتمويل المحلية بالجزائر ورهاناتها وفقا لرؤية البحث نستطيع حوصلتها في المحاور الثلاث التالية: 1- تسيير الفائض المالي. 2- ترشيد الإنفاق العام. 3- تنمية الاحتياطي الوطني(ص.ض.إ).

بعد توضيح رؤيتنا لمحاور تفعيل التمويل المحلي بالجزائر، وفي ظل استفحال الفساد بالبلد، نستشعر ضلوع هذا الأخير في الحد من القدرات المحلية للتمويل وهذا ما سنناقشه فيما يلي:

II_ استهداف الفساد لقدرات التمويل المحلية بالجزائر:

قبل محاولة إبراز مكامن الفساد في جهاز التمويل المحلي بالجزائر،ارتأينا كضرورة منهجية أن نستعرض في عجالة (وفقا لغاية البحث) وضعية الفساد بالجزائر لنستشف خطورته.

II_1 نظرة موجزة حول وضعية الفساد بالجزائر:

[1] صندوق ضبط الإيرادات :يهدف إلى ترشيد استهلاك الموارد الطاقوية والتحوط للمستقبل(تفادي تقلبات البترول لتي تؤثر على الاقتصاديات المرتبطة بها)، وموارد هذا الصندوق هي الفارق بين سعر برميل النفط في السوق العالمية وسعره المرجعي المعتمد في إعداد الميزانية السنوية،وبهذا يعتبر فعالا لامتصاص فائض الإيرادات الجبائية

أ.الرؤية العالمية للفساد بالجزائر:إن الأهمية الكبيرة المتنامية التي تحظى بها منظمة الشفافية الدولية كأكبر مؤسسة غير حكومية مناهضة للفساد والرشوة بالعالم لا تترك بدا من تلمس مسار الفساد بأي بلد من خلال تقييم هذه الأخيرة له.وهو ما دفعنا فيما يلي لتبيين تطورات الفساد بالجزائر وفقا لمؤشرها.

ملاحظة : مؤشر الفساد بالجزائر لم يتم حسابه إلا بعد توقيع معاهدة الأمم المتحد لمكافحة الفساد **2003**.

الجدول رقم(04) :تطورات مؤشر مدركات الفساد بالجزائر (2010/2003)

السنة	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
المؤشر	2.6	2.7	2.8	3.1	3.0	3.2	2.8	2.9
الترتيب	133/88	-	159/97	163/84	178/99	180/92	180/111	105

المصدر :من إعداد الباحثة استنادا إلى تقارير منظمة الشفافية الدولية(مواقع الأنترنت)

تؤكد النتائج الموضحة من خلال كل من الجدول أن الجزائر ما فتئت تحتل مراتب غير مشرفة في سلم الفساد منذ أخذها بالاعتبار ضمن الدول التي تقيمها منظمة الشفافية الدولية، وإذا اعتبرنا أن الاعتماد في وصف مسار الفساد في البلد على الترتيب أقل موضوعية، كون عدد البلدان الخاضعة للتقييم متغيرة فإن علامة المؤشر الذي يعتبر نفسه بالنسبة لجميع البلدان تؤكد بدورها المستوى المتدني للجزائر فيما يتعلق بمستوى النزاهة. حيث نلاحظ أن أعلى علامة سجلها المؤشر كانت 3.2 سنة 2008 وهي علامة تظل بعيدة جدا عن أعلى علامة مسجلة في نفس السنة وهي 9.3 والتي أحرزتها كل من نيوزيلندا والدانمارك (وفقا لتقرير مؤسسة لشفافية الدولية)، وأكثر من هذا فإن هذه العلامة تظل بعيدة كل البعد حتى عن العلامة الوسطى(5 من عشرة) وهو ما يشير إلى المستوى المرتفع للفساد بالجزائر.

على مدى سبع سنوات كاملة انحصر مؤشر الفساد بالجزائر بين القيمتين 2.6 إلى غاية 3.2 محققا تحسنا نوعيا بقيمة 0.8 فقط، وهي قيمة لا تبشر أبدا بالخير بالنسبة لبلد يشهد أوضاعا مالية مريحة ويراهن على الاستثمار الأجنبي

والشراكة الخارجية للنهوض بالتنمية والاستمرار في الاقتصاد العالمي وهو ما يتطلب جهودا ضخمة لتوفير الأمان الاقتصادي الذي لا يتأتى إلا من خلال نتائج قياسية (وليست رمزية) فيما يتعلق بمستوى الفساد. ولعل عودة تراجع مؤشر الفساد بالنسبة لسنتي 2009 و2010 بقيمتي 2.9 على التوالي بعد بلوغه قيمة 3.2 سنة 2008 يؤكد تذبذب وضعية النزاهة بالبلد. وينذر بالأخطر.

وحتى لا نخوض في تفاصيل قد تحيد بنا عن غاية البحث، نخلص اختصارا إلى التأكيد على التنامي المستمر لظاهرة الفساد بالجزائر رغم التحسنات الطفيفة جدا في المؤشر والتي قد نعتبرها مهملة إذا قسناها بالمؤشرات الكلية الإيجابية نسبيا والمتأتية من اليسرة المالية للعوائد البترولية، هذا إضافة إلى تذبذب وعدم استقرار مساره نحو الارتفاع، وهو ما يعكس عدم تواجد الإرادة السياسية الفعلية لمكافحة الفساد والتي توازي الجهود الشكلية المبذولة في السياق (جملة القوانين الصادرة في السياق).

ب.تطور الفساد بالجزائر:إن الوضعية المزرية للفساد بالجزائر في الوقت الراهن لم تنشأ فجأة وإنما كانت نتيجة مخاض أخطاء متراكمة منذ وحتى قبل ظهور لجزائر المستقلة، ودائما دون إسهاب ارتأينا أن نلخص أهم محطات الفساد بالجزائر للوقوف على أصوله بغية محاولة إدراك طبيعته الحالية وتوقع مساره المستقبلي ومن ثم استشعار حدة خطورته على التنمية عموما والتمويل المحلي بشكل خاص.

*إن تاريخ الفساد بالجزائر يعود إلى العهد التركي، وتمثلت أسباب ترسخه في بعد الإدارة عن تلبية المطالب الشعب، واتصافها بالصبغة العسكرية لا المدنية، وسعيها الحثيث لخدمة مصالح ذوي النفوذ وهو ما أوجد فقدان الثقة بين الإدارة التركية والمواطن الجزائري. وتتميز هذه المرحلة بإدارة المالية ضعيفة وغير

كفوءة، حيث لم تحدث توازنا حقيقيا في توزيع النفقات العامة، التي ذهب الجزء الأكبر إلى رجال السلطة العليا[1].

* كثاني محطة للفساد بالجزائر ،يعتبر تاريخ الفترة الاستعمارية مليء بشتى أنواع الفساد بداية من استسلام رؤساء القبائل "الرشوة الاستعمارية شوهت سلطة رؤساء القبائل الذين ائتمنوا لقاء خدماتهم الوفية، كما أن القدرات الإدارية القانونية والضريبية لم تكن معرفة"[2]. وقد تميزت هذه الفترة بتنامي الفساد في السمة العسكرية ذات النزعة المركزية الشديدة التي تمثلت في قبضة السلطات العسكرية على الأجهزة الإدارية وتوجيها نحو مصالح الفرنسيين وأعوانهم على حساب أصحاب البلاد الشرعيين[3].

* إن الجزائر وبحكم كونها خرجت من فترة استعمارية مريرة – وجدت إثرها كثيرا من جاراتها تنتهج أسلوب الاقتصاد المسير كنمط وأسلوب سائد أفرز مفهوم الدولة الحامية[4]– لم تجد بدا من سلك نفس المسار وفي هذا السياق يتوضح أن احتكار الدولة الذي عاش بعد الاستعمار بعفوية يغطي الانقسام المتحفظ للسلطة وأن هذه الإيديولوجية الاجتماعية جاءت لتغطي النهب الذي توسع في كل القطاعات وبالتالي خلق فرصا هامة لاستفحال الفساد[5]، ونستطيع الجزم أن

---

[1] خميس السيد اسماعيل، 1975، **القيادة الإدارية والتنظيم الإداري في الجمهورية الجزائرية**، الجزائر ،ص.130

[2] Talahit Fatiha, 1998, ***La corruption: le prix de la contre-réforme***, Libre Algérie n°5, Alger, 9-22 novembre.

[3] خميس السيد اسماعيل، 1975، **القيادة الإدارية والتنظيم الإداري في الجمهورية الجزائرية**، الجزائر ،ص.140

[4] الدولة الحامية أو الدولة المالكة هو مفهوم تمخض عن الشعور القومي لدى الدول الخارجة من الاستعمار والذي يفيد بضرورة المشاركة الجماعية لخيرات البلد تحت سلطة الدولة التي ينبغي لها أن تسير الاقتصاد وفق حاجة الشعب فتصبح الدولة بذلك ممسكة بكل أطراف الاقتصاد ومسؤولة عن تسييره وفق الخطط التنموية المرسومة لخدمة الشعب لترسيخ الفكرة

أنظر في :د. عجة الجيلالي، 2007، **التجربة الجزائرية في تنظيم التجارة الخارجية من احتكار الدولة إلى احتكار الخواص**،دار الخلدونية الجزائر.

[5] Talahit Fatiha, 1998, ***La corruption: le prix de la contre-réforme***, Libre Algérie n°5, Alger, 9-22 novembre.

الوقوع في الاحتكار العمومي الذي أسسته الدولة الحامية لم يولد سوى الإثقال بالديون وأن الاقتصاد الجزائري لم ينتج شيئا غير عوائد الطاقة. إن هذا الانسداد الخطير جعل المسؤولية بالقطاع العام مجرد وسيلة للرغبة غير المحدودة في منافع الدولة والتربح منها شخصيا.وبهذا تم توجيه الخطط القومية التنموية وفق المصالح الشخصية لفئات معينة وهو ما حاصر الاقتصاد الجزائري، مما أوجب عملية الإصلاح التي ظهرت مع برامج التعديل الهيكلي التي فرضها FMIومفاهيم إعادة جدولة الديون وهي ما يعرف بالمرحلة الانتقالية. لقد أشارت تحاليل الفساد إلى هذه المرحلة بعمق، حيث أن الجزائر هنا عرفت تحولا مهما بتاريخها الاقتصادي، كونها شهدت انتقالا جذريا للقرارات الكبرى الناتجة عن تسيير الدولة للاقتصاد، و لكن الوعي لدى المنتخبين كان لم يكتمل بعد فانحصر ت التعديلات في نظرة تكنوقراطية لم تجتهد بالشكل المطلوب للوصول إلى عمق التعديلات وهكذا بدت محاولات الإحاطة بمشكلة الفساد شكلية لا تعدو نطاق الخطب والتقارير ما خلق وضعية خطيرة أين تم اتهام عدد كبير من الشخصيات البارزة بالتحايل لكنهم بقوا دون عقاب، بل أكثر من ذلك فقد حافظو على مراكزهم وكامل صلاحياتهم[1]. وقد انتهت تحاليل هذه الفترة، لأن الفساد وبدل أن تقيده الإصلاحات أصبحت ثمنا عكسيا له[2]، فما حدث هو مجرد تغيير لأشكاله وتحوطه عن طريق تنظيمه المحكم في شبكات قوية تحميه.

لعل أكبر محفز للفساد بالجزائر هو الموقف المتذبذب والغامض للتوجه الاقتصادي الجزائري (الذي يشكل بيئة مثالية لممارسات الفساد) ذلك أنه وبعد توجهها المعلن نحو اقتصاد السوق، وجدت الجزائر نفسها مضطرة لإعادة وزن الدولة إلى الحياة الاقتصادية في كل المجالات (عودة لغة المخططات في

[1] Hadjadj Djilali,(2001),***Corruption et démocratie en Algérie***, La dispute ,Paris.
[2] Talahit Fatiha, 1998, ***La corruption: le prix de la contre-réforme***, Libre Algérie n°5, Alger, 9-22 novembre.

الخطاب الحكومي) وهذا بحكم احتياجات الفترة من جهة، والوفرة المالية التي حققتها العوائد البترولية والتي يجب أن تتوجه نحو التنمية بإشراف الدولة من جهة أخرى.وهو ما جعل الجزائر تقف بين الإشراف المركزي على المشاريع الكبرى للتنمية، والالتزام بالضغوط والقيود المنجرة عن الاتفاقات المبرمة في إطار التوجه لاقتصاد السوق.

وكخلاصة لما سبق فإن الرشوة في الإدارة الجزائرية ليست وليدة اليوم بل هي نتاج لتراكمات عدة مراحل، حيث غذتها كل مرحلة بخصائص وصفات معينة لتتكيف استعدادا للمرحلة اللاحقة، ولعل هذا هو سر قوة الظاهرة وشموخها الذي انتقل بها من مباغتات الانحراف الموروث عن العهدين التركي والفرنسي، إلى النهب الممنهج تحت أعين الدولة الحامية، ومن ثم السطو على مخصصات التنمية التي أولاها لها الإصلاح الاقتصادي، لنصل إلى النهب المكشوف الذي يتحدى أصوات المكافحة.

II _2 تحليل تأثير الفساد في الحد من قدرات التمويل المحلية:

أ.تطورات مؤشرات أداء الاقتصاد الجزائري نسبة إلى حركات الميزانية:

إن معايشتنا للواقع الجزائري جعلتنا نلتفت إلى التناقض بين التصريحات الإيجابية لتطور مستويات الأداء الاقتصادي من مصادر محلية غالبا وحتى أجنبية وبين الوضع الاجتماعي السائد فعلا. من خلال هذه الجزئية سنعرض بعض مؤشرات الاقتصاد الجزائري مجتمعة لملاحظة اتساق تطور مسارها في محاولة لكشف معالم التناقض المذكور.

الجدول رقم(05) :تطورات بعض مؤشرات أداء الاقتصاد الجزائري (2007/1999)

السنة	الناتج الداخلي الخام مليار دج	نسبة النمو %	نسبة البطالة %	الدين الخارجي مليار دولار
1999	3213	3.2	29.2	27.99
2000	4099	2.2	29.5	25.27
2001	4242	2.1	27.3	22.58

22.82	25.9	4.1	4455	**2002**
23.52	23.71	6,8	5149,3	**2003**
22.15	17.7	5.1	4935,6	**2004**
16.83	15.26	5.4	5312,7	**2005**
5.58	12.3	5.7	5727,3	**2006**
4.88	11.8	4.6		**2007**

يتضح من الجدول أن هناك تحسنات نوعية في مؤشرات الأداء الاقتصادي الكلي للجزائر منذ سنة 1999، تاريخ بداية برنامج الإنعاش الاقتصادي،حيث تزايدت قيم الناتج الداخلي الخام مرفوقة بتزايد نسب النمو.وبالمقابل تناقصت نسب البطالة وكذا الدين الخارجي

Sources: statistical appendix (1998/2004/2006/2009): IMF staff country report

تقارير وزارة المالية الجزئرية(الناتج الداخلي الخام)

فعلا إن النظرة الأولية تفيد بتحسن الحياة الاقتصادية بالجزائر، وهو ما لا يمكننا نفيه لكننا نود تقريب صورة استياء المواطن رغم هذا، والذي يعزى حسبنا إلى أن التحسن الحاصل لم يكن بالمستوى لمطلوب والمتوقع وهو ما يظهر من خلال مقارنتنا تطورات مؤشرات أداء الاقتصاد الجزائري نسبة إلى حركات الميزانية.

الشكل رقم 04 :تطورات النمو نسبة إلى التطورات الحاصلة في الميزانية

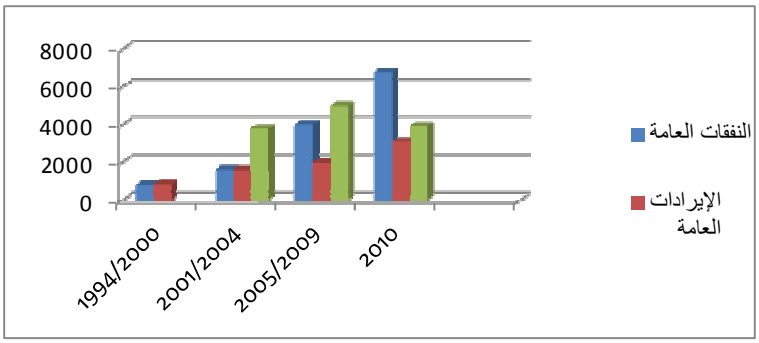

المصدر :من إعداد الباحث وفقا لمعطيات الجداول 04،03، 05

بالفعل بعد ضم حركات النمو إلى حركات الميزانية يتضح أنه رغم الزيادة المسجلة في النمو من فترة مخطط الإنعاش الاقتصادي إلى فترة دعم النمو، إلا أن هذه الزيادة تبقى قليلة مقارنة بالزيادة المسجلة في كل من النفقات العامة والإيرادات العامة، خاصة ما يتعلق بالنفقات (بالأخذ بعين الاعتبار أن الإيرادات محدودة بالسعر المرجعي للبترول ولو أننا نضيف حصيلة صندوق ضبط الإيرادات إلى الإيرادات يتضح الفرق بشكل أكبر). وبنفس الطريقة فإن مستويات البطالة ورغم تراجعها لم تكن موازية للكم الهائل الذي صرف لتقليلها.
وبالمحصلة نجد أن مستويات أداء الاقتصاد الجزائري رغم تحسنها لا توازي الإمكانيات المسخرة لها (والتي تتيحها العوائد البترولية) في دلالة واضحة على وجود الفساد كعائق أساسي لتفعيل التمويل المحلي.
فعلا نستطيع الجزم هنا بأن العوائد البترولية تجتذب الفساد بشكل يضعف الأداء الاقتصادي ومنه إضعاف قدرات التمويل المحلية.

ب. تأثير الفساد على كل من النمو والإنفاق العمومي: سنحاول فيما يلي إبراز تأثير الفساد على النمو بمقابلة تطوراتهما منذ 2003 من خلال الشكل 05 وفقا للمعطيات الواردة في البحث.

وكما نلاحظ يتضح من خلال الشكل مسايرة مؤشر الفساد لمعدل النمو من مرحلة تنموية لأخرى وباتساق كبير وهو ما يوضح تأثير الفساد على النمو. وقد اكتفينا في هذا الصدد بملاحظة تطورات كل من الفساد والنمو لاستشعار العلاقة بينهما لكون محاولة الاعتماد على حساب معامل الارتباط بينهما تكون غير مجدية بسبب كون متغيرات السلسلة الزمنية النمو والفساد قليلة(لم يتم احتساب مؤشر الفساد بالجزائر حتى سنة 2003).

ملاحظة : ارتفاع مؤشر الفساد يعني ارتفاع درجة النزاهة، وبالتالي العلاقة الطردية تعني أن مستويات أعلى من النزاهة تحقق مستويات أعلى من

النمو.(مؤشر الفساد ينحصر من 0 الأكثر فسادا إلى العشرة الأقل فسادا والأكثر نزاهة).

الشكل رقم 05 :تطورات النمو نسبة إلى التطورات الحاصلة في الفساد(2003-2010)

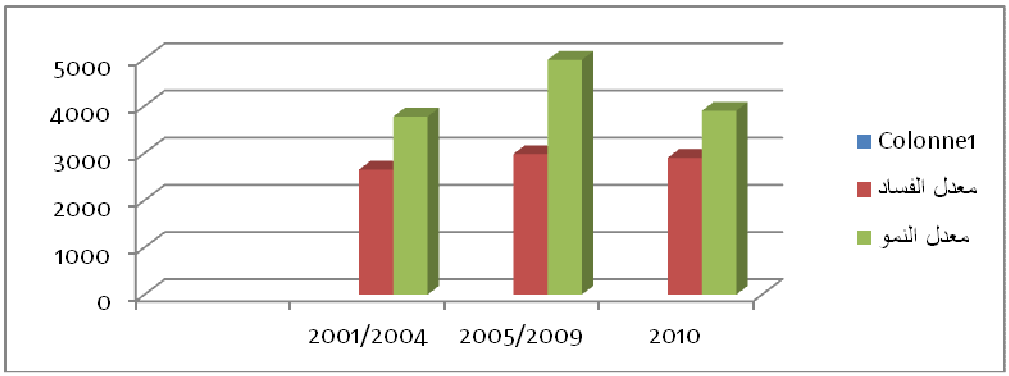

المصدر :من إعداد الباحث وفقا لمعطيات البحث

*فيما يخص العلاقة بين الفساد والإنفاق العمومي فهي واضحة وصريحة من خلال عديد الدراسات الاقتصادية التي أوضحت معالمها[1]، ونجد أن هذه المعالم مجتمعة وبشكل مكثف تمثل ميزة اعتيادية في الاقتصاد الجزائري وهو ما نرجع

[1] تم الانتباه إلى العلاقة بين الفساد والإنفاق العمومي منذ زمن ليس بالقريب، ودليل ذلك الدراسة المنهجية التي أجريت عن تأثير الفساد على المالية العامة للحكومة والتي قام بها تانزي ودافودي (Tanzi & Davoodi 1977) وتوصلا الى النتائج التالية:

– يؤدي الفساد الى زيادة حجم الاستثمارات العامة على حساب الاستثمار الخاص لكون العديد من بنود الانفاق العام طيعة لتلاعب كبار المسؤولين في الحصول على رشاوي.

– يشوه الفساد تكوين النفقات العامة بعيدا عن التشغيل والصيانة، للإنفاق على معدات جديدة.

– يشوه الفساد تكوين النفقات العامة بعيدا" عن حاجة الصحة والتعليم للتمويل، لأن هذه النفقات بالمقارنة مع نفقات المشاريع الاخرى، هي أقل سهولة على المسؤولين في انتزاع الريع.

– يقلل الفساد من إنتاجية الاستثمارات العامة والبنية التحتية للبلد.

– قد يخفض الفساد من ضريبة الدخل لأنه ينال من قدرة الحكومة على جمع الضرائب والرسوم.

(شانغ جن وي Shang-Jin Wei، ورقة بعنوان Corruption in Economic Development Beneficial Grease , Minor Annoyance , or Major Obstacle: مقدمة الى حلقة العمل حول النزاهة في الحكم في آسيا التي نظمها برنامج الامم المتحدة للتنمية بالتعاون مع منظمة الشفافية الدولية فرع تايلند , وانعقدت في بانكوك خلال الفترة 29 حزيران الى 1 تموز عام 1998).

إليه السخط الاجتماعي المزامن لارتفاع قيمة النفقات بما يفترض أنه يخدم الصالح العام، فالمتغير الذي يقلب الموازين حسب رؤيتنا ما هو إلا الفساد.

إذا كان لا يزال من الممكن اليوم التحكم في دعم توازنات الميزانية بفضل الوفرة التي يتيحها صندوق ضبط الإيرادات، فإن المستقبل ينطوي على الكثير من المخاطر على مستويات الوفرة المالية لأنها مرتبطة بالتغيرات التي يشهدها سعر البترول في السوق العالمية(كما أسلفنا)، ولمواجهة هذه الاحتمالات لا بد من عقد العزم على التوجه نحو التخفيف من النفقات العامة أو بمعنى أدق ترشيد هذه النفقات منذ إعدادها والإشراف عليها حتى تحقيق النتائج المتوقعة منها، ويتطلب هذا إعادة النظر في السياسات الحالية فيما يتعلق بدعم الأسعار والمساعدات المالية الاجتماعية، أي الاتجاه مجددًا إلى سياسة تقشفية سيتحمل عبأها المواطن بالدرجة الأولى لصالح مستقبل أكثر أمانا.

خاتمة:

من خلال مناقشتنا للموضوع المثار في هذه الورقة خلصنا إلى النتائج التي نختصرها فيما يلي:

– تأكيد الفرضيات المقترحة في بداية البحث.

–الفساد يبرر السخط الاجتماعي الذي تشهده الجزائر رغم الراحة المالية التي تشهدها والسياسة الإنفاقية الموسعة التي تنتهجها والتي من المفروض أنها موجهة لتحقيق رفاهية الأفراد.

–إن توجه الجزائر المفروض نحو الاستقلالية لا يزال يتسم بالشكلية، خاصة مؤخرا وهذا ما استنتجاه من خلال عودة لغة المخططات والعمل على تركيز دور الدولة في الاقتصاد من خلال إشرافها على التنمية،وخاصة على توزيع أموال التنمية وهو يفتح حيزا للجدل عن مكانة الفساد في هذه الظروف.

–إن مشكلة التمويل في الجزائر تتعدى مجرد الحصول على الأموال، فهي تنزلق إلى كيفية التعامل مع هذه الأموال بأنجع طريقة ممكن.

–التوسع في السياسة الإنفاقية لا يعتبر توجها اقتصاديا بقدر ما يشار إليه كتوجه سياسي لكسب الجبهة الاجتماعية(الشعب) عن طريق إستعراض الجهود الضخمة للحكومة في خدمة التنمية،ومن جهة مقابلة احتواء الجبهة الحاكمة(صناع القرار) بتوفير منافذ أكثر للتربح المشروع (الامتيازات) وغير المشروع(الفساد والرشوة).

المراجع:

* خميس السيد اسماعيل، القيادة الإدارية والتنظيم الإداري في الجمهورية الجزائرية، الجزائر،1975.

* علي زعدود، المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون الجزائر، دون سنة، الطبعة الأولى

* عجة الجيلالي، التجربة الجزائرية في تنظيم التجارة الخارجية من احتكار الدولة إلى احتكار الخواص، دار الخلدونية الجزائر،2007.

*أعداد متفرقة من الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية (2010/1994) .

*أعداد متفرقة من تقارير وزارة المالية (2008/1998)

*تقارير منظمة الشفافية الدولية (2010/2003)

* قانون 84–17 المؤرخ ب1984/07/07 والمتعلق بقوانين المالية

*شانغ جن وي Shang-Jin Wei، ورقة بعنوان **Corruption in Economic Beneficial Grease, Minor Annoyance, or Major Development: Obstacle** مقدمة الى حلقة العمل حول النزاهة في الحكم في آسيا التي نظمها برنامج الأمم المتحدة للتنمية بالتعاون مع منظمة الشفافية الدولية فرع تايلندا، وانعقدت في بانكوك خلال الفترة 29 حزيران الى 1 تموز عام 1998.

-Talahit Fatiha, 1998, ***La corruption: le prix de la contre-réforme***, Libre Algérie n°5, Alger, 9-22 novembre.

-Hadjadj Djilali, (2001), ***Corruption et démocratie en Algérie***, La dispute, Paris.
-Statistical appendix (1998/2004/2006/2009): IMF staff country report.

مساهمة البرامج التدريبية في تحقيق الجودة الشاملة بالمنظمات
دراسة حالة مؤسسة الكوابل الكهربائية ببسكرة (جانفي 2009)

أ. بن عيشي عمار
قسم العلوم التجارية
جامعة محمد خيضر بسكرة– الجزائر

ملخص البحث:

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة مساهمة البرامج التدريبية المتبعة في مؤسسة محل الدراسة في تحقيق الجودة الشاملة، ومن أجل تحقيق ذلك قام الباحث باختيار عينة عشوائية عددها 105 عامل من مجتمع الدراسة والمتمثل في عدد عمال العاملين بمؤسسة صناعة الكوابل الكهربائية بولاية بسكرة، وزعت عليهم استبانه وتم التحقق من صدقها وثباتها حيث شملت على 20 فقرة موزعة على من أربعة محاور ،وهي: تحديد الاحتياجات التدريبية، تصميم وتنفيذ البرامج التدريبية، تقييم البرامج التدريبية، تحقيق الجودة الشاملة. وتم إدخال البيانات إلى الحاسب الآلي ومعالجتها باستخدام البرنامج الإحصائي spss، حيث استخرجت المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، واختبار (ت) (T)، وأشارت نتائج الدراسة إلى:

– أن تحديد الاحتياجات التدريبية يساهم في تحقيق الجودة الشاملة بالمؤسسة محل الدراسة.

– أن تصميم وتنفيذ البرامج التدريبية له دور في تحقيق الجودة الشاملة بالمؤسسة محل الدراسة.

– أن تقييم البرامج التدريبية له أهمية في تحقيق الجودة الشاملة بالمؤسسة محل الدراسة.

الكلمات الدالة: التدريب، البرامج التدريبية، الجودة، الجودة الشاملة.

Abstract:

The aim of this study is to investigate the contribution of the training programs used in the institution under study, the achievement of total quality. In order to achieve this, the researcher selected a random sample of 105 workers from the community study and a number of employees in the factory of electrical cables in Biskra. There have been questionnaires and were verified for their validity and reliability which included 20 items distributed on the four themes, namely: identification of training needs, designing and implementing training programs, evaluation of training programs, to achieve total quality. Was the introduction of the data to the computer and processed using the statistical program spss, where extracted averages, standard deviations, and test (T), and study results indicated:

- to identify training needs contributes to the achievement of total quality organization under study.
- that the design and implementation of training programs have a role in achieving total quality organization under study.
- that the evaluation of training programs is important in achieving total quality organization under study.

Key words: training, training programs, quality, QM.

مقدمة:

يحتل التدريب أهمية متميزة لدى المنظمات كافة لأنه وسيلة لتنمية إمكانات الأفراد وتطوير مهاراتهم وقدراتهم، كما يعد التدريب حافزا للأفراد مما يدفعهم للحرص على نجاح المنظمة وتفوقها وترى فلسفة الجودة الشاملة أن التدريب هو قلب تحسين الجودة، لذلك ليس بطريقة الصدفة أن يكون للعديد من البرامج الناجحة مديرا حريصا يتولى شؤون التدريب ويسعى تطبيقه بأحسن ما يكون، وذلك لان هناك قناعة تامة بان تغير مرافق العاملين هي جزء من عملية التطوير في إدارة الجودة الشاملة، وهناك مهارات يجب إن يتعلمها العاملون في المنظمة لعل من أبرزها تطوير كفاءة الأفراد بحيث يتمكنوا من حذف الأخطاء وإلغائها.

يعد تدريب موارد البشرية العاملة بالمنظمة أحد متطلبات تحقيق الجودة الشاملة، فهو يساعد على إحداث التغيير اللازم في مواردها البشرية لتوفير احتياجاتها. كما يعد ضرورة حتمية لضمان نجاحها في تنفيذ برامج إدارة الجودة الشاملة للوصول إلى تحقيق أهدافها. ويعتبر التدريب من أهم مبادئ الجودة الشاملة ويهدف إلى جعل كامل المنظمة وكل فرد فيها على وعي ودراية كاملين ببرامج الجودة وتحسينها، ويتم تحقيق هذا المبتغى من خلال عقد دورات تدريبية تركز على الأهداف الأساسية والرؤية المستقبلية للمنظمة.

إشكالية الدراسة:

تتمثل مشكلة الدراسة في:

" كيف تساهم البرامج التدريبية في تحقيق الجودة الشاملة بالمنظمات "؟

وللإجابة على الإشكالية قمنا بصياغة التساؤلات الفرعية التالية :

– هل توجد علاقة بين تحديد الاحتياجات التدريبية وبين تحقيق الجودة الشاملة بالمؤسسة محل الدراسة ؟

– هل توجد علاقة بين تصميم وتنفيذ البرامج التدريبية وبين تحقيق الجودة الشاملة بالمؤسسة محل الدراسة؟

– هل توجد علاقة بين تقييم البرامج التدريبية وبين تحقيق الجودة الشاملة بالمؤسسة محل الدراسة؟

فرضيات الدراسة : للإجابة على التساؤلات السابقة يمكن صياغة الفرضيات التالية

الفرضية الأولى: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تحديد الاحتياجات التدريبية وبين تحقيق الجودة الشاملة بالمؤسسة محل الدراسة.

الفرضية الثانية: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تصميم وتنفيذ البرامج التدريبية وبين تحقيق الجودة الشاملة بالمؤسسة محل الدراسة.

الفرضية الثالثة: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تقييم البرامج التدريبية وبين تحقيق الجودة الشاملة بالمؤسسة محل الدراسة

أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى ما يلي:

– معرفة أهمية البرامج التدريبية بالمؤسسة محل الدراسة في تنمية قدرات الأفراد العاملين.

– معرفة مدى اقتناع المؤسسة محل الدراسة بأهمية تحقيق الجودة الشاملة.

– معرفة مدى أهمية البرامج التدريبية بالمؤسسة محل الدراسة في تحقيق الجودة الشاملة.

أهمية الدراسة :

– تستمد هذه الدراسة أهميتها من الاهتمام المتزايد بنشاط التدريب ودوره في مساعدة المنظمات على تحقيق أهدافها في عصر يتميز بالتنافس.

– نطمح من وراء هذه الدراسة إلى تقديم إضافة علمية تساعد الباحثين والممارسين في مجال الإدارة الوقوف على أهمية التدريب في تحقيق الجودة الشاملة.

المنهج المستخدم:

تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي لأنه المنهج الذي ينسجم مع طبيعة وأغراض الدراسة من المصادر المكتبية والمتمثلة في المراجع العلمية، أما المصادر الأولية فتمثلت في الاستبانة التي وزعت على عينة الدراسة والمتمثلة في عدد عمال العاملين بمؤسسة صناعة الكوابل الكهربائية بولاية بسكرة.

هيكل الدراسة:

من اجل معالجة هذا الموضوع قمنا بتقسيم الدراسة إلى المحاور التالية:

أولا– الإطار النظري:

1– التدريب:

1- 1- تعريف التدريب:

1- 2- أهميـة التدريب:

1- 3- مراحل التدريب:

2- الجودة الشاملة:

2- 1- تعريف الجودة:

2- 2- تعريف إدارة الجودة الشاملة:

2- 3- اعتماد مدخل إدارة الجودة الشاملة كنظام في التدريب:

ثانيا- الدراسة الميدانية

1- منهجية الدراسة الميدانية

1-1- أدوات جمع المعلومات:

1-2- صدق وثبات الاستبيان:

1-3- مجتمع الدراسة وعينتها:

1-4- أساليب التحليل الإحصائي:

2- تحليل نتائج الدراسة واختبار الفروض

2-1- وصف خصائص عينات الدراسة:

2-2- تحليل نتائج الدراسة:

2-3- اختبار الفروض:

الخاتمة

أولا- الإطار النظري:

1- التدريب:

1- 1- تعريف التدريب: كما يعرف التدريب بأنه" عملية تعديل ايجابي يتناول سلوك الفرد من الناحية المهنية وذلك لاكتساب المعارف والخبرات التي يحتاج

إليها الإنسان وتحصيل المعلومات التي تنقصه والاتجاهات الصالحة للعمل وللإدارة"[1] .

1- 2- أهميــة التدريب: يؤدي التدريب إلى تحقيق العديد من الفوائد لمنظمات الأعمال وللأفراد ومن أهم هذه الفوائد ما يلي:

ا- **فوائد التدريب للمنظمة:** يحقق التدريب للمنظمة فوائد عديدة من بينها ما يلي:

- تحسين ربحية المنظمة.
- تحسين المعارف والمهارات الخاصة بالعمل في كل المستويات المنظمة.
- تحسين معنوية العاملين.
- يساعد العاملين في التعرف على الأهداف التنظيمية.
- تحليل التكاليف في المجالات الفنية والإدارية.
- تنمية مناخ مناسب للنمو والاتصالات بين العاملين والمنظمة.
- تخفيض الحوادث وإصابات العمل[2].

ب- فوائد التدريب للإفراد العاملين: يحقق التدريب فوائد عديدة للإفراد الراغبين فيه منها:

- يساعد الأفراد على اتخاذ القرارات الأحسن، كما يزيد من قابليتهم ومهارتهم في حل المشاكل التي تواجههم في بيئة العمل.
- مساعدة الأفراد لدراسة وتحليل موضوعات حساسة كالصراع والضغوط والتوتر والإحباط.
- المساعدة في تحقيق التنمية الذاتية والثقة بالنفس لدى الأفراد.

---

[1]-[1]زويلف مهدي حسن، **إدارة الأفراد**، دار الصفاء، عمان، الأردن، 2003، ص113

[2]- أحمد الخطيب وعبد الله زامن العنزي، **تصميم البرامج التدريبية للقيادات التربوية**، عالم الكتاب الحديث للنشر والتوزيع، اربد، عمان، الأردن،2008، ص22

– إمداد الأفراد بالمعلومات لتدعيم زيادة معارفهم عن القيادة ومهارات الاتصال بكافة الأطراف.

– إشباع حاجات الأفراد التدريبية والتعليمية.

– تنمية الاستعداد لتقبل مهام ومسئوليات جديدة[1].

1– 3– مراحل التدريب:

تتمثل مراحل التدريب في[2]:

ا– الاحتياجات التدريبية:

تعرف الاحتياجات التدريبية بأنها جملة التغيرات المطلوب إحداثها في المعارف والمهارات واتجاهات الأفراد بقصد تطوير أدائهم والسيطرة على المشكلات التي تعترض الأداء والإنتاج.

ب– تصميم البرامج التدريبية:

يقصد بتصميم البرامج التدريبية هو العملية التي بموجبها تحويل الاحتياجات التدريبية إلي خطوات عملية من خلال تصميم برنامج يلبي ما حددته الاحتياجات من نقص معلوماتي أو مهاراتي أو سلوكي.

ج– تنفيذ البرامج التدريبية

إن مرحلة التنفيذ هي مرحلة إدارة البرنامج وإخراجه إلى حيز الوجود والواقع إن هذه المرحلة مهمة وخطيرة، ففيها يوضح حسن وسلامة التخطيط وينعكس فشلها أو نجاحها سلبا أو إيجابا على المرحلة التالية وهي مرحلة التقييم.

د– تقييم برامج التدريب: ويعرف تقييم التدريب بأنها عملية تهدف إلى قياس فاعلية وكفاءة الخطة التدريبية ومقدار تحقيقها للأهداف المقررة وإبراز

---

[2]– عبد الحميد الفتاح المغربي، **الاتجاهات الحديثة في دراسات وممارسات إدارة الموارد البشرية**، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، مصر، 2009، ص192

[2]- زويلف مهدي حسن، مرجع سابق، ص125

نواحي القوة والضعف فيها، ويعرف آخرون تقييم التدريب بأنه عملية مقارنة النتائج المحققة بالأهداف المتوقع تحقيقها لكل من المدراء والمدربين والمتدربين.

2- الجودة الشاملة:

2- 1- تعريف الجودة:

تعرف الجودة بـ "الوفاء بمتطلبات العملاء أو المستفيدين، ومن ثمة مقابلتها وتجاوزها"[1].

كما تعرف الجودة حسب مضمون المواصفة القياسية الايزو9000 لعام 2000 كما يلي:"الجودة عبارة عن مقياس تلبية حاجات الزبائن ومتطلباتهم المعلنة الضمنية"[2].

2- 2- تعريف إدارة الجودة الشاملة:

تعرف إدارة الجودة الشاملة" بأنها أسلوب للتنفيذ يتميز بالالتزام العميق بقضية ذات بعدين الأول إرضاء المستهلكين والثاني للتحسين الدائم للأداء"[3].

كما تعرف إدارة الجودة الشاملة" بأنها نظام للتسيير يعتمد على الموارد البشرية التي تسعى إلى تحقيق التحسين المستمر من أجل إرضاء وإشباع حاجات المستهلكين وبتكلفة أقل"[4].

2- 3- اعتماد مدخل إدارة الجودة الشاملة كنظام في التدريب:

الجودة الشاملة كنظام في التدريب نظام يسعى إلى انجاز الأعمال التدريبية بكفاءة ويستمر ويقوم هذا النظام على أربعة أسس[1]:

---

[1]- موسى اللوزي، **التطوير التنظيمي أساسيات ومفاهيم**، دار وائل للنشر والطباعة،عمان،الأردن،1999، ص235.

[2]- حميد عبد النبي الطائي وآخرون، **إدارة الجودة الشاملة والايزو**، مؤسسة الورق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2003، ص144

[1]- أحمد قطامين، **الإدارة الإستراتيجية مفاهيم وحالات تطبيقية**، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع،عمان، الأردن، 2002 ص153

[4]- Jean Brilman, ***les meilleures pratiques du management***, 3ème edition organisation, Paris , 2001, p217.

– إحساس العاملين في التدريب بهذا النظام وتفاعلهم معه.

– الوصول إلى مشكلة التطبيق الحالية والمتوقعة بسرعة والتعرف على الأسباب الحقيقية لها.

– الوقاية من حدوث أي مشاكل أثناء العمل.

– التحسين والتطوير الدائم لأساليب العمل سعيا وراء إرضاء العميل.

يعتمد هذا النظام على مجموعة من المكونات هي:

أ– المدخلات: مدخل نظام الجودة يعتمد على الكفاءة في تحديد الاحتياج التدريبي باستخدام الأساليب الأكثر فاعلية والتي تعطينا صور ة حقيقية عن قصور في أداء العميل وكيفية تلبية احتياجاته والحصول على ر ضاه.

ب– العمليات: وتستخدم تلك المدخلات في التعامل مع المكونة لعناصر إدارة العملية التدريبية وهي:

– الإفراد العاملين في مجال التدريب.

– المواد المستخدمة كمحتوى للبرامج من حيث حداثتها ومدى مناسبتها لاحتياج العملاء وسهولة عرضها.

– الأساليب المستخدمة في توصيل المعلومات والمهارات مثل: دراسة حالة، تمثيل الأدوار، مجموعات العمل، عصف الذهني، المناقشة.....الخ.

– الآلات والأجهزة المستخدمة وتتمثل في أجهزة ومعينات متطورة تساهم بقدر كبير في عملية تسهيل وصول المعلومة واكتساب المهارة المطلوبة.

– مكان التدريب(البيئة) تمثل البيئة عاملا هاما ومؤ ثرا في استثمارا لعناصر الأربعة الأخرى لتحقيق الهدف المطلوب.

ج– المخرجات: وتتمثل في نتيجة التفاعل بين المدخلات من خلال إجراء العمليات،و

---

[1] – ابتسام خالد يحي سلامة، **تطبيق معايير الجودة الشاملة**، www.tradreib06.org، تاريخ الاطلاع2009/09/09 .

مخرجات هذا النظام هي الخدمات والمنتجات التي تذهب إلى العميل وتحقيق رضاه، وتمثل هذه المخرجات أيضا المدخل للنظام من جديد حيث أننا نسعى إلى زيادة رضا العميل في الدورة التالية وهكذا.

ثانيا- الدراسة الميدانية

1- منهجية الدراسة الميدانية

1-1- أدوات جمع المعلومات:

قام الباحث بإعداد استبانه لمعرفة مساهمة البرامج التدريبية في تحقيق الجودة الشاملة بالمنظمات

تكونت الأداة من مجموعة من المحاور الدراسة وعدد فقرات كل مجال.

الجدول رقم(01): محاور الدراسة وعدد فقرات كل محور

الرقم	المحور	عدد الفقرات
01	تحديد الاحتياجات التدريبية	05
02	تصميم وتنفيذ البرامج التدريبية	04
03	تقييم البرامج التدريبية	04
04	تحقيق الجودة الشاملة	07
المجموع		20

المصدر: الجدول من إعداد الباحث

كما تم استخدام مقياس ليكرت likert الخماسي في جميع أسئلة الاستبيان والمتكون من:

5	4	3	2	1
موافق جدا	موافق	موافق إلى حد ما	غير موافق	غير موافق طلاقا

1-2- صدق وثبات الاستبيان:

- **صدق الاستبيان:** وتم التحقق من صدق الأداة من خلال عرض الاستبانة على مجموعة من الأساتذة متخصصين في الموارد البشرية ولهم خبرة طويلة في هذا المجال من جامعة محمد خيضر ببسكرة، وطلب منهم إبداء الرأي حول

فقرات الاستبانة وذلك بحذف وتعديل واقتراح فقرات جديدة ومناسبة الأداة لموضوع الدراسة،وبناء على ملاحظات الأساتذة تم تعديل أداة الدراسة.ولتحديد الصدق الداخلي لأداة الدراسة تم استخراج معامل الارتباط بين كل محاور الدراسة عند مستوى معنوية(α =0.05) حيث كان معامل الارتباط قويا وبذلك يعتبر المجال صادق لما وضع لقياسه.

- **ثبات الاستبيان:** من اجل استخدام معامل ثبات للأداة تم استخدام معامل كرونباخ الفا * من اجل تحديد الاتساق الداخلي لفقرات الاستبانة والجدول التالي يوضح ذلك

الجدول رقم(02): نتائج معادلة كرونباخ الفا لمحاور الدراسة

الرقم	المحور	قيمة الفا
01	تحديد الاحتياجات التدريبية	0.677
02	تصميم وتنفيذ البرامج التدريبية	0.772
03	تقييم البرامج التدريبية	0.910
04	تحقيق الجودة الشاملة	0.812
	المجموع الكلي	**0.841**

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

وتشير القيم الواردة في الجدول أن الأداة تتمتع بدرجة ثبات مناسبة وتفي بأغراض هذه الدراسة.

1-3- مجتمع الدراسة وعينتها:

تم إجراء الدراسة على مؤسسة صناعة الكوابل الكهربائية بولاية بسكرة هي مؤسسة مختصة في صناعة الكوابل الكهربائية(كوابل التوزيع، كوابل ذات الضغط العالي والمتوسط، كوابل منزلية، والكوابل الصناعية) تقدر طاقتها الإنتاجية بأكثر من 28600 طن سنويا، تحتوى على 300 عامل.

* معامل كرونباخ الفا مقياس أو مؤشر لثبات الاختبار.

تقع المؤسسة بالمنطقة الصناعية غرب المدينة، تتربع على مساحة تقدر بـ: 41.45هكتاريبلغ رأسمالها بـ 1010000000 دج وتغطي المؤسسة 58%من احتياجات السوق الداخلية.

تأسست مؤسسة ENICAB وفقا للمرسوم رقم20/83 المؤرخ في1983/01/01 القاضي بإعادة هيكلة الشركة الوطنية لصناعة وتركيب الأجهزة الكهربائية والإلكترونية التي يتواجد مقرها في الجزائر العاصمة. نتيجة لإعادة الهيكلة تفرع عن هذه الشركة بالإضافة إلى وحدة بسكرة وحدتين إضافيتين هما:

– وحدة جسر قسنطينة بالقبة المختصة في صناعة الأسلاك والكوابل الكهربائية ذات الضغط المنخفض والمتوسط، وتقدر طاقتها الإنتاجية بـ 26000 طن سنويا.

– وحدة واد السمار بالحراش والمختصة في صناعة الكوابل الهاتفية طاقتها الإنتاجية تقدر بـ 55000 طن سنويا.

تم اختيار عينة الدراسة من مجتمع الدراسة بطريقة عشوائية، وقد بلغ حجم العينة105 عامل وتم توزيع الاستبيانات على جميع أفراد الدراسة، وتم استعادة91 استبانه صالحة لتحليل الإحصائي وذلك بنسبة 87% بعد استبعاد غير الصالحة منها والبالغ عددها14 استبانه.

1–4– أساليب التحليل الإحصائي:

بعد جمع البيانات وترميزها بالطرق الإحصائية المناسبة، وذلك باستخدام برنامج الرزم الإحصائيةspss، فقد استخدم الباحث التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية،واختبار (ت) (T)، ومعامل الارتباط بيرسون ومعادلة كرونباخ الفا.

2– تحليل نتائج الدراسة واختبار الفروض

2–1– وصف خصائص عينات الدراسة:

الجدول رقم(03): خصائص عينة الدراسة

المتغير		العدد	النسبة%
الجنس	ذكر	75	82
	أنثى	16	18
	المجموع	**91**	**100**
السن	25-20	7	7.7
	30-26	10	11
	35-31	64	70.3
	36-فما فوق	10	11
	المجموع	**91**	**100**
الدرجة الوظيفية	إطار مسير	10	11
	إطار سامي	32	35.2
	إطار	22	24.2
	عون تحكم	27	29.6
	المجموع	**91**	**100**
المستوى التعليمي	**ابتدائي**		
	متوسط	12	13.2
	ثانوي	23	25.3
	جامعي	56	61.5
	المجموع	**91**	**100**
الوضعية القانونية	دائم	68	74.7
	مؤقت	23	25.3
	المجموع	**91**	**100**
مدة الخدمة	اقل من5 سنوات	04	4.4
	من 5 -10سنوات	04	4.4
	10من-15سنة	10	11
	15من فأكثر	73	80.2
	المجموع	**91**	**100**

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

من الجدول أعلاه نلاحظ ما يلي:

– أن أغلبية أفراد العينة هم من الذكور والبالغ عددهم75 بنسبة 82% وهذا راجع إلى طبيعة الأعمال التي ترجي
بالمؤسسة التي لا تتناسب مع خصائص النساء.

– أن اغلب أفراد العينة يزيد سنهم عن 30 سنة

– أن اغلب أفراد العينة هم من العمال الدائمين بنسبة74.7%

– يلاحظ أن اغلب أفراد العينة هم جامعين بنسبة61.5%

– أن اغلب أفراد العينة تزيد مدة خدمتهم بالمؤسسة عن15 سنة

– أما الدرجة الوظيفية فهي موزعة كالتالي: إطار مسير بنسبة11% إطار سامي بنسبة35.2% إطار بنسبة24.2% عون تحكم بنسبة29.6%

2-2- تحليل نتائج الدراسة:

ا- تحليل فقرات المحور الأول(تحديد الاحتياجات التدريبية)

الجدول رقم(04): نتائج تحليل المحور الأول تحديد الاحتياجات التدريبية

ر قم المحور	تحديد الاحتياجات التدريبية يساهم في:	متوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
01	إدراك الموظفين لمفهوم الجودة	3.85	1.43	03
02	تحقيق احتياجات الزبائن	4.41	0.92	01
03	الاهتمام بشكاوى الزبائن وتقديم الحلول المناسبة	3.66	1.38	04
04	تخطيط المنتجات وتطويرها من أجل تحسين الجودة	4.34	1.07	02
05	تشجيع الإدارة العاملين للمشاركة في اتخاذ القرار	3.36	1.43	05
جميع فقرات المحور الأول		**3.92**	**0.65**	

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

من خلال عرض النتائج المبينة في الجدول السابق حول تحديد الاحتياجات التدريبية، تبين أن المتوسط الحسابي لفقرات هذا المحور تتراوح ما بين(3.36 و4.41)، كما تبين أن أراء أفراد العينة في معظم الفقرات ايجابية باستثناء الفقرة رقم 05 جاءات محايدة.

كما يتبين من الجدول أعلاه ما يلي:

1- إحتلت الفقرة " تحقيق احتياجات الزبائن " المرتبة الأولى بمتوسط حسابي4.41 وبانحراف معياري 0.92، وهو ما يشير إلى إتجاه رأي المبحوثين إلى الموافقة بشدة على محتوى هذه الفقرة حيث يقع المتوسط الحسابي في المنطقة الخاصة بالموافقة بشدة حسب سلم ليكرت.

2- إحتلت الفقرة " تخطيط المنتجات وتطويرها من أجل تحسين الجودة " المرتبة الثانية بمتوسط حسابي4.34 وبانحراف معياري 1.07، وهو ما يشير إلى اتجاه رأي المبحوثين إلى الموافقة بشدة على محتوى هذه الفقرة حيث يقع المتوسط الحسابي في المنطقة الخاصة بالموافقة بشدة حسب سلم ليكرت.

3- إحتلت الفقرة " إدراك الموظفين لمفهوم الجودة " المرتبة الثالثة بمتوسط حسابي3.85 وبانحراف معياري 1.43، وهو ما يشير إلى اتجاه رأي المبحوثين إلى الموافقة على محتوى هذه الفقرة حيث يقع المتوسط الحسابي في المنطقة الخاصة بالموافقة حسب سلم ليكرت.

4- إحتلت الفقرة " الاهتمام بشكاوى الزبائن وتقديم الحلول المناسبة" المرتبة الرابعة بمتوسط حسابي3.66 وبانحراف معياري 1.38، وهو ما يشير إلى إتجاه رأي المبحوثين إلى الموافقة على محتوى هذه الفقرة حيث يقع المتوسط الحسابي في المنطقة الخاصة بالموافقة حسب سلم ليكرت.

5- إحتلت الفقرة " تشجيع الإدارة العاملين للمشاركة في اتخاذ القرار" المرتبة الخامسة بمتوسط حسابي3.36 وبانحراف معياري 1.38، وهو ما يشير إلى إتجاه رأي المبحوثين إلى محايدة على محتوى هذه الفقرة حيث يقع المتوسط الحسابي في المنطقة الخاصة بالحياد حسب سلم ليكرت.

وبصفة عامة يتبين أن المتوسط الحاسبي لجميع فقرات المحور الأول (تحديد الاحتياجات التدريبية) تساوي 3.92 يقع المتوسط الحسابي في المنطقة الخاصة بالموافقة حسب سلم ليكرت مما يدل على أن المستقصين يوافقون على أن تحديد الاحتياجات التدريبية يساهم في تحقيق الجودة الشاملة.

ب- تحليل فقرات المحور الثاني (تصميم وتنفيذ البرامج التدريبية)

الجدول رقم(05): نتائج تحليل المحور الثاني تصميم وتنفيذ البرامج التدريبية

ر قم المحور	تصميم وتنفيذ البرامج التدريبية له دور في:	متوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
01	ترسيخ ثقافة الجودة	4.02	1.32	01
02	تخفيض التكاليف	3.42	1.15	04
03	تحقيق رضا الزبائن	3.60	1.40	02
04	تقليل من الأخطاء من اجل التحسين المستمر	3.53	1.44	03
جميع فقرات المحور الثاني		**3.64**	**0.67**	

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

من خلال عرض النتائج المبينة في الجدول السابق حول تصميم وتنفيذ البرامج التدريبية، تبين أن المتوسط الحسابي لفقرات هذا المحور تتراوح ما بين(3.42و4.02)، كما تبين أن أراء أفراد العينة في معظم الفقرات ايجابية.

كما يتبين من الجدول أعلاه ما يلي:

1- إحتلت الفقرة " ترسيخ ثقافة الجودة " المرتبة الأولى بمتوسط حسابي4.02 وبانحراف معياري 1.32، وهو ما يشير إلى اتجاه رأي المبحوثين إلى الموافقة على محتوى هذه الفقرة حيث يقع المتوسط الحسابي في المنطقة الخاصة بالموافقة حسب سلم ليكرت.

2- إحتلت الفقرة " تحقيق رضا الزبائن " المرتبة الثانية بمتوسط حسابي3.60 وبانحراف معياري 1.40، وهو ما يشير إلى إتجاه رأي المبحوثين

إلى الموافقة على محتوى هذه الفقرة حيث يقع المتوسط الحسابي في المنطقة الخاصة بالموافقة بشدة حسب سلم ليكرت.

3- إحتلت الفقرة " تقليل من الأخطاء من اجل التحسين المستمر " المرتبة الثالثة بمتوسط حسابي3.53 وبانحراف معياري 1.44، وهو ما يشير إلى إتجاه رأي المبحوثين إلى الموافقة على محتوى هذه الفقرة حيث يقع المتوسط الحسابي في المنطقة الخاصة بالموافقة حسب سلم ليكرت.

4- إحتلت الفقرة " تخفيض التكاليف " المرتبة الرابعة بمتوسط حسابي3.42 وبانحراف معياري 1.15، وهو ما يشير إلى إتجاه رأي المبحوثين إلى الموافقة على محتوى هذه الفقرة حيث يقع المتوسط الحسابي في المنطقة الخاصة بالموافقة حسب سلم ليكرت.

وبصفة عامة يتبين أن المتوسط الحاسبي لجميع فقرات المحور الثاني (تصميم وتنفيذ البرامج التدريبية) تساوي 3.64 يقع المتوسط الحسابي في المنطقة الخاصة بالموافقة حسب سلم ليكرت مما يدل على أن المستقصين يوافقون على أن تصميم وتنفيذ البرامج التدريبية له دور في تحقيق الجودة الشاملة

ج- تحليل فقرات المحور الثالث (تقييم البرامج التدريبية)

الجدول رقم(06): نتائج تحليل المحور الثالث تقييم البرامج التدريبية

ر قم المحور	تقييم البرامج التدريبية له دور:	متوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
01	تطبيق منهجية الجودة الشاملة	3.95	1.21	02
02	تحليل نقاط القوة والضعف وبالتالي التحسين المستمر	4.03	1.48	01
03	منح حدوث التلف	3.40	1.48	04
04	تقديم الحلول والمقترحات من طرف العاملين لتحسين الجودة	3.75	1.39	03
جميع فقرات المحور الثالث		**3.78**	**0.75**	

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

من خلال عرض النتائج المبينة في الجدول السابق حول تقييم البرامج التدريبية، تبين أن المتوسط الحسابي لفقرات هذا المحور تتراوح ما بين(3.40و4.03)، كما تبين أن أراء أفراد العينة في معظم الفقرات ايجابية

كما يتبين من الجدول أعلاه ما يلي:

1- إحتلت الفقرة " تحليل نقاط القوة والضعف وبالتالي التحسين المستمر " المرتبة الأولى بمتوسط حسابي4.03 وبانحراف معياري 1.48، وهو ما يشير إلى إتجاه رأي المبحوثين إلى الموافقة على محتوى هذه الفقرة حيث يقع المتوسط الحسابي في المنطقة الخاصة بالموافقة حسب سلم ليكرت.

2- إحتلت الفقرة " تطبيق منهجية الجودة الشاملة " المرتبة الثانية بمتوسط حسابي3.95 وبانحراف معياري 1.21، وهو ما يشير إلى إتجاه رأي المبحوثين إلى الموافقة على محتوى هذه الفقرة حيث يقع المتوسط الحسابي في المنطقة الخاصة بالموافقة حسب سلم ليكرت.

3- إحتلت الفقرة " تقديم الحلول والمقترحات من طرف العاملين لتحسين الجودة " المرتبة الثالثة بمتوسط حسابي3.75 وبانحراف معياري 1.39، وهو ما يشير إلى إتجاه رأي المبحوثين إلى الموافقة على محتوى هذه الفقرة حيث يقع المتوسط الحسابي في المنطقة الخاصة بالموافقة حسب سلم ليكرت.

4- إحتلت الفقرة " منح حدوث التلف " المرتبة الرابعة بمتوسط حسابي3.40 وبانحراف معياري 1.48، وهو ما يشير إلى إتجاه رأي المبحوثين إلى الموافقة على محتوى هذه الفقرة حيث يقع المتوسط الحسابي في المنطقة الخاصة بالموافقة حسب سلم ليكرت.

وبصفة عامة يتبين أن المتوسط الحاسبي لجميع فقرات المحور الثالث (تقييم البرامج التدريبية) تساوي 3.78 يقع المتوسط الحسابي في المنطقة الخاصة بالموافقة حسب سلم ليكرت مما يدل على أن المستقصين يوافقون على أن تقييم البرامج التدريبية له أهمية في تحقيق الجودة الشاملة.

د- ج- تحليل فقرات المحور الرابع (تحقيق الجودة الشاملة)

الجدول رقم(07): نتائج تحليل المحور الرابع (تحقيق الجودة الشاملة)

ر قم المحور	يتم تحقيق الجودة الشاملة بالمؤسسة من خلال:	متوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
01	إدراك كافة العاملين لمفهوم الجودة	4.09	1.12	03
02	تلبية حاجات ورغبات الزبائن	4.26	0.96	01
03	إجراء البحوث لدراسة متطلبات الزبائن	4.20	1.21	02
04	التزام المؤسسة بتقديم خدمات ما بعد البيع لزبون	3.57	1.42	06
05	إبلاغ العاملين بخطط تحسين المستمر من طرف الإدارة	3.70	1.43	04
06	بالاعتماد على أساليب وأدوات علمية لغرض تحسين الجودة	3.63	1.27	05
07	اتخاذ الكثير من القرارات بشكل جماعي	2.90	1.38	07
جميع فقرات المحور الرابع		**3.76**	**0.50**	

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

من خلال عرض النتائج المبينة في الجدول السابق حول تحقيق الجودة الشاملة، تبين أن المتوسط الحسابي لفقرات هذا المحور تتراوح ما بين(2.90 و4.26)، كما تبين أن أراء أفراد العينة في معظم الفقرات ايجابية باستثناء الفقرة رقم 07 جاءات محايدة. كما يتبين من الجدول أعلاه ما يلي:

1- إحتلت الفقرة " تلبية حاجات ورغبات الزبائن " المرتبة الأولى بمتوسط حسابي4.26 وبانحراف معياري 0.96، وهو ما يشير إلى إتجاه رأي المبحوثين إلى الموافقة بشدة على محتوى هذه الفقرة حيث يقع المتوسط الحسابي في المنطقة الخاصة بالموافقة بشدة حسب سلم ليكرت.

2- إحتلت الفقرة " إجراء البحوث لدراسة متطلبات الزبائن " المرتبة الثانية بمتوسط حسابي4.20 وبانحراف معياري 1.21، وهو ما يشير إلى إتجاه رأي المبحوثين إلى الموافقة بشدة على محتوى هذه الفقرة حيث يقع المتوسط الحسابي في المنطقة الخاصة بالموافقة بشدة حسب سلم ليكرت.

3- إحتلت الفقرة " إدراك كافة العاملين لمفهوم الجودة " المرتبة الثالثة بمتوسط حسابي4.09وبانحراف معياري 1.12، وهو ما يشير إلى إتجاه رأي المبحوثين إلى الموافقة على محتوى هذه الفقرة حيث يقع المتوسط الحسابي في المنطقة الخاصة بالموافقة حسب سلم ليكرت.

4- إحتلت الفقرة " إبلاغ العاملين بخطط تحسين المستمر من طرف الإدارة " المرتبة الرابعة بمتوسط حسابي3.70 وبانحراف معياري 1.43، وهو ما يشير إلى إتجاه رأي المبحوثين إلى الموافقة على محتوى هذه الفقرة حيث يقع المتوسط الحسابي في المنطقة الخاصة بالموافقة حسب سلم ليكرت.

5- إحتلت الفقرة " بالاعتماد على أساليب وأدوات علمية لغرض تحسين الجودة " المرتبة الخامسة بمتوسط حسابي3.63 وبانحراف معياري 1.27، وهو ما يشير إلى إتجاه رأي المبحوثين إلى الموافقة على محتوى هذه الفقرة حيث يقع المتوسط الحسابي في المنطقة الخاصة بالموافقة حسب سلم ليكرت.

6- إحتلت الفقرة " التزام المؤسسة بتقديم خدمات ما بعد البيع لزبون " المرتبة السادسة بمتوسط حسابي3.57 وبانحراف معياري 1.42، وهو ما يشير إلى إتجاه رأي المبحوثين إلى الموافقة على محتوى هذه الفقرة حيث يقع المتوسط الحسابي في المنطقة الخاصة بالموافقة حسب سلم ليكرت.

7- إحتلت الفقرة " اتخاذ الكثير من القرارات بشكل جماعي" المرتبة السابعة بمتوسط حسابي2.90 وبانحراف معياري 1.38، وهو ما يشير إلى إتجاه رأي المبحوثين إلى بالمحايدة على محتوى هذه الفقرة حيث يقع المتوسط الحسابي في المنطقة الخاصة بالحياد حسب سلم ليكرت.

وبصفة عامة يتبين أن المتوسط الحاسبي لجميع فقرات المحور الرابع (تحقيق الجودة الشاملة) تساوي 3.76 يقع المتوسط الحسابي في المنطقة

الخاصة بالموافقة حسب سلم ليكرت مما يدل على أن المستقصين يوافقون على أنه يتم تحقيق الجودة الشاملة بالمؤسسة محل الدراسة.

2-3- اختبار الفروض:

لاختبار الفرضية الرئيسية الأولى تم استخدام اختبار T للعينة الواحدة (One Sample T-test)

نقبل الفرضية العدمية H_0 إذا كانت قيمة (T) المحسوبة أقل من القيمة الجدولية، ونرفض الفرضية العدمية H_0 إذا كانت قيمة (T) المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية

الفرضية الأولى: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تحديد الاحتياجات التدريبية وبين تحقيق الجودة الشاملة بالمؤسسة محل الدراسة.

الجدول رقم (08): علاقة بين تحديد الاحتياجات التدريبية وبين تحقيق الجودة الشاملة

المحور	متوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة T المحسوبة	قيمة T الجدولية
تحديد الاحتياجات التدريبية	3.92	0.65	56.77	1.66

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

نلاحظ من الجدول رقم (08) أن قيمة **T** المحسوبة التي تساوي 56.77 أكبر من قيمة **T** الجدولية عند درجة حرية90 التي تساوي1.66 وكذلك مستوى الدلالة يساوي 0.000 أقل من 0.05 مما يعني رفض الفرضية العدمية H_0 وقبول الفرضية البديلةH_1 حيث **T** محسوبة وقعت في منطقة رفض H_0 .مما يدل على أنه توجد هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين تحديد الاحتياجات التدريبية وبين تحقيق الجودة الشاملة بالمؤسسة محل الدراسة.

الفرضية الثانية: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تصميم وتنفيذ البرامج التدريبية وبين تحقيق الجودة الشاملة بالمؤسسة محل الدراسة.

الجدول رقم (09): علاقة بين تصميم وتنفيذ البرامج التدريبية وبين تحقيق الجودة الشاملة

المحور	متوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة T المحسوبة	قيمة T الجدولية
تصميم وتنفيذ البرامج التدريبية	3.64	0.67	47.54	1.66

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

نلاحظ من الجدول رقم (09) أن قيمة **T** المحسوبة التي تساوي 47.54 أكبر من قيمة **T** الجدولية عند درجة حرية 90 التي تساوي1.66 وكذلك مستوى الدلالة يساوي 0.000 أقل من 0.05. مما يعني رفض الفرضية العدمية H_0 وقبول الفرضية البديلةH_1 حيث **T** محسوبة وقعت في منطقة رفض H_0 .مما يدل على أنه توجد هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين تصميم وتنفيذ البرامج التدريبية وبين تحقيق الجودة الشاملة بالمؤسسة محل الدراسة.

الفرضية الثالثة: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تقييم البرامج التدريبية وبين تحقيق الجودة الشاملة بالمؤسسة محل الدراسة.

الجدول رقم (10): علاقة بين تقييم البرامج التدريبية وبين تحقيق الجودة الشاملة

المحور	متوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة T المحسوبة	قيمة T الجدولية
تقييم البرامج التدريبية	3.78	0.75	47.50	1.66

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

نلاحظ من الجدول رقم (10) أن قيمة **T** المحسوبة التي تساوي 47.50 أكبر من قيمة **T** الجدولية عند درجة حرية90 التي تساوي1.66 وكذلك مستوى الدلالة يساوي 0.000 أقل من 0.05. مما يعني رفض الفرضية العدمية H_0 وقبول الفرضية البديلةH_1 حيث **T** محسوبة وقعت في منطقة رفض H_0 .مما

يدل على أنه توجد هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين تقييم البرامج التدريبية وبين تحقيق الجودة الشاملة بالمؤسسة محل الدراسة.

الخاتمة:

نتائج الدراسة:

من خلال ما سبق تم التوصل إلى النتائج التالية:

من خلال الدارسة التي قام بها الباحث تم توصل إلى النتائج التالية :

1- أن المستقصين يوافقون على أن تحديد الاحتياجات التدريبية يساهم في تحقيق الجودة الشاملة بدليل أن قيمة المتوسط الحاسبي لهذا المحور يساوي 3.92 حيث يقع المتوسط الحسابي في منطقة الخاصة بالموافقة حسب سلم ليكرت. وإحتلت الفقرة " احتياجات الزبائن " المرتبة الأولى وبلغ المتوسط حسابي 4.41، ويليها الفقرة " تخطيط المنتجات وتطويرها من أجل تحسين الجودة " وقد بلغ المتوسط حسابي .4.34

2- أن المستقصين يوافقون على أن تصميم وتنفيذ البرامج التدريبية له دور في تحقيق الجودة الشاملة بدليل أن قيمة المتوسط الحاسبي لهذا المحور الثاني يساوي 3.64 حيث يقع المتوسط الحسابي في منطقة الخاصة بالموافقة حسب سلم ليكرت. وإحتلت الفقرة " ترسيخ ثقافة الجودة " المرتبة الأولى وبلغ المتوسط حسابي 4.02، ويليها الفقرة " تحقيق رضا الزبون " وقد بلغ المتوسط حسابي 3.60.

3- أن المستقصين يوافقون على أن تقييم البرامج التدريبية له أهمية في تحقيق الجودة الشاملة.

بدليل أن المتوسط الحاسبي لجميع فقرات لهذا المحور يساوي 3.78 حيث يقع المتوسط الحسابي في منطقة الخاصة بالموافقة حسب سلم ليكرت. وإحتلت الفقرة" تحليل نقاط القوة والضعف وبالتالي تحسن المستمر" المرتبة

الأولى وبلغ المتوسط حسابي 4.03،ويليها الفقرة " تطبيق منهجية الجودة الشاملة "وقد بلغ المتوسط حسابي .3.95

4- يتم تحقيق الجودة الشاملة في المؤسسة محل الدراسة من خلال:

تلبية حاجات ورغبات الزبائن، إجراء بحوث لدراسة متطلبات الزبائن، إدراك كافة العاملين لمفهوم الجودة، الاعتماد على أساليب وأدوات علمية لغرض تحسين الجودة.

إتاحة فرص المشاركة للعاملين، أن العمل الجماعي ضرورة أساسية لتحقيق الجودة.

5- وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين تحديد الاحتياجات التدريبية وتحقيق الجودة الشاملة بالمؤسسة محل الدراسة.

6-وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين تصميم وتنفيذ البرامج التدريبية وتحقيق الجودة الشاملة بالمؤسسة محل الدراسة.

7-وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين تقييم البرامج التدريبية وتحقيق الجودة الشاملة بالمؤسسة محل الدراسة.

توصيات الدراسة:

من خلال نتائج الدراسة وقف الباحث على بعض التوصيات نذكر منها ما يلي: 1- ضرورة اعتماد المنظمات لنظام إدارة الجودة الشاملة كمنهج إداري متكامل ومعلن لجميع القيادات وللعاملين والتخلي عن الأساليب التقليدية للإدارة من اجل الوصول إلى التحسين المستمر في جميع نشاطات المنظمة.

2- تدريب جميع العاملين في مستويات الإدارية المختلفة.

3- ربط التدريب بالترقية وبعوامل تحفيزية مادية ومعنوية

4- اختيار من يتولى التدريب داخل المنظمة من جميع المستويات الإدارية تتوفر فيهم المصداقية والالتزام بالجودة الشاملة وأهميتها.

قائمة المراجع:

1- أحمد الخطيب وعبد الله زامن العنزي، تصميم البرامج التدريبية للقيادات التربوية، عالم الكتاب الحديث للنشر والتوزيع، اربد، عمان،الأردن،2008.
2- أحمد قطامين، الإدارة الإستراتيجية مفاهيم وحالات تطبيقية، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2002
3- حميد عبد النبي الطائي وآخرون، إدارة الجودة الشاملة والايزو، مؤسسة الورق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2003.
زويلف مهدي حسن،إدارة الأفراد،دار الصفاء، عمان، الأردن، 2003.
4- موسى اللوزي، التطوير التنظيمي أساسيات ومفاهيم، دار وائل للنشر والطباعة، عمان، الأردن 1999
5- عبد الحميد الفتاح المغربي، الاتجاهات الحديثة في دراسات وممارسات إدارة الموارد البشرية، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، مصر ،2009.
[6]-Jean Brilman, ***les meilleures pratiques du management***, 3ème edition organisation, paris ,2001.

7- ابتسام خالد يحي سلامة، تطبيق معايير الجودة الشاملة، www.tradreib06.org، تاريخ الاطلاع2009/09/09

التشكيل الصوتي وأثره في فصاحة اللفظ

بحري نوارة

جامعة قسنطينة

Abstract:

Voice modulation is one means of reliable judgement of the eloquence of words. What is created by the ancestors is met by what the successors reached too through the scientific study of sounds (phonetics) and the science of reciting the Quran.

ملخص:

يُعَدُّ التَّشْكِيلُ الصَّوْتِيُّ أَحَدَ الأَذْرُعُ التِي يُعَّول عَلَيْهَا في الحُكْم عَلَى فَصَاحَةِ اللَّفْظِ أَوْ بُعْدِهِ عَنْهَا، لِذلِكَ عَنِى عُلَمَاءُ العَرَبِيَّةِ لُغَوِيّينَ وَبَلَاغِيّينَ بِهَذِهِ القَضِيَّةِ، وَأَفَاضُوا فِيهَا، حَيْثُ كَانَ حِرْصُهُمْ عَلَى فَصَاحَةِ الكَلِمَةِ المُفْرَدَةِ وَالكَلِمَاتِ المُرَكَّبَةِ نُطْقًا وَسَمْعًا، وَكَانَ النَّصُّ الْقُرآنِي.مُلْهَمًا وَهَادِيًا يُسَاعِدُهُمْ في تَمِيْيزِ الأَلْفَاظِ مِنْ حَيْثُ الحُسْنِ وَالقُبْحِ مُرَكِّزِينَ في ذَلِكَ عَلَى صِحَّةِ مَخَارِجِ الحُروفِ، وتَبَاعُدِهَا، ومُوافَقَتِهَا لِلْذَّوقِ العَرَبِي، وَقَدْ تَلَاقَى مَا خَلَّفَهُ السَّلَفُ مَعَ مَا أَحْدَثَهُ الخَلَفُ مِنْ دِرَاسَاتٍ في عِلْمَيْ الأَصْواتِ وَالتَّجْوِيدِ.

مقدمة:

الأصوات المكونة للكلمات تتفاوت حُسنا وقبحا من حيث المعنى والمبنى، ذلك أن اللفظة قد تكون عذبة تجري على اللسان كالماء سلاسة والنسيم رقة، والعسل حلاوة، فترتاح لها النفوس وتستسيغها الأذواق، وقد تكون بخلاف ذلك فتأتي ثقيلة يحتاج نطقها إلى كلفة عضلية زائدة، فضلا عن التعثر والتلعثم الذي قد يقع فيه الناطق بها.

وقضية التشكيل الصوتي وأثره في فصاحة اللفظ عني بها علماء العربية لغويين وبلاغيين على حد سواء، فأفاضوا فيها لما لها من أثر في تركيب الكلام وتناسق موسيقاه. ومن هنا كان حرصهم على فصاحة الكلمة والتركيب،

وقد كان لهم في ألفاظ القرآن الكريم وجُمله مثل يُحتذى. فوضعوا معايير يُحتكم إليها في تمييز جمال أو قُبح الكلمة، وما توصلوا إليه من نتائج تلقفها علم اللغة الحديث ونماها وزاد عليها، وعلل لها تعليلا علميا قائما على أسس وضوابط موضحا الأسباب المؤدية إلى تنافر أصوات الكلمة، مما يُبعدها عن مدارج الفصاحة اللفظية والمعنوية.

إشكالية البحث:

حاولت في هذا المقال إماطة اللثام عن رأي الرعيل الأول من البلاغين واللغويين حول علاقة التشكيل الصوتي بفصاحة اللفظ، فما هي المعايير التي أوجدها علماء العربية للاحتكام إليها في تمييز اللفظ الفصيح من غيره؟ وما مدى أثر موقعية الأصوات في الكلمة في فصاحتها؟ وقد تطرقت في المقال إلى:

تعريف التشكيل الصوتي لغة واصطلاحا، وكذا قواعد التشكيل الصوتي من حيث المخرج، ومن حيث الذلاقة والإصمات، ومن حيث تجاوز الحروف، وكذا ميل الحروف المتجاورة إلى تحقيق الانسجام الصوتي،كما استظهرت جانبا من صنع علماء العربية في القضية.

I- التشكيل الصوتي وأثره في فصاحة الكلمة:

الحقيقة التي لا مراء فيها أن الكلام البشري عد بمثابة سلاسل صوتية يرتبط بعضها ببعض ارتباطا وثيقا، فالمتكلم لا يعبر عن خلجات نفسه، ولا يبين عن مقاصده وغاياته بأصوات مفردة منعزلة مجردة، بل ينتج أنسجة لغوية مادتها الأساسية الأصوات في اللغة المنطوقة، والحروف في اللغة المكتوبة، وفي هذا المقام قال ابن سينا (ت 428هـ):

« ولما كانت الطبيعة الإنسانية محتاجة إلى المحاورة لاضطرارها إلى المشاركة والمجاورة، انبعثت إلى اختراع شيء يتوصل به إلى ذلك...فمالت

الطبيعة إلى استخدام الصوت ووفقت من عند الخالق بآلات تقطيع الحروف وتركيبها معا ليدل بها على ما في النفس من أثر» [1]

فالأصوات اللغوية لا تحمل معنى في حد ذاتها بل« يجب أن توضع في شكل تتابعي محدد معين، مكونة كلمات أو مجموعة من الكلمات» [2]، ذلك أن الفونيمات تمثل« المظاهر الأولى للأحداث اللغوية، كما أنها بمثابة اللبنات الأساسية التي يتكون منها البناء الكبير» [3]نتيجة تفاعلها مع بعضها البعض داخل النسيج اللغوي، وليس التفاعل بين الأصوات وتجاوزها في السلسلة الكلامية صالحا دوما، ذلك لأن هناك اعتبارات تحدد ورود صوت معين في موقع محدد أو عدم وروده، فمخرج الصوت وصفاته العامة والخاصة من الأسس الهامة التي تحدد التشكيل الصوتي داخل الكلمة.

وبما أن الكلمة مادتها الأساسية الوحدات الصوتية المتآلفة، والمتفاعلة لتشكل كيان اللغة المنطوقة، فإن الأصوات تمثل المظاهر الأولى للأحداث اللغوية، ولعل أهم ما يميز الأصوات اللغوية هو توزعها على مدرج صوتي واسع ومتنوع« ذلك أن الحروف العربية تندرج وتتوزع مخارجها ما بين الشفتين من جهة وأقصى الحلق من جهة أخرى فتجد الفاء والباء والواو الساكنة ومخارجها من الشفتين من جانب والحاء والهاء والهمزة ثم الغين والخاء على التدرج ومخارجها من الحلق أقصاه فأدناه من جانب آخر، وتتوزع باقي الحروف العربية بينهما في هذا المدرج» [4]، هذا التوزع الصوتي على الجهاز النطقي يكسب الكلمات تناغما وتوافقا صوتيا وتآلفا موسيقيا فكلما كان الكلام خاليا من التعقيد،

---

[1]– ابن سينا: **(العبارة) الشفاء**، تحقيق محمود الخضيري، الهيئة المصرية العامة، القاهرة، 1970، ص 21.

[2]– ماريوباي: **أسس علم اللغة**، ترجمة د/ أحمد مختار عمر، طرابلس، 1973، ص 41.

[3]– زين كامل الخويسكي: **الجملة الفعلية في شعر المتنبي منفية واستفهامية ومؤكدة**، دار المعارف الجامعية، الإسكندرية، 1985، ص 278.

[4]– محمد المبارك: **فقه اللغة وخصائص العربية**، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ط7، 1981، ص 249.

سهل التركيب، عذب الألفاظ، بعيدا عن التكلف، كان له وقع في القلوب وتأثير في النفوس.

وبما أننا أمام موضوع التشكيل الصوتي وأثره في فصاحة الكلمة، يتوجب علينا تركيز الإهتمام على كيفية تموضع الأصوات داخل اللفظ المفرد، فإذا كان اقتران الألفاظ ببعضها يتوجب أن يكون على نسق خاص، وبتأليف منسجم، فإن اقتران الحروف يتوجب – أيضا –أن يكون مما يؤدي إلى تناسق في الكلمة وبذلك توسم الكلمة بالجودة والأناقة اللفظية.

وعليه فالعلاقة جد وطيدة بين التشكيل والتأليف الصوتي وبين فصاحة الكلمة العربية، فما التشكيل الصوتي؟ وما هي قواعده المؤدية إلى فصاحة اللفظ؟

1- مفهوم التشكيل الصوتي:

أ- التشكيل لغة: إن كلمة تشكيل مشتقة من الفعل« شاكلً الدالة على التشابه والتماثل وهو من الشكل الذي يعني الشبه والمثل». [1]

ب- التشكيل اصطلاحا: مما هو معلوم أن الأصوات لا تحمل معنى في حد ذاتها ما لم تتضام مع بعضها البعض وتتآلف وفق نسق معين متماسك البناء، متناسق الأجزاء، ومنسجم سابقه مع لاحقه وفق نظام اللغة، فالأصوات اللغوية« يجب أن توضع في شكل تتابعي محدد معين، مكونة كلمات أو مجموعة من الكلمات» [2]، من هنا يمكن تعريف التشكيل الصوتي بأنه: « تلك القواعد التي بواسطتها يتم التأليف بين أصوات اللغة الواحدة لإنتاج الكلمات وفق نظام تلك اللغة» [3].

---

[1]- الجوهري: الصحاح، تح أحمد عبد الغفور عطار، **دار العلم للملايين**، بيروت، لبنان، ط3، 1984، ج5، مادةً شكلً .

[2]- ماريوباي، **أسس علم اللغة**، ص 41.

[3]- محمد الأنطاكي، **المحيط في أصوات العربية ونحوها وصرفها**، دار الشروق العربي، بيروت، لبنان، ط3، د.ت، ص 30.

والواقع أن التشكيل الصوتي في الموروث النقدي بسبيل العناية بصفات الحروف إلى جانب« ما يعتريها من تبدلات صوتية، وكذا علاقاتها المخرجية والوصفية وكذا التطلع إلى إقامة نظام يكشف أسرار البناء الصوتي ودقائق معانيه». [1]

وقال د/ تمام حسان في شأن التشكيل الصوتي« إن علم التشكيل الصوتي لا يقصر همه على تقسيم الأصوات إلى حروف، وإنما يتناول بعد ذلك طائفة من التغيرات الصوتية بحسب الموقع، وقد أطلقنا عليه اسم الموقعيات prosodies أو الظواهر الموقعية prosodic fecture من ذلك التماثل بين الحرفين المتعاقبين في السياق حين يتقارب مخرجها، كنطق النون في صوت الميم كما في من بينهم ومنه أيضا ظهور همزة الوصل في بداية الكلام واختفاؤها في الوسط » [2]وبما أن الصوت هو الركن الركين لبناء اللغة باعتباره اللبنة الأولى للأحداث اللغوية، اهتم علماء اللغة العرب والغرب بموضوع التشكيل الصوتي ليصير علما قائما بذاته هو«علم التشكيل الصوتي أو الفونولوجي»، وقد أوضح د/ توفيق شاهين موضوعه بقوله« أما علم التشكيل الصوتي أو الفونولوجي فيدرس الصوت في سياقه، وطريقة نطق أصحابه في نطقهم الطبيعي للغتهم، وكذلك معرفة مدى تأثره بما يجاوره من أصوات حتى تتضح صورة الفونيم أي الوحدة الصوتية التي تتشكل باختلاف المواقع المؤثرة فيها، ويتضح المقطع الصوتي، فتعرف الطريقة التي ركبت منها الكلمات في تلك اللغة وكذلك أجزاء التفعيلات العروضية» [3]

---

[3]– انظر ابن جني، **سر صناعة الإعراب**، تح حسن هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1985، ج1، ص ص 19–28.

[2]– د/تمام حسان، **اللغة بين المعيارية والوصفية** ص 120.

[3]– د/ توفيق محمد شاهين، **علم اللغة العام**، دار التضامن للطباعة، القاهرة، ط1، 1980، ص 104.

2- قواعد التشكيل الصوتي:إن قواعد التشكيل الصوتي هي تلك القواعد المتعلقة بطرق الجمع والتأليف بين أصوات اللغة لإنتاج الكلمات التي يتم عن طريقها التفاهم بين أبناء المجتمع الواحد، ومن هذه القواعد التي نجد لها صدى في اللغة العربية ما يتعلق بمخارج الحروف من حيث التماثل والتقارب من جهة، وما يتعلق بالتقسيم الثنائي للحروف (الحروف المذلفة والمصمتة) من جهة ثانية، ومنها ما يتعلق بتجاور الحروف من حيث المصاحبة والتقدم والتأخر من جهة ثالثة.

أولا-من حيث المخرج:

أ-الميل إلى التخلص من توالي الأمثال:

التماثل هو أن يتفق الحرفان مخرجا وصفة [1] وقد تفطن علماء العربية القدماء لهذه الظاهرة، حيث عبروا عنها بمسميات عدة منها: « ً كراهية التضعيفً أوً كراهية اجتماع حرفين من جنس واحد اً، أوً استثقال اجتماع المثلين وغير ذلك ». [2]

ومن بين طرق التخلص من توالي الأمثال المخالفة بين الأصوات المتماثلة، فقد تشتمل الكلمة على صوتين متماثلين كل المماثلة، فيقلب أحدهما إلى صوت آخر لتتم المخالفة بين الصوتين المتماثلين [3]، وعادة ما يكون هذا الصوت الذي تمت به عملية المخالفة صوتا من أصوات اللين أو أشباهها، وقد تنبه سيبويه إلى هذه الظاهرة، إذ عقد بابا في كتابه سماه« باب ما شد فأبدل

---

[1]- أنظر إبن الجزري، **النشر في القراءات** العشر، ج1، ص 278.

[2]- أنظر د/ رمضان عبد التواب، **التطور اللغوي مظاهره وعلله وقوانينه**، مكتبة الخفاجي، ط1، 1982، ص 62.

[3]- د/ إبراهيم أنيس، **الأصوات اللغوية**، مكتبة الأنجلو مصرية، ط4، 1979، ص 211.

مكان اللام الياء لكراهة التضعيف وليس بمطرد، وذلك قولك: تسريت، وتقصيت، وأمليت» [1]

حيث أن الأصل في هذه الكلماتً تسررً، وتقصصً ، وأمللً بالترتيب، فأبدل مكان أحد المثلي– أي الراء، والصاد واللام ياء– وذلك لاستثقالهم اجتماع المثلين، أو لكراهية التضعيف كما يقول سيبويه، وقد أورد ابن جني المشكلة بمصطلح جديد، ليخالف به كل من سبقوه، حيث قال في« باب في قلب لفظ إلى لفظ بالصنعة والتلطف لا بالإقدام والتعجرف» تقضى البازي إذا البازي كسرً هو في الأصل من تركيب (ق ض ض) ثم أحاله ما عرض من استثقال تكريره إلى لفظ (ق ض ي)، وكذلك قولهم: تلعيت من اللعاعة أطلبها، وهي نبت، ثم صارت بالصنعة إلى لفظ (ل ع ي) [2]، فالصوتان المتماثلان يحتاجان إلى كلفة عضلية للنطق بهما في كلمة واحدة وتيسيرا لهذا المجهود، واقتصادا في المجهود العضلي يقلب أحدهما إلى صوت آخر يكون عادة صوت لين، أو أحد أشباه أصوات اللين.

ولا تعد المخالفة الطريقة الوحيدة للتخلص من توالي الأمثال، بل هناك طريقة أخرى وذلك بحذف أحد المثلين في مثل صيغ: تفعلً وتفاعلً و تفعللً مع تاء المضارعة، فاللغة العربية تميل إلى حذف إحدى التاءين والإكتفاء بتاء واحدة فقط، وفي القرآن أمثلة كثيرة منها: ً تذكرونً سبع عشرة مرة بالحذف، في مقابل تتذكرون ثلاث مرات بلا حذف [3]، لأن النطق العربي يكره توالي الأمثال، ومن هذا القبيل قوله تعالى: ً ولا تنابزوا بالألقابً [4] بدلا من تتنابزوا

---

[1]– سيبويه: الكتاب، ج4، ص 424.

[2]– ابن جني، **الخصائص، تح محمد علي النجار**، دار الكتب المصرية، ط1، 1956، ج1، ص ص 88، 91.

[3]– رمضان عبد التواب، **التطور اللغوي مظاهره وعلله وقوانينه**، ص 73.

[4]– سورة الحجرات، الآية: 11.

وكذلك قوله تعالى: ً تكاد تميز من الغيظ ً [1] عوضا من تتميز، ومنه أيضا ما جاء في الحديث: ً ولا تنازعوا ولا تحاسدوا ولا تباغضوا، وكونوا عباد الله إخواناً بدلا من تتنازعوا وتتحاسدوا وتتباغضوا.

ومن أمثلة الحذف أيضا لكراهية توالي الأمثال: إن ولكن وكأن إذا وليتهن نون الوقاية، وذلك قبل ياء المتكلم أو ضمير المتكلمين المنصوب، والحذف مع هذه الحروف كثيرة الشيوع في القرآن الكريم، ففيه مثل« إنيً 124 مرة في مقابلً إنني 6 مرات، كما نجدً وإناً وردت (33) مرة في مقابلً وإنناً مرة واحدةً [2]

ب-كراهية اجتماع الحروف المتقاربة المخارج:

لا يوجد صوت مفرد حسن وآخر قبيح« فالطاء مثلا ليست أجمل من الزاي والعكس، بل كلاهما صوت يتشكل مع غيره ليكون اللفظة المفردة التي يدخلها الحسن أو القبح حين التأليف» [3]

وحرصا على فصاحة الكلمة وسلامة نسيجها اللغوي، عمدت العربية إلى عدم الجمع بين الأصوات المتقاربة جدا في المخارج في الكلمة الواحدة، وذلك تجنبا لثقل النطق وبشاعة التأليف ورداءة النسج والسبك، وهذا كله يولد – لا محالة – كلمات تمجها الأذان وتكرهها الأنفس ولا تستسيغها فضلا عن إجهاد أعضاء النطق لأنها بهذا التقارب المخرجي تعمل ضمن حيز ضيق يشل حركتها مما يوقع الناطق في التلعثم والتعثر وصعوبة الإفصاح عن المعاني ذلك« أن الحروف إذا تقاربت مخارجها كانت أثقل على اللسان منها إذا تباعدت، لأنك إذا استعملت اللسان في حروف الحلق دون حروف الفم، ودون حروف الذلاقة كلفته

---

[1]– سورة الملك، الآية: 08.

[2]– أنظر/ رمضان عبد التواب، **التطور اللغوي، مظاهره وعلله وقوانينه**، ص 74.

[3]– محمود سليمان ياقوت، **علم الجمال اللغوي**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1995، ج1، ص 70.

جرسا واحدا وحركات مختلفة» [1] فمن خصائص العربية هو توزع أصواتها على مدارج النطق حيث« تتمثل هذه الخاصية في نظام هذا التوزيع، بحيث تجيء الأصوات المؤلفة للكلمة منسجمة يفقدها حلاوة النغم وحسن التلقي والقبول» [2]

فهذا التوزيع الصوتي الذي تتألف منه الكلمة العربية يضمن لها نوعا من الموسيقية كما يكسبها نوعا من التجانس والتوافق بين هذه الفونيمات.

وقد اهتم الرعيل الأول من علماء اللغة العربية بهذه الخاصية، حيث قال ابن جني:« أما إهمال ما أهمل مما تحتمله قسمة التركيب في بعض الأصول المقصورة أو المستعملة فأكثره متروك للإستثقال، وبقية ملحقة به ومقفاة على أثره فمن ذلك ما رفض استعماله لتقارب حروفه نحو: سص وصس وطت وتط وشض وضش لنفور الحبس عنده والمشقة على النفس لتكلفه، وكذلك قج وجق وكق وقك وكج وجك، وكذلك حروف الحلق هي من الإئتلاف أبعد لتقارب مخارجها من معظم الحروف، أعني حروف الفم، وإن جمع بين إثنين منها يقدم الأقوى على الأضعف نحو: أهل وأحد وأخ وعهد، وكذلك متى تقارب الحرفان لم يجمع بينهما إلا بتقديم الأقوى منهما» [3]. هذا واستخرج علماء العربية بعض القوانين الصوتية التي تضمن هذا الإنسجام الصوتي داخل الكلمة، فقد« قرروا أن العربية تتجنب جمع (الزاي مع الظاء والسين، والصاد، والذال)، وجمع (الجيم مع القاف، والظاء، والطاء، والغين، والصاد) وجمع (الحاء مع الهاء)، ووقوع الهاء قبل العين، والخاء قبل الهاء إلى آخر ما قرروا في هذا الباب على ما هو معروف للدارسين» [4]

---

[1]– ابن دريد، **جمهرة اللغة**، حيدر أباد الدكن، الهند، 1345هـ، ج1، ص 09.

[2]– د/كمال بشر، **دراسات في علم اللغة**، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 1988، ص 196.

[3]– ابن جني، الخصائص، ص 250، وانظر د/ كمال بشر، **دراسات في علم اللغة**، ص ص 196–197.

[4]– كمال بشر، **دراسات في علم اللغة**، ص 83.

فاللغة العربية لم تجمع بشكل عام بين الأصوات الطبقية أو الحلقية أو الحنجرية أو غيرها، وهذه سنة مطردة وسلوك عام في نسج كلماتها. كما دعوا إلى تأليف الكلمات من أصوات متباعدة المخارج وضرورة توزعها على مدارج النطق، لترقى الوحدات اللغوية إلى مستوى الفصاحة، ذلك أنه إذا« تقارب حرفان في مخرجهما قبح اجتماعهما». [1]

من هنا يتضح أن الكلمة العربية تنفر من توالي حرفين متقاربين في المخرج والصفة، فقد« دلت الإحصاءات على أن الكلمة العربية لا يتوالى فيها حرفان من مخرج واحد قريبان جدا في المخرج والصفة» [2]، كما أكد الحاسوب المستخدم في إحصاء جذور المعاجم العربية الكبرى كلسان العرب وتاج العروس أن الحروف المتقاربة المخارج تميل إلى عدم التتابع في سياق الكلمة العربية [3]

مما سبق نستنتج أن الأصوات المتجاورة في السياق تتفاعل فيما بينها، ويؤثر بعضها في بعض خاصة إذا كانت الأصوات متقاربة المخارج والصفات، أو في المخارج فقط، وهذا التجاور والتفاعل بين الفونيمات هو السبب المباشر في تلك التغيرات الصوتية التي تعتري الكلمات في السياق ومن أمثلة هذه التغيرات الصوتية: الإبدال والإدغام والإقلاب، والمماثلة، والمخالفة...وهي ظواهر صوتية قامت في الأصل على أسس تطبيقية تهدف في الأساس إلى تجنب الثقل.

ثانيا– من حيث الذلاقة والإصمات:

صفات الحروف العربية يجمعها لقبان كبيران هما: الحروف المذلقة، والحروف المصمتة، والحروف المذلقة ستة هي: اللام، والراء، والنون، والفاء،

---

[1]– ابن جني، **سر صناعة الإعراب**، ج1، ص 95

[2]– ابراهيم أنيس، **الأصوات اللغوية**، ص 83.

[3]– انظر علي حلمي موسى، **إحصائيات جذور معجم لسان العرب باستخدام الكومبيوتر**، مطبوعات جامعة الكويت، 1972، نقلا عن محمد قدور، **مبادئ اللسانيات**، دار الفكر، دمشق، ط1، 1996، ص 126.

والياء، والميم، وقد سميت هذه الحروف بهذا الاسم« لأن الذلاقة في المنطق، إنما هي بطرف أسلة اللسان والشفتين، وهما مدرجتا هذه الحروف الستة» .[1]

وتعد هذه الزمرة الصوتية من أسهل الحروف نطقا وجريانا على اللسان وبالتالي أحسن الأصوات امتزاجا بغيرها لخفتها، بل إن« في هذه الحروف الستة سر طريف ينتفع به في اللغة، وذلك أنه متى رأيت اسما رباعيا أو خماسيا غير ذي زوائد، فلا بد فيه من حرف من هذه الحروف الستة...فمتى وجدت كلمة رباعية أو خماسية معراة من بعض هذه الحروف الستة فاقض بأنه دخيل في كلام العرب وليس منه» [2]

أما الحروف المصمتة، فهي ضد المذلقة، وتضم باقي الحروف عدا الستة السابقة الذكر، وسميت بالمصمتة لأنها صمتت- أي منعت أن تختص بالبناء إذا كثرت حروفه لاعتياصها على اللسان [3]وتعد هذه الحروف مما يصعب النطق به، وباستقراء المعاجم العربية وتدقيق النظر فيما ورد فيها من أبنية رباعية أو خماسية نجد أن الأفعال الرباعية والخماسية كذلك لم تخل من حرف من حروف الذلاقة [4]، وما جاء خاليا منها حكم عليهً بالعجمةً ، فمتى وجدت كلمة رباعية أو خماسية معراة من بعض هذه الأحرف الستة فاقض بأنه دخيل في كلام العرب، وليس منه [5]ولم يأت على غير هذه القاعدة سوى عدد قليل جدا من الكلمات نحوً العسجد، القداحس، الزهزقة، والدعشوقة. [6]

---

[1]- الخليل بن أحمد الفراهيدي، **العين**، ج1، ص 31، وانظر رابح العوبي، **في الفصاحة العربية**، ط2003، ص 104.

[2]- ابن جني، **سر صناعة الإعراب**، ج1، ص 64، وانظر حسن ظاظا، **كلام العرب من قضايا اللغة العربية**، بيروت، دار النهضة العربية، 1976، ص 47، وانظر رابح العوبي، **في الفصاحة العربية**، ص 104.

[3]- ابن دريد، **جمهرة اللغة**، ج1، ص 07.

[4]- أنظر د/عدنان محمد سلمان، **الإستقراء في اللغة**، مجلة المجمع العلمي العراقي، المجلد 34، ج3، 1983، ص 210.

[5]- ابن جني، **سر صناعة الإعراب**، ج1، ص 65.

[6]- القداحس: الشجاع الجريء، الزهزقة: شدة الضحك، الدعشوقة: المرأة القصيرة.

وقد اتضح مما أقره الفيروز أبادي أن:« أحرف الذلاقة وخاصة اللام والميم والنون والراء هي الأكثر شيوعا في القرآن الكريم، إذ بين أن عدد اللامات في القرآن الكريم 33522، وعدد النونات 26525، وعدد الميمات 26135، وعدد الراءات 11793» .[1]

كما أثبتت المباحث التطبيقية التي قام بها د / إبراهيم أنيس أن اللام والنون والميم هي أكثر الأصوات الساكنة شيوعا في اللغة العربية، إذ أن« نسبة شيوع اللام (127) مرة في كل ألف من الأصوات الساكنة، الميم (124) مرة، والنون (112) مرة» [2]، كما تبلغ نسبة اللام إلى الراء في السور العشر الأولى في القرآن الكريم حوالي (2/7).

مما سبق نؤكد على أن أصوات الذلاقة هي أخف الأصوات، وأكثرها شيوعا في اللغة العربية ليس في الرباعي والخماسي فحسب، بل حتى في الثنائي والثلاثي وذلك مثل: من، في، إلى، لكن...

ثالثا–من حيث تجاور الحروف:

لاحظ اللغويون المتقدمون أن أمثلة من كلام العرب لا يصح فيما تقديم حرف معين على آخر، أو لا يصح وجود حرفين معينين في كلمة واحدة، ومن ذلك ما جاء به الخليل بن أحمد في مقدمة كتاب العين، من أنه ليس في كلام العربً كلمة صدرها نر [3]، أي نون تليها راء.

وتعد حروف الحلق أصعب الحروف ائتلافا نظرا« لصلابة عضل الحلق إذا قيست بمرونة عضلة اللسان، فليست عضلة الحلق من المرونة بحيث

---

[1]– الفيروز آبادي، **بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز**، تح محمد علي النجار،المجلس الأعلى للشؤون الدينية الإسلامية، 1974، ص ص 563، 566، وانظر د/ عبد العزيز مطر: **لحن العامة في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة**، القاهرة، 1966، ص 214.

[2]– ابراهيم أنيس، **الأصوات اللغوية**، ص 240.

[3]–انظر الخليل بن أحمد الفراهيدي، **العين**، ج1، ص 53.

تسمح باجتماع حروفه في كلمة» [1] ويشترط ابن جني لتأليف الحروف الحلقية أن يفصل بينها بفاصل حتى اجتمع إثنان منهما في كلمة واحدة، وذلك نحو: « هدأت، خبأت، وعبء، وخيعل، وغيهب، وحضأت النار، وحطأت به الأرض» [2].حيث فصل بين كل منها بفاصل، أما إذا لم يكن هناك فاصل، فينبغي التنبه إلى ترتيبها، فالهمزة إذا تقدمت على واحدة من الهاء والحاء والخاء جاز ذلك نحو: أهل، وأهبه، وإهاب مع الهاء وأحد وإحنة مع الحاء، وأخذ وأخ مع الخاء، أما إذا تأخرت الهمزة على واحدة منهن، فإنها لا تأتلف، إلا مع الهاء وذلك مثل بهأت، ونهيء اللحم وفي مواضع الحكاية والتكرار، نحو حأجأت بالكبش، إذا دعوته، وهأهأت بالإبل. [3]

الحقيقة التي لا مراء فيها أن الأصوات اللغوية حين تأتلف لتشكل نسجا لغويا يجب أن تتوزع توزعا عادلا على مدارج النطق حتى تضمن التناسق والانسجام بين الكلمات المكونة لها، ففي حالة تجاور حرفان متقاربان في المخرج وكان أحدهما قوي الجرس، والآخر ضعيف، وجب تقديم الأقوى منهما، وذلك ليكون عمل اللسان من وجه واحد [4] أي لتحقيق الانسجام والتواؤم بين حروف الكلمة، واقتصادا في الجهد العضلي، وقد أشار الرعيل الأول من علماء العربية إلى هذه الظاهرة الصوتية بأسماء عدة منها المضارعة والتقريب، ومن الأمثلة الدالة عليهاً أن تقع فاء (افتعل) صادا أو ضادا أو طاء أو ظاء وذلك نحو: اصطبر، واطرد، واضطلم [5]

---

[1]– د/ مهدي المخزومي، **الخليل بن أحمد الفراهيدي– منهجه وأعماله**، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، د.ت، ص 128.

[2]– ابن جني، **سر صناعة الإعراب**، ج2، ص 812.

[3]–انظر المصدر نفسه، ج2، ص 813.

[4]–انظر سيبويه، **الكتاب**، ج4، ص 426.

[5]–انظر ابن جني، **الخصائص**، ج2، ص 141.

فأصل هذه الكلمات هو: إصتبر، واضترب، واضترد، واضتلم، فيما أن حروف الإطباق مستعلية، والتاء مستفلة وجب قلب التاء طاء لتحقيق تناسق صوتي للكلمة ومن ذلك أيضا: ً أن تقع تاء (إفتعل) زايا أو دالا أو ذالا، فتقلب تاؤه دالا كقولهم: إزدان، وادعى، واذكر، إذ أن الأصل لهذه الكلمات ازتان، وادتعى، واذتكر، فتجاور بذلك حرفان أحدهما مجهور وهو إما الزاي وإما الدال وإما الذال والثاني مهموس، فتأثر الثاني بالأول، وانقلب إلى صوت مجهور ليجتمع صوتان مجهوران.

ففصاحة الألفاظ تتجه نحو أصوات العربية ولا ينظر إلى أشكالها أو كتابتها المرئية المادية الخطية« لأننا نستطيع رسم الحروف المتقاربة المخارج بجوار بعضها، ولا نتلفظ بها إلا بصعوبة تجعل الصوت غير مبين، ولذا« كلما تباعدت مخارج الحروف (الأصوات) كانت الكلمة فصيحة، وكلما تقاربت مخارج الحروف كانت الكلمة أقرب إلى المعاضلة نحو مستشزرات أي مرتفعات» (1)

وعليه فالكلمة باعتبارها أساس البناء الكبير يجب أن تكون فصيحة حسنة ذلك أنه « إذا كانت الكلمة حسنة استمتعنا بها على قدر ما فيها من الحسن» (2)

هذا وقد درس علماء البلاغة والبيان مواطن الحسن والقبح في الألفاظ من خلال دراستهم لشروط قصاحة اللفظ أمثال الخليل والجاحظ وابن سنان الخفاجي وغيرهم...

فالجاحظ يرى أن مرجع الكلام الفصيح عنده هو القرآن الكريم، وقد أكد أن الفصاحة كمفهوم مرتبط بنقاء اللغة وسلامتها مما يشوبها، فهي مرتبطة بالنطق السليم وجزالة اللفظ وصحة مخارج الكلمات.

---

[1]– د/ محمد ربيع، **التعبير الوظيفي**، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ط2، 2000، ص 26.

[2]– الجاحظ، **البيان والتبيين**، دار إحياء التراث العربي، بيروت، 1968، ج1، ص 203.

أما أبو هلال العسكري يرى أن الفصاحة مرتبطة بتمام البيان، فالكلام عنده لا يكون فصيحا إلا« إذا كان واضح المعنى، سهل اللفظ، جيد السبك، غير مستكره فج، ولا متكلف وخم». [1]

هذا وقد اهتم الخفاجي بفصاحة الكلمة المفردة حيث وضع لفصاحتها ثمانية شروط هي:

1–تباعد مخارج الحروف ليسهل النطق بها، وفي هذا الشرط رأي نقله عنه الرماني في باب تلاؤم الحروف وتنافرها فقال: « وأما التنافر فالسبب فيه ما ذكره الخليل مع البعد الشديد أو القرب الشديد، ...وكلاهما صعب على اللسان، والسهولة من ذلك في الاعتدال، ولذلك وقع في الكلام الإدغام والإبدال» [2]

2–أن تكون اللفظة مستحسنة في السمع.

3–أن لا تكون متوعرة وحشية، أي غليظة يستثقلها السمع وينفر منها الذوق.

4–أن لا تكون ساقطة عامية.

5–أن لا تكون جارية على العرف العربي الصحيح في التصريف والاستعمال.

6–أن لا يكون معناها اللغوي القديم مهجورا.

7–أن لا تكون الكلمة كثيرة الحروف كمستشزرات، مغناطيسهن.

8–أن لا تصغر الألفاظ تصغير تعظيم.

وعليه يمكن القول أن فصاحة الكلمة مرهون بسلامتها من التنافر في نسجها لأصواتها، إضافة إلى موافقتها للأقسية العربية المطردة، وبعدها عن

---

[1]– أبو هلال العسكري، **كتاب الصناعتين الكتابة والشعر**، تح علي محمد البجاوي، ومحمد أبو الفضل ابراهيم، عيسى الباني الحلبي وشركاه، ط3، 1971، ص ص 13–14.

[2]– الرماني (أبو الحسن علي بن عيسى)، **النكت في إعجاز القرآن**، دار المعارف، د.ت، د.ط، ص ص 87–88.

الحوشية والغرابة والابتذال. فإن تحققت فيها هذه المعايير جاءت الألفاظ « تشبه العسل في الحلاوة، والماء في الرقة والسلاسة، وكالنسيم في السهولة، لا تنبو عن قبوله الأذهان، ولا تمجها الآذان» [1]، ذلك أن الذوق العربي السليم يعمد إلى تشكيل الوحدات الصوتية بعيدا عن النشاز، كما يحاول جاهدا تحقيق نوع من الإنسجام والتناسق بين فونيماتها، الأمر الذي يكسبها نغمية وإيقاعية ترتاح لها النفوس وتطرب لها القلوب وتستلذها الأسماع.

وخلاصة ما مر أن اللغة العربية حريصة على التفريق من الأصوات المتماثلة أو المتقاربة حتى تؤمن قدرا أعلى من السهولة في النطق، وحدا أعلى من الوضوح السمعي، حتى تتسم الكلمة بالفصاحة والأناقة، فكلما كانت اللفظة فصيحة سلسة عذبة كلما كانت أكثر تأثيرا وأبعد عمقا في نفوس متلقيها لما تنضج به من طاقة صوتية لا ينفذ سخاؤها، ولا ينقطع عطاؤها لطواعيتها وخلوها من العيوب المخلة بفصاحتها.

خاتمة:

إن التشكيل الصوتي في أساسه نابع عن براعة التأليف وحسن تشكيل الأصوات وهو أحد الأذرع التي يعول عليها في إنتاج وحدات لغوية متناغمة متناسقة لا يحتاج نطقها إلى كلفة عضلية زائدة ومن النتائج المتوصل إليها في المقال.

-عمدت العربية إلى تجنيب الجمع بين الأصوات المتقاربة جدا في المخارج في الكلمة الواحدة، لأن نطقها يؤدي إلى التعاظل والثقل والجُهد الزائد.

-عمدت العربية على التفريق بين الأصوات المتجانسة أو المتماثلة أو المتقاربة، حتى تؤمن قدرا أعلى من السهولة في النطق، وحدا أعلى من الوضوح السمعي.

---

[1]- د/إلهام أبو غزالة وعلي خليل حمد، **مدخل إلى علم لغة النص، تطبيقات لنظرية روبرت دي بوجراند وولفجانج، دريسلر**، ص 309.

-من خصائص العربية توزع أصواتها على مدارج النطق توزعا عادلا يضمن لها نوعا من الموسيقية والنغمية، هذا التوزع سنة مطردة وسلوك عام في نسيجها لكلماتها.

-أصوات الذلاقة هي أخف الأصوات وأكثرها شيوعا لحسن إمتزاجها بغيرها.

-اللغة العربية تكره توالي الأمثال وتمجه، فأوجدتْ طرق للتخلص من ذلك عن طريق المماثلة والمخالفة.

-الذوق العربي واحد من العوامل التي تساهم في تحديد مواطن القبح والجمال في الكلمات.

قائمة المصـــادر والمراجـــع:

أولا: قائمة المصـــــادر:

-القرآن الكريم

1- ابن الجزري: النشر في القراءات العشر، ج1، ص 278.

2- ابن جني: سر صناعة الإعراب، تح حسن هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1985، ج1

-الخصائص، تح محمد علي النجار، دار الكتب المصرية، ط1، 1956.

3-ابن دريد: جمهرة اللغة، حيدر آباد الدكن، الهند، 345هـ، ج1.

4-ابن سينا (العبارة) الشفاء، تح محمودا الخضيري، الهيئة المصرية العامة، القاهرة، 1970.

5-أبو هلال العسكري: الصناعتين، الكتابة والشعر، تح علي محمد البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم، عيسى الباني الحلبي وشركاه، ط3، 1979.

6-الجاحظ: البيان والتبيين، دار إحياء التراث العربي، بيروت، 1986، ج2.

7–الجوهري: الصحاح، تح أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، ط3، 1984، ج5، مادةً شَكَلَ .

8–الخليل بن أحمد الفراهيدي، تح مهدي المخزومي، ود/ ابراهيم السامرائي، منشورات مؤسسة الأعلام للمطبوعات، بيروت، لبنان، ط1، 1988، ج1.

9–الرماني: النكت في إعجاز القرآن، دار المعارف، د.ط، د.ت.

10–سيبويه: الكتاب، تح محمد عبد السلام محمد هارون، دار الجيل، بيروت، لبنان، ط1، د.ت.ج4.

2–قائمة المراجع العربية:

11–إبراهيم أنيس: الأصوات اللغوية، مكتبة الأنجلو المصرية، ط4، 1979.

12–إلهام أبو غزالة وعلي خليل حمد: مدخل إلى علم لغة النص، تطبيقات لنظرية روبرت دي يوجراند وولفجانج دريسلو، د.ت.

13–تمام حسان: اللغة العربية معناها ومبناها، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط2، 1979.

14–توفيق محمد شاهين، علم اللغة العام، دار التضامن للطباعة، القاهرة، ط1، 1980.

15–حسن ظاظا: كلام العرب، من قضايا اللغة العربية، بيروت، دار النهضة العربية 1976.

16–رابح العوبي: في الفصاحة العربية، القاهرة، ط 2003.

17–رمضان عبد التواب: التطور اللغوي، مظاهره وعلله وقوانينه، مكتبة الخفاجي، القاهرة، ط1، 1982.

18–زين كامل الخويسكي: الجملة الفعلية في شعر المتنبي، منفية واستفهامية ومؤكده، دار المعارف الجامعية، الإسكندرية، 1985.

19–علي حلمي موسى: إحصائيات جذور معجم لسان العرب باستخدام الكومبيوتر، مطبوعات جامعة الكويت، 1972.

20–كمال بشر: دراسات في علم اللغة، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 1998.

21–محمد الأنطاكي: المحيط في أصوات العربية ونحوها وصرفها، دار الشروق العربي، بيروت،لبنان، ط3، د.ت.

22–محمد ربيع: التعبير الوظيفي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ط2، 2000.

23–محمد المبارك: فقه اللغة وخصائص العربية (دراسة تحليلية مقارنة للكلمة العربية وعرض لمنهج العربية الأصيل في التجديد والتوليد)، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ط4، 1981.

24–محمود سليمان ياقوت: علم الجمال اللغوي (المعاني، البيان، البديع)، دار المعرفة الجامعية، الأزاريطة، 1995.

25–مهدي المخزومي: الخليل بن أحمد الفراهيدي، منهجه وأعماله، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، د.ت.

3–قائمة المراجع المترجمة:

26–ماريوباي: أسس علم اللغة، ترجمة د/ أحمد مختار عمر، طرابلس، 1973.

4–المجلات:

27–عدنان محمد سلمان: الاستقراء في اللغة، مجلة المجمع العلمي العراقي، المجلد 34، ج3، 1983.

تقويم مدى تطبيق معلّمي مدارس الحلقة الأولى في التعليم الأساسي لمعايير إدارة الجودة الشاملة في التعليم
دراسة ميدانية في مدارس محافظة الحسكة

أ.بسام محمود الصافتلي*

جامعة الفرات

الملخص:

تهدف الدراسة إلى تقويم مدى تطبيق معلّمي مدارس الحلقة الأولى في التعليم الأساسي في محافظة الحسكة لمعايير إدارة الجودة الشاملة في التعليم من وجهة نظر مدراء هذه المدارس وفي ضوء مفهوم إدارة الجودة في الإسلام، واستخدم الباحث استبانة تضمنت(6) معايير وفقا" لمقياس ثلاثي متدرج.وقد توصلت الدراسة إلى أنّ مدى تطبيق معلمي الحلقة الأولى في مدارس التعليم الأساسي في محافظة الحسكة لمعايير إدارة الجودة الشاملة في التعليم من وجهة نظر المدراء كان محققاً لحدٍّ ما، مما يؤكد ضرورة العمل على رفع مستوى جودة أداء المعلمين وتحفيزه .

كما كان لمتغيري الجنس والمؤهل العلمي تأثيراً على نتائج التقويم، أما متغير الخبرة الإدارية فلم يتبين له أي تأثير على نتائج التقويم.وفي ضوء النتائج السابقة تقدّم الدراسة بعض التوصيات والمقترحات التي يمكن تداولها لتحسين جودة أداء المعلمين وفقاً لمعايير إدارة الجودة الشاملة في التعليم.

Abstract:

The study aims for the evaluation of the extent of teachers' application of schools in AL-Hassakeh city to the total quality management standards in teaching from point of view the headteachers, and in the light of the concept of total quality management in Islam.

---

*قائم بالأعمال- مدير برنامج التربية العملية في كلية التربية بالحسكة/جامعة الفرات& طالب دكتوراه في كلية التربية /جامعة دمشق.

For the achievement of this project: the researcher used questionnaire including six standards according to the sequent of triple measures.

The study suggests a number of recommendations and propositions for improving of quality performance of these teachers.

كلمات مفتاحية: المعلّمون، معايير ،إدارة الجودة الشاملة،الإسلام.

1.مقدمة:

التعليم هو الركيزة الأساس التي تبنى عليها حضارة الأمم وتقدمها وتطورها، وهو الرئة النابضة التي تتنفس من خلالها الشعوب، والقلعة المنيعة التي تتحصن بها المجتمعات على مختلف أنواعها ومسارها وثقافاتها وحضارتها، لذا كانت المقولة السائدة " وراء كل أمة عظيمة تربية عظيمة " مقولة لها دلالاتها العميقة والمتجذرة في نفوس من هم أكثر الناس حرصاً على التعليم والتعلم، غير أنّ المقولة السابقة والتي تناقلناها عن غيرنا من الأمم لم تظهر من فراغ، بل هي قديمة قدم ديننا الإسلامي الحنيف الذي دعا إلى التعلم والتعليم، وأشاد بدور العلم والعلماء، وصنف الناس إلى متعلمين، وآخرين غير متعلمين وفرق بينهم في عدم الاستواء في العلم فقال جلّ وعلا:﴿ قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ والَّذِينَ لا يَعْلَمُونَ﴾[1]،وقوله تعالى:﴿إِنَّما يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبادِهِ الْعُلَماءُ﴾[2].**(الطس:2009،ص65-66)**.

وتتجلى عناية الإسلام واهتمامه بتنمية الفرد وتطوير مهاراته ومعارفه، من خلال حرص الإسلام على دوام الاستزادة من طلب العلم وإنمائه وتطويره؛ مما يعود بالنفع على الفرد والمجتمع والأمة ديناً ودنيا.فقد جاء في كتاب الله العزيز، قوله تعالى:﴿وقل ربّ زدني علماً﴾[3]، كما قال رسول الله محمّد(صلى الله عليه

[1] سورة الزمر، آية (9).

[2] سورة فاطر، آية(28).

[3] سورة طه، آية(114).

وسلَّم)" :(اللهم انفعني بما علمتني وعلمني ما ينفعني وزدني علماً والحمد لله على كلّ حال)[1].**(غالب؛عالم:2008،ص165)**.

وتواجه الأمة العربية – كغيرها من الأمم – عصر العولمة الذي أصبح واقعاً لا ينبغي تجاهله ولا يمكن تفاديه، بل الأجدر أن نعد له العدة ما استطعنا، وتوصف العولمة بأنّها زمن التحولات والتغيرات السريعة لتعميم الاتجاهات والقيم والسلوكيات والممارسات على المستوى الكوني في شتى مناحي الحياة البشرية.**(صائغ:2004،ص3)**.ولعلّ من أبرز هذه التطورات المتسارعة المتلاحقة ما نشهده من بروز ما يسمى بنظام إدارة الجودة الشاملةTQM.

ويرى كلاّ من كابرير وناسا(**Cabrer, Nasa:2002,P2**) أنّه يجب علينا عند الحديث حول التعليم أن نحدد أولاً ما نقصده من التعليم الفعّال.وبكلّ أمانة،نحن نفتقر إلى إجماع الرأي بالنسبة للتعليم الفعّال.

كما أشار مورفي... وآخرون **Murphy, Maclaren, (Flynn:2009,P226)**إلى أنّ أي مدخل جيد لتقويم التعليم سيعكس تعقيد التعليم ذاته.وهذا بدوره يوحي أنّه ليس من السهل الوصول إلى الإجماع الذي يكوّن تعليماً فعّالاً أو جيداً.

ويؤكد الفوّال(**2009, ص8**) أنّ المتغيرات الحديثة في العالم المتقدّم قد فرضت علينا ضرورة الأخذ بمنهج التخطيط الاستراتيجي لبناء أجيال قادرة على مواجهة هذه التغيرات بفكر جديد يتجاوز حدود الواقع ويستشرف المستقبل بما يحمله في طياته من تهديدات وفرص متاحة، من هنا يأتي توجيه كيان المؤسسة التعليمية نحو ضمان الجودة والاعتماد.

2.مشكلة البحث:

[1] أخرجه ابن ماجه، يراجع سنن ابن ماجة،باب الانتفاع بالعلم والعمل به برقم251

إنّ أي عملية تقويمية لابدّ أن تستند إلى معيار محدد للتقويم،والإنسان يسعى إلى تطوير المعايير والمقاييس التي يستخدمها لتحديد مدى مناسبة هذه الطرق والوسائل والإجراءات وكفاءتها وفاعليتها إضافة" إلى مدى قدرتها على التواؤم والتوافق مع عملية الإيفاء بمتطلباته وإشباع رغباته وجميع ما يتعلّق بسد عنصر الاحتياج لديه،وهو ما يطلق عليه في مفهوم الجودة في الوقت الحاضر(جودة المنتج أو الخدمة) إذ تتمثل جودة المنتج أساسا" بعملية تحديث الطرائق والوسائل والإجراءات المستخدمة في عملية الإنتاج وتفعيلها وهو الأسلوب المستخدم الآن من مختلف المؤسسات والشركات الإنتاجية أو الخدماتية في توظيفها لمنهج إدارة الجودة الشاملة– Total Quality Management TQM.**(كنعان:2005،ص56–66)**.ومن ثم تتحدّد مشكلة البحث بالسؤال التالي: **ما مدى تطبيق معلّمي مدارس الحلقة الأولى في التعليم الأساسي لمعايير إدارة الجودة الشاملة في التعليم ؟**

3.أهمية البحث:

إنّ أهمية البحث الحالي تتجلّى من خلال أهميّة الجودة في مستوى المعلّم، وأهميّة النتائج التي يمكن أن يصل إليها البحث الحالي من خلال التوصل إلى معرفة مدى تطبيق معلّمي مدارس الحلقة الأولى في التعليم الأساسي لمعايير إدارة الجودة الشاملة في التعليم، والتعرّف على جوانب القوة والضعف الموجودة في أدائهم والتي من الممكن الاستفادة منها في رفع مستوى جودتهم وفي رسم سياسة أولية لإمكانية تطبيق نظام جودة عالمي في ضوء مفهوم الجودة في الإسلام.

4. أهداف البحث:

إنّ البحث الحالي يهدف إلى مايلي:

- التعرّف على مدى تطبيق معلّمي مدارس الحلقة الأولى في التعليم الأساسي لمعايير إدارة الجودة الشاملة في التعليم.وعن هذا الهدف تتفرع

الأسئلة التالية:ما مدى تطبيق المعلم لمعيار تخطيط المواقف التعليمية وتصميمها؟ما مدى تطبيق المعلم لمعيار توفير المناخ التعليمي الملائم والتقييد به والحفاظ عليه؟ما مدى تطبيق المعلم لمعيار التمكن من المادة العلمية ؟ما مدى تطبيق المعلم لمعيار استخدام الاستراتيجيات والتقنيات التعليمية؟ما مدى تطبيق المعلم لمعيار تقويم التلاميذ ومتابعة نتائج التعلم؟ما مدى تطبيق المعلم لمعيار التعاون مع رؤسائه وزملائه والتلاميذ وأوليا أمورهم؟

- التعرّف على تأثير المتغيرات المستقلة المدروسة(**الجنس, المؤهل العلمي،الخبرة الإدارية)** في مدى تطبيق معلّمي مدارس الحلقة الأولى في التعليم الأساسي لمعايير إدارة الجودة الشاملة في التعليم. وقد انبثق عن هذا الهدف الفرضيات التالية(عند مستوى الدلالة0.05):-لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في متوسط مدى تطبيق معلّمي مدارس الحلقة الأولى في التعليم الأساسي لمعايير إدارة الجودة الشاملة في التعليم المعطى من قبل المدراء حسب متغير الجنس .-لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في متوسط مدى تطبيق معلّمي مدارس الحلقة الأولى في التعليم الأساسي لمعايير إدارة الجودة الشاملة في التعليم المعطى من قبل المدراء حسب متغير المؤهل العلمي.-لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في متوسط مدى تطبيق معلّمي مدارس الحلقة الأولى في التعليم الأساسي لمعايير إدارة الجودة الشاملة في التعليم المعطى من قبل المدراء حسب متغير الخبرة الإدارية.

5. حدود البحث:

تمّ إجراء البحث على عينة من مدراء مدارس الحلقة الأولى في التعليم الأساسي في محافظة الحسكة في العام الدّراسي 2009.2010م.

6. مصطلحات البحث وتعريفاته الإجرائيّة:

❖ **التقويم:**عرّف ابن منظور **(1993،ص192)** التقويم في اللغة بأنّه" قوّم قواماً، وقوّم درأه:أزال اعوجاجه، وأقمت الشيء وقوّمته بمعنى استقام،

والاستقامة :اعتدال الشيء واستواؤه،والقيمة ثمن الشيء بالتقويم." **ويمكننا تعريفه إجرائيا"بأنّه:** العملية التشخيصية التي يمكن بواسطتها تحديد مدى تطبيق معلّمي مدارس الحلقة الأولى في التعليم الأساسي لمعايير إدارة الجودة الشاملة في التعليم لمعرفة نواحي القصور فيه ومعالجتها، ومعرفة نواحي القوة فيه وتعزيزها بهدف تحسينه المستمر .

- **الجودة:** الجودة تعني كون الشيء جيداً وفعلها الثلاثي (جاد) ويظل مفهوم الجودة من أكثر المفاهيم التي يختلف إدراك ما تعينه من سياق إلى سياق ومن شخص إلى آخر.**(عليمات: 2004، ص16)**. وتربط الجودة في أغلب الأحيان بالتميز، أَو بالتوافق مع معايير معينة، أو بالتميز والتوافق مع المعايير معاً.**(Horine & Rubach 1993, p2)**.
- **إدارة الجودة الشاملة:**هو مجموعة المعايير والخصائص الواجب توافرها في جميع عناصر العملية التعليمية في المؤسسة التربوية التعليمية وذلك فيما يتعلق منها بالمدخلات والعمليات والمخرجات التي من شأنها تحقيق الأهداف المطلوبة للفرد والمؤسسة والمجتمع المحلي وفقاً للإمكانيات المادية والبشرية.**(عليمات، 2004، 95ص)**.

7. الإطار النظري:

الإدارة التربوية هي التي تحدد الأهداف، وتوجه الجهود وتوزع المسئوليات والأعمال،لوضع الرجل المناسب في المكان المناسب، وهي المسئولة عن رفع الروح المعنوية لدى العاملين في الجهاز التربوي، وهي التي تمارس دور المراقب والموجه للجهاز التربوي، وتوجهه لتحقيق قيم المجتمع الإسلامي، منعًا للاغتراب وعدم الانتماء .وهي التي تحول الأفكار والنظريات التربوية مكاناً صالحًا للعمل، وتقوي العلاقات الإنسانية بين العاملين. **(خضير: 2007،ص23)**.

ويعتبر مدخل إدارة الجودة الشاملة من المفاهيم الإدارية الحديثة، ولقد اتبعت اليابان وبعض الدول المتقدمة نظام إدارة الجودة الشاملة لحل مشكلاتها

الإنتاجية ولتحسين الجودة الشاملة، وذلك منذ النصف الثاني من القرن العشرين ولقد أثبت هذا الأسلوب جدارته لذلك أصبحت كافة مؤسسات العالم اليوم بما فيها المؤسسات التعليمية أحوج ما تكون إلى الارتقاء بإنتاجية وتحسين الجودة، لمواجهة مختلف صور التحديات والتغيرات الأمر الذي يدعونا إلى التفكير في تحديث الأساليب الإدارية التي تأخذ بها مؤسساتنا الإنتاجية والخدمية على حدٍّ سواء.**(خضير: مرجع سابق، ص18).**

إنّ مفهوم الجودة وتجويد العمل عموماً ليس بجديد في أصل حضارتنا العربية، فالإسلام يحثنا على إتقان العمل ويدعو للتحسين والجودة والإتقان في العمل وجعل لمن يحسن العمل أطيب الجزاء في القران الكريم والكثير من الأحاديث النبوية الشريفة، مثل قوله سبحانه وتعالى ﴿**صُنع الله الذي أتقن كلّ شيء إنّه خبير بما تفعلون** ﴾[1]، وقوله سبحانه ﴿ **إنّ الذين آمنوا وعملوا الصالحات إنّا لا نضيع أجر من أحسن عملاً**﴾[2]، ومن الأحاديث الشريفة التي تحث على تجويد العمل كقوله صلى الله عليه وسلم" **إنّ الله يحب إذا عمل أحدكم عملاً أن يتقنه**"[3].والدارس لمبادئ الجودة الشاملة، يجد أن كثير من تلك المبادئ قد اهتم بها الإسلام وعمل على ترسيخها .

ويؤكد العجلوني**(د.ع، ص7) أنّ** إدارة الجودة في الإسلام تمثل جزءاً من النظرة الكلية لجودة الحياة في المجتمع، وتنبثق تلك النظرة من التوجيه القرآني : ﴿ **من عمل صالحاً من ذكرٍ أو أنثى وهُوَ مؤمنٌ فَلَنُحيِينَّه حياةً طيبةً ولَنجزينَّهم أجرَهُم بأحسنِ ما كانوا يعملون** ﴾[4]،حيث يمثِّل العمل الصالح الإطار العام لممارسات الجودة في المجتمع، في كافة المجالات من اقتصادية وعلمية

---

[1] سورة النمل،آية (88).

[2] سورة الكهف،آية(30).

[3] رواه البيهقي.

[4] سورة النحل،آية (97).

وروحية وغيرها ليضمن للإنسان في الدنيا حياةً طيبةً، وفي الآخرة جزاءً جزيلاً نتيجة ذلك العمل الصالح.

ويؤكد عامر(**2005،ص998-999**) أنّه عندما نتصفح آيات القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة نجد ما هو أبعد من الجودة مثل الإتقان﴿ صُنْعَ اللَّهِ الَّذِي أَتْقَنَ كُلَّ شَيْءٍ ﴾[1]، (إنّ الله يحب إذا عمل أحدكم عملاً أن يتقنه–حديث شريف)، والعمل كمصدر القيمة الإنسانية ﴿ وَأَنْ لَيْسَ لِلإِنْسانِ إِلاَّ ما سَعى﴾[2]،والمراقبة والمساءلة﴿ وقِفُوهُمْ إِنَّهُمْ مَسْؤُلُونَ﴾[3]، وكيفية الأداء وفق المعايير﴿ ويَسْتَخْلِفَكُمْ فِي الأَرْضِ فَيَنْظُرَ كَيْفَ تَعْمَلُونَ﴾[4]،والأجر مقابل الجودة﴿ إِنَّا لا نُضِيعُ أَجْرَ مَنْ أَحْسَنَ عَمَلاً﴾[5]،والتنافس في تحسين العمل﴿ الَّذِي خَلَقَ الْمَوْتَ والْحَياةَ لِيَبْلُوَكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلاً﴾[6]، والالتزام ببنود العقد﴿ يا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَوْفُوا بِالْعُقُودِ﴾[7]،والتوثيق ﴿ يا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذا تَدايَنْتُمْ بِدَيْنٍ إِلى أَجَلٍ مُسَمًّى فَاكْتُبُوهُ ولْيَكْتُبْ بَيْنَكُمْ كاتِبٌ بِالْعَدْلِ﴾[8]، والخلق والإبداع على خير مثال﴿ لَقَدْ خَلَقْنَا الإِنْسانَ فِي أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ﴾[9]،وغيرها من المبادئ التي دفعت المسلمين إلى قمة المجد.

ونحن بدورنا نرى أن ثمة جوانب وأدبيات وأخلاقيات في الإسلام لها علاقة مباشرة بمفاهيم الجودة، مثل المنافسة على عمل الخير لقوله تعالى :

---

[1] سورة النمل، آية (88).

[2] سورة النجم، آية (39).

[3] سورة الصافات، آية (24).

[4] سورة الأعراف،آية (129).

[5] سورة الكهف، آية (30).

[6] سورة الملك،آية (2).

[7] سورة المائدة، آية (1).

[8] سورة البقرة،آية (282).

[9] سورة التين، آية (4).

﴿فاستبقوا الخيرات﴾[1] حيث تؤكد الآية على استباق الخير لا الربح مثلا أو المنفعة الذاتية.والقيادة التي تقوم على التكليف لا التشريف بدورها سوف تكون قيادة متفاعلة مع العاملين ومحركة لهم ومنفتحة في كل المجالات،ولن تكون سبباً في التنافس غير الشريف القائم على إنهاء الآخر بل على المؤازرة والحث على العمل والبر والعمل الصالح وهذه تتوافق مع معطيات الجودة التي ترنو كما ذكرنا، إلى تحقيق التعاون والشفافية والاستمرارية والثقة المتبادلة ليكون الإنتاج له جودة وفاعلية بعد المخرجات.**(علي:2010، ص201)**.

فالجودة في الإسلام تعنى الأداء على أكمل وجه وفي الوقت المناسب وبأقل الموارد المتاحة، والأداء بمهارة عالية، والعدالة بالمعاملة، وضمن المعايير والمقاييس المعتمدة ومن هنا أنّ هناك الكثير من الألفاظ القرآنية أو ما ورد على لسان الرسول صلى الله عليه وسلم المتنوعة تطابق معنى الجودة منها :الإحسان، والإتقان، والتسديد، والسداد، والإكمال.**(الصرايرة ؛العسّاف:2008،ص8)**.

8. الدراسات السابقة:

7-1: الدراسات العربية:

1. **دراسة(إبراهيم طه العجلوني** (2005) :وقد هدّفت الدّراسة_إلى :توضيح المفهوم العربي والإسلامي للجودة، واقتراح نموذج لإدارة الجودة يقوم على أساس المنهج الإداري الإسلامي .

وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- أن الإسلام يمتلك مفهوماً خاصاً للجودة،يتميز عن المفهوم المعاصر للجودة ويتفوق عليه.
- عرّف المسلمون الجودة ومارسوها في إدارتهم لكافة شؤونهم ونشاطاتهم الدينية والدنيوية.

[1] سورة البقرة، آية (148).

- لا يتناقض المنهج الإسلامي في إدارة الجودة مع الأنظمة المعاصرة للجودة لكنه يتميز عنها بأمور كثيرة أبرزها الربانية والشمول.
- الجودة المقبولة وفق المنهج الإسلامي مستويات متعددة أدناها الإيفاء وأعلاها الإحسان.
- يمكن تطبيق المنهج الإسلامي لإدارة الجودة وفق مدخل النظم في جميع المنظمات.

2. دراسة**(بشرى خلف العنزي2007)** وهدفت الدّراسة إلى:التعرّف على مفهوم الجودة في مجال التعليم العام .التعرّف على الجوانب المختلفة لدور المعلّم في ضوء معايير الجودة في النظام التعليمي العام .وضع كفايات جديدة للمعلّم في ضوء معايير الجودة في التعليم العام.وضع رؤية لاكساب المعلّم الكفايات الازمة في ضوء معايير الجودة في التعليم العام.وقدمت الدّراسة :رؤية لتطوير كفايات المعلّم من أجل الوصول لجودة أدائه وتميزه ومن ثم الحصول على مخرجات تعليمية ذات جودة عالية في ضوء معايير الجودة في التعليم العام.

3. دراسة **(عثمان أحمد راشد الورثان 2007.م):** وقد هدّفت الدّراسة إلى: التعرّف على مدى تقبل المعلمين لمعايير الجودة الشاملة في التعليم بمحافظة الأحساء، والعوامل التي تشجعهم على تقبل معايير الجودة الشاملة في التعليم، والمعوقات التي تحد من تقبلهم لهذه لمعايير، والمقترحات التي تفعل تقبلهم للمعايير.

وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية :

1-حظيت جميع معايير الجودة الشاملة في التعليم المتعلقة بالمعلم على تقبل بدرجة كبيرة من قبل المعلمين بإدارة التربية والتعليم بمحافظة الأحساء.

2- حصل معيار توفير المناخ التعليمي الملائم والتقيد به والحفاظ عليه على أعلى درجات التقبل بالنسبة لبقية معايير الجودة الشاملة في التعليم.

3–لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين تقبل المعلمين لمعايير الجودة الشاملة في التعليم في جميع متغيرات الدراسة (المؤهل الدراسي، نوعه، مدة الخبرة في التدريس – المرحلة الدراسية)ماعدا متغير الجنس فقد وجدت فروق ذات دلالة إحصائية لصالح المعلمين غير السعوديين.

4– حظيت جميع العوامل التي تشجع المعلمين على تقبل معايير الجودة الشاملة بدرجة تقبل كبيرة من قبل المعلمين، وحصل عامل / الاهتمام بالجانب الإنساني في العمل على أعلى درجة في المتوسط الحسابي من وجهة نظر أفراد العينة.

7–2: الدراسات الأجنبيّة:

1.**دراسة(لوري لويس.Laurie Lewis ....وآخرون)عام(1998):** وقد هدّفت هذه الدّراسة إلى:جمع بيانات عن أول هذه العوامل وهو(إعداد وتأهيل المعلّم) باستخدام مسح تمثيلي قومي لمعلمي المدارس العامة الدائمين الذين مهمة تعليمهم الرّئيسيّة في إحدى الحقول الرّئيسيّة الخمسة التاليّة: (فنون اللغة الإنكليزيّة أو علوم اجتماعيّة . دراسات اجتماعيّة، أو اللغة أجنبيّة، أو الرّياضيات، أو العلوم). ووردت النتائج الرّئيسيّة للدراسة في ثلاثة مجالات رئيسيّة، وهي: التعلّم قبل الخدمة، وتعلّم المهام: إنّ القلق المتزايد من أنّ عددا" كبيرا" من المعلّمين في الوطن غير مؤهلين تأهيلا" كافيا" لتعليم الأطفال لفت الانتباه والاهتمام إلى (التعلّم قبل الخدمة والإعداد الأكاديمي). التعليم المستمر، التطوير المهني وتعاون المعلّم: إنّ التطوير المهني والتعاون مع المعلّمين الآخرين إستراتيجيات لبناء قدرة المربين على التعليم الفعّال.

بيئة العمل المساعدة:إنّ ثلث المعلّمين شاركوا في البرنامج التعريفي عندما بدأوا التعليم، لكنّ المعلّمين الأحدّث يرجح أنّهم شاركوا في بعض الأنواع من برنامج الحثّ(التعريف) في بدايّة ممارستهم للمهنة من المعلّمين الذين هم أكثر خبرة" في التعليم (65 ٪ من المعلّمين في 3سنوات أو اقل خبرة"، مقابل 14٪ من المعلّمين في 20 سنة أو أكثر خبرة. إنّ الدعم من الكليات والمدرسة والآباء

تفاوت بالنسبة للمستوى التعليمي للمدرسة، فمعلّمي المدرسة الابتدائيّة لاحظوا دعما" أقوى من دعم معلمي المدارس العليا.

2. **دراسة (مايكلّ ألن/ Michael Allen) عام (2000.م):** وقد هدّفت هذه الدّراسة إلى الإجابة على الأسئلة التاليّة:إلى أيّ مدى يتضمّن التعليم الفعّال مادة موضوع المعرفة ؟إلى أيّ مدى يتضمّن المهارةً والمعرفة المتعلّقتين بشكلّ محدّد بالتعليم؟ما الطرق الأكثر فاعليّة لإعداد المعلّمين الجدد؟ما أنواع آليات المسؤوليّة والحوافز الفعّالة في ضمان جودة برامج إعداد المعلّم؟ما خصائص برامج الإثارة والحثّ الفعّال ؟وتوصلّت الدّراسة إلى النتائج التاليّة:إنّ هذه النزاعات تعكس وجهات نظر فلسفيّة وأيديولوجيّة، لكن في العديد من الحالات تعكس أيضاً الحقيقة بأنّ نتائج البحث غير حاسمة ومفتوحة على التفسيرات المختلفة. إنّ حوافز برنامج مراقبة الجودة التقليديّة وآليات مسؤوليّاتها وإستراتيجياتها موجّهة نحو برامج إعداد معلّم تضمّنت تفويض رسمي و/ أو خارجي مستند على التزام ببعض معايير أو مقاييس البرنامج. مثل هذه النظرة أساسها مدخلات لا تضمن معلّمين متفوّقين، وما كان هناك ارتباط جازم بين مدخلات البرنامج، مثل المنهج وهيئة التدريس في الكلّيّة، وجودة المعلّم.المجلس الوطني لتفويض تعليم المعلّم (NCATE) تبنّى مؤخراً معايير الأداء الجديدة التي تقيّم برامج تعليم المعلّم على نجاحها في غرس مادة موضوع المعرفة القويّة، وفهم معايير إنجاز الطالب الرّسميّة والمهارات التربويّة. أي يتطلّب زبون مجلس تفويض تعليم المعلّم (NCATE)، عمليّة تقييم داخلي تحت الفرضيّة التي بنفسها ستحسّن البرنامج. وعلى الرّغم من ذلك، ليس هناك بيانات قويّة لتأكيد فعّاليّة منهجهم أو تفوق أيٍّ منها.ومهما كانت بشائر الأمل بمثل هذه الإستراتيجيات، تتطلّب الولايات الدّاخليّة عدّة إجراءات تفويض برامج إعداد المعلّم لتبين أن نسبة عاليّة من طلابها ينجح في امتحانات icensure، وفي بضعة حالات،

يعرض تأثيراً في قاعة الدّروس عندما يتخرّجون.إنّ برامج الحثّ والإثارة ثمينة وفعّالة في تحسين الفاعليّة وتزيد نسبة احتفاظ المعلّمين الجدّد.

3. **دراسة (سوزان ويلسون، Suzanne Wilson ...وآخرون) عام(2001):**

وقد هدّفت الدّراسة إلى الإجابة عن الأسئلة التاليّة: ما أنواع الإعداد المعرفي؟ وكم هي الحاجة المتوقعة للمعلّمين؟ ما أنوع الإعداد التربوي؟ وكم هي الحاجة المتوقعة للمعلّمين؟ ما أنواع توقيت وحجم التدريب العملي (تعليم الطالب) أفضل إعداد عملي متوقع لمعلّمي الصفوف؟ ما هي السّياسات والاستراتيجيات التي استخدمت بنجاح في الولايات، الجامعات، المناطق المدرسيّة، ومنظمات أخرى لتحسين وتحمّل جودة تعليم المعلّم قبل الخدمة؟ ما هي مكونات وخصائص برامج الشهادة البديلة عاليّة الجودة؟

وتوصلت الدّراسة إلى النتائج التاليّة: هناك علاقة إيجابيّة بين إعداد المعلّمين المعرفي وأدائهم في الصفوف الدّراسيّة. كلّ جانب من الجوانب التربويّة ولاسيما مسألة إعداد المعلّمين له تأثير على ممارسة التعليم، و تأثير جوهري على إنجاز الطلاب. إنّ حقل التجارب مع النشاطات المنظّمة بشكلّ جيد والمركّزة يمكن أن يحدث التعلّم الهامّ.

9. منهج البحث:

بما أنّ المنهج الملائم للبحث العلمي يرتبط ارتباطا" وثيقا" بكلّ من موضوع البحث وأهدافه، تمّ إتباع(المنهج الوصفي التحليلي) في هذه الدّراسة.

10. مجتمع البحث وعينته:

تكوّن مجتمع البحث من مديري مدارس الحلقة الأولى في التعليم الأساسي في محافظة الحسكة في العام الدراسي2009–2010م، حيث بلغ عددهم (638)مديرا"، وتمّ اختيار عينة عشوائية من هذا المجتمع بلغ

عددها(250) مديراً، أي بنسبة(39%) من هذا المجتمع، وهي نسبة مقبولة إحصائياً.

1) توزع عينة المدراء وفقا" لمتغير الجنس:

نوع الجنس	التكرار	النسبة المئوية
الإناث	171	%81.4
الذكور	39	%18.6
المجمـوع	**210**	**%100**

جدول رقم(1) **يبين توزع عينة المدراء وفقا" لمتغير الجنس**

2) توزع عينة المدراء وفقا" لمتغير المؤهل العلمي:

المؤهل العلمي	التكرار	النسبة المئوية
أهلية التعليم(معهد)	68	%32.4
إجازة(معلّم الصّف)	142	%67.6
المجمـوع	**210**	**%100**

جدول رقم(2) **يبين توزع عينة المدراء وفقا" لمتغير المؤهل العلمي**

3) توزع عينة المدراء وفقا" لمتغير الخبرة الإدارية:

فئات سنوات الخبرة	التكرار	النسبة المئوية
1–5 سنوات	50	%23.8
6–10سنوات	47	%22.4
11 سنة–فما فوق	113	%53.8
المجمـوع	**210**	**%100.0**

جدول رقم(3) **يبين توزع عينة لمدراء وفقا" لمتغير الخبرة الإدارية**

11. أدوات البحث وتصميمها:

وقد قام الباحث بتصميم استبانة في ضوء مشكلة الدراسة وأهدافها وتساؤلاتها، بعد أن اطلع على عدد من الأدبيات والدراسات والبحوث العربية والأجنبية المتصلة بموضوع الدراسة، وعلى عدد من المقاييس التي استخدمت في

الدراسات المماثلة، حيث قام الباحث بالمزج والانتقاء من المعايير ما يتماشى مع طبيعة مجتمعنا الإسلامي وقيمه وفي ضوء إدارة الجودة الشاملة في الإسلام، والخروج بالصياغة الأولية لمفردات هذه الاستبانة، وعرضها على مجموعة من السادة المحكمين، ثمّ إجراء التعديلات المناسبة في ضوء ملاحظاتهم وتوجيهاتهم، وبذلك تمّ التأكد من معامل الصدق لأداتي البحث،ومن ثمّ تطبيقها على عينة استطلاعية تألفت من (35)مديراً، وذلك لمرتين بفاصل زمني قدره عشرة أيام بينهما، ثمّ تم حساب معامل الثبات ألفا كرونباخ **Cronbach's Alpha** وقد بلغت قيمته(0.945) وهذه القيم تعتبر قيما" مقبولة إحصائيا" يمكن الوثوق بها، وتوصل الباحث إلى الصياغة النهائية للاستبانة التي تكونت من جزأين رئيسيين كمايلي:**الجزء الأول:** تألف من المتغيرات المراد دراسة تأثيرها على نتائج التقويم .**الجزء الثاني:** تألف من معايير إدارة الجودة الشاملة في التعليم ومؤشراتها، والتي تضمنت(6)معايير وفقا" لمقياس ثلاثي متدرج يحتوي على الفئات التعبيرية[1]التالية(محقق، محقق لحدٍّ ما، غير محقق). وقد تمّ توزيع (250) استبانة عاد منها (210) استبانة صالحة للمعالجة الإحصائية.

12. النتائج والمناقشة:

أولاً . الإجابة عن أسئلة البحث:

السؤال الأول :ما مدى تطبيق المعلم لمعيار تخطيط المواقف التعليمية وتصميمها؟

الترتيب	الرقم	معيار تخطيط المواقف التعليمية وتصميمها ومؤشراته	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الفئة
1	**5**	يختار المعلّم طرائق التعليم وفقاً لطبيعة الأهداف التي يراد	1.73	0.543	**محقق**

1 –وقد تمّ إعطاء كلّ فئة تعبيرية من فئات قياس مدى تحقق الجودة المنشودة قيمة رقمية كمايلي(محقق2، محقق لحد ما1، غير محقق0)،وهذا ما يسمى بعملية ترميز البيانات، ولزيادة التوضيح راجع الملفات المساعد للبرنامج الإحصائيSPSS..

		تحقيقها			لحدٍ ما
2	1	يخطط المعلّم للتعليم بناءً على معلوماته عن الموضوع الدراسي.	1.55	0.499	محقق لحدٍ ما
3	6	يشرك المعلّم التلاميذ في مواقف تعليمية متنوعة مراعياً الفروق الفردية فيما بينهم.	1.55	0.498	محقق لحدٍ ما
4	3	يساعد المعلّم التلاميذ على اتخاذ القرارات في المواقف الحياتية اليومية.	1.50	0.658	محقق لحدٍ ما
5	4	يخطط المعلّم لإدارة سلوك التلاميذ الصفي بفاعلية.	1.50	0.658	محقق لحدٍ ما
6	2	يصمم المعلّم أنشطة تعليمية تساعد التلاميذ على الاستقلال الذاتي.	1.28	0.613	محقق لحدٍ ما
التقدير الكلي للمعيار			1.52	0.39	محقق لحدٍ ما

جدول رقم(4) :يبين مدى تطبيق المعيار1

يبين الجدول (4) أنّ معيار تخطيط المعلم للمواقف التعليمية وتصميمها من وجهة نظر المدراء كان **محققاً لحدٍ ما**، وقد حاز المؤشر رقم(5) الترتيب الأول، أما المؤشر رقم(2) حاز الترتيب الأخير، كما نلاحظ أنّ المؤشرين (1و6) حصلا على تقديرات متساوية، وبانحرافات معيارية أيضاً شبه متساوية،وهي قليلة نسبياً[1]،وكذلك الأمر بالنسبة للمؤشرين(3و4)، مما يدلّ على اتفاق في وجهات نظر العينة في تقويم مدى تطبيق هذا المعيار.

السؤال الثاني: ما مدى تطبيق المعلم لمعيار توفير المناخ التعليمي الملائم والتقييد به والحفاظ عليه؟

الترتيب	الرقم	معيار توفير المناخ التعليمي الملائم والتقييد به والحفاظ عليه ومؤشراته	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الفئة
1	7	يهتم المعلّم بمظهره وهيئته دون مبالغة.	1.73	0.443	محقق لحدٍ ما
2	3	يشجع المعلّم إنجازات التلاميذ وإسهاماتهم ويساندها ويقدرها.	1.64	0.482	محقق لحدٍ ما

[1] –تشير الانحرافات المعيارية الكبيرة إلى أنّ هناك خلل ما في عملية القياس يعود بالأغلب إلى عدم اتفاق عينة البحث بوجهة النظر،والعكس صحيح.

3	4	يشجع المعلّم التلاميذ على العمل الجماعي.	1.64	0.572	**محقق لحدٍ ما**
4	8	يلتزم المعلّم باللوائح والأنظمة والتعليمات المنظمة للأداء التعليمي.	1.64	0.480	**محقق لحدٍ ما**
5	1	يحترم المعلّم شخصية التلاميذ.	1.50	0.589	**محقق لحدٍ ما**
6	5	يوجه المعلّم التلاميذ لاحترام آراء الآخرين وإن اختلفوا معهم.	1.50	0.589	**محقق لحدٍ ما**
7	2	يهيئ المعلّم بيئة مناسبة داخل الفصل الدراسي لدعم أشكال التعليم والتعلم المقدمة.	1.45	0.656	**محقق لحدٍ ما**
8	6	يساعد المعلّم التلاميذ على حل مشكلاتهم الحياتية.	1.32	0.640	**محقق لحدٍ ما**
التقدير الكلي للمعيار			1.55	0.37	**محقق لحدٍ ما**

جدول رقم(5) يبين مدى تطبيق المعيار2

يبين الجدول (5) أنّ مدى تطبيق المعلم لمعيار توفير المناخ التعليمي الملائم والتقييد به والحفاظ عليه من وجهة نظر المدراء كان **محققاً لحدٍ ما**، وقد حاز المؤشر رقم(7) الترتيب الأول، بينما حاز المؤشر رقم(6) الترتيب الأخير.كما نلاحظ أنّ الانحرافات المعيارية قليلة نسبياً، مما يدلّ على اتفاق في وجهات نظر العينة في تقويم مدى تطبيق هذا المعيار.

السؤال الثالث : ما مدى تطبيق المعلم لمعيار التمكن من المادة العلمية ؟

الترتيب	الرقم	معيار التمكن من المادة العلمية ومؤشراته	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الفئة
1	7	يطرح المعلّم أسئلة تمهيدية متنوعة لإثارة تفكير التلاميذ.	1.69	0.559	**محقق لحدٍ ما**
2	1	يساعد المعلّم التلاميذ على تحليل محتوى الدرس للتوصل إلى استنتاجات صحيحة.	1.50	0.501	**محقق لحدٍ ما**
3	6	يربط المعلّم التعليم بخبرات الطالب السابقة والخلفيات الأسرية الثقافية.	1.50	0.589	**محقق لحدٍ ما**

4	2	يستنتج المعلّم معارف جديدة من معلومات متاحة لديه.	1.45	0.587	**محقق لحدٍ ما**
5	5	يحقق المعلّم أهداف الدرس خلال الزمن المخصص له بفاعلية.	1.40	0.581	**محقق لحدٍ ما**
6	4	يستخدم المعلّم استراتيجيات متنوعة لشرح مفاهيم المادة الدراسية ومهاراتها.	1.37	0.566	**محقق لحدٍ ما**
7	3	يوضح المعلّم العلاقة بين موضوعات مادته والمواد الأخرى.	1.28	0.620	**محقق لحدٍ ما**
8	8	يشجع المعلّم التلاميذ على الاكتشاف العلمي والمبادأة والإبداع.	1.28	0.619	**محقق لحدٍ ما**
التقدير الكلي للمعيار			1.43	0.40	**محقق لحدٍ ما**

جدول رقم(6) يبين مدى تطبيق المعيار3

يبين الجدول (6) أنّ مدى تطبيق المعلم لمعيار **التمكن من المادة العلمية** من وجهة نظر المدراء كان **محققاً لحدٍ ما**، وقد حاز المؤشر رقم(7) الترتيب الأول، بينما حاز المؤشر رقم(8) الترتيب الأخير.كما نلاحظ أنّ الانحرافات المعيارية قليلة نسبياً، مما يدلّ على اتفاق في وجهات نظر العينة في تقويم مدى تطبيق هذا المعيار.

السؤال الرّابع :ما مدى تطبيق المعلم لمعيار استخدام الاستراتيجيات والتقنيات التعليمية؟

الترتيب	الرقم	معيار استخدام الاستراتيجيات والتقنيات التعليمية ومؤشراته	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الفئة
1	2	يستخدم المعلّم الموارد والتجهيزات المتاحة بصورة فاعلة لتحقيق أهداف الدرس.	1.68	0.467	**محقق لحدٍ ما**
2	3	يصمم المعلّم معينات سمعية وبصرية مناسبة للبيئة المدرسية.	1.10	0.846	**محقق لحدٍ ما**
3	6	يستخدم المعلّم وسائل معينة لمساعدة التلاميذ ذوي الاحتياجات الخاصة.	1.05	0.717	**محقق لحدٍ ما**
4	5	يوفر المعلّم طرائق متنوعة لتقسيم التلاميذ إلى مجموعات لتحسين تعلمهم.	1.00	0.599	**محقق لحدٍ ما**

5	1	يستخدم المعلّم الاستراتيجيات التعليمية الحديثة مثل: التعلم الذاتي والتعليم التعاوني والتعلم عن بعد ....الخ.	0.81	0.572	**غير محقق**
6	4	يستخدم المعلّم التقنية الحديثة (الحاسوب مثلاً) كأداة لتعزيز تعلم التلاميذ.	0.50	0.658	**غير محقق**
التقدير الكلي للمعيار			1.02	0.48	**محقق لحدٍ ما**

جدول رقم(7) يبين مدى تطبيق المعيار4

يبين الجدول (7) أنّ مدى تطبيق المعلم لمعيار استخدام الاستراتيجيات والتقنيات التعليمية من وجهة نظر المدراء كان **محققاً لحدٍ ما**، وقد حاز المؤشر رقم(2) الترتيب الأول، بينما حاز المؤشر رقم(1و4) الترتيب الأخير بدرجة **غير محقق**،مما يؤكد ضرورة زيادة الاهتمام من قبل المعلمين باستخدام الاستراتيجيات والتقنيات التعليمية الحديثة في عملية التعليم،كما نلاحظ أنّ الانحرافات المعيارية قليلة نسبياً، مما يدلّ على اتفاق في وجهات نظر العينة في تقويم مدى تطبيق هذا المعيار.

السؤال الخامس : ما مدى تطبيق المعلم لمعيار تقويم التلاميذ ومتابعة نتائج التعلم؟

الترتيب	الرقم	معيار تقويم التلاميذ ومتابعة نتائج التعلم ومؤشراته	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الفئة
1	2	يشخص المعلّم نقاط القوة ونواحي الضعف لدى التلاميذ.	1.64	0.572	**محقق لحدٍ ما**
2	5	يستخدم المعلّم الحوار والمناقشة كوسيلة مهمة للتعرّف على خبرات التلاميذ.	1.54	0.587	**محقق لحدٍ ما**
3	3	يشرك المعلّم الأسرة في تقويم التلاميذ بهدف تحسين تعلمهم وأدائهم.	1.45	0.664	**محقق لحدٍ ما**
4	4	يقوّم المعلّم التلاميذ بصورة شمولية وبموضوعية.	1.41	0.574	**محقق لحدٍ ما**

5	1	يستخدم المعلّم أساليب التقويم (مثل ملفات تقويم التلاميذ..الخ)باستمرار لمعرفة مستواهم.	1.13	0.551	**محقق لحدٍ ما**
التقدير الكلي للمعيار			1.44	0.45	**محقق لحدٍ ما**

جدول رقم(8) يبين مدى تطبيق المعيار5

يبين الجدول (8) أنّ مدى تطبيق المعلم لمعيار تقويم التلاميذ ومتابعة نتائج التعلم من وجهة نظر المدراء كان **محققاً لحدٍ ما**، وقد حاز المؤشر رقم(2) الترتيب الأول، بينما حاز المؤشر رقم(1) الترتيب الأخير.كما نلاحظ أنّ الانحرافات المعيارية قليلة نسبياً، مما يدلّ على اتفاق في وجهات نظر العينة في تقويم مدى تطبيق هذا المعيار.

السؤال السّادس:ما مدى تطبيق المعلم لمعيار التعاون مع رؤسائه وزملائه والتلاميذ وأوليا أمورهم؟

الترتيب	الرقم	معيار التعاون مع الرؤساء والزملاء والتلاميذ وأولياء أمورهم ومؤشراته	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الفئة
1	5	يلتزم المعلّم بالقيام بالأعمال المسند إليه من قبل رؤسائه لما تقتضيه مصلحة العمل.	1.54	0.587	**محقق لحدٍ ما**
2	1	يتواصل المعلّم مع أولياء أمور التلاميذ بصورة مستمرة .	1.45	0.499	**محقق لحدٍ ما**
3	4	يستمع المعلّم إلى وجهات النظر المختلفة من زملائه والاختيارات البديلة.	1.40	0.492	**محقق لحدٍ ما**
4	3	يشجع المعلّم التلاميذ على التأمل والتفكير في حياتهم وخبراتهم الشخصية.	1.27	0.541	**محقق لحدٍ ما**
5	2	يساعد المعلّم التلاميذ في التعرف على المصادر والمراجع من المكتبات وغيرها.	0.95	0.636	**غير محقق**
التقدير الكلي للمعيار			1.32	0.38	**محقق لحدٍ ما**

جدول رقم(9) يبين مدى تطبيق المعيار6

يبين الجدول (9) أنّ مدى تطبيق المعلم لمعيار التعاون مع الرؤساء والزملاء والتلاميذ وأولياء أمورهم من وجهة نظر المدراء كان **محققاً لحدٍ ما**، وقد حاز المؤشر رقم(5) الترتيب الأول، بينما حاز المؤشر رقم(2) الترتيب الأخير بدرجة **غير محقق**،مما يؤكد ضرورة تزويد المعلمين بالمهارات اللازمة لمساعدة التلاميذ في حسن التعرّف على مصادر المعلومات واستخدامها الاستخدام السليم.كما نلاحظ أنّ الانحرافات المعيارية قليلة نسبياً، مما يدلّ على اتفاق في وجهات نظر العينة في تقويم مدى تطبيق هذا المعيار.

ثانياً : النتائج المتعلّقة بدراسة مدى تأثير **متغير الجنس** على نتائج التقويم تم تطبيق **اختبارT للعينات المستقلة**[1]، و **اختبار ليفيني levene** للتأكد من تجانس العينات، وكانت النتائج مبينة كمايلي:

	اختبار ليفين لتساوي التباينات		للعينات المستقلة T اختبار				
	اختبار "ف"	الدلالة	قيمة "ت"	درجة الحرية	مستوى الدلالة	الفروق بين المتوسطات	الفروق في الانحرافات المعيارية
في حال تساوي التباينات	6.215	0.013	1.774-	208	0.077	4.030-	2.271
في حال عدم تساوي التباينات			2.337-	86.973	0.022	4.030-	1.725

جدول رقم(10)نتائج اختبار T للعينات المستقلة

[1] -**اختبارt ستيودنت للعينات المستقلة:**هو اختبار يستخدم للمقارنة بين متوسطي عينتين مستقلتين،وفي حال تساوي تباين العينتين نأخذ نتائج السطر الأول، وفي حال عدم تساوي تباين العينتين نأخذ السطر الثاني من جدول النتائج.أما **اختبار ليفيني:** هو اختبار خاص بفحص تجانس العينات(هل تباين العينات متساوي أم لا)؟إذا كان مستوى دلالة الاختبار أكبر من مستوى الدلالة0.05 يكون تباين العينات متساوي، وإذا كان أقل يكون تباين العينات غير متساوي.

وقد أظهرت نتائج التحليل كما هو مبين في الجدول رقم(10) أنّ قيمة **اختبار ليفيني** بالنسبة لجميع المعايير هي (6.215)،بواقع دلالة (0.013) وهذه القيمة أقل من مستوى الدلالة (0.05)، وهذا بدوره يبين أنّنا نستطيع الافتراض بأنّ تباين عينتي الذكور والإناث غير متساوي،وبالتالي سنعتمد النتائج الموجودة في السطر الثاني،حيث نجد أنّ مستوى دلالة **اختبار t** (0.022)،وهي أقل من القيمة (0.05)، وبذلك نرفض الفرضية الصفرية، التي نصها "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية (عند مستوى الدلالة0.05) في متوسط مدى تطبيق معلّمي مدارس الحلقة الأولى في التعليم الأساسي لمعايير إدارة الجودة الشاملة في التعليم المعطى من قبل المدراء حسب متغير الجنس".

كما تم تطبيق اختبار تحليل التباين الأحادي لدراسة مدى تأثير متغير المؤهل العلمي، ومتغير الخبرة الإدارية، والذي كانت نتائجه على الشكل التالي:

مصدر التباين	درجات الحرية	قيمة الاختبار	مستوى الدلالة
متغير المؤهل العلمي	1	0.168	0.682
متغير الخبرة الإدارية	2	10.932	0.000

جدول رقم(11)يبين النتائج التحليلية لاختبار تحليل التباين الأحادي

كما أظهرت نتائج التحليل كما هو مبين في الجدول رقم(11) أنّ قيمة مستوى دلالة الاختبار **لمتغير المؤهل العلمي**(0.682) وهي أكبر من مستوى دلالة الفرضية الصفرية(0.05)،فبالتالي نقبل الفرضية الصفرية التي نصها "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية (عند مستوى الدلالة0.05) في متوسط مدى تطبيق معلّمي مدارس الحلقة الأولى في التعليم الأساسي لمعايير إدارة الجودة الشاملة في التعليم المعطى من قبل المدراء حسب متغير المؤهل العلمي".

أما قيمة مستوى دلالة الاختبار **لمتغير الخبرة الإدارية** (0.000) وهي أقل من مستوى دلالة الفرضية الصفرية(0.05)،فبالتالي نرفض الفرضية الصفرية التي

نصها"لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية (عند مستوى الدلالة0.05) في متوسط مدى تطبيق معلّمي مدارس الحلقة الأولى في التعليم الأساسي لمعايير إدارة الجودة الشاملة في التعليم المعطى من قبل المدراء حسب متغير الخبرة الإدارية".

13. الاستنتاجات:

ومن خلال التحليل الإحصائي السابق نستنتج كما هو مبين في الجدول(12) أنّ مدى تطبيق معلمي الحلقة الأولى في مدارس التعليم الأساسي في محافظة الحسكة لمعايير إدارة الجودة الشاملة في التعليم من وجهة نظر المدراء كان محققاً لحدٍّ ما، وقد حاز الترتيب الأول المعيار المتعلق بمدى توفير المعلم للمناخ التعليمي الملائم والتقييد به والحفاظ عليه، أما المعيار المتعلق بمدى استخدام المعلم للاستراتيجيات والتقنيات التعليمية حاز الترتيب الأخير، مما يؤكد ضرورة العمل على رفع مستوى جودة أداء المعلمين وتحفيزه، انطلاقاً من مبدأ (أنّ جودة التعليم من جودة المعلم).

الترتيب	الرقم	معايير إدارة الجودة الشاملة في التعليم	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الفئة
1	2	توفير المناخ التعليمي الملائم والتقييد به والحفاظ عليه.	1.55	0.37	محقق لحدٍ ما
2	1	تخطيط المواقف التعليمية وتصميمها.	1.52	0.39	محقق لحدٍ ما
3	5	تقويم التلاميذ ومتابعة نتائج التعلم.	1.44	0.45	محقق لحدٍ ما
4	3	التمكن من المادة العلمية.	1.43	0.40	محقق لحدٍ ما
5	6	التعاون مع الرؤساء والزملاء والتلاميذ وأولياء أمورهم.	1.32	0.38	محقق لحدٍ ما
6	4	استخدام الاستراتيجيات والتقنيات التعليمية.	1.02	0.48	محقق لحدٍ ما
		التقدير الكلي	**1.38**	**0.41**	**محقق لحدٍ ما**

جدول رقم(12) **يبين مدى تطبيق معايير إدارة الجودة الشاملة في التعليم**

كما نستنتج أنّ لمتغير الجنس تأثير على نتائج التقويم لصالح عينة الإناث،وهذا قد يعود برأي الباحث إلى الاختلاف في طبيعة كلا الجنسين وبالتالي قد يكون

هناك تباين في وجهات نظرهم،كما تبين أنّ لمتغير المؤهل العلمي أيضاً تأثير على نتائج التقويم لصالح المعلمين حاملي الإجازة في التربية،مما يؤكد أهمية المؤهل العلمي في العملية التعليمية. أما متغير الخبرة الإدارية فلم يتبين له أي تأثير على نتائج التقويم.

14. التوصيات والمقترحات:

وفي ضوء النتائج السابقة تقدّم الدراسة بعض التوصيات والمقترحات التي يمكن تداولها لتحسين جودة أداء المعلمين وفقاً لمعايير إدارة الجودة الشاملة في التعليم:

- ❖ زيادة الاهتمام بتدريب المعلّمين على تصميم الدروس التي تستخدم التكنولوجيا لتلبية احتياجات التلاميذ المتنوعة، وتطبيق تقنيات إدارة الصفوف التي تعزز ضبط النفس والانضباط الذاتي،وتقديم خبرات تعليمية تشجع التلاميذ على الابتكار،واستخدام وسائل التكيف والمساعدة للتلاميذ ذوي الاحتياجات الخاصة.
- ❖ توفير الاستراتيجيات والتقنيات التعليمية الحديثة لتحسين جودة تعلم التلاميذ.
- ❖ عقد اجتماعات دورية بين الكادر التعليمي والإداري والتلاميذ وبمشاركة أولياء الأمور والفعاليات الاجتماعية والاقتصادية لتعزيز علاقة التواصل والتفاعل.
- ❖ وضع خطة إستراتيجية مستمرة لتحسين جودة أداء المعلّمين.
- ❖ نشر ثقافة الجودة في مختلف المؤسسات التربوية من خلال المؤتمرات والندوات وغيرها من وسائل الاتصال الأخرى وربطها بالثقافة الإسلامية.
- ❖ إنشاء مكتب لضمان الجودة في مدارس التعليم الأساسي بإشراف خبراء في جودة التربية والتعليم تناط إليه مسؤولية وضع معايير لضمان الجودة.
- ❖ إجراء دراسات لاحقة تكمل الدّراسة الحالية، وتعالج الجوانب التي لم تتناولها لضمان تطبيق نظام جودة عالمي يتناسب مع واقع نظامنا التعليمي ومبادئ ديننا الإسلامي الحنيف.

15. المراجع:

1) ابن منظور (1993.م):**لسان العرب**،دار إحياء التراث،بيروت.

2) خضير, عناية محمد (2007):واقع معرفة وتطبيق إدارة الجودة الشاملة في مديريات التربية والتعليم الفلسطينية من وجهة نظر العاملين فيها،**رسالة ماجستير في الإدارة التربوية**،كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية في نابلس،فلسطين.

3) زقزوق، خالد جميل مصطفى(2008): تطبيق مبادئ إدارة الجودة الشاملة لتحسين أداء كلية خدمة المجتمع والتعليم المستمر بجامعة أم القرى،**رسالة ماجستير في الإدارة التربوية والتخطيط**،كلية التربية، جامعة أم القرى،السعودية.

4) صائغ، عبد الرحمن أحمد محمد (2004):تربية العولمة وعولمة التربية:رؤية استراتيجية تربوية في زمن العولمة،**ورقة عمل مقدمة إلى ندوة العولمة وأولويات التربية التي تنظمها كلية التربية – جامعة الملك سعود في الفترة من 1–1425/3/2هـ الموافق 20–2004/4/21م**،32صفحة.

5) الصرايرة،خالد أحمد ؛العسّاف، ليلى (2008):إدارة الجودة الشاملة في التعليم العالي بين النظرية والتطبيق،**المجلة العربية لضمان جودة التعليم العالي**،صنعاء،المجلد الأول،العدد1،ص:1–46.

6) الطس،فيصل محمد عمر(2009):آراء المعلمين نحو تطبيق معايير الجودة الشاملة في تدريس مادة المكتبة والبحث بالمرحلة الثانوية بمدينة جدة، **رسالة ماجستير في المناهج وطرائق التدريس في المواد الاجتماعية**،كلية التربية،جامعة أم القرى،السعودية،180صفحة.

7) عامر،ناصر محمد(2005):"معوقات تأهيل الإدارة المدرسية في مصر للإيزو، وإمكانية الاستفادة من خبرات بعض الدول المتقدمة للتغلب على هذه المعوقات"،**المؤتمر السنوي الثالث عشر (الاعتماد وضمان جودة المؤسسات التعليمية24-25يناير 2005.م)**،الجزء الثالث،دار الفكر العربي:القاهرة،ص:997-1058.

8) علي،عاصم شحادة(2010): تنمية الموارد البشرية في ضوء تطبيق مبادئ إدارة الجودة الشاملة في الجامعات،الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا،**مجلة الباحث**،العدد7،ص:195-204.

1) عليمات ,صالح ناصر (2004.م): **إدارة الجودة الشاملة في المؤسسات التربويّة**، جامعة اليرموك. . عمان: دار الشروق.

9) العنزي، بشرى بنت خلف(2007): تطوير كفايات المعلّم في ضوء معايير الجودة في التعليم العام. - وزارة التربية والتعليم السعودية _ الادارة العامة للتربية والتعليم في منطقة القصيم، إدارة التدريب التربوين. **بحث مقدم للقاء السنوي الرابع عشر لجمعية العلوم التربوية والنفسية السعودية (جستن).**

10) غالب،ردمان محمد سعيد؛ عالم،توفيق علي(2008):التنمية المهنية لأعضاء هيئة التدريس مدخل للجودة الشاملة في التعليم الجامعي،**المجلة العربية لضمان جودة التعليم العالي**،صنعاء،المجلد الأول،العدد1،ص:160-188.

11) الفوّال ,محمد خير أحمد (2009):**دراسة تحليلية لواقع ضمان جودة العملية التعليمية التعلّمية في الجامعة الافتراضية السّورية**،جامعة دمشق :كلية التربية, 24صفحة.

12) كنعان أحمد(2005):الاعتماد الأكاديمي لمؤسسات التعليم العالي في الجمهورية العربية السورية بين الواقع والمأمول: دراسة ميدانية في كلية التربية في جامعة دمشق . برنامج التربية العملية أنموذجا". **المؤتمر التربوي الخامس لجودة التعليم الجامعي11-2005/4/13**، كلية التربية، جامعة البحرين،ص:64-128.

13) الورثان، عدنان أحمد راشد (2007):مدى تقبل المعلمين لمعايير الجودة الشاملة في التعليم-دراسة ميدانية بمحافظة الإحساء، **بحث مقدّم للقاء السنوي الرابع عشر للجمعية السعودية للعلوم التربوية والنفسية (جستن) الجودة في التعليم العام1428/3/28هـ**.

14) العجلوني، إبراهيم طه (2005): إدارة الجودة في الإسلام، **ورقة بحثية مقدمة إلى المؤتمر العربي الأول حول جودة الجامعات ومتطلبات الترخيص والاعتماد**، الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة،19صفحة.

15) Allen. M (2000**): New Imperatives for Teacher Preparation**, Education Commission of the States, Retrieved/30/10/2009, / http:// www.ecs.org.

16) Cabrer.A.F& Nasa.S.M.L(2002):**Classroom Teaching Practices :Ten Lessons Learned,** II Seminario Calidad e Innovacion en el Sistema Universitario 9–11 de Enero de 2002,35P.

17) Horine, JE; Halley, WA & Rubach, L (1993) (**Transforming schools quality**. Journal of Quality Progress. Vol. 26, No.

18) Lewis.L… and other(1998): **Teacher Quality: A Report on the** Preparation **and Qualifications of Public School**

Teachers,Retrieved/31/11/2009,http://nces.ed.gov/programsvo l.

Murphy.T, Maclaren.I, Flynn.S(2009): **Summative** (19 **System for the Assessment of Teaching Quality in Higher Education**. *International Journal of Teaching and Learning in Higher Education,* Volume 20, Number 2,PP: 226–236.

Wilson. S. M… and other (2001): **Teacher Preparation** (20 **Research:** Current Knowledge, Gaps, and Recommendations, Retrieved/31/11/2009 http://www.ctpweb.org/ CTP Research Reports.

16. **الملاحق:**

﴿استبانة مدى تطبيق معلّمي الحلقة الأولى في التعليم الأساسي لمعايير إدارة الجودة الشاملة﴾

السّيدات /السّادة المدراء :بين أيديكم مجموعة من المعايير التي يستطلع الباحث فيها آراءكم حول مدى تطبيق معلّمي الحلقة الأولى في التعليم الأساسي لمعايير إدارة الجودة الشاملة، آملا" ألا تتركوا أي مؤشر دون تقويم، علما" أنّ إجاباتكم ستعامل بسرية تامة، ولن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي.

وشكرا"

لتعاونكم الصّادق

الباحث

أولا"**البيانات العامة: رجاء"،ضع إشارة ☑ في المربع المناسب،واملأ الفراغات بالعبارة المناسبة:**

الجـــــــنس: ذكـــــر ☐ أنثـــــى ☐ **المؤهـــــــل العلمي:**.....
الخبرة الإداريـة:.....

ثانيا". **التعليمات:رجاء"، ضع إشارة☑في الخانـة المناسبة لمدى تحقق كل مؤشر من مؤشرات المعايير التالية:**

م	معايير إدارة الجودة الشاملة في التعليم ومؤشراتها	مـدى التحقق		
	معيار 1– تخطيط المواقف التعليمية وتصميمها:	**محقق**	**محقق لحدٍ ما**	**غير محقق**
1.1–	يخطط المعلّم للتعليم بناءً على معلوماته عن الموضوع الدراسي.			
1.2–	يصمم المعلّم أنشطة تعليمية تساعد التلاميذ على الاستقلال الذاتي.			
1.3–	يساعد المعلّم التلاميذ على اتخاذ القرارات في المواقف الحياتية اليومية.			
1.4–	يخطط المعلّم لإدارة سلوك التلاميذ الصفي بفاعلية.			
1.5–	يختار المعلّم طرائق التعليم وفقاً لطبيعة الأهداف التي يراد تحقيقها.			
1.6–	يشرك المعلّم التلاميذ في مواقف تعليمية متنوعة مراعياً الفروق الفردية فيما بينهم.			
	معيار 2– توفير المناخ التعليمي الملائم والتقيد به والحفاظ عليه:	**محقق**	**محقق لحدٍ ما**	**غير محقق**
2–1–	يحترم المعلّم شخصية التلاميذ.			
2–2–	يهيئ المعلّم بيئة مناسبة داخل الفصل الدراسي لدعم أشكال التعليم والتعلم المقدمة.			
2–3–	يشجع المعلّم إنجازات التلاميذ وإسهاماتهم ويساندها ويقدرها.			
2–4–	يشجع المعلّم التلاميذ على العمل الجماعي.			
2–5–	يوجه المعلّم التلاميذ لاحترام آراء الآخرين وإن اختلفوا معهم.			
2–6–	يساعد المعلّم التلاميذ على حل مشكلاتهم الحياتية.			
2–7–	يهتم المعلّم بمظهره وهيئته دون مبالغة.			

2-8-	يلتزم المعلّم باللوائح والأنظمة والتعليمات المنظمة للأداء التعليمي.			
	معيار 3- التمكن من المادة العلمية وفهم طبيعتها وتكاملها مع المواد الأخرى:	**محقق**	**محقق لحدٍ ما**	**غير محقق**
3-1-	يساعد المعلّم التلاميذ على تحليل محتوى الدرس للتوصل إلى استنتاجات صحيحة.			
3-2-	يستنتج المعلّم معارف جديدة من معلومات متاحة لديه.			
3-3-	يوضح المعلّم العلاقة بين موضوعات مادته والمواد الأخرى.			
3-4-	يستخدم المعلّم استراتيجيات متنوعة لشرح مفاهيم المادة الدراسية ومهاراتها.			
3-5-	يحقق المعلّم أهداف الدرس خلال الزمن المخصص له بفاعلية.			
3-6-	يربط المعلّم التعليم بخبرات الطالب السابقة والخلفيات الأسرية الثقافية.			
3-7-	يطرح المعلّم أسئلة تمهيدية متنوعة لإثارة تفكير التلاميذ.			
3-8-	يشجع المعلّم التلاميذ على الاكتشاف العلمي والمبادأة والإبداع.			
	معيار 4- استخدام الاستراتيجيات والتقنيات التعليمية:	**محقق**	**محقق لحدٍ ما**	**غير محقق**
4-1-	يستخدم المعلّم الاستراتيجيات التعليمية الحديثة مثل : التعلم الذاتي والتعليم التعاوني والتعلم عن بعد ....الخ.			
4-2-	يستخدم المعلّم الموارد والتجهيزات المتاحة بصورة فاعلة لتحقيق أهداف الدرس.			
4-3-	يصمم المعلّم معينات سمعية وبصرية مناسبة للبيئة المدرسية.			
4-4-	يستخدم المعلّم التقنية الحديثة (الحاسوب مثلاً) كأداة لتعزيز تعلم التلاميذ.			
4-5-	يوفر المعلّم طرائق متنوعة لتقسيم التلاميذ إلى مجموعات لتحسين تعلمهم.			
4-6-	يستخدم المعلّم وسائل معينة لمساعدة التلاميذ ذوي الاحتياجات الخاصة.			
	معيار 5- تقويم التلاميذ ومتابعة نتائج التعلم:	**محقق**	**محقق لحدٍ ما**	**غير محقق**
5-1-	يستخدم المعلّم أساليب التقويم (مثل ملفات تقويم التلاميذ..الخ)باستمرار لمعرفة			
5-2-	يشخص المعلّم نقاط القوة ونواحي الضعف لدى التلاميذ.			
5-3-	يشرك المعلّم الأسرة في تقويم التلاميذ بهدف تحسين تعلمهم وأدائهم.			
5-4-	يقوّم المعلّم التلاميذ بصورة شمولية وبموضوعية.			
5-5-	يستخدم المعلّم الحوار والمناقشة كوسيلة مهمة للتعرّف على خبرات التلاميذ.			

	معيار 6– التعاون مع رؤسائه وزملائه والتلاميذ وأوليا أمورهم:	محقق	محقق	غير
6–1	يتواصل المعلّم مع أولياء أمور التلاميذ بصورة مستمرة.			
6–2	يساعد المعلّم التلاميذ في التعرف على المصادر والمراجع من المكتبات وغيرها.			
6–3	يشجع المعلّم التلاميذ على التأمل والتفكير في حياتهم وخبراتهم الشخصية.			
6–4	يستمع المعلّم إلى وجهات النظر المختلفة من زملائه والاختيارات البديلة.			
6–5	يلتزم المعلّم بالقيام بالأعمال المسند إليه من قبل رؤسائه لما تقتضيه مصلحة العمل			

ضرب الأولاد للتأديب بين الضرورة والضرر
دراسة فقهية، نفسية، قانونية

د.بن يحي ام كلثوم
جامعة بشار

ملخص:

وجه الشارع الحكيم المربي إلى الضرب كنوع من العقاب الرادع للحالات التي لا تنصلح إلا به، بعد فشل أساليب العقوبة مبينا الحالات التي يجوز فيها الضرب، ومواصفات المؤدِب والمؤدَب، ومواصفات أداة الضرب، كما بين طريقته، ومكانه.

وعلى نفس النهج سار المهتمون بعلم النفس الحديث، فاعتبروا العقوبة البدنية أمر مشروع لمن لم تُفد معه الأساليب التربوية الأخرى كالمدح والثناء في وضع حد للسلوك الخاطئ وإطفائه.

كما حاول المشرع الجزائري التصدي لهذه الظاهرة، فسن القوانين التي تحمي الطفل من سوء المعاملة والاهمال، وجرم المسيئن إليه وسلط عليهم أقصى العقوبات ضمن عدة قوانين كقانون العقوبات، وقانون الإجراءات الجزائية، قانون العمل، قانون الأسرة وبعض الأوامر القانونية.

After the failure of punishment's methods, Omniscience directed the educator, in case of disobedience, to corporal punishment a form of a deterrent punishment by clarifying the cases where beating is allowed and identifying the characteristics of both the punisher and the punished. In addition to the clarification of the characteristics of tool used in punishment, He clarifies the appropriate way and place for beating as a form of punishment.

Those interested in modem psychology believed on this approach and consider physical punishment as a legitimate act for those who do not respond to other educational methods such as compliment and praise to put an end to their bad behaviors.

However, the Algerian legislator tries to face this phenomenon by enacting or bringing in new laws in order to protect the children from abuse and neglect, and incriminated those who harm them by penalizing them harshly through several laws such as: The Penal Code, Code of Criminal Procedure, Labour Law, Family Law and legal orders.

مقدمة:

التعامل مع الأطفال فن يستعصى على كثير من الأولياء والمربين التائهين وسط تعقيدات الحياة العصرية وتكاليفها، وما تخلفه من ضغوط نفسية وقلة صبر، فيرون في الضرب الوسيلة الأسهل والأنجع لتقويم سلوك الطفل الغير المرغوب فيه، لكن ما يشغل الباحثين في مجال التربية هو: هل يمكن اعتبار الضرب وسيلة من وسائل التربية ؟

إذا كان الجواب نعم: فما هي حدوده الشرعية والقانونية؟ وهل له تبعات وآثار سلبية على شخصية الطفل؟

ثم من المخول بضرب الطفل...؟ ومتى يكون أسلوبا ناجحا ومتى يكون عنفا يرتكب في حق الطفل..؟

وللإجابة على هذه التساؤلات سأحاول من خلال هذا البحث دراسة الضرب كوسيلة تأديبية دراسة شرعية وتربوية وقانونية.

أولا: ضرب الأولاد في ميزان الشريعة:

1- الحكم الشرعي للضرب:

حرص الشارع الحكيم على ايجاد مكلف قادر على حمل الأمانة، وتحقيق الخلافة في الأرض، وذلك بتتبع أطوار حياته بدأ من مرحلة الطفولة، وضبطها بأحكام شرعية تتناسب واياها.

وأناط تحقيق ذلك بالمربي فجعل التربية السليمة للطفل واجب شرعي عليه، وقد بين ابن القيم ذلك فقال:(وكم ممن أشقى ولده وفلذة كبده في الدنيا والآخرة بإهماله، وترك تأديبه، وإعانته على شهواته، ويزعم أنه يكرمه وقد أهانه،

وأنه يرحمه وقد ظلمه، ففاته انتفاعه بولده، وفوَّت عليه حظه في الدنيا والآخرة، وإذا اعتبرت الفساد في الأولاد رأيت عامته من قِبَل الآباء).[1]

ومن الأدلة الدالة على مسوؤلية الأولياء في القرآن الكريم قوله ﷻ:﴿ **يا أيها الذين آمنوا قوا أنفسكم وأهليكم نارا وقودها الناس والحجارة**﴾ .(التحريم، الآية:6)

فالوقاية المطلوبة في الآية تكون بتعويدهم الانقياد لله جل وعلا وإبعادهم عن المعاصي ومسبباتها، قال ابن كثير:(أي مروهم بالمعروف وانهوهم عن المنكر، ولا تدعوهم هملا؛ فتأكلهم النار يوم القيامة)[2].

ومن السنة ما روي عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ: **(كفى بالمرء إثما أن يضيع من يقوت).**[3]

وما روى الترمذي عن جابر بن سمرة قال: قال رسول الله ﷺ: **(لأن يؤدب الرجل ولده خير من أن يتصدق بصاع).**[4]

وقوله ﷺ :**(ما نحل والد ولدا أحسن من أدب حسن).**[5]

ومن أقوال السلف: ما ورد عن القاضي أبو بكر بن العربي: (الصبي أمانة عند والديه، وقلبه الطاهر جوهرة نفيسة، ساذجة خالية من كل نقش

---

[1] ابن القيم، **تحفة المودود بأحكام المولود**، المكتبة القيمة، 1961م، القـــاهرة، ص: 143.

[2] ابن كثير، **أبو الفداء اسماعيل بن عمر القرشي الدمشقي، تفسير ابن كثير**، تح سامي بن محمد سلامة، ط(2)، 1999م، دار طيبة للنشر والتوزيع: 420/5.

[3] أخرجه أبو داود في سننه، **كتاب الزكاة، باب في صلة الرحم**، برقم:1692، ينظر: أبو داود بن الأشعث الأزدي، سنن أبي داود، تعليق عزة عبيد الدعاس، ط(1)، 1997م، دار بن حزم، بيروت:212/2.

[4] أخرجه الترمذى، **كتاب البر والصلة عن الرسول، باب ما جاء في أدب الولد**، برقم:(1951): وقال: غريب، وناصح هو أبو العلاء ليس عند أهل الحديث بالقوى، ينظر: محمد بن عيسى أبو عيسى الترمذي السلمي، الجامع الصحيح سنن الترمذي، تحقيق : أحمد محمد شاكر وآخرون، دار إحياء التراث العربي : (337/4).

[5] أخرجه البهقي في شعب الايمان،**باب في حقوق الأولاد والأهلين**، برقم: 8284، ينظر: البيهقي، الحافظ أبو بكر أحمد بن الحسين، **الجامع لشعب الايمان**، تح مختار احمد الندوي،ط(1)، 2002م، مكتبة الرشد: 11/ 129.

وصورة، وهو قابل لكل نقش، ومائل إلى كل ما يمال به إليه، فإن عود الخير وعلمه نشىء عليه، وسعد في الدنيا والآخرة، وشاركه في ثوابه أبوه، وكل معلم له ومؤدب، وان عود الشر وأهمل إهمال البهائم شقي وهلك، وكان الوزر في رقبة القيم عليه والوالي له).[1]

وأما فيما يتعلق بضرب الأولاد فقد اتفق فقهاء السلف[2] على جواز ذلك تأديبا لهم واصلاحا، وأناطوا ذلك بشروط وضوابط لا بد من تحققها في المؤدب وفي الصبي وفي أداة التأديب، مستندين في ذلك إلى أحاديث الحبيب المصطفى التي تجيز ضرب الأولاد للتأديب عند الحاجة، من ذلك قوله ﷺ:**(علقوا السوط حيث يراه أهل البيت فإنه أدب لهم)**.[3]

وقوله ﷺ: **(مروا أولادكم بالصلاة وهم أبناء سبع سنين واضربوهم عليها وهم أبناء عشر وفرقوا بينهم في المضاجع)**.[4]

2- الضوابط الشرعية لضرب الأولاد:

إذا كان الشرع قد وجه المربي إلى الضرب كنوع من العقاب الرادع للحالات التي لا تنصلح إلا به، بعد فشل أساليب العقوبة المعنوية من إيحاشٍ وإعراضٍ وذمٍ وتوبيخٍ وتخويفٍ، فإنه قيده بضوابط شرعية يجب عليه الالتزام بها،

---

[1] ابن الحاج،، محمد بن محمد العبدري، **المدخل**، دار الثرات، : 296/4.

[2] ابن نجيم، زين الدين ابن ابراهيم، **البحر الرائق شرح كنز الحقائق**، دار الكتاب الاسلامي، دت، ص: 394/8، ابن الهمام، كمال الدين بن عبد الواحد، **فتح القدير**، دار الكتب، 346/5، ابن فرحون، ابراهيم بن علي، تبصرة الحكام، دار الكتب العلمية، دت، ص: 2/ 341، الأنصاري، زكريا بن محمد بن زكريا، أسنى المطالب شرح روض الطالب، دار الكتاب الاسلامي، ص:163/4، الهيتمي، أحمد بن محمد بن علي بن حجر، تحفة المحتاج في شرح المنهاج، دار احياء الثرات العربي، دت، ص:180/9، البهوتي، منصور بن يونس،كشاف القناع عن متن الاقناع، دار الكتب العلمية، دت، ص: 6/ 18.

[3] قال الهيثمي: وإسناد الطبراني فيهما حسن، ينظر: نور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي، **مجمع الزوائد ومنبع الفوائد المؤلف**، 1412هـ دار الفكر، بيروت، ص: 198

[4] قال الإمام النووى: رواه أبو داود بإسناد حسن، ينظر: الإمام النووي، **رياض الصالحين**، تحـ: تحقيق: محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي – بيروت، دت، ص:120.

وإلا كان أثما ملزما بالضمان، ففي البحر الرائق: (لو ضرب المعلم الصبي ضربا فاحشا، فإنه يعزر ويضمنه لو مات).[1]

وقد بين الشرع الحالات التي يجوز فيها الضرب، ومواصفات المؤدِب والمؤدَب، ومواصفات أداة الضرب، كما بين طريقته، ومكانه:

2-1 الحالات التي يجوز فيها الضرب:

أولا: استنفاذ الوسائل التربوية التي تسبق الضرب

إن المتقدمين من الفقهاء وان لم ينكروا مبدأ العقاب بالضرب كوسيلة من وسائل التربية، فقد جعلوه أخر الدواء، وقدموا عليه الرفق واللين عملا بقوله ﷺ: **(إن الرفق لا يكون في شيء إلا زانه ولا ينزع من شيء إلى شانه).**[2]

قال ابن حجر :(وإذا جاز للمعلم التعزير فله الضرب، ويلزمه أن يكون على حسب ما يراه كافيا بالنسبة لجريمة الولد، فلا يجوز له أن يرتقي إلى مرتبة وهو يرى أن ما دونها كافيا بالنسبة لجريمة الولد).[3]

وقال ابن الحاج المالكي: (....فإذا كان الصبي في سن من يضرب على ترك الصلاة واضطر إلى ضَرْبِه، ضَرَبَهُ ضربا غير مبرح....)،[4] فقوله: "واضطر إلى ضربه" تدل دلالة واضحة على أن العقاب بالضرب كان من الأمور غير المستحبة عند المتقدمين.

وأساليب التربية متعددة بتعدد المواقف التي يتعرض لها المربي مع الطفل، ومتدرجة حسب نوع الخطأ ودرجته ودرجة تقبل الطفل للأدب، فرب

---

[1] ابن نجيم، **البحر الرائق**: 53/5.

[2] رواه مسلم في صحيحه، **كتاب البر والصلة والآداب، باب فضل الرفق**، حديث رقم: 6549، ينظر: مسلم بن الحجاج أبو الحسين القشيري النيسابوري/ صحيح مسلم، تح : محمد فؤاد عبد الباقي، **دار إحياء التراث العربي** – بيروت، دت .

[3] شمس الدين بن محمد الأنبابي، **رسالة في رياضة الصبيان وتعليمهم وتأديبهم**، مخطوط، ص: 9.

[4] ابن الحاج، محمد بن محمد العبدري، **المدخل**، دار التراث، دت: 317/2.

صبي يكفيه عبوسة وجهه عليه وآخر لا يرتدع إلا بالكلام الغليظ والتهديد وآخر لا ينزجر إلا بالضرب والإهانة كل على قدر حاله[1].

كما أن التربية لا تؤتي ثمارها إلا إذا قامت على أساسين اثنين: الرغبة والرهبة، والترغيب أنما يكون بتحفيز الطفل وتشجيعه على السلوك الايجابي وإثابته على امتثاله لإرشادات المربي.

والثواب قد يكون ماديا وقد يكون معنويا، فالمادي كالهدايا واللعب، ومما ورد عن السلف في ذلك ما رواه النضر بن الحارث قال:سمعت إبراهيم بن أدهم يقول،قال لي أبي: يا بني اطلب الحديث، فكلما سمعت حديثاً وحفظته فلك درهم، فطلبت الحديث على هذا.

أما المعنوي فكالمدح والضم والتقبيل، مع ربط هذه التصرفات بالفعل الجيد الذي قام به الطفل.

قال القابسي: (وإذا هو أحسن يغبطه بإحسانه من غير انبساط إليه ولا منافرة له ليعرف وجه الحسن من القبيح فيتدرج على اختيار الحسن).[2]

فإن لم يجد الترغيب نفعا انتقل المربي إلى الترهيب الذي يشمل التخويف قبل الضرب، وقد تقدم معنا قوله ﷺ: **(علقوا السوط حيثُ يراه أهل البيت، فإنه أدبٌ لهم)**، إذ في الحديث دلالة على استعمال التخويف من الضرب قبل الضرب كوسيلة تربوية، فان لم يجد التخويف لجأ إلى الضرب المباح بشروطه وضوابطه.

وقد روى ابن خلدون في مقدمته أن هارون الرشيد لما دفع ولده الأمين إلى مؤدب قال له: (قومه ما استطعت بالقرب والملاينة، فإن أباهما فعليك بالشدة والغلظة).[1]

---

[1] ابن الحاج، **المدخل**: 317/2.

[2] القابسي، **الرسالة**، تحـ:أحمد خالد نشر الشركة التونسية للتوزيع، ط(1)، تونس، 1986، ص:132.

ثانيا: ألا ينتفي الغرض التربوي للضرب

متى انتفى الغرض انتف جواز الوسيلة، قال العلامة بن حجر:(والعقوبة إنما جازت لنمو الصبي على خلاف الأصل لظن إفادتها زجرا له وإصلاحا، فإذا ظن انتفاء فائدتها فلا مقتضى لجوازها)[2].

ومن هنا يجب على المربي مراعاة شخصية الطفل وطباعه، وأن يكون على علم بما يصلحها وبما يفسدها، وقد ندد ابن خلدون في استعمال الشدة في التربية فقال:(من كان مَرباه بالعسف والقهر من المتعلمين أو المماليك أو الخدم، سطا به إلى القهر، وضيق كل النفس في انبساطها وذهب بنشاطها ودعا إلى الكسل، وحمله إلى الكذب خوفاً من انبساط الأيدي بالقهر عليه، وعلمه المكر والخديعة).[3]

ونفس المعنى نستشفه من كلام سحنون الفقيه في وصية لمعلم ابنه: (لا تؤدبه إلا بالمدح ولطيف الكلام، وليس هو ممن يؤدب بالضرب أو التعنيف).[4]

2-2 مواصفات المؤدب:

إذا وجد المربي نفسه أمام حالة تربوية تستدعي ضرب الصبي، فإنه غير مخول بذلك ما لم تتوفر فيه الضوابط التي حددها العلماء، وهي:

أولا: أن يكون المربي محل ثقة للطفل بأن يكون قدوة

لأن تأثير المواقف العملية على نفس المتلقي أبلغ بكثير من الحديث والخطب البالغة، فهي تكتسب برهان صدقها من حدوثها وتحققها؛ لذلك كان

---

[1] ابن خلدون، عبد الرحمن، **المقدمة**، تحـ: د. محمد محمد تامر، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، دت، ص:478.

[2] الأنبابي، **رسالة في رياضة الصبيان وتعليمهم وتأديبهم**، ص: 10.

[3] ابن خلدون، **المقدمة**، ص:477.

[4] محمد بن سحنون، آداب المعلمين، **ملحقة في كتاب التربية في الإسلام**، أحمد فؤاد الأهواني، دار المعارف دت، ص:354.

تفاعل المربي مع القيم التربوية التي يدعو إليها والتزامه بها أجدى بكثير من الكلام عن أهميتها والدعوة إليها، والضرب على مخالفتها.[1]

وقد نبه المقدسي على أهمية القدوة فقال: (.....واعلم أن التأديب مثله كمثل البذر، والمؤدب كالأرض متى كانت الأرض رديئة ضاع البذر فيها ومتى كانت صالحة نشأ..).[2]

وقال الغزالي:(أن يكون المعلم عاملا بعلمه فلا يكذب قوله فعله؛ لأن العلم يدرك بالبصائر، والعمل يدرك بالأبصار وأرباب الأبصار أكثر ....).[3]

كما روى الجاحظ عن عقبة بن أبي سفيان أنه قال لمؤدب ولده لما دفعه إليه:(ليكن أول ما تبدأ به من إصلاح بني إصلاح نفسك، فإن أعينهم معقودة بعينك، فالحسن عندهم ما استحسنت، والقبح عندهم ما استقبحت، وعلمهم سير الحكماء وأخلاق الأدباء، وتهددهم بي وأدبهم دُونِي، وكن لهم كالطبيب الذي لا يعجل بالدواء حتى يعرف الداء، ولاتتكلن على عذر مني، فإني قد اتكلت على كفاية منك).[4]

ثانيا: أن يكون صبورا عالما بأساليب التأديب وتدرجها

على المربي أن يكون ملما بطرق التأديب، فلا يستعمل القوة في موقف يستدعي اللين ولا العكس وقدم تقدم معنا ذلك في الحالات التي يجوز فيها الضرب.

ثالثا: أن يكون حليما غير غضوب

---

[1] محمد بن شاكر الشريف، **نحو تربية اسلامية راشدة**، ط(1)، 2006م، مجلة البيان، الرياض، ص: 48.

[2] المقدسي، محمد بن مفلح بن محمد، **الآداب الشرعية والمنح المرعية**، عالم الكتب، دت :571/3.

[3] الغزالي،أبي حامد محمد بن محمد، **إحياء علوم الدين**، 2009م، دار الفكر، بيروت: 2/ 58.

[4] الجاحظ، أبو عثمان عمرو بن بحر، **البيان والتبين**، طبع مصطفى محمد ١٩٣٢، تحقيق السندوبي، ط:2، 2/ 53.

على المربي أن لا يلجأ إلى التأديب بالضرب وهو في حالة الغضب الشديد، فقد قال ﷺ: **(إنما العلم بالتعلم وإنما الحلم بالتحلم، ومن يتحرّ الخير يعطه، ومن يتق الشر يُوَقَّه)** .[1]

وقال ابن الحاج: (...من كان منهم في خلقه حدة أو فيه غلظة وفظاظة فيتعين عليه إذا أدركه شيء مما ذكر أن لا يؤدب الصبي في وقته ذلك بل يتركه حتى يسكن غيظه ويذهب عنه ما يجده من الحنق عليه وحينئذ يؤدبه الأدب الشرعي...)[2]

ويجب ألاّ يكون الضرب انتقاماً من الصبي وإنما يكون لعلاجه وتأديبه، قال القابسي: (ينبغي لمعلم الأطفال أن يراعي منهم حتى يخلص أدبهم لمنافعهم، وليس لمعلمهم في ذلك شفاء من غضبه، ولا شيء يريح قلبه من غيظه؛ فإن ذلك إن أصابه فإنما ضَرَبَ أولاد المسلمين لراحة نفسه، وهذا ليس من العدل).[3]

2-3 أهلية الطفل المؤدَب: [4]

قيَّد الفقهاء استعمال الضرب للتأديب بقيود تكاد تجعل المربي يعزف عنه إلى غيره من الوسائل مخافة الإثم الشرعي ومخافة القصاص، ومن هذه القيود أن يكون الطفل ممن يؤدب مثله، وذلك بتجاوزه العشر سنين، وهم بذلك يفرقون بين مرحلة ماقبل التمييز، وبين مرحلة التمييز التي يقسمونها أيضا إلى مرحلتين: الأولى من سبع سنين إلى عشر، ثم من عشر سنين إلى البلوغ:

المرحلة الأولى: مرحلة ما قبل التمييز

---

[1] أخرجه الدارقطني في الأفراد، ينظر: العجلوني، إسماعيل بن محمد الجراحي، **كشف الخفاء ومزيل الالباس عما اشتهر من الاحاديث على ألسنة الناس**، دار إحياء التراث العربي، بيروت: 215/1.

[2] ابن الحاج، **المدخل**:326/2.

[3] القابسي، **الرسالة**، ص: 129.

[4] ابن نجيم، **البحر الرائق**: 394/8، ابن فرحون، **تبصرة الحكام**: 2/ 341، الأنصاري، **اسنى المطالب**:163/4، الهيتمي، **تحفة المحتاج**:180/9، البهوتي، **كشاف القناع**: 6/ 18.

في هذه المرحلة يحرم إنزال العقوبة الجسدية بالطفل إذا كان دون السابعة شرعا ويستحيل عقلا، بل يقع على كاهل المربي أن يؤدبه التأديب الوقائي بإبعاده عن الوسائل الموقعة في الخطأ، وعند وقوعه في الخطأ يتم صرفه عنه ولا مانع أن يكون هذا الصرف والإبعاد مصحوبا ببعض التأديبات المعنوية كالزجر والتوبيخ. [1]

وببلوغ الطفل السنة السابعة من عمره يصبح من حق المربي اعتماد الأسلوب الإصلاحي بالإضافة إلى الأسلوب الوقائي لتقويم سلوكه السيء، دون استعمال الضرب، فعن ابن الحاج المالكي:

(....وقد جاء أن الصلاة لا يضرب عليها إلا لعشر فما سواها أحرى فينبغي له أن يأخذ معهم بالرفق مهما أمكنه إذ إنه لا يجب ضربهم في هذا السن المتقدم).[2]

والأسلوب الإصلاحي في هذه المرحلة يقتصر على العقوبات المعنوية المتمثلة فيما يلي:[3]

1- الإرشاد إلى الخطأ بالتوجيه:

فعن عمر بن أبي سلمة رضي الله عنهما قال: **(كنت غلاما في حجر رسول الله ﷺ وكانت يدي تطيش في الصفحة فقال لي رسول ﷺ ياغلام سم الله تعالى كل بيمينك، وكل مما يليك).**[4]

2- الإرشاد إلى الخطأ بالتأنيب والتوبيخ[1]:

---

[1] النعمان بن عبد الرحمن المشعل، **أحكام الجناية المترتبة على التأديب في الفقه الاسلامي وتطبيقاتها في محاكم منطقة الرياض**، مجلة العدل، العدد (10)، 1422هـ، ص:8.

[2] ابن الحاج، **المدخل**: 317/2.

[3] مجلة الجامعة الاسلامية، العدد الأول، المجلد السابع، يناير 1999م، ص:149.

[4] رواه البخاري في صحيحه، **كتاب الأطعمة، باب التسمية على الطعام والأكل باليمين**، برقم: (5376)، ينظر: أبو عبد الله اسماعيل بن محمد البخاري، **الجامع الصحيح**، ط(1)،1400هـ، المكتبة السلفية، القاهرة: 431/3.

في هذه المرحلة على المربي اعتماد مجموعة من الخطوات مرتبة كالآتي:

الخطـوة الأولـى:أن يتغافل المربـي عن خطأ الطفل إذا رأى أن الطفل يحـاول إخفـــــاءه إمـــــا حيـــــاء مـــــن النـــــاس أو خوفـــــا.

الخطوة الثانية: إذا عاد الطفل للذنب ثانية مع الاصرار عليه عاتبه المربي سرا.

الخطوة الثالثة: إذا لم يرتدع الصبي وعاد للذنب جاز للمربي أن يعاتبه جهرا مستغلا خوفه الأدبي من الناس.

3- الإرشاد إلى الخطأ بالهجر: إذا لم تنفع الخطوة السابقة يلجأ المربي إلى توبيخ الطفل ومعاتبته جهرا دون سب أو تقريع، معتمدا في ذلك على خوف الطفل من هذا النوع من التأديب لما فيه إحراج له أما أقرانه.

4- الإرشاد إلى الخطأ بالتهديد: هنا يستعمل المربي التهديد بالضرب كوسيلة لتقويم السلوك غير المرغوب دون اللجوء للضرب؛ لأن سن الطفل لا تســـــمح باســـــتعمال الضـــــرب؛ لأنـــــه غيـــــر مميـــــز.

المرحلة الثالثة: مرحلة التمييز الثانية

وهي المرحلة التي يجوز فيها ضرب الصبي، وتبدأ من بلوغه العاشرة من عمره وتنتهي بالبلوغ، إذ يستطيع للمربي تأديب الطفل بالعقوبات البدنية بعد استنفاذ الوسائل الأخرى انطلاقاً من الحديث المتقدم:(**مروا صبيانكم بالصلاة وهم أبناء سبعة واضربوهم عليها وهم أبناء عشر**).

لو تأملنا الحديث جيدا لوجدنا أن النبي ﷺ طلب من المربي أمر الصبي بالصلاة التي هي عماد الاسلام، ثم طلب منه الانتظار ثلاث سنوات، أي ستة وثلاثين شهرا، أي ما يقارب ألفا وثمانين يوما، وما يعادل خمسة ألاف وأربعمئة صلاة ليضربه عليها فما بالك بغيرها من الأمور الحياتية.

---

[1] ابن الجوزي، جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن الطب الروحني، مطبعة الترقي، دمشق، 1348هـ، ص 46، ابن الحاج، المدخل: 296/4.

ويتوقف العقاب البدني ببلوغ الطفل، إذ نص الفقهاء على أنه ليس للأب أو الأم أو المربي ضرب البالغ ولو كان سفيها.[1]

2-4 مواصفات أداة الضرب:

لا بد أن تتوفر في أداة الضرب المواصفات التالية:

1- ان تكون الأداة معتدلة الحجم، فلا يضرب الصبي بعصا غليظة تكسر العظم، ولا رقيقة لا تؤلم الجسم بل تكون وسطا.[2]

2- أن تكون معتدلة الرطوبة فلا تكون رطبة تشق الجلد لثقلها، ولا شديدة اليبوسة، فلا تؤلم لخفتها، فعن القابسي: (أن تكون الدّرّة التي يضرب بها المعلم الصبيّ رطبة مأمونة لئلا تؤثر أثراً سيئاً).[3]

3- لا بد أن تكون دون الآلة الشرعية التي تقام بها الحدود ولا يتعين لذلك نوع بل يجوز بسوط وبعود وخشبة وطرف ثوب بعد فتله حتى يشتد .[4]

2-5 طريقة الضرب :

فصل العلماء[5] في طريقة الضرب، حتى يؤدي الغرض التأديبي منه ولا يتحول إلى عنف وتعذيب:

1- أن يكون مفرقا لا مجموعا في محل واحد، فلا يجوز أن يكون الضرب كثيرا متكررا لرجحان مفسدته حينئذ وضياع مصلحته لما يسببه الضرب المتكرر من بلادة الحس وما يؤدي إليه من آثار نفسيه سيئة على الطفل. [1]

---

[1] الخطيب، محمد بن أحمد الشربيني، **مغني المحتاج إلى معرفة ألفاظ المنهاج**، دار الكتب العلمية، دت، ص:526/5.

[2] القرشي، محمد بن محمد بن أحمد بن الإخوة، **معالم القربة في معالم الحسبة**، دار الفنون كمبردج، ص: 172.

[3] القابسي، **الرسالة**، ص:170.

[4] ابن الحاج، **المدخل**:317/2.

[5] ابن الهمام، **فتح القدير**: 231/5، ابن الحاج، **المدخل**:2/ 317.، الحطاب، **مواهب الجليل**: 415/1، الخطيب، **مغني المحتاج**: 533/5، الجمل، سليمان بن منصور العجيلي المصري، **حاشية الجمل**، دار الفكر:290/1، ابن قدامة، موفق الدين عبد الله بن أحمد، المغني، دار احياء الثرات العربي: 143/9.

2- أن يكون بين الضربتين زمن يخف به ألم الأول.

3- ألا يرفع الضارب ذراعه لينقل السوط لأعضده حتى يرى بياض إبطه فلا يرفعه لئلا يعظم ألمه، وقد كان عمر يقول للضارب: لا ترفع إبطك. أي لا تضرب بكل قوة يدك.

4- ألا يزيد على ثلاث، فإن اضطر إلى زيادة على ذلك فله فيما بين الثلاثة إلى العشرة سعة، ونقل عن أشهب من المالكية: (أن مؤدب الصبيان لا يزيد على ثلاث، فإن زاد اقتص منه).[2]

قال ابن سحنون:(ولا بـأس أن يضربهم . يعني المؤدب أو المعلم . على منافعهم، ولا يتجاوز بالأدب ثلاثاً إلا أن يأذن الأب في أكثر من ذلك إذا آذى أحداً، ويؤدبهم على اللعب والبطالة، ولا يجاوز بالأدب عشراً، وأما على القرآن فلا يجاوز أدبه ثلاثاً).[3]

وانفرد القابسي من المتقدمين بتجويز أن يزيد المربي على عشرة فقال: (وربما كان من صبيان المعلم من يناهز الاحتلام ويكون سيئ الرعية، غليظ الخلق، لا يروِّعه وقوع عشر ضربات عليه ويرى للزيادة عليه مكاناً، وفيه محتمل مأمون، فلا بأس . إن شاء الله . من الزيادة على العشر ضربات).[4]

5- أن يكون الضرب بقدر الذنب حتى لا يخرج عن حدوده الشرعية، قال القابسي: (وإذا استأهل الضرب فاعلم أن الضرب من واحدة إلى ثلاث، فليستعمل اجتهاده لئلا يزيد في رتبة فوق استئهالها).[5]

---

[1] شمس الدين بن محمد الأنبابي، **رسالة في رياضة الصبيان وتعليمهم وتأديبهم**، ص: 9.

[2] المواق، محمد بن يوسف العبدري، **التاج والإكليل لمختصر خليل**، دار الكتب العلمية، ص: 54/2، ابن دقيق العيد، محمد بن علي تقي الدين، **احكام الأحكام شرح عمدة الأحكام**، مطبعة السنة المحمدية، دت، ص:253/2.

[3] محمد بن سحنون، **آداب المعلمين**، ص: 354.

القابسي، الرسالة، ص:130.[4]

نفس المصدر، ص:129..[5]

6- أن يقوم المعلم بضرب الصبيان بنفسه: (ولْيتولّ أدبهم بنفسه؛ فقد أحب سحنون ألا يُولي أحداً من الصبيان الضرب).[1]

7- أن يكون الضرب بحيث لا يتعدى الألم إلى التأثير المشنع أو الوهن المضر.[2]

8- أن يراعي الفروق بين الصبيان المعاقبين بحسب شخصيتهم ودرجة تقبلهم للعقاب. [3]

9- أن لا يكون الضرب مصحوبا بالشتم والسخرية؛ إذ يجب على المربي الاكتفاء بالضرب دون تعنيف الطفل أو شتمه أو السخرية منه لما في ذلك من جمع بين الألم الجسدي والألم النفسي وهذا حرام.[4]

وفي حالات كثيرة ينادي الطفل بأسماء تحط من قدره ووصفه بأنه وضيع؛ ولهذا أوصى القابسي في رسالته بالابتعاد عن ذلك، فقال : (عندما يكثر خطأ الطفل ولم يغن فيه العزل، والتقريع بالكلام الذي فيه القواعد من غير شتم ولا سب لعرض، كقول من لا يعرف لأطفال المؤمنين حقاً فيقول: يا مسخ يا قرد !!!).[5]

ولابأس في بعض الحالات من استعمال ألفاظ قاسية تساعد في التربيةكأن يوصف الطفل الذي سرق بالسارق أثناء العقوبة فهو سب من جنس مسبب العقوبة الذي هو السرقة، من ذلك ما ذكره عبد الله بن بسر المازني قال:(

---

[1] نفس المصدر، ص:130.

[2] القابسي، 130.

[3] ابن الحاج، المدخل: 317/2.

[4] المواق، **التاج والاكليل**: 54/2، ابن الحاج، المدخل:326/2.

[5] القابسي، ص: 128.

بعثتني أمي بقطف من عنب فأكلت منه قبل أن أبلغه اياه ﷺ فلما جئت به أخذ بأذني وقال يا غذر).[1]

11- أن يتوقف المربي عن الضرب إذا ذكر الطفل الله؛ حيث يجب على المربي تعظيم الله تعالى في نفس الطفل، فيبين للطفل أنه مستحق للعقوبة لولا ذكره لله عز وجل؛ لقوله ﷺ: **(من استعاذكم بالله فأعيذوه).**[2]

وقريب من ذلك إذا تشفع الطفل بأحد كالأم أو الأب عندما يكون أحدهما المؤدب أو أحد الأقارب فلو أهمل المؤدب ذلك يكون قد قلل من مكانة من تشفع به الصبي.

12- أن يبين المربي سبب العقاب الذي سلط على الطفل حتى يستطيع الربط بين العقوبة والخطأ.

وعند دراسة سبب الخطأ الصادر من الطفل نجده إما فكري وإما عملي وإما عمدي:

الخطأ الفكري:

والمقصود به أن لا يتوفر عند الطفل مفهوم صحيح عن الشيء، فلجوء المربي إلى الضرب خطأ فادح في حقه، بل يجب عليه تصحيح المفهوم عند الطفل، وتصحيح فكره اسوة بالرسول ﷺ، فعن أبي هريرة رضي الله عنه قال أخذ الحسن بن علي تمرة من تمر الصدقة فجعلها في فيه، فقال رسول الله ﷺ:**(كخ كخ) ليطرحها،ثم قال: أما شعرت أنا لا نأكل صدقة).**[3]

---

[1] ينظر: **تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف**، المؤلف : جمال الدين أبو الحجاج يوسف بن عبد الرحمن المزي (المتوفى : 742هـ)، تحـ: عبد الصمد شرف الدين، الطبعة الثانية: 1403هـ، 1983م، المكتب الإسلامي، والدار القيّمة: 26/9.

[2] أخرجه أبو داود في سننه، **كتاب الأدب، باب الرجل يستعيذ من الرجل**، رقم:(5109): 210/5.

[3] أخرجه البخاري، **كتاب الزكاة، باب ما يذكر في الصدقة للنبي صلى الله عليه وسلم**، برقم: 1396، ص:462/1.

فالرسول وهو قدوتنا لم يكتف فقط بالنهي، ولم يهمل عقل الحسن بل خاطبه خطاب العاقل فبين له سبب النهي.

الخطأ العملي:

والمقصود به أن يوكل للصبي القيام بعمل لم يسبق له القيام به فلا يجيده، فعلى المربي تجنب الضرب بل عليه تعليم الطفل كفية القيام بالعمل بشكل صحيح أسوة بالنبي ﷺ الذي قال للصبي الذي لم يعرف كيف يذبح الشاة حيث قال: **(تنَحَّ حتى أُرِيَك)**[1].

الخطأ العمدي:

والمقصود به أن يتعمد الصبي الخطأ كنوع من التمرد على المربي، أو الكسل أو الاصرار على عدم التعلم، فهنا يجب على المربي الذي استنفذ جميع الوسائل التربوية، والذي هو على علم بنفسية الطفل وما يصلحه أن يلجأ إلى الضرب المقيد بالضوابط الشرعية السابقة، لحديث الرسول المتقدم معنا عن الصلاة حيث أمر بضرب الصبي على الصلاة بعد العاشرة أي بعد ثلاث سنوات من تعليمه إياها.

2-6 مكان الضرب: [2]

على المؤدب أن يتحرى مكان الضرب، فلا يطال الوجه لتكريم الله له ولجمعه محاسن الإنسان، ولا الفرج، ولا مكان المقاتل، بل يعتمد في ضربه على الأيادي والأفخاذ وأسافل الرجلين؛ لأن هذه المواضع لا يخشى منها مرض، ولا غائلة. [3]

---

[1] أخرجه الترمذي في سننه، **كتاب الطهارة، باب الوضوء من مس اللحم النيء وغسله**، رقم:(180):1:97.

[2] ينظر: الباجي، سليمان بن خلف، **المنتقى شرح الموطأ**، دار الكتاب الإسلامي، دت، ص:143/7، ابن قدامة، المغني: 143/9.

[3] القرشي، معالم القربة: 172.

والدليل في ذلك ما ورد في صحيح مسلم أن الرسول ﷺ قال : **(إذا ضرب أحدكم فليتق الوجه)**.[1]

وقال القابسي: (وليتجنب أن يضرب رأس الصبي أو وجهه؛ فإن سحنون قال فيه: لا يجوز له أن يضربه، وضرر الضرب فيهما بيّن، قد يوهن الدماغ، أو تطرف العين أو يؤثر أثراً قبيحاً، فلْيُجتنبا؛ فالضرب على الرّجْلين آمن وأحمل للألم في سلامة).[2]

ثانيا: الضرب في ميزان علماء النفس:

تلتقي نظريات علم النفس الحديث مع الإسلام في أن العقوبة أمر مشروع لمن لم تُفد معه الأساليب التربوية الأخرى كالمدح والثناء في وضع حد للسلوك الخاطئ وإطفائه؛ ذلك أن بعض الناس لا يرتدعون إلا بالعقوبة؛[3]وقد جاء في الأثر: **(إن الله ليزع بالسلطان ما لا يزع بالقرآن)**[4].

فكثيرا ما يعنف الأولياء أبناءهم دون استيعاب العواقب النفسية التي تلحق بهم نتيجة إهانتهم إما بالضرب أو بالتعنيف اللفظي الذي يوجهونه لهم.

فالطفل الذي يتعرض للتعنيف المفرط الذي لا يراعي فيه المربي الضوابط الشرعية والنفسية يكون عرضة لشتى الاضطرابات النفسية والعاطفية التي تنعكس على شخصيته، فإما أن يكتسب من ذلك شخصية ضعيفة سمتها الخجل المفرط وعدم الثقة بالنفس، أو يكتسب شخصية عدائية عنيفة بقدر العنف الذي مورس ضدها، حيث يعمل الطفل على تفريغ هذه الشحنات على أقرانه،

---

[1] أخرجه أبو داود في سننه، كتاب **الحدود، باب في ضرب الوجه في الحد**، رقم:4493: 409/4.

[2] القابسي، **الرسالة**، ص:130.

[3] عمر النمري، **الثواب والعقاب في التربية**، مجلة البيان، العدد (137)، محرم 1420،يونيو 1999.

[4] جاء عن عثمان موقوفا ونحوه عن عمر موقوف، ينظر: **الجد الحثيث في بيان ما ليس بحديث**، العامري، أحمد بن عبد الكريم الغزي المحقق : فواز أحمد زمرلي، دار ابن حزم، ص:60.

ومن ثم أولاده مستقبلا.[1]

ويزخر التراث العالمي بالعديد من الدراسات التي تناولت علاقة الأباء بالأبناء وأثرها في تكوين شخصياتهم إما بالايجاب وإما بالسلب كدراسة (بارش وزملائه،1994م، وبالدوين، ميلون وزملاؤه 1996م)، والتي تبين أن المعاملة المتسلطة تؤدي إلى الانعزال والهدوء غير السوي، وعدم القدرة على التعامل مع الآخرين.[2]

وقد وجه المختصون في علم التربية المربي سواء في البيت أو في المؤسسة التربوية إلى الخطوات العملية في تأديب الطفل دون أن تكون لها عواقب نفسية تضر بالطفل:

2-1 خطوات العقوبة التربوية: [3]

أولا: تجاهل خطأ الطفل في البداية:

يجب على المربي غض الطرف عن الخطأ إذا صدر من الصبي لأول مرة ولم يكن عظيما، وهو ما بسميه البعض فن التغافل، مع استعمال التلميح دون المواجهة والتصريح، وذلك حتى يعطى الفرصة لمراجعة سلوكه ويصحح خطأه.

ثانيا: عتاب الطفل سراً:

---

[1] ينظر: **مشكلات طفل الروضة وأساليب معالجتها**، د. كريمان محمد بدير، ط(1)، 2007م، دار الميسرة للنشر والتوزيع، الأردن، ص: 35.

[2] أسيا بنت علي راجح بركات، **العلاقة بين أساليب المعاملة الوالدية والاكتئاب لدى بعض المراهقين والمراهقات المراجعين لمستشفى الصحة النفسية بالطائف**، رسالة ماجستير، جامعة أم القرى، 2000م،ص: 13.

[3] ينظر : د.يحي محمد النجار، "**البناء النفسي لدى الأطفال المعنفين أسريا**"، مجلة الجامعة الاسلامية، المجلد الثامن عشر، العدد الثاني، ص ٥٥٧ – ص ٥٩٥ يونيو 2010، خليل ابراهيم السعادات، "**طرق تنمية الاعتماد على النفس، ومراقبة الأبناء لدى عينة من الأباء الدارسين**"، مجلة كلية التربية، العدد:18، 2001م، جامعة الإمارات العربية المتحدة، ص:

إذا لم ينفع التلميح لجأ المربي إلى التصريح سراً، فيعاتبه سرا دون التشهير به، وهو أسلوب اعتمده فقهاؤنا.

ثالثا: عتاب الطفل ولومه جهراً:

إذا استمر الطفل على خطأه رغم تحذيره ومعاتبته سراً فينبغي معاتبته أمام إخوانه أو رفاقه ولا ينبغي أن يشتمل لومه وتقريعه على شتم أو سب أو تحقير لذاته.

والهدف من معاتبته على الملأ هو استغلال خوف الطفل على مكانته بين أقرانه في الرجوع عن الخطأ وتعديل السلوك.

رابعا: الضرب:

الضرب هو أخر ما يلجأ إليه المربي بعد استنفاذ أساليب العقوبة المختلفة، على أن يراعي فيه الشروط والضوابط حتى لا تخرج العقوبة عن مغزاها التربوي، فيتحول الضرب من وسيلة تأديب إلى أمارة على وجود العنف الأسري، ومن هذه الشروط :-

1-أن يكون الضرب على ذنب حقيقي، فلا يصح أن يضرب الطفل على شبهة أو ظن.

2- يجب على المربي إيقاع العقوبة على الطفل مباشرة بعد الخطأ حتى يستطيع الطفل الربط بينهما؛ لأن التراخي في العقوبة يشوش ذهن الطفل ولا يقوم سلوكه.

3- إذا كان خطأ الطفل صدر أمام إخوته فيجب معاقبته أمامهم، لما في ذلك من عملية تربوية للأسرة كلها.

4- على المربي أن يتولى الضرب بنفسه ولا يترك ذلك لأحد أولاده حتى لا يحقد بعضهم على بعض.

5- أن لا يكون الضرب شديداً مبرحاً فيخرج من دائرة العقوبة الموجهة إلى الانتقام والتشفي، كما يجب على المربي أن ألا يعاقب حال الغضب لأنه قد يزيد في العقاب.

6- لا يكون الضرب على الوجه أو على الأماكن ذات الحساسية الشديدة في الجسم، كما يجب أن يكون مفرقا لا مجموعا في محل واحد.

7- أن لا يكون مكرراً بحيث يفقد فعاليته وهيبته.

8- أن يكون ثابتا في المبدأ ومساواة بين الأولاد وعدلا بينهم، لأن العقوبة الظالمة لا تجلب الضرر.

على الوالدين أو المربي تجنب معركة لا يمكن الفوز بها. [1]

9- كما يجب على المربي أن يبتعد عن السب والشتم والتوبيخ أثناء معاقبته للطفل لأن ذلك يفسده ويشعره بالذلة والمهانة وقد يولد الكراهية كما أن على المربي أن يبين للطفل أن العقاب لمصلحته لا حقداً عليه.

2-2 النتائج السلبية للضرب غير المقنن:

إذا كان الفقهاء وعلماء النفس قد صنفوا الضرب كآخر الوسائل التربوية التي من الممكن أن يلجأ إليها المربي، فإنهم لم يغفلوا الآثار السلبية التي ينتجها الضرب إذا تجاوز الضوابط والشروط التي أناطوها به مدركين أن بين الضرب المسموح والضرب الممنوع شعرة قد لا يدركها أغلب المربون.

فكثيرا ما يلجأ الوالدان إلى الضرب معتقدان أن تقويم سلوك الطفل يجب أن يكون بإظهار القوة والقدرة على الايذاء من جانب المربي، والخضوع والاستسلام من جانب الطفل، وأن نتائجه أسرع في وضع حد للسلوك غير المرغوب فيه، لكن الحقيقة أن ذلك لا يغير من سلوك الطفل شيئا، بل يضيف مشاكل عدة وربما أخطر من السلوك الذي ضرب الطفل من أجله، لعل أهمها: [2].

---

[1] يونس، انتصار، **السلوك الانساني**، مصر دار المعارف، 1986م، **ص: 67**، الطفل حتى سن الخامسة، د.جلنك محمد زكي حسن، ص:114، علم نفس المراحل العمرية أ/د عمر المفدى، ص:393.

[2] ينظر: د. عبد الله بن عبد العزيز اليوسف، **تنشئة الأطفال وتعديل سلوكهم**، ص: 4، د. يحي محمد النجار، "**البناء النفسي لدى الأطفال المعنفين أسريا**"، مجلة الجامعة الإسلامية، المجلد الثامن عشر، العدد الثاني، ص ٥٥٧ – ص ٥٩٥ يونيو 2010، خليل إبراهيم السعادات، "**طرق تنمية الاعتماد على النفس، ومراقبة الأبناء لدى عينة من الآباء الدارسين**"، مجلة كلية التربية، العدد:18، 2001م، جامعة الإمارات العربية المتحدة.

- تعطيل عملية التربية التي من أجلها استخدم الضرب:

فالمربي يعاقب الطفل بالضرب اعتقادا منه بأنه فعال في ايقاف السلوك السيئ للطفل، لكن الواقع يثبت العكس، فرد الفعل للعقوبة وإن كان فوريا بحيث يتوقف الطفل عن مباشرة السلوك المرفوض إلا أنه سرعان ما يعود إليه متى غاب الرقيب، ما يجعل المربي في حلقة مفرغة لا فائدة منها.

- تعثر العلاقة بين الطفل وبين الوالدين:

فبدلا من أن يشعر الطفل بأن أبويه هما ملاذه الآمن، ومنبع الحنان اللامشروط، يشعر بالخوف والرهبة، فيعمد إلى الحد من علاقته بهما خوفا من العقاب الشديد، فينشئ عالمه السري البعيد عن أبويه مما يعطل أثر الأهل في مسيرة التربية الصحيحة اللازمة للأولاد، ليتفاجأ الأهل فيما بعد بأن ابنهم مدمن أو مجرم مطالب لدى العدالة، وأن ابنتهم غير سوية السلوك، وغير ذلك من المآسي التي لا تخفى على أحد.

- تربية طفل مضطرب نفسيا:

العنف اللامشروع ضد الطفل يجعله يعاني من اضطرابات نفسية خطيرة كالوسواس القهري، والاضطرابات التحولية والانشقاقية، ومحاولات إيذاء النفس كالانتحار،[1] أو إيذاء الغير كنوع من التنفيس عما تعرض له من أذى، وغير ذلك من الأمراض النفسية.

فقد بينت دراسة أجراها د. يحي محمد النجار، وهدفت إلى التعرف إلى البناء النفسي للطفل المعنف أسريا، وتكونت عينة الدراسة 197 طفل طفلة

---

[1] الدباغ، فخري، **الموت اختيارا، دراسة نفسية اجتماعية موسعة لظاهرة قتل النفس**، بيروت، دار الطليعة، ط(2)، 1986، ص:150.

تتراوح أعمارهم بين 6 و16 سنة، أن الأطفال المعنفين أسريا مضطربون نفسيا واجتماعيا، وأكثر عدوانية من أقرانهم المستقرين أسريا. [1]

- توريث ثقافة العنف للطفل وتنميتها:

معظم الأباء الذين تربوا على العنف يمارسونه تلقائيًّا مع أبنائهم، وهو ما يعرف عند علماء النفس بدورة العنف.[2]

فالطفل الذي تربى على قدسية الأبوين التي توجب عليه الطاعة العمياء، فيتقبل الضرب على أساس أنه حق لهما تجاهه يجعل منه حاضنا لاشعوريا للعنف حيث ينشأ لديه نظامٌ لمفاهيم الحياة قائمٌ على التسلُّط والعنف.[3]

- قتل الإبداع عند الطفل:

التربية بالضرب وإن كان الأولياء يرون في تطبيقها نتائج فورية، إلا أنها تقتل حب الاكتشاف والتعلم عند الطفل خوفا من العقاب، ويلغي شخصيته مما يحول دون تحقيقه لذاته وانطوائه وانسحابه من المجتمع ليتحول إلى مواطن سلبي عالة على مجتمعه.

فالطفل الذي يعايش هذا الوضع يلازمه الشعور بالدونية، وفقدان الثقة، والخوف، والعجز وبالتالي الفشل في التكيف والاندماج والتحصيل ومواجهة مشاكل الحياة.[4]

- ضعف المهارات اللغوية لدى الطفل المعنف:

---

[1] د. يحي محمد النجار، "**البناء النفسي لدى الأطفال المعنفين أسريا**"، مجلة الجامعة الاسلامية، المجلد الثامن عشر، العدد الثاني، ص ٥٥٧ – ص ٥٩٥ يونيو 2010.

[2]ماجد أبو جابر، إدراكات الوالدين لمشكلة إهمال الأطفال والإساءة إليهم في المجتمع الأردني، المجلة الأردنية في العلوم التربوية، مجلد 5، عدد 1، 2009م، ص: 20.

[3] ينظر: هول، ك،ج.لندزي، **نظريات الشخصية**، ترجمة د. فرج أحمد فرج وآخرون، دار الفكر العربي، 1969م، ص: 178.

[4]حسين عبد الفتاح الغامدي، **دراسة مقارنة لسمات الشخصية المميزة للجانحين وغير الجانحين بالمملكة العربية السعودية**، رسالة ماجستير، 1993م،مكة المكرمة، جامعة أم القرى، ص:47.

تقل المهارات اللغوية عند الطفل الذي يتعرض للضرب المفرط بسبب عدم تنميتها، إذا أنها تقوم على أساس الخوض في الموضوعات المختلفة وابداء وجهات النظر والدفاع عنها بالحجج والبراهين، وهو ما لا يستطيعه بسبب الخوف من الضرب.

فالضرب المفرط أسلوب يقلل من أهمية الإقناع والمكافأة من جهة، ومن جهة أخرى يزيد من أهمية العقاب الجسدي والتلقين.

2-3 تحول الضرب من وسيلة تأديب إلى أمارة على وجود العنف الأسري:[1]

يعد العنف الأسري مشكلة اجتماعية كانت تعتبر حتى وقت قريب مجرد ظروف اجتماعية مصاحبة للأسرة منذ تكون النظام الأسري، فلم يكن القانون في أغلب الدول يعتبر بعض أشكال العنف الأسري جريمة، بل كانت جزءاً مقبولاً من التفاعل بين الأطفال والراشدين.[2]

من الأمور التي تدعو للأسف في أسرنا العربية، أن التأديب والعنف أصبحا من المفردات المترادفة، في ضوء التقاليد الخاصة بالمجتمع العربي التي ساهمت في انتشار العنف الأسري الذي يمارس باسم التأديب نتيجة إعطاء الحق للوالدين في استخدام الأساليب القاسية أو الصارمة في تنشئة وتربية أبنائهم دون علم بالعواقب الوخيمة التي تنعكس على الطفل فلذة كبدهم، بل قد تكون هذه الأساليب في حد ذاتها من مسببات السلوك المرفوض الذي يعاقب الطفل من أجله.

---

[1] ينظر:يامن سهيل مصطفى، **العنف الأسري وعلاقته بالتوافق النفسي لدى المراهقين**، رسالة ماجستير، جامعة دمشق، 2010، ص:76، د. أحمد بن عبد العزيز الحليبي، حماية الاسلام للطفل من الإساءة والإهمال، 1425هـ، ص:27، http://www.musanadah.com/images/Hemaet_Eslam.pdf

[2] يامن سهيل مصطفى، العنف الأسري وعلاقته بالتوافق النفسي لدى المراهقين، ص:14.

وفي دراسة قام بها د. سرور قاروني خلص في نهايتها أن المجتمع البحريني كنموذج عن المجتمع العربي لا يعتبر قضية سوء معاملة الأطفال قضية اجتماعية عامة بل يعتبرها قضية عائلية خاصة مما يعطي الأهل مساحة أكبر للإساءة لأطفالهم دون اعتبار لأي مساءلة قانونية أو اجتماعية.[1]

إنه ليدعو للسخرية أن يكون الوالدين السبب الرئيس في انحراف الطفل، وهما يحسبان أنهما يحسنون صنعا في استعمال الشدة المفرطة معه.

فالتربية ما هي إلا عملية بنائية لشخصية الطفل الذي يكون بفطرته قابلا للتشكيل والتكوين، فإذا تعرض لتجارب تربوية مؤلمة اختل نموه النفسي وأصبح مهيأ للانحراف في أية مرحلة من مراحل حياته.

ثالثا: الضرب في ميزان القانون الجزائري

إذا كان الإسلام وهو القانون الإلاهي أولى الطفل الاهتمام الكامل المتكامل الذي يرافقه من أول ما يكون جنينا في ظلمات الرحم إلى أولى علامات البلوغ التي تظهر عليه ليعامل معاملة البالغ المكلف، فإن القوانين الوضعية بدأت الاهتمام به في مطلع العشرينات من القرن الماضي بظهور قوانين لحماية الطفل.

3-1 العنف الجسدي ضد الأطفال في الأسرة الجزائرية:

تعد ظاهرة العنف الجسدي ضد الأطفال في الأسرة الجزائرية من أخطر الظواهر المرضية التي تنخر جسد المجتمع الجزائري، خاصة أن الكثير من المعطيات تشير إلى تفشيها وانتشارها المتزايد لدرجة أن ممارسة العنف الجسدي ضد الأطفال في الأسرة تحولت في مفهوم العديد من الأسر إلى وسيلة للتربية والتنشئة الاجتماعية بما تحمله من مظاهر تؤثر سلبا على حاضر

---

[1] د. سرور قاروني، **دراسة في نظرة المجتمع البحريني لسوء معاملة الأطفال والإهمال، الواقع والتداعيات**، مركز البحرين للدراسات والبحوث، أوت 2002م، ص:18.
http://www.befreecenter.org/Upload/papers/socialview.pdf

ومستقبل الأطفال من حيث سلوكهم ومواقفهم وتصوراتهم.[1]

ومما ساعد على استفحال هذه الظاهرة تكتم المجتمع الجزائري عليها باعتبارها أمر داخلي يخص الأسرة، بل حتى وصفها بالظاهرة الصحية التي تدل على اهتمام الأهل بتربية أطفالهم.

ومن الدراسات التي أجراها الباحثون على ظاهرة العنف في المجتمع الجزائري،[2] الدراسة التي قامت بها الأستاذة خديجة بن فليس من جامعة باتنة والتي خلصت إلى تفشي الاساءة الجسدية وأكثر منها الإساءة النفسية في الأسر الجزائرية دون استيعاب الأولياء لنتائجها الخطيرة.

والدراسة التي قام بها الاستاذان عبد المالك بلالي وعبد العزيز رواتيني من جامعة البليدة حول التربية الاسرية وعلاقتها بانحراف المراهقين وخلصا فيها إلى أن نمط التربية التي تلقاها الوالدان في صغرهما تنعكس على تربيتهما لأولادهما.

وكشفت الدراسة التي كانت عينتها 811 طفل ينتمون إلى مركزي اعادة التربية بالبليدة وبئر الخادم بالعاصمة أن 51.02 %من الأولياء لا يقومون بواجب الحث والتوجيه الديني، وأن 27% يستخدمون العقاب الجسدي، فيما يضرب 12.07 %بسبب أمور لا تستحق ذلك، وأظهرت النتائج أيضا أن 38.27 %من الأولياء يعاملون أبنائهم بقسوة، في حين أن 43.03% لا يشعرون أبنائهم بالعاطفة، كما أن 60 %من الوالدين لا يثقون في أبنائهم، مما يفسر ظهور السلوكات المنحرفة لدى العينة المدروسة.

---

[1] أ. مام عواطف، **ظاهرة العنف ضد الأطفال**، 09 نوفمبر 2010م، http://el-kantara.yoo7.com/montada-f33/topic-t576.htm

[2] **العنف الأسري، تأثيرات الشارع وضعف الاتصال**، جريدة المساء 2008/07/09م.

3-2 العنف الأسري في القانون الجزائري:

اعتبر المشرع الجزائري تأديب الطفل ملازم لحق الولاية الذي يملكه الأولياء؛ لذلك استقرت النظم القانونية على منح الأب حق التأديب[1]، لكن هذا لم يمنع المشرع الجزائري من التصدي لظاهرة الإساءة للأطفال بما فيها الاساءة الوالدية، فسن القوانين التي تحمي الطفل من سوء المعاملة والاهمال، وجرم المسيئن إليه وسلط عليهم أقصى العقوبات ضمن عدة قوانين كقانون العقوبات، وقانون الإجراءات الجزائية، قانون العمل، قانون الأسرة وبعض الأوامر القانونية.[2]

واستطاع المشرع الجزائري أن يوجد منظومة خاصة بحماية أربع فئات من الأحداث حماية خاصة، حسب التقسيم التالي: [3]

- **الحماية القانونية للطفولة في خطر معنوي:** وقد بينت المادة الأولى من الأمر 03/72: على أنهم القصر الذين لم يكملوا سن الرشد المدني، وتكون صحتهم وأخلاقهم أو تربيتهم عرضة للخطر أو يكون وضع حياتهم مضر بمستقبلهم.

- الحماية القانونية للطفولة الجانحة.

- الحماية القانونية للطفولة المجهولة الأبوين.

- الحماية القانونية للطفولة العاملة.

والذي يهمنا في بحثنا هذا هو الطفولة في خطر معنوي لإن الإساءة بالضرب تندرج تحتها تحت مسمى: سوء معاملة الطفل.

---

(1) د. مروك نصر الدين، **الحماية الجنائية للحق في سلامة الجسم في القانون الجزائري والقانون المقارن**، الديوان الوطني للشغال التربوية، ط(1)،2003م، ص:220.

(2) أ. عبد الحليم بن مشري، **واقع حماية حقوق الانسان في قانون العقوبات الجزائري**، "مجلة المنتدى القانوني"، العدد الخامس، جامعة محمد خيضر، بسكرة، ص:74،73.

(3) القاضي: بن رزق الله اسماعيل، **حقوق الطفل وفقا للتشريع الجزائري**، 2008م- 2009م، http://www.courdetebessa.mjustice.dz/document/conf_benrzkallah_ismail.pdf

ولا يقتصر سوء المعاملة في التشريع الجزائري على إتيان الفعل كالضرب والإعتداء وإنما اعتبر الإمتناع عن الفعل كالإهمال العائلي، الإمتناع عن تقديم المساعدة كالعلاج والتغذية صورا أخرى من سوء معاملة الأطفال،

وقد ركز القانون الجزائري على الضرب والجرح العمدي حيث خصص قسما لهذا في قانون العقوبات "أعمال العنف العمدية": فقد جاء في المادة 269 من قانون العقوبات الجزائري تحت (أمر رقم 57-47 المؤرخ في 17 جوان 1975) ما يلي:(كل من جرح أو ضرب عمدا قاصرا لا يتجاوز سنه السادسة عشر أو منع عنه الطعام أو العناية إلى الحد الذي يعرض صحته للضرر أو ارتكب ضده عمدا أي عمل آخر من أعمال العنف أو التعدي فيما عدا الايذاء والتحقيق يعاقب بالحبس من سنة إلى خمس سنوات وبغرامة من 500 إلى 5000دج).

أما فيما عدا الإيذاء الخفيف يعاقب بالحبس من سنة إلى خمس سنوات وبغرامة من 500 إلى 5000 دج كل جاني يقوم بالاعتداء على الطفل سواء بالضرب أو الجرح أو أي عمل من أعمال العنف، غير أنه تشدد العقوبة في الحالات التالية:

1/ إ ذا كان الجاني أحد الأصول أو من له سلطة على الطفل أو من يتولون رعايته فترفع العقوبة إلى الحبس من 3 إلى 10 سنوات والغرامة إلى 500 حتى 6000 دج إذا لم تنشأ عن أعمال العنف مرض وعجز كلي لمدة لا تتجاوز 15 يوما.

2/ أما إذا تجاوزت مدة العجز عن 15 يوم فتكون العقوبة الحبس من 3 إلى 10 وإ ذا كان الجاني من الأصول أو من له سلطة على الطفل أو من يتولون رعايته، فتتغير وصف الجريمة لتصبح جناية معاقب عليها بالسجن من 5 إلى 10 سنوات وتضاعف العقوبة إلى 10 . 20 سنة إذا اقترنت الجريمة بظرف الإسرار أو الترصد.

3/ أما إذا ترتب عن أعمال العنف عاهة مستديمة وكان الطفل لا يتجاوز سن 16 فالجزاء هو السجن من 10 إلى 20 سنة أما إذا كان الجاني أحد الأصول أو من له سلطة على الطفل يعاقب الجاني بالسجن المؤبد أما إذا اقترن بظرف الاعتياد وكان الجاني أحد الأبوين يعاقب بالإعدام.

الخاتمة:

يقع على عاتق الوالدين الحرص التام على توفير الجو الأسري المستقِر المبني على الحوار والتواصل والذي يحقق الإشباع العاطفي للطفل، فالتربية الصحيحة والتوجيه من الصغر إلى الكبر هو الوسيلة الأنجع لتنشئة جيل أفراده معتدلون عائلياً واجتماعياً، يستطعون ضبط ميولهم النفسية، أما التقصير في ذلك له عواقبه الوخيمة.

ولم يغفل الشرع حالة الطفل النفسية فوجه المربي إلى احترام الطفل، لما لذلك من أثر بين في نموه العقلي والجسدي، لذلك يجب تصحيح المفهوم الشائع عند الأهل من أن الضرب له نتائج سريعة لتعديل السلوك، والحقيقة هي أنه هو الأسلوب الأسهل لانتهاجه في ظل الضغوط والمسؤوليات المُلقاة على عاتق الأهل، فلا يكلِّفون أنفسهم عناء التوجيه والصبر على الأولاد والتفتيش عن الباعث الذي أدّى إلى الخطأ لعلاج المشكلة الحقيقية في السلوك.

وقد وافق علماء النفس علماء الشرع في ذلك بحيث نجد في الدراسات النفسية الحديثة دعوة ملحة لاجتناب استخدام العقاب في التعليم، وإشارات عديدة لكون العقاب يعد أقل الأساليب التربوية فعالية في التعليم، ومع ذلك فإنِ احتاج المعلم إليه فعليه أن ينبه الصبيّ إلى مواضع الخطأ قبل إيقاع العقاب عليه، وأن يبين له السلوك البديل فيما أخطأ فيه، وإذا أوقع عليه العقاب فليكن القصد منه مصلحة الصبي دون التهجم على شخصه.

قائمة المصادر والمراجع:

المصادر:

– الأنبابي، شمس الدين بن محمد، رسالة في رياضة الصبيان وتعليمهم وتأديبهم، مخطوط.

– الأنصاري، زكريا بن محمد بن زكريا، أسنى المطالب شرح روض الطالب، دار الكتاب الاسلامي، دت.

– الباجي، سليمان بن خلف، المنتقى شرح الموطأ، دار الكتاب الاسلامي، دت.

– البخاري، أبو عبد الله اسماعيل بن محمد، الجامع الصحيح، ط(1)،1400هـ، المكتبة السلفية، القاهرة، دت.

– البهوتي، منصور بن يونس،كشاف القناع عن متن الاقناع، دار الكتب العلمية، دت.

– البيهقي، الحافظ أبو بكر أحمد بن الحسين، الجامع لشعب الايمان، تحـ مختار احمد الندوي،ط(1)، 2002م، مكتبة الرشد.

–الترمذي، محمد بن عيسى أبو عيسى الترمذي السلمي، الجامع الصحيح سنن الترمذي، تحقيق: أحمد محمد شاكر وآخرون، دار إحياء التراث العربي، دت.

– الجاحظ، أبو عثمان عمرو بن بحر، البيان والتبين، طبع مصطفى محمد 1932م، تحقيق السندوبي، ج :2، ط:2.

– الجمل، سليمان بن منصور العجيلي المصري،حاشية الجمل، دار الفكر، دت.

– ابن الجوزي، جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن : الطب الروحني، مطبعة الترقي، دمشق، 1348هـ.

– الجوزية، محمد بن أبي بكر الزرعي الشهير ابن القيم، تحفة المودود في أحكام المولود، المكتبة القيمة، 1961م.

– ابن الحاج، محمد بن محمد العبدري، المدخل، دار الثرات، دت.

– الحطاب، محمد بن محمد بن عبد الرحمن، مواهب الجليل في شرح مختصر خليل، دار الفكر، دت.

– الخطيب، محمد بن أحمد الشربيني، مغني المحتاج إلى معرفة ألفاظ المنهاج، دار الكتب العلمية، دت.

– ابن خلدون، المقدمة، تح: د. محمد محمد تامر، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، دت.

– ابن دقيق العيد، محمد بن علي تقي الدين، احكام الأحكام شرح عمدة الأحكام، مطبعة السنة المحمدية، دت.

– أبو داود، سليمان بن الأشعث الأزدي، سنن أبي داود، تعليق عزة عبيد الدعاس، ط(1)، 1997م، دار بن حزم، بيروت.

– بن سحنون، محمد، آداب المعلمين، ملحقة في كتاب التربية في الإسلام، أحمد فؤاد الأهواني، دار المعارف دت.

– العامري، أحمد بن عبد الكريم الغزي، الجد الحثيث في بيان ما ليس بحديث، تح: فواز أحمد زمرلي، دار ابن حزم.

– العجلوني، إسماعيل بن محمد الجراحي، كشف الخفاء ومزيل الالباس عما اشتهر من الاحاديث على ألسنة الناس، دار إحياء التراث العربي، بيروت،دت.

– الغزالي،أبي حامد محمد بن محمد، إحياء علوم الدين، 2009م، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت.

– ابن فرحون، ابراهيم بن علي، تبصرة الحكام، دار الكتب العلمية، دت.

– القابسي، أبو الحسن : الرسالة المفصلة لأحوال المتعلمين وأحكام المعلمين والمتعلمين، تحـ:أحمد خالد نشر الشركة التونسية للتوزيع، ط(1)، تونس، 1986.

– ابن قدامة، موفق الدين عبد الله بن أحمد، المغني، دار احياء الثرات العربي.

– القرشي، محمد بن محمد بن أحمد بن الإخوة، معالم القربة في معالم الحسبة، دار الفنون كمبردج.

– ابن كثير، أبو الفداء اسماعيل بن عمر القرشي الدمشقي، تفسير ابن كثير، تحـ: سامي بن محمد سلامة، ط(2)، 1999م، دار طيبة للنشر والتوزيع.

– مروك نصر الدين، الحماية الجنائية للحق في سلامة الجسم في القانون الجزائري والقانون المقارن، الديوان الوطني للشغال التربوية، الجزائر، ط(1)،2003م.

– المزي،جمال الدين أبو الحجاج يوسف بن عبد الرحمن المزي، تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف، تحـ: عبد الصمد شرف الدين، ط(2)،1403هـ، 1983م المكتب الإسلامي، والدار القيّمة.

– مسلم، بن الحجاج أبو الحسين القشيري النيسابوري، صحيح مسلم، تحـ : محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي – بيروت .

– المقدسي، محمد بن مفلح بن محمد، الآداب الشرعية والمنح المرعية، عالم الكتب.

– المواق، محمد بن يوسف العبدري، التاج والاكليل لمختصر خليل، دار الكتب العلمية.

– ابن نجيم، زين الدين ابن ابراهيم، البحر الرائق شرح كنز الحقائق، دار الكتاب الاسلامي.

– النووى، رياض الصالحين، تح: تحقيق: محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي بيروت.
– ابن الهمام، كمال الدين بن عبد الواحد، فتح القدير، دار الكتب.
– الهيتمي، أحمد بن محمد بن علي بن حجر، تحفة المحتاج في شرح المنهاج، دار احياء الثرات العربي، دت.
– الهيثمي، نور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي، مجمع الزوائد ومنبع الفوائد المؤلف، 1412هـ دار لفكر، بيروت.

المراجع:

– د. جلنك محمد زكي حسن، الطفل حتى سن الخامسة، دار المثنى للطباعة والنشر، بغداد، العراق.
– د. كريمان محمد بدير، مشكلات طفل الروضة وأساليب معالجتها، ط(1)، 2007م، دار الميسرة للنشر والتوزيع، الأردن.
– الدباغ، فخري، الموت اختيارا، دراسة نفسية اجتماعية موسعة لظاهرة قتل النفس، بيروت، دار الطليعة، ط(2)، 1986.
– يونس، انتصار، السلوك الانساني، مصر دار المعارف، 1986م.
– هول، ك،ج.لندزي، نظريات الشخصية، ترجمة د. فرج أحمد فرج وآخرون، دار الفكر العربي، 1969م، ص: 178.
– يامن سهيل مصطفى، العنف الأسري وعلاقته بالتوافق النفسي لدى المراهقين، رسالة ماجستير، جامعة دمشق، 2010.
– أسيا بنت علي راجح بركات، العلاقة بين أساليب المعاملة الوالدية والاكتئاب لدى بعض المراهقين والمراهقات المراجعين لمستشفى الصحة النفسية بالطائف، جامعة أم القرى، 2000م.

- حسين عبد الفتاح الغامدي، دراسة مقارنة لسمات الشخصية المميزة للجانحين وغير الجانحين بالمملكة العربية السعودية، رسالة ماجستير، 1993م،مكة المكرمة، جامعة أم القرى.

المجلات:

- جريدة الوسط، العدد 2378، الأربعاء 11 مارس 2009.
- العنف الأسري، تأثيرات الشارع وضعف الاتصال، جريدة المساء 2008/07/09م.
- مجلة الجامعة الإسلامية، العدد الأول، المجلد السابع، يناير 1999م، ص:149.
- د. يحي محمد النجار، البناء النفسي لدى الأطفال المعنفين أسريا، مجلة الجامعة الاسلامية، المجلد الثامن عشر، العدد الثاني، ص ٥٥٧ – ص ٥٩٥ يونيو 2010.
- مجلة شبكة العلوم النفسية العربية، العدد 1، جانفي، 2004.
- محمد بن شاكر الشريف، نحو تربية اسلامية راشدة، مجلة البيان، ط(1)، 2006، الرياض.
- خليل ابراهيم السعادات، طرق تنمية الاعتماد على النفس، ومراقبة الأبناء لدى عينة من الأباء الدارسين، مجلة كلية التربية، العدد:18، 2001م، جامعة الإمارات العربية المتحدة.
- النعمان بن عبد الرحمن المشعل، أحكام الجناية المترتبة على التأديب في الفقه الاسلامي وتطبيقاتها في محاكم منطقة الرياض، مجلة العدل، العدد (10)، 1422هـ.
- ماجد أبو جابر، إدراكات الوالدين لمشكلة إهمال الأطفال والإساءة إليهم في المجتمع الأردني، المجلة الأردنية في العلوم التربوية، مجلد 5، عدد 1، 2009م.

- عمر النمري، الثواب والعقاب في التربية، مجلة البيان، العدد (137)، محرم 1420،يونيو 1999.

- أ. عبد الحليم بن مشري، واقع حماية حقوق الانسان في قانون العقوبات الجزائري، مجلة المنتدى القانوني، العدد الخامس، جامعة محمد خيضر، بسكرة.

مواقع الألكترونية:

- علم نفس المراحل العمرية أ/د عمر المفدى، ص:393.
http://rowad-ryd.com/index.php?t=content&tid=339&cid=307

- د. أحمد بن عبد العزيز الحليبي، حماية الإسلام للطفل من الإساءة والإهمال، 1425هـ، ص:27،
http://www.musanadah.com/images/Hemaet_Eslam.pdf

- مام عواطف، ظاهرة العنف ضد الأطفال، 09 نوفمبر 2010م، http://el-kantara.yoo7.com/montada-f33/topic-t576.htm

- د. سرور قاروني، دراسة في نظرة المجتمع البحريني لسوء معاملة الأطفال والإهمال، الواقع والتداعيات، مركز البحرين للدراسات والبحوث، 09 نوفمبر 2010م.
http://www.befreecenter.org/Upload/papers/socialview.pdf

-القاضي: بن رزق الله اسماعيل، حقوق الطفل وفقا للتشريع الجزائري، 2008م-2009م،
http://www.courdetebessa.mjustice.dz/document/conf_benrzkallah_ismail.pdf

أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في نقل التكنولوجيا إلى الدول النامية حالة الصين

أ.بوظراف جيلالي.
كلية الحقوق والعلوم التجارية.
جامعة مستغانم

الملخص:

سندرس في هذا المقال الرابطة بين نقل التكنولوجيا من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر وعوامل الإنتاج الدولية وعوامل الإنتاج المحلية. إن عملية النقل هذه تتطلب أولويات في السوق المحلي، فالمعاينات والتقارير الدولية أبرزت بأن الاستثمار الأجنبي المباشر ينجذب نحو الدول المالكة لمردودية عالية ويد عاملة مؤهلة ونظام تجديد متطور.

إذ باختراق الشركات الأجنبية للسوق المحلية تتحسن التكنولوجيا والإنتاجية محليا نتيجة للتقنية الجديدة ويتوافق هذا مع العمل على الضمان الكافي للمساعدة التقنية والتكوين الجيد لإطارات الشركات المحلية عن طريق وضع برامج التكوين والتدريب المهني الدائمين.

كلمات المفتاح:

الاستثمار الأجنبي المباشر، التجديد، التدريب المهني، رأس المال البشري، الانفتاح التجاري، الإنتاج

Abstract

Through this article, we propose to undertake a study on the relationship between technology transfer through foreign direct investment and the factors of local production This operation requires a prior existence of some market conditions. However, FDI is attracted by countries with a return of high capacity, a workforce that qualify an innovation system developed.

Indeed, technology and productivity of domestic firms can improve if foreign firms entering the local market by new technologies, however, they provide technical assistance and also when they commit to train professionals for local firms the implementation of programs and retraining.
Keywords: IDE learning innovation, human capital, the opening of trade, productivity.

مقدمة:

يبدو جليا من خلال التطورات الإقتصادية السريعة في ظل العولمة أن التباطؤ في الإنفتاح عن العالم، والاندماج في الاقتصاد الحديث، قد يؤخر بعض الدول عشرات السنين عن مستوى التقدم الحالي الذي تزخر به الأمم في العصر الحالي، ذلك التقدم المرتكز أساسا على التطور العلمي والتقني المبني مبدئيا على استغلال لتكنولوجيا الاتصال والمعلومات، حيث أصبحت المعرفة العلمية تلعب دورا محوريا في توليد الثروة وشكلا أساسيا لرأس المال، وتراكمها هو المحرك الدافع للنمو الاقتصادي.

ولكي تستفيد الدول النامية من الحصول على التكنولوجيا يجب أن تحسن تعاملها مع هذه الشركات العالمية حتى تحصل على المزيد من التدفقات الإستثمارية، لأن الكثير من هذه الدول في حاجة ماسة إلى هذا الإستثمار نظرا لانخفاض المصادر الداخلية بسبب عدم كفاية المدخرات المحلية، حيث أتبت التمويل عبر القروض واستثمار الأوراق المالية عدم فعاليته نظرا للنتائج المترتبة عن هذه القروض. أصبحت غالبية الدول النامية عاجزة عن تسديد أقساط هذه القروض، وعلى هذا الأساس فإن الدول النامية تفضل بديل الاستثمارات الأجنبية المباشرة لما لها من فوائد على الدول المضيفة في مجال التشغيل والإنتاج ونقل التكنولوجيا. تجارب ماضية كشفت أن الاستثمار الدولي المباشر يتميز بمرونة خلال الأزمات المالية فعلى سبيل المثال دول جنوب شرق آسيا التي ظل فيها هذا الإستثمار مستقرا خلال الأزمة المالية 1997–1998، وكذلك الأزمة

المكسيكية 1994–1995، بالتأكيد سوف تدفع هذه المرونة الدول النامية إلى تفضيل هذا النوع من الإستثمار[1] .

و من هذا المنطلق نطرح الإشكالية التالية:

"ما الذي يمكن للدول النامية فعله للاستفادة من مزايا الاستثمار الأجنبي المباشر في مجال توطين التكنولوجيا "

وعليه سيتم التطرق خلال هذا البحث إلى مفاهيم الإستثمار المباشر والتخصص الدولي ثم التطرق إلى مصادر نقل التكنولوجيا، وبعد ذلك نعالج أسس الإنتشار التكنولوجي الضروري في البلدان النامية لنصل في الأخير إلى الآثار الناجمة عن هذه الإستثمارات وفعاليتها على الإنتاج الإجمالي وعوامل الإنتاج، حيث كان لها اثر بالغ الأهمية على مستوى العديد من البلدان ومن ضمنها الصين[2].

1. الاستثمار الأجنبي والتخصص الدولي:

1.1. مفاهيم الاستثمار الأجنبي:

تهتم نظرية الاستثمار الأجنبي بحركة عوامل الإنتاج عبر الدول بما فيها العمل ورأس المال والتكنولوجيا، وينقسم الاستثمار الأجنبي إلى استثمار أجنبي مباشر، ويتضمن إنشاء مشاريع جديدة أو توسيع المشاريع القائمة سواء كانت مملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي أو امتلاكه لأسهم أحد الشركات مع اكتساب الحق في إدارة المشروع والرقابة عليه، ويرافق الاستثمار المذكور انتقال التكنولوجيا والموارد والقيام بعمليات إنتاجية متكاملة في البلد المضيف[3]

---

[1] سعيد عبد الخالق محمود، **الشركات متعددة الجنسيات في الشرق الأوسط**، كتاب الأهرام الإقتصادي، القاهرة، 1992، ص11.

[2] بركاش لوقاني، **الإستثمار الأجنبي المباشر هل هو مفيد للدول النامية**، "مجلة التمويل والتنمية"، العدد 02، جوان 2001، ص 07

[3]. Michael R Czinkota and others, **International Business**, George town university, The dryden press Ahar court brace jovanovich college publisher, 1992, P 360.

وفي كثير من الأحيان يحدد الاستثمار المباشر على أساس نسبة مساهمة المستثمر الأجنبي في المشروع وحتى ولو كانت نسبة المساهمة غير متاحة، فإن وجود هيئة أجنبية تملك صلاحيات في إدارة المشروع وتزويده بالتكنولوجيا والمواد الأولية، والتمويل وإقامة علاقات وثيقة مع المشاريع الوطنية في البلد المضيف يمكن اعتباره على أنه استثمار أجنبي مباشر[1]، ويعمل الاستثمار الأجنبي المباشر في سوق منافسة غير تامة لأن المشاريع المتعددة الجنسية هي في الغالب مشاريع كبيرة تمارس عملياتها في بلدان عديدة[2].

ويكمن معيار التميز بين ما هو مباشر وغير مباشر في التحكم الفعلي (المراقبة الفعلية) في الشركة، وبالتالي إذا كان المستثمر متحكم في الشركة يعد مستثمرا مباشرا، أما إذا لم يكن فهو غير مباشر، ويتحدد التحكم بمقدار المساهمة في رأس مال الشركة وهذا المقدار يتغير وفق القوانين المختلفة للدول قد يتمثل في أغلبية الرأس المال الشركة وقد يتمثل في القدر الأكبر من المساهمة في الرأس المال وهي مساهمة تعطي لصاحبها القدرة على الإشراف[3].

---

[1]. حازم بدر الخطيب، **أهمية الاستثمارات الأجنبية في التنمية وانعكاساتها ودورها في دعم المشاريع الصغيرة**، "مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا"، جامعة شلف، العدد 04، جوان 2006، ص 95.

[2]. نفس المقال، ص 95.

[3]. قادري عبد العزيز، **الإستثمارات الدولية والتحكيم الدولي**، دار هومة للنشر الجزائر، 2004، ص26.

تنقسم الاستثمارات الخارجية إلى :

- إستثمارات مباشرة تخص تحرك عوامل الإنتاج عبر الدول أي رأس المال والتكنولوجيا ويتضمن الموقع الكامل للشركة في البلد المضيف (مباني، آلات، أراضي) [1].

- الاستثمار غير المباشر يعني المتاجرة بالأوراق المالية كالأسهم والسندات لهدف تحقيق معدل عائد دون إكتساب الحق في إدارة المشروع والرقابة عليه[2].

يعرّف صندوق النقد الدولي الإستثمار الأجنبي بأنه مباشر عندما يمتلك المستثمر 10% أو أكثر من أسهم رأسمال إحدى المؤسسات الأعمال بشرط أن تربط هذه الملكية بالتأثير في إدارة المؤسسة، وبالتالي يختلف عن الإستثمار في المحافظ والصناديق الاستثمارية التي تقوم بشراء أصول الشركات لهدف تحقيق عائد مالي دون التحكم في إدارتها[3].

وتحدد بعض الدراسات الميزات التالية للاستثمار المباشر والغير مباشر على شكل أسهم وسندات:

- إن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر تقلل من احتمال حدوث الأزمات المالية والعجز عن تسديد الديون وذلك بالمقارنة مع تدفقات الديون قصيرة الأجل،

- يتحمل المستثمر الأجنبي المخاطر التجارية وغير التجارية التي تواجه استثماراته، ولكن تقل تلك المخاطر الشاملة التي تواجه البلد المضيف

---

[1]. Yves Rozet,daniel du fourt,René sandretto « **Les grandes questions de l'économie internationale** »,édition nathan,paris, 2001,P 119-120.

[2]حازم بدر الخطيب، .مقال سابق، ص95.

[3]عيسى محمد العزالي، **محددات الاستثمار الأجنبي المباشر**، دور النشر القاهرة،2004، ص04.

للاستثمار الأجنبي المباشر ومن ثم يستطيع تحمل تدفقات مالية أكبر ومستوى أعلى من الاستثمار الأجنبي المباشر،

– يصطحب الاستثمار الأجنبي المباشر معه الإدارة والتكنولوجيا مما يؤدي إلى تحقيق فوائد للبلد المضيف ويرفع من معدلات العائد على المشروع الذي يتخذ استثمارات إنتاجية، ولكن التمويل بالأسهم قد يحمل البلد المضيف تكاليف أكبر، فقد أشارت بعض الدراسات أنه عبر فترات زمنية طويلة تبين أن متوسط العائد الذي يطلبه المستثمر على استثماراته الأجنبية الغير مباشرة تزيد عن أسعار الفائدة على الدين[1].

– إن الاستثمار المباشر يؤثر بصورة مؤقتة على الصرف الحقيقي، وذلك لأن تدفقات الاستثمار المذكور تخلق في البلدان زيادة في الطلب على العمالة والمواد الأولية مما يؤدي إلى ارتفاع أسعارها ويترتب على ذلك ارتفاع مؤقت في سعر الصرف الحقيقي في البلد المضيف، ومادام الاستثمار الأجنبي المباشر يزيد من مخزون رأس المال المحلي وتحسين الإنتاجية الحدية للعمالة، فهذا يعني ضمنا ارتفاع سعر الصرف الحقيقي[2].

– قد تصبح ظروف ميزان المدفوعات أكثر تعقيدا في حالة تدفقات الاستثمار المباشر لتمويل الاستثمارات الإنتاجية التي تتطلب استيراد كمية كبيرة من السلع الرأسمالية والوسيطة، ولكن هذا النوع من الاستثمار لا يثير القلق لأنه يعكس الاستثمار الإنتاجي الذي يزيد من الطاقة الإنتاجية على خلاف العجز المصاحب للواردات من السلع الاستهلاكية، ففي الوقت الذي يمكن تحقيق توازن بين المستوردات والصادرات عن طريق خلق صادرات جديدة (إعادة تصدير سلع منتجة محليا) فإن ذلك قد لا يتحقق على صعيد الواقع العملي، مما يؤدي إلى نقصان في الاحتياطات الأجنبية، ولكن التقييم المناسب لأثر الاستثمار المباشر

---

[1]. البنك الدولي، **تقرير عن التنمية في العالم**، 1985، ص 194.

[2]. صندوق النقد الدولي، **أفاق الاقتصاد العالمي**، مايو 1995، ص 73.

يعتمد على نسبة العوائد ونسبة المستوردات والصادرات المحفزة بالاستثمار المباشر[1].

2.1. الاستثمار الأجنبي المباشر والتخصص الدولي:

اتّسم النظام الاقتصادي العالمي بظهور أنماط جديدة لتقسيم العمل لم تكن معروفة حيث كانت الصورة التقليدية لتقسيم العمل الدولي تتمثل في تخصيص بعض الدول لإنتاج المواد الأولية والتعدينية وتخصص دول أخرى في المنتجات الصناعية بأنواعها المختلفة وخاصة التكنولوجيا المتقدمة، بدعوى أن الدول النامية تتمتع بميزة نسبية في النوع الأول، بينما تتمتع الدول المتقدمة بميزة نسبية في النوع الثاني.

لكن مع التوسع في النشاط الإستثماري والإنتاجي والتجاري للشركات متعدية الجنسيات، وما أحدثته الثورة التكنولوجية الجديدة من إتاحة إمكانيات جديدة للتخصص، وما أحدثته الثورة التكنولوجية الجديدة للتخصص كل ذلك أدى إلى ظهور أنماط جديدة للتخصص وتقسيم العمل حيث إنتقل تقسيم العمل داخل الصناعة الواحدة إلى تقسيم العمل داخل السلعة الواحدة، فأصبح من المألوف أن يتجزأ إنتاج السلعة الواحدة بين عدد من الدول حيث تتخصص كل دولة في جزء أو أكثر منها ويتم ذلك بواسطة الإستثمار الأجنبي المباشر.

يجب على الدول النامية أن تستغل هذا الإتجاه في تعظيم قدراتها عن طريق الإنفتاح التجاري، ورفع العراقيل الداخلية وكذلك الحواجز الجمركية حتى تتمكن من جذب المزيد من هذه الإستثمارات كي تمكنها من اكتساب تكنولوجيا حديثة للإنتاج داخل أوطانها[2].

---

[1]. Suk H kim and Seung H kim, **Global corporate finance : Tex and cases** , USA ,1996. P368.

[2]. عبد المطلب عبد الحميد، **النظام الاقتصادي العالمي وآفاقه**، مجموعة النيل العربية، 2003، ص ص198-199،2001.

3.1. إستراتيجية الإنتشار التكنولوجي:

تتميز صفة الإنتشار بما يلي: [1]

1.3.1. تتدفق معظم الإستثمارات الأجنبية المباشرة بين الدول النامية المتقدمة وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية واليابان وألمانيا، ويتضح أن هذه الدول قد احتفظت بالتكنولوجيا العالية Hig –Tech والتي تمثل معظم التكنولوجيات المتقدمة وخاصة حقول التكنولوجيا الحيوية ومصادر الطاقة المتجددة وتكنولوجيا الإعلام والاتصال، فهذه الدول تسيطر على صناعة الجيل الثالث.

2.3.1. تدفق معظم النسبة الباقية المخصصة لهذا الاستثمار إلى الدول النامية في جنوب شرق آسيا، وأمريكا اللاتينية، هذه الدول تشارك بصفة فعالة في التطور التكنولوجي ولكن على مستوى أدنى من الدول المتقدمة التي تقف على درجة عالية من التقدم التقني، وتصنف الدول النامية جنوب شرق أسيا ضمن الجيل الأول من الدول الحديثة في التصنيع وتشمل، الصين، الهند، وكذلك دول أمريكا اللاتينية مثل البرازيل والمكسيك والأرجنتين ودول أسيوية أخرى مثل كوريا الجنوبية وسنغفورة وهونغ كونغ، وتايوان، ماليزيا وبدرجة أقل الفلبين وتايلندا وأندونيسيا وبعض من دول أوربا الشرقية، هذه الدول استفادت من تكنولوجيا الجيل الثاني، أي الثورة الصناعية ما بعد الحرب العالمية حتى مطلع السبعينيات وهذا في مجال الإلكترونيات وبناء الآلات ومعدات النقل وخاصة السيارات والمرافق النووية السلمية.

3.3.1. يأتي في الدرجة الثالثة فيما يخص نقل التكنولوجيا مجموعة من الدول في أسيا وأمريكا اللاتينية وشمال إفريقيا، وتتلقى إستثمارات مباشرة محدودة بالمقارنة مع الدول السابقة وتستفيد هذه الدول من الثورة الصناعية للجيل

[1] عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص ص202–203.

الأول وهو مجال ينتقل فيه هذا النوع من التكنولوجيا للجيل الأول بشكل واسع مثل صناعة المنسوجات والأحذية والملابس والجلود ... إلخ.

4.3.1. تأتي مجموعة الدول الأقل نمو في الدرجة الأخيرة لإستخدام التكنولوجيا البسيطة وتكون بعيدة كثيرا عن عجلة التحديث والتحويل التكنولوجي من الدول المتقدمة لأنها لا تتمتع بدرجة كبيرة في الإنفتاح حتى تجلب الكثير من الإستثمارات الأجنبية المباشرة إلا بأرقام ضعيفة وفي مجالات محدودة.

2. الاستثمار الأجنبي مصدر نقل تكنولوجيا الإنتاج:

يحصل التحول التكنولوجي لدى أقطار الدول النامية نتيجة التعاون الدولي شمال جنوب، لأن الدول المصنعة يتم فيما بينها التعاون لنقل التكنولوجيا حيث فيما مضى نلاحظ أن كل من ألمانيا والولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا قد تحصلت على معارف في الصناعة المتطورة سابقا وهذا بفضل تعاونها مع بريطانيا العظمى، وكذلك اليابان هو الأخر استفاد من عدة عمليات لتحويل التكنولوجيا من الدول المتقدمة إذن من البديهي أن تستفيد الدول النامية من خبرات الدول المتقدمة من تكنولوجيا وتقدم علمي وهذا عن طريق المشاريع المشتركة مع هذه الدول[1].

1.2. التكنولوجيا:

هي فن وعلم أصول الصناعة نظرا لما تتطلبه من دراسات وبحوث ومهارات وخبرات ضرورية للتطبيق في قطاعات مختلفة وخاصة الإنتاجية منها، وتعتبر ركن حضارة الإنسان لأنها تمثل مجموعة النظم والمفاهيم يحتاج إليها كل فرد ليعيش بها داخل المجتمع لمواجهة متطلبات الحياة في المستقبل[2]، وهي

---

[1] مفتي أمينة، **الاستثمار الأجنبي المباشر**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة وهران،، 2004، ص 32.

[2] عبد السلام أبو قحف، **نظرية التدويل وجدوى الإستثمارات الأجنبية المباشرة**، مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية، 2004، ص 122–123.

ضرورية للبلد المضيف نظرا لما تتميز به من علم التقنيات المبنى على البحث والمعرفة وقدرات المهندسين والعاملين فيها[1].

نقل التكنولوجيا بين الدول النامية والدول المصنعة هو تحويل وسائل الإنتاج المتطورة والمجهزة بكافة التقنيات الحديثة من الدول المتطورة بواسطة الإستثمار الأجنبي المباشر الذي ينفذ مع الشركات الأجنبية.

2.2. إستراتيجية الاستثمار الأجنبي المباشر:

يمكن تصنيف الإستثمار المباشر إلى قسمين[2]:

2-2-1- الاستثمار المشترك: هو شكل من أشكال التعاون بين شريك محلي وطرف آخر أجنبي لتحقيق هدف معين في مدة زمنية محددة مع الإشتراك في الملكية والرقابة على النشاط، ومن بين الدوافع التي تقف وراء هذا الأسلوب من قبل المنظمات الدولية هي:

- **عوامل اقتصادية:** قلة الموارد المالية ونقص الكفاءات والخبرات المؤهلة بشكل يسمح للمنظمة الدخول في مشروع منفردة فعلى سبيل المثال شركة "Renault" و"Volvo" اللتان دخلتا في اتفاق شراكة بينهما من أجل تدارك العجز المالي الذي كان يعاني منه فرع شركة "Renault" والمقدر في تلك الفترة بـ 60 مليون فرنك فرنسي.

- **عوامل بيئية:** افتقار المنظمة الدولية إلى معلومات كافية عن التركيبة الثقافية والاجتماعية للدول المستهدفة.

2-2-2- الاستثمار المملوك بالكامل للشركة الدولية: تتلخص الدوافع التي تحفز الشركات الدولية على إتباع هذا الأسلوب فيما يلي:

---

[1] Colette neme, **économie international Fondements et Politiques** ,Litec, Paris ,1991.P178.

[2] براق محمد وعبيلة محمد، **دفع الصادرات الجزائرية خارج المحروقات باستخدام مقارنة التسويق الدولي**، "مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا"، العدد الرابع، جوان 2006، ص ص ص145-146-147.

– قد يتعذر على الشركة القيام بإنتاج كميات كافية من المنتوج لتغطية السوق المحلي انطلاقا من البلد الأم.

– يتعذر عليها بيع كل المنتوج نظرا لوجود حواجز الجمركية أو طبيعة.

– رغبة الشركة للاستفادة من المزايا النسبية الموجودة في الدول المضيفة وخاصة الدول النامية التي تعرف باليد العاملة الرخيصة.

– الحصول عل ميزة تنافسية كون تواجدها في السوق المحلي وقربها من المستهلك النهائي وبالتالي اكتساب مرونة أكبر في تعديل مجهوداتها التسويقية لمواجهة تفضيلات المستهلك.

يتميز هذا النوع من الإستثمار للمشروعات المملوكة بالكامل بكبر حجمها ومع وجود جهاز جيد يقوم باختيار التكنولوجيا المناسبة لمتطلبات وخصائص البلد المضيف ومن هنا يحصل التحديث التكنولوجي لهذا البلد[1].

3. أسس الانتشار التكنولوجي في البلدان النامية:

يبدو من خلال تجارب الدول المتقدمة في النصف الثالث من القرن العشرين أن معظم توجهات الإستثمارات المباشرة ذات التكنولوجيا العالية كانت تتدفق نحو الدول التي تتميز بمستوى عال في القدرات العلمية التي تستجيب لمتطلبات التطور التقني والاستخدام المكثف لتكنولوجيا الإتصال والمعلومات وهكذا تبنى القاعدة الأساسية في بناء الإقتصاد المعرفي للبلد المضيف وفي ظل بيئة إجتماعية أساسها العلم والمعرفة ومحتواها التقنية الحديثة وتقنيات المعلومات والحاسوب والأنترنت والبحث العلمي والإبداع والإبتكار والعمل على نشر المعارف من خلال التعليم والتدريب المهني.

1.3. تدفقات الإستثمار المباشر والتوافق المعرفي والتكنولوجي:

---

[1] كمال منصوري وعيسى مخلوفي، **اندماج اقتصاديات البلدان العربية في اقتصاد المعرفة**، "مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا" العدد 04، جوان 2006، ص 142.

يتناسب تدفق الإستثمار حسب نمطية الإقتصاد للبلد المضيف، فهو جيد في حالة توفر قاعدة اقتصادية مستوحاة من اقتصاد المعرفة المعروف بإقتصاد الشبكة أو الإقتصاد الرقمي، إقتصاد المعرفة تستخدم فيه الوسائل التكنولوجيا الحديثة والتطور التقني حيث تشكل نسبة هذا التطور الجزء الأعظم من القيمة المضافة وبالتالي يزداد تكثيف العملية الإنتاجية والنمو، وهذا النوع من الإقتصاد قائم على الإستخدام الواسع للمعلوماتية وشبكات الإنترنت وتكنولوجيا الإعلام والإتصال والتجارة الإلكترونية والإبداع والإبتكار[1].

فيما يخص عناصر قياس رأس المال المعرفي أشار تقرير التنمية الإنسانية لسنة 2003 أن القياس الوافي لرأس المال المعرفي يقوم على الجوانب الرئيسية لإكتساب المعرفة وعناصرها الأساسية[2] هي:

- **نشر المعرفة:** أساسا عبر التعليم ووسائل الإعلام والترجمة.
- **إنتاج المعرفة:** تتسع إلى بعدين:
- **المدخلات:** العاملون بالمعرفة والإنفاق والبحث والتطور (الكم والهيكل)ومؤسسات البحث والتطوير.
- المخرجات: تشمل عناصر النشر العلمي (الكم والنوع) وبراءة الإختراع وإصدار الكتب وأصناف التعبير الأدبي والفني.

---

[1] .نفس المرجع.

[2]. قويدري محمد،"**واقع وأنشطة البحث والتطوير في بعض البلدان المغاربية**، الملتقى الدولي للتنمية البشرية وفرص الاندماج في اقتصاد المعرفة والكفاءات البشرية"، جامعة ورقلة، 09مارس 2004، ص 163..

2.3. البنية القاعدية لإستقبال التكنولوجيا:

يجب على الدول النامية أن تبني قاعدة أساسية لإستقبال الإستثمارات المباشرة المجهزة بالتكنولوجيا الحديثة فتشمل هذه تقنيات المعلومات والإتصال ومؤسسات دعم البحث والتطير والتدريب المهني إذن فعملية التحويل للتكنولوجيا تفرض على البلد النامي المضيف أن يدخل في الإقلاع المعرفي Knowlege take-off مرتكزا على التحول من الإقتصاد المادي إلى الغير المادي القائم على المعرفة والمعلومات والرأس المال البشري.

تعتبر الأولويات اللأزمة لتدفق الإستثمار المباشر لأنها تلعب دور في بناء قدرة البلد المضيف على الإندماج في الإقتصاد العالمي، حيث تشكل كثافة الخطوط الهاتفية الثابتة والمنقولة الحواسيب الشخصية ومدى إستخدام الإنترنت المؤشرات الأساسية لهذا الإندامج.

1.2.3. التعليم:

البلدان النامية في حاجة ماسة إلى تطوير قدراتها العلمية والثقافية لمسايرة الإقتصاد العالمي في أقرب وقت حتى يتمكن الأفراد والشركات من القدرة على الإنتاج الثروة حسب قدرتهم على التعلم والمشاركة في الإبداع، لأن التحويل التكنولوجي يعتمد على النشاط الكثيف للمعرفة Knowledge-intensive activity ويساعد على تراكم المعرفة للرأسمال البشري.

يجب إعادة النظر في برنامج التعليم ومسايرتها وفق إحتياجات الشغل والتطور التقني والتكنولوجي كالبيوتكنولوجيا وصناعة البرمجيات والإلكترونيات الدقيقة.

2.2.3. البحث العلمي:

تتطلب التكنولوجيا عند تحويلها إلى الدول النامية إستمرارية في البحث وإعتماد مخابر للبحث والتطوير فيجب أن تولي الإهتمام بهذا البحث لأمة القلب النابض للتقدم التكنولوجي ويزيد من الإستثمارات المادية والبشرية.

البحث العلمي عبارة عن الأنشطة الهادفة إلى زيادة الذخيرة العلمية وتطبيقاتها في الواقع العلمي وينقسم إلى قسمين:

البحث الأساسي يمثل الجهود المبذولة من أجل الحصول على المعرفة العلمية ولا يكون القصد منها الربح التجاري[1].

أما البحث التطبيقي الغرض منه زيادة المعرفة لغرض إشباع حاجات ملموسة عن طريق إيجاد حلول لمسائل محددة، كاستنباط طرق جديدة للإنتاج أو خدمات.

4 – الآثار التكنولوجية للإستثمارات الدولية المباشرة في البلد المضيف

4–1– المنظور النظري للأثر التكنولوجي[2]:

يعتبر Macdougall (1960) أول من تطرق إلى الآثار التكنولوجية الخارجية على البلد externaffects وقام بتحليل أثر هذه الاستثمارات على الرفاهية الاقتصادية للبلد المستقبل (Caves–1974) و(Giloberman–1979) و(Blomesröm–1994)، اقترحوا أن حضور الشركات المتعددة الجنسيات يولد تحسن للفعالية الإنتاجية ومنه فإن دخول التكنولوجيا مع هذه الشركات يرتبط بالعلاقة الإيجابية بين الاستثمار المباشر ومؤشر الإنتاجية ويبدو أن هذا التلاحم يتضح من خلال التحليل لعوامل الإنتاج التي تحدد الآثار على المردود التكنولوجي الوطني (رأس المال البشري)، التدريب المهني التجديد وكذا الانفتاح، التجاري وتعتبر هذه العوامل من الأولويات لتحويل التكنولوجيا ومن هنا فإن المعارف التكنولوجية وإنتاجية لشركات سوف تتحسن لأن الشركات الأجنبية ستزود شركائها المحليين بأحدث التقنيات وتكوين العمال والمسيرين الذين يستدعون للتوظيف من قبل الشركات المحلية.

---

[1]. محمد دياب، **اقتصاد المعرفة أين نحن منه** على الموقعwww.ba.Lagh.com: //http .

[2].Bertrand Bellon, **Investissements directs étrangers et développement Industriel** ,Economica,1998,P136-137.

يوضح (Wang 1990) أن الاستثمار الأجنبي المباشر يتدفق إلى البلد الذي يملك مردودية قوية للرأس المال ويخصص يد عاملة مؤهلة، ونظام تجديد متطور ومنظم كما يوضح أن الاستثمارات المباشرة تعمل على تراكم الرأس المال البشري وارتفاع معدل النمو على المدى الطويل.

أكد Blonstion et Wang 1992 أن نقل التكنولوجيا الدولية يتم عن طريق تدفقات الاستثمارات الدولية المباشرة إلى البلد المستقبل إذ يعتبر كظاهرة للتوازن الداخلي يحصل من تفاعل فروع الشركات المتعدية الجنسيات والشركات المحلية ويستنتج أن فعالية الإنتاج لبلد متقدم تكون على شكل دالة متزايدة في ظل حضور الرأس المال الأجنبي[1].

الشكل رقم 01: فعالية الإنتاج

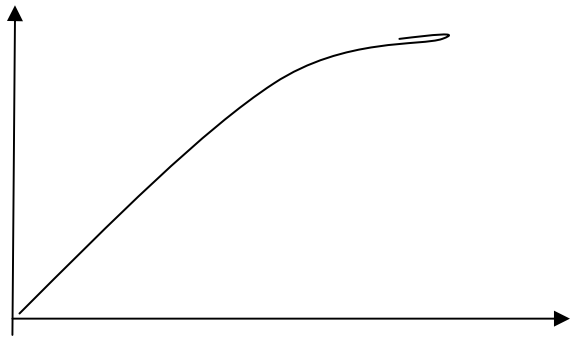

– اتساع السوق يؤدي إلى وجود ميزة نسبية حيث الحافز على التجديد يكون قوي، أي أن وجود الطلب الداخلي يمكن المنتج من الإنتاج محليا، وحل

[1] Idem.

المشاكل التي تحدث عند إستخدام الفنون الإنتاجية الجديدة، ثم ينطلق بعد ذلك إلى السوق الخارجية[1].

ربط Vernom (1966) بين الإستثمارات الخارجية المباشرة وما يسمى بدورة حياة المنتوج ويوضح أن طلب المنتجين على أدوات الإنتاج مرتبط بالطلب على السلع من نمط المنتوج الجديد مما يتطلب ارتفاع مستوى الدخل الفردي، والطلب على أدوات الإنتاج المتطورة يحتاج إلى يد عاملة ماهرة وكثيفة وهذا يؤدي إلى إنتاج سلع ذات المستوى التكنولوجي المتقدم، ويؤكد أن المنتوج الجديد يبدأ في التصدير إلى الدول الصناعية الأخرى وبعد فترة زمنية تبدأ هذه الدول في تطوير طاقاتها الإنتاجية الخاصة بالمنتوج الجديد وهذا يتم بمساعدة فروع الشركات المتعدية الجنسيات الموجودة في البلد المضيف[2].

لقد حاول Dunning (1970) توفير إطارا عمليا يستطيع من خلاله تحديد وتقسيم ووزن العوامل التي تؤثر على القرار المبدئي للإنتاج في الخارج من خلال الشركة وكذلك الأسباب لنمو هذا الإنتاج ويركز في تحليله على إختيار كيفية التدويل والذي يعرف بنموذج O.L.I موضح كما يلي[3]:

- المزايا الخاصة: Owner Ship Advantages هذه لميزة المملوكة من قبل المؤسسة (O) والمتمثلة في النقد التكنولوجي، التميز القوي لمنتوجات إقتصاديات السلالم القوية ووفرة الكفاءات التسيرية في المجال الدولي.
- مزايا التواجد (الإقامة) Localisation Advantages ويرمز لها بـ (L) والمتمثلة في سعر المدخلات المنخفض في الدول المستقبلة قرب المستهلكين بالإضافة إلى البنية التحتية المحلية القوية.

---

[1]. زايري بلقاسم، **الاستثمارات الأجنبية المباشرة في المغرب العربي**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية "، جامعة وهران، 1996، ص 23–24.

[2]. نفس المقال

[3]. مفتي أمينة، مرجع سابق ص 23–24

- المزايا الناجمة عن الإندماج أو تدويل الأنشطة على الصعيد الدولي: Internationnalisation Advantages ويرمز لها بـ (I) والمتمثلة في تدنية التكاليف المتعلقة بالتبادل وقدرة التفاوض مع الحكومات ...إلخ، ويرى أنه عندما تتوفر الشركة على المزايا (O)، (I)، (L) في آن واحد، فإن الإختراق الأنسب للسوق الأجنبي يكون بواسطة الاستثمار الأجنبي المباشر.

4-2 التقدم التقني والتجديد محركا التحول التكنولوجي

4-2-1- التقدم التقني

يعتبر التقدم التقني عنصر أساسي لاستقطاب الإستثمار المباشر حيث يفتح المجال لمختلف التكنولوجيا المتطورة فهو المحرك لأن المستثمرين الأجانب يولون الإهتمام به ويعتبرونه من الأولويات لتنقلهم إلى البلد المضيف، وهو من العناصر المتغيرة لتزايد الإنتاج، ويؤثر في جلب التكنولوجيا إذا توفرت الشروط التالية:

1- تحسين نوعية اليد العاملة(التدريب المهني).
2- تحسين نوعية رأس المال.
3- تحسين الهياكل القاعدية للإنتاج.

حسب J.Locaillon فإن التقدم التقني هو عامل يرفع الإنتاج الكلي، مع بقاء عنصر العمل ورأس المال ثابتين وهذا يؤدي إلى تغير مستمر لدالة الإنتاج[1].

4-2-2-التجديد Innovation

النظام الوطني للتجديد الذي يعرفه كل من Nelson وFreman هو بمثابة شبكة للتكوين والتدريب المهني، ويتميز بطابع خاص أكثر منه عمومي ويقوم بمهمة تمويل البحث والتنمية، وتتكون هذه الشبكة من الشركات والجامعات

[1] .Le Cailllon , **Analyse macro-économique**, Edd.Cujas,Paris, 1986,P67.

والمعاهد والمخابر العلمية ويعكس هذا قدر المبتكر لدى البلد المستقبل[1]، وهذا النظام يصنف نشاط التجديد كما يلي:

– من الإنتاج العلمي (الجامعة، المخبر العلمي العمومي) إلى الإنتاج التكنولوجي (النشاطات العمومية والخاصة للبحث العلمي)إلى الإنتاج الصناعي الذي يسبب آثار:

« learning-by- interacting », « learning-by-using », « « learning-by-doing »

وكما هو موضح في الشكل رقم01 الذي يوضح ثلاثة أقطاب « Poles » لـ نظام التجديد الوطني الذي يقدم عناصر سيرورة المعارف المترابطة، فمن البحث الصناعي الذي يتم في المخابر العمومية، ثم البحث العلمي الذي يقام في المؤسسات الأكاديمية التي تحمل نتائج ذات طابع عمومي السهلة لكل الشركات، ثم برامج البحث التكنولوجي التي تربط المؤسسات الأكاديمية بالمؤسسات الصناعية[2].

[1] .D.Jersen-J bricout, **L'Investissement international** , Collin,Paris ,P 188.

[2]. Idem

الشكل رقم02: التدفقات بين الأقطاب في النظام الوطني للتجديد.

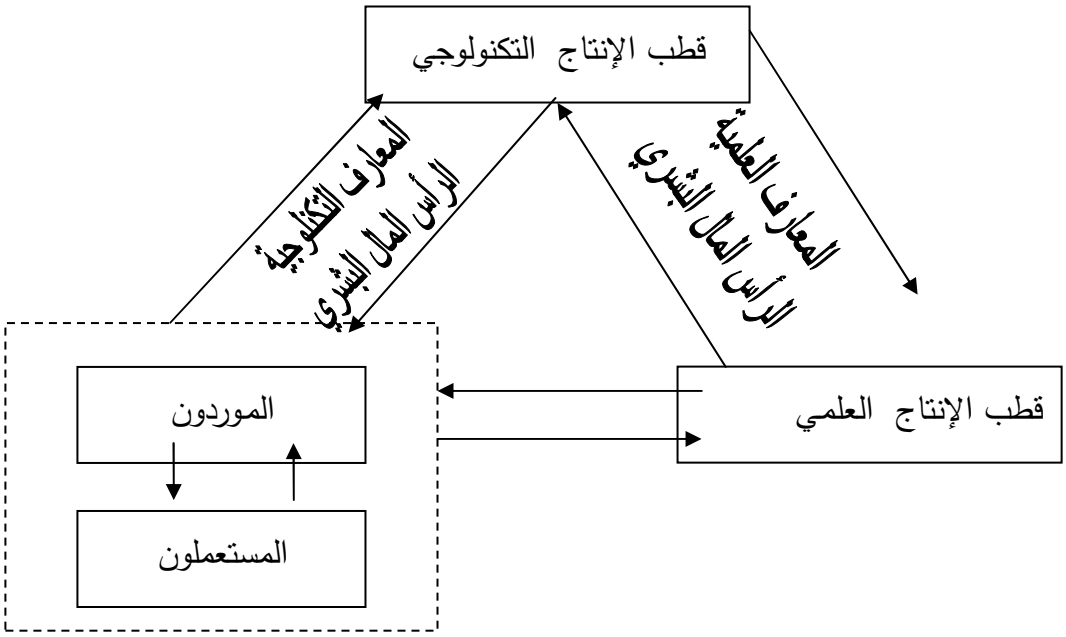

قطب الإنتاج الصناعي

Source : K.WILLIAMS : « I.D.E et les entreprise multinationales » mémoire de DEA Université du Lyon 1997.

ونشير في هدا المجال إلى أن قطب الإنتاج العلمي يدخل ضمن نشاطات البحث والتطوير، فقد تلجأ الشركات إلى مؤسسات خاصة أو عمومية، كأن تكلف مراكز تقنية أو جامعات لتبنى مشاريع بحث تكنولوجي يخص المؤسسة ويمكن أن يكون هناك تداخل نسبي بين المؤسسة والجامعة كما يوضحه مثال

China-Textil في جامعة شنغاي Shanghai لتدريس النسيج في كلّ المستويات إلى غاية البحوث والتطوير وكذلك التجارة والتسويق[1]

ومن المجال العلمي إلى المجال التكنولوجي الذي يشمل الابتكار والإبداع التكنولوجي، فالابتكار بشكل عام هو إيجاد تطوير جديد أو تعديل على مادة ما أو عملية إنتاجية أو خدماتية، للحصول على عائد اقتصادي أو دفاعي، والابتكار قد يكون تقنيا كما قد يكون تنظيميا، ونقصد بالابتكار التقني كل ما تعلق بالجوانب التكنولوجية المادية المحضة، وفي الجانب الآخر يتعلق بالابتكار في الأساليب التنظيمية بمختلف مجالاتها سواء الإدارية، أو كلّ ما يتصل بمجال الخدمات، لكن كلّ من الجانبين يخدم الآخر، فالتقنية تخدم الجانب التنظيمي من خلال تسهيل الأدوات المادية للاتصال مثلا، بينما نجد الجانب ألابتكاري التنظيمي يخدم الجانب التقني من خلال إيجاد الميكانزمات الإدارية التي تنظم وتتابع وتمول عمليات البحث التقني الهادف إلى الابتكار في مجال تقني ما[2]

ومن الضروري التمييز بين ما هو اختراع وبين ما هو ابتكار، فالاختراع عبارة عن اكتشاف منتوج، أسلوب أو تقنية جديدة، فهو ينتج عن خلق حقيقي يمكن ترجمته إلى تطبيقات لحل مشاكل محدودة ودقيقة، والانتقال من مرحلة الاختراع إلى مرحلة الاستعمال الحقيقي والفعلي هو ما نسميه ابتكار.

ويشير بيتر دركر(PETER DRUKER) إلى أن الإبداع في أي مجال يحتاج إلى الموهبة والبراعة والمعرفة لكن هده العوامل لا تعد نافعة ما لم يتوفر عنصر الالتزام والمواصلة، وأن الابتكار هو الوسيلة الوحيدة التي يمكن بها

---

[1] Abdelkader Djeflat, "Gestion technologique et spécificités sectorielle : conditions permissives pour une meilleur maîtrise technologique", **Revue perspectives**, université Annaba, n° 3 Décembre 1997, P. 9.

[2] كمال رزيق، فارس مسدود، **إطار الإبتكار ماهيته ومجالاته**، "مجلة العلوم الإقتصادية"، جامعة سيدي بلعباس، عدد خاص، أفريل 2005، ص ص 119-120.

للريادي أن يأتي بموارد جديدة منتجة للمال ويضفي بها على الموارد الحاضرة احتمالا قويا لبناء الثروة[1].

كما أن الإبداع التكنولوجي يمكن اعتباره عامل أساسي في المنافسة وبدون انتشاره في الأسواق يكون محدود الفعالية وحتى تتحقق التنمية الاقتصادية فلا بد أن يكون لهدا الإبداع آثار واسعة، وترجع أهمية هذا الإبداع عن باقي الإبداعات في المؤسسة إلى تأثيره الكبير على المؤسسة ومن ثم على الاقتصاد ككل فهو يؤدي إلى تدليل صعوبة تقنيات الإنتاج، وتقديم المنتجات والخدمات بشكل أفضل وتحسين ظروف العمل، ويسرع وتيرة تطبيق المعارف العلمية والتقنية، فهو أساسا موضوع لتجديد أساليب الإنتاج بالاعتماد على المعارف والمعلومات العلمية والتقنية.

4-3 دالة الإنتاج والتقدم التقني والتكنولوجي:

تمثل حدود عملية الإنتاج مخططات الإنتاج الفعالة تقنيا،أي تقنيات الإنتاج التي تسمح بإنتاج كمية قصوى من المخرجات بمجرد ما تتوفر لدينا المدخلات، لنأخذ دالة الإنتاج Cobb- Douglas [2]

$$Y = K^{\alpha}.L^{\beta} \to 1$$

$$\log y = \alpha \log k + \beta \log L \to 2 \Rightarrow 0 < \alpha < 1, 0 < \beta < 1$$

أي $\alpha + \beta = 1$ ، في هذه الحالة تم استبعاد الوفرات الاقتصادية أو الغلة المتزايدة لأحد العاملين.

كما وضحنا في السابق أن التقدم التقني هو محرك للتدفقات التكنولوجية ومؤشر رفع الإنتاجية، فتصبح المعادلة رقم (01) والتي تشمل عدة مناطق من البلد ولعدة قطاعات صناعية على الشكل التالي[3]:

---

[1]. عبد الستار العلي وأخرون، **المدخل إلى إدارة المعرفة**، دار المسيرة، عمان، 2009،، ص.344.

[2] .Philippe Aghion et Peter Howitt, **Théorie de la croissance endogéne**, dunod ,2000,P17.

[3] .ChenYu, Sylvie démurger, **I.D.E, et productivite** , CEPII, N°92,4em tr,2002, P145.

$$Y_{ist} = Ae^{gt}.k^{\alpha}{}_{ist}.L^{\beta}{}_{ist} \rightarrow 3$$

المعادلة

وتم هذا الشكل بعد إدخال التقدم التقني والتكنولوجي حسب نموذج Solow حيث Y :يمثل القيمة المضافة الصناعية.

A: يمثل المستوى التكنولوجي (معامل الكفاءة، فكلما كان A كبير كان حجم الإنتاج أكبر مهما تكن التركيبة المستعملة من عناصر الإنتاج)

K: رأس المال، L: العمل.

g: معدل نمو التقدم التقني الخارجي (عامل اتجاه التقنيات والتكنولوجيات الحديثة والتخلي عن فرضية $(\alpha + \beta = 1)$).

i : يمثل المنطقة أو المقاطعة من الوطن.

S: القكاع المخصص للإنتاج.

t : السنوات.

α : يمثل مرونة الإنتاج بالنسبة لعنصر رأس المال.

β : يمثل مرونة الإنتاج بالنسبة لعنصر العمل.

هذه الدالة تمثل عامة العلاقات بين مختلف عوامل الإنتاج، لقد اعتبر Solow التقدم حياديا في الدالة السابقة والتقدم التقني يكون حياديا في حالة تقدم منحنى الإنتاج لرفع الإنتاج مع بقاء نسب استعمال عناصر عوامل الإنتاج الأخرى ثابتة.

يكون التقدم التقني غير حيادي في حالة تغير نسب استعمال عناصر الإنتاج ويعد التقدم التقني داخلي ومدرج في الإنتاج عندما يحتاج لظهوره إلى إحداث إستثمار جديد (إحداث تقنية جديدة).

أما التقدم التقني يكون ذاتي عندما يؤثر بالرغم من عدم تغير العوامل الأخرى، ويشير Findlay 1978 بأن العالم ينقسم إلى قسمين، قسم متقدم والقسم الآخر متأخر، ويوضح من خلال المعادلة السابقة رقم (03) أن [1]:

$$A_{(t)} = A_0.e^{gt} \rightarrow 4$$

حيث A0: يمثل المستوى التكنولوجي الابتدائي و gهو معدل الفعالية التكنولوجية .

وe هي exp وتمثل الدالة الآسية، وهي أساس اللوغاريتم النيبيري لأن Ln(e)=1 وتقدر قيمتها ب – 1،6.

إذا كان B(t) يمثل المستوى التكنولوجي للبلد المتأخر (البلد النامي المحلي) فنستطيع الحصول على الفارق التكنولوجي كما يلي:

$$dB_{(t)} \Big/ dt = \lambda.\left[A_0 e^{gt} - B_{(t)}\right] \rightarrow 5$$

حيث يمثل λ ثابت موجب يقيس معدل التقارب ويعتبر كدالة لعدة عوامل التي تحدد التكنولوجيا في المنطقة المتأخرة.

كما يؤكدFindlay أن هذا الفارق سوف ينخفض مع ارتفاع درجة تدفق الاستثمارات المباشرة وبالتالي فإن معدل انتشار التكنولوجيا أو تحويلها مرتبط بارتفاع الاستثمارات المباشرة وكذلك ارتفاع الفارق التكنولوجي بين الشركات الأجنبية والشركات المحلية.

ويؤكد كل من Koizumi وKopecky (1977)، أن الفارق التكنولوجي بين الشركات الأجنبية والمحلية يعتبر من بين محددات التحويل التكنولوجي، ينخفض هذا الفارق التكنولوجي حسب قدرة امتصاص الشركات المحلية لهذا الفارق وهذا حسب تطوير قدراتها في الابتكار والتجديد والتدريب المهني لأن الشركات

[1] .Said Toufik, **Interaction entre I.D.E, et productivite**, Université des Sciences Sciales, Toulouse,2002, P07.

الأجنبية تسعى دوما للمحافظة على مستوى تكنولوجي أعلى منه في البلدان النامية، وبالتالي يحصل هناك صراع بين الشركات الأجنبية والشركات المحلية، ويصبح هذا الصراع علة التواجد أو التحول التكنولوجي إلى البلد المضيف، ومن جهة فإن الشركات المتعدية الجنسيات تبحث عن تعميق الفارق التكنولوجي عن طريق استخدام التكنولوجيا المعقدة إلى البلد النامي وفي نفس الوقت تحاول الشركات المحلية تقليص الفارق التكنولوجي، وبالتالي يجب على الدول النامية أن تساعد وتدعم الشركات المحلية والتدريب المهني حتى تصبح هذه الشركات هي المحرك لإدخال التكنولوجيات.

4-4 الدور التكنولوجي للاستثمارات الأجنبية المباشرة في الصين:

يتضح من بين المميزات الأكثر ملاحظة لإنفتاح الاقتصادي الصيني خلال الخمس وعشرين سنة الماضية هو التدفق المكثف للإستثمارات المباشرة نحو هذا البلد.

ففي سنة 1993 أصبح البلد الرئيسي المستقبل لهذه الاستثمارات واقترب إلى حوالي 50 مليار دولار سنة 2002، وهذا كان له أثر على تراكم رأسمال وارتفاع الإنتاجية الإجمالية لعوامل الإنتاج.

من خلال الدراسة التي قام بها كل من Sun 1998 و Fan 1999 برهنا أن المؤسسات ذات الرأسمال الأجنبي لها أثر مباشر على القطاع الصناعي الصيني وهذا بفضل التفاعل بينها وبين الشركات الصينية.

ومن خلال بيانات الجدول (01) الذي يوضح التوزيع القطاعي للاستثمارات المباشرة والتي كان الغرض منها كشف العلاقة بين الإستثمارات المباشرة والمردود الصناعي الصيني، يتضح أن أكثر من 70% لتعهدات الإستثمارات المباشرة موجهة للقطاع الصناعي الصيني[1]:

[1] .ChenYu, **Sylvie démurger**, OP.CIT.P137-153.

الجدول رقم (01) توزيع الإستثمارات المباشرة حسب القطاعات %

	1985	1989	1992	1995	2000
الفلاحة والصيد البحري	2	2.2	1.2	1.9	2.4
الصناعة	37.6	83.3	56.2	67.5	73.7
البناء	2.1	1.2	3.2	2.1	1.3
النقل والإعلام والإتصال	1.7	0.9	2.7	1.9	2.3
تجارة وخدمات مطاعم	8.3	1.2	2.5	3.8	2.3
العقار	35.9	9.4	31.1	19.5	8.4
رياضة وخدمات إجتماعية	0.8	0.6	0.7	0.9	7.1
تربية ثقافة وفن	0.1	0.1	0.2	0.4	0.1
البحث العلمي والتقني	0.1	0.1	0.1	0.3	0.4
مالية وتامين	1	–	0	0.1	0.1
إجمالي التعهد (مليون دولار)	6333	5599	58123	91281	62379

Source : ChenYu, Sylvie démurger, « I.D.E, et productivite »,CEPII, N°92,4em tr,2002, P137

الشركات ذات الرأس المال الخارجي موجودة بقوة في القطاع الصناعي ذا اليد العاملة الكثيفة والقوية الانتشار "intensives " والسلع الإستهلاكية كالألبسة والجلود والأدوات الثقافية والرياضية، هذه الشركات تنتج قرابة نصف القيمة المضافة في القطاعات التي يبدو أنها تتحكم في الهيكل الإنتاجي، كذلك تتحكم جيدا في القطاعات التكنولوجية الأخرى الأكثر انتشارا مثل التجهيزات الإلكترونية والإعلام والاتصال ومعدات المكتب وهذا ما نلاحظه في الجدول رقم 02.

الجدول رقم(02) :الشركات ذات الرأس المال الأجنبي وحصتها في القيمة المضافة لبعض القطاعات لسنة 1995%.

الفروع	الحصة في القيمة المضافة		
	الشركات الأجنبية	الشركات الحكومية	الشركات الجماعية
تجهيزات إلكترونية والإعلام والإتصال	65	27.2	7.8
الالبسة	53.1	6.7	40.3
الجلود	51.7	7.7	40.6
أدوات ثقافية ورياضية	48.6	14.5	36.9
التجهيزات المكتبية	43.5	42.5	14
البلاستيك	40.4	13.7	45.9
التأثيث الصناعي	36.1	10.4	53.5
الصناعات الغذائية	34.8	38	27.3
تجهيزات وآلات كهربائية	32.9	32.5	34.6
المنتوجات الصيدلانية	30.6	55.6	13.8
منتوجات معدنية	30.5	20	49.5

Source: Cheny.Sylvie or ctp 139.

مقارنة النتائج بين الشركات الأجنبية والشركات الصينية:

اختبار مختلف المؤشرات الإقتصادية لأصناف الشركات المختلفة لتقييم نتائج الصناعة الصينية كما هو موضح في الجدول رقم 03 لإحصائيات 1995.

الجدول رقم 03: المؤشرات الرئيسية للصناعة الصينية حسب نوع الملكية 1995:

صناعة السلع الاستهلاكية حسب المؤسسة	المؤسسات الحكومية	المؤسسات الجماعية	الشركات الأجنبية
عدد المستخدمين	317	75	141
الناتج الإجمالي	18777322	5619309	17065214
القيمة المضافة	4979414	1231012	3683692
المستوى الجامعي	%4.1	%1	%3.8
صناعة السلع الوسيطية حسب المؤسسة			
عدد المستخدمين	552	77	109
الناتج الإجمالي	42203577	5236427	19304640
القيمة المضافة	11775188	1233974	4516635
المستوى الجامعي	8.4	1.2	7.7
صناعة التجهيزات حسب المؤسسة			
عدد المستخدمين	532	83	143

الناتج الإجمالي	26910477	7250475	35199300
القيمة المضافة	6877345	1768902	8636867
المستوى الجامعي	11.3	2.3	10.8

Source : ChenYu Sylvie démurge,OP.CIT.P 142

فيما يخص الإنتاجية المقاسة بالقيمة المضافة فإن المقارنة للمؤشرات توضح أن الشركات الأجنبية تملك قدرات عالية في الإنتاج للقطاعات الصناعية الثلاث وكما يبدو ومن خلال العدد المتوسط للمستخدمين فإن حجم المؤسسات الأجنبية صغير بالنسبة للعدد المستخدم مقارنة مع المؤسسات الصينيةK أما فيما يخص الإنتاج فإن الشركات الأجنبية تقع ما بين الشركات الحكومية والشركات الجماعية الصينية وهذا يعني أن الإستثمارات الأجنبية المباشرة المتدفقة إلى الصين تحمل معها تكنولوجيا متطورة لسيرورة الإنتاج لدى هذه الشركات الأجنبية .

- **تزايد الإنتاجية في الصين:**

من خلال الموقع الجغرافي تحديد ارتفاع الإنتاجية الإجمالية لمختلف القطاعات وهذا بالتوازي مع كثافة انتشار الاستثمارات الأجنبية المباشرة وهذا الاختبار يأتي تحديد فوارق الإنتاجية الصناعية للمقاطعات الصينية كما هو موضح في الجدول رقم 04.

الجدول رقم (04): نمو الإنتاجية الإجمالية 1988–1994:

الفروع	1988– 1994				1988– 1991	1994–1991
	PIB	رأس المال	العمل	الإنتاجية الإجمالية للعوامل	PTF*	PTF
صناع السلع الإستهلاكية						
* المقاطعات الساحلية	14.7	20.3	1.1	1.9	−4.6	8.7
* المقاطعات الداخلية	5.4	12.4	−1	−1.5	−7.6	4.9
صناعة السلع الوسيطية						
* المقاطعات الساحلية	16.7	22.4	2.3	3.9	−1.6	9.6
* المقاطعات الداخلية	12.6	15.7	2.4	3.3	−2.9	9.9
صناعة التجهيز						
* المقاطعات الساحلية	13.1	17.4	−1.5	1.8	−4.7	8.7
* المقاطعات الداخلية	6.1	7.8	−2.5	1.6	−4.2	7.8

Source : ChenYu Sylvie démurge,OP.CIT.P 142

* الإنتاجية الإجمالية لعوامل الإنتاج

نلاحظ من خلال الجدول أن هناك أثر للفوارق في إرتفاع إنتشار الإنتاجية الإجمالية لعوامل الإنتاج حسب الفروع الصناعية عند مقارنة النتائج المحصلة في المقاطعات الساحلية ومقارنتها بالمقاطعات الداخلية، يتبين من النتائج السابقة أن المناطق التي تخصص لها مواقع الإستثمار الأجنبي المباشر تحضا بأعلى مردود للإنتاجية، فنلاحظ أن المناطق التي تنتشر فيها الإستثمارات المباشرة تزداد فيها الإنتاجية الإجمالية بالرغم من صغر حجم الشركات الأجنبية مقارنة

مع الشركات الصينية وهذا يدل على أن هذه الشركات تملك تكنولوجيا متطورة وبالتالي نستنتج أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة هي الشعاع المضيء للتوجه التكنولوجي

الخاتمة:

يوضح هذا المقال أن الإستثمار الأجنبي المباشر يعتبر أكثر استقرار في الدول المضيفة على الإستثمارات الأخرى لأنه يتضمن امتلاك الأجانب لمصانع وموجودات تكنولوجية من الصعوبة تحريكها ومن الصعوبة إيجاد مشتري لهذه المعدات على المدى القصير، وهو ضروري للدول النامية التي تريد تحقيق معدلات نمو مرتفعة، لما ينجم عنه من تدفقات مالية أقل تقلبا من التدفقات المصاحبة للإستثمار في المحافظ المالية الأجنبية وذلك عندما تسود حالات عدم الإستقرار، ويترتب على ذلك أن تدفق الإستثمار المباشر للبلدان المضيفة يقلل من احتمال تعرضها للأزمات المالية والعجز عن تسديد الديون بالمقارنة مع تدفقات رؤوس الأموال القصيرة الأجل.

هذا النوع من الإستثمار ضروري للدول النامية لأنه برهن في عدة مناطق أنه المحرك الأساسي لنمو قطاع الإنتاج إذا ما توفرت له الشروط الضرورية داخل البلاد انطلاقا من الانفتاح التجاري ورفع العراقيل الداخلية إلى توفر بنية تحتية قوية مبنية على التعليم الجيد والتدريب المهني والتجديد والابتكار والثقافة المعلوماتية، عوامل كلها يجب أن تتوفر لدى الشركات المحلية حتى تستطيع إستوعاب التكنولوجيا المحولة مع الشركات الأجنبية.

فالشركات الأجنبية تسعى دوما إلى توسيع الفارق بينها وبين الشركات المحلية والذي يسمى بالفارق التكنولوجي وهو لب المنافسة والاحتكار، وبالتالي يجب على الدول المضيفة أن تدعم شركاتها حتى تقدر على امتصاص الفارق وتقليصه إلى أقل درجة، فمن هذه النقطة تستطيع الشركات المحلية كسب تكنولوجيا جديدة فيزداد نمو الإنتاج وبالموازاة في نفس الوقت تحول الشركات

الأجنبية المزيد من التكنولوجيا المعقدة من أجل المحافظة على الاحتكار وهكذا تزداد الإمكانيات التكنولوجية للبلد المضيف.

التوصيات:

01- يجب على الدول النامية أن تعتمد على الإستثمار الأجنبي المباشر كمصدر رئيسي لتمويل التنمية الإقتصادية وذلك للمزايا التي يتمتع بها هذا النوع من الإستثمار كونه أكثر استقرار.

02- خلق مناخ ملائم لهذا الإستثمار لتحقيق زيادة في حجم الإنتاج عن طريق تبني سياسة إستثمارية داخلية موجهة وتحسين جودة المنتوجات الوطنية.

03- تحقيق الانسجام الداخلي بين القطاع العام والخاص في مجال وضع السياسة الاستثمارية الوطنية والإشراف على تنفيذها بما يضمن الاستغلال الأمثل للموارد الإقتصادية.

04- تبسيط كافة إجراءات العمل في الدوائر والمؤسسات الرسمية ذات العلاقة بالاستثمار الأجنبي المباشر.

05- تكليف سلطات عليا في البلاد لتشجيع الإستثمار بالتعاون مع الجهات ذات العلاقة بتنظيم الإستثمارات من أجل القيام باستقبال المستثمرين الأجانب وتعريفهم بغرض الاستثمارات المتاحة والمساعدة في دراسة جدوى المشاريع لمعرفة العوائد والتكاليف المترتبة على الإستثمار منها وإنشاء قاعدة معلومات إستثمار مركزية فعالة تابعة للجهاز الحكومي لتوفير المعلومات والبيانات التي يستفيد منها المستثمر الأجنبي والمحلي على حد سواء.

06- مرجعة القوانين ذات الصلة بالاستثمار وذلك من خلال تكوين فريق عمل من القطاع العام والخاص لمراجعة التشريعات المؤثرة على الإستثمارات الأجنبية.

07- إنشاء وحدات إستثمارية متخصصة في البلدان الأجنبية وتنظيم حملات ترويجية عن مجريات الإستثمار داخل البلد المضيف كإرشاد المؤسسات المحلية على المنتوجات ذات الجودة العالية وحثها على إستخدام تكنولوجيا حديثة وإستخدام مواد أولية ذات جودة عالية تحافظ على البيئة والمحيط، وتنويع المنتوجات لضمان المنافسة في الأسواق الدولية.

08- الاهتمام بالوعي الثقافي وأنشطة البحث والتطوير وعناية المجتمع بأهمية العلم والمعرفة.

09- تشجيع الباحثين على الإبداع والتجديد من خلال التحفيزات المادية والمعنوية.

10- العمل على إيجاد الربط بين مراكز البحث والقطاعات الإقتصادية.

11- تنسيق التعاون الدولي، بهدف الاستفادة من التطورات العلمية والتكنولوجية والعمل على تكييف ذلك مع إحتياجات الدول النامية.

قائمة المراجع:

الكتب:

عبد الستار العلي وأخرون، المدخل إلى إدارة المعرفة، دار المسيرة، عمان، 2009، ص.344.

عبد السلام أبو قحف،" نظرية التدويل وجدوى الإستثمارات الأجنبية المباشرة"، مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية، 2004، ص 122-123.

عبد المطلب عبد الحميد، "النظام الاقتصادي العالمي وآفاقه"، مجموعة النيل العربية، 2003، ص ص198-2001،199.

عيسى محمد العزالي، "محددات الاستثمار الأجنبي المباشر"، دور النشر القاهرة،2004، ص04.

سعيد عبد الخالق محمود، "الشركات متعددة الجنسيات في الشرق الأوسط"، كتاب الأهرام الإقتصادي، القاهرة، 1992، ص11.
قادري عبد العزيز، "الإستثمارات الدولية والتحكيم الدولي"، دار هومة للنشر الجزائر، 2004، ص26.

المجلات، الدوريات والتقارير:

البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم، 1985، ص .194.
براق محمد وعبيلة محمد، "دفع الصادرات الجزائرية خارج المحروقات باستخدام مقارنة التسويق الدولي"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد الرابع، جوان 2006، ص ص ص145-146-147.
بركاش لوقاني، "الإستثمار الأجنبي المباشر هل هو مفيد للدول النامية"، مجلة التمويل والتنمية، العدد 02، جوان 2001، ص 07.
حازم بدر الخطيب، " أهمية الاستثمارات الأجنبية في التنمية وانعكاساتها ودورها في دعم المشاريع الصغيرة، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة شلف، العدد 04، جوان 2006، ص 95.
صندوق النقد الدولي، أفاق الاقتصاد العالمي، مايو 1995، ص 73.
كمال منصوري وعيسى مخلوفي، " اندماج اقتصاديات البلدان العربية في اقتصاد المعرفة"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا العدد 04، جوان 2006، ص 142.
قويدري محمد،"واقع وأنشطة البحث والتطوير في بعض البلدان المغاربية، الملتقى الدولي للتنمية البشرية وفرص الاندماج في اقتصاد المعرفة والكفاءات البشرية"، جامعة ورقلة، 09مارس 2004، ص 163.
كمال رزيق، فارس مسدود، " إطار الإبتكار ماهيته ومجالاته"، مجلة العلوم الإقتصادية، جامعة سيدي بلعباس، عدد خاص، أفريل 2005، ص ص 119-120.

الرسائل الجامعية

زايري بلقاسم، "الاستثمارات الأجنبية المباشرة في المغرب العربي، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية "، جامعة وهران، 1996، ص 23-24.

مفتي أمينة، "الاستثمار الأجنبي المباشر"، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة وهران،، 2004، ص 32.

المواقع الالكترونية:

محمد دياب، " اقتصاد المعرفة أين نحن منه" على

الموقعhttp// :www.ba.Lagh.com

المرجع باللغات الأجنبية:

- Abdelkader Djeflat, "Gestion technologique et spécificités sectorielle : conditions permissives pour une meilleur maîtrise technologique ", **Revue perspectives**, université Annaba, n° 3 Décembre 1997, P. 9

.- Bertrand Bellon, « Investissements directs étrangers et développement Industriel » ,Economica,1998,P136-137.

- ChenYu, Sylvie démurger, « I.D.E, et productivite »,CEPII, N°92,4em tr,2002, P145.

- Colette neme, « économie international Fondements et Politiques »,Litec,Paris ,1991.P178.

- D.Jersen-J bricout, « L'Investissement international », Collin,Paris ,P 188.

- Le Cailllon " Analyse macro-économique" Edd.Cujas,Paris, 1986,P67.

- Michael R Czinkota and others, International Business, George town university, The dryden press Ahar court brace jovanovich college publisher, 1992, P 360.

- Philippe Aghion et Peter Howitt, «Théorie de la croissance endogéne» dunod ,2000,P17.

- Said Toufik, « Interaction entre I.D.E, et productivite » Université des Sciences Sciales, Toulouse,2002, P07.

- Suk H kim and Seung H kim, « Global corporate finance : Tex and cases », USA ,1996. P368.

- Yves Rozet,daniel du fourt,René sandretto « Les grandes questions de l'économie internationale »,édition nathan,paris, 2001,P 119-120.

أهمية النظام الديمقراطي لتحقيق الحكم الراشد والتنمية في الدول العربية وفي الجزائر

د. بومدين محمد

أستاذ محاضر بقسم العلوم القانونية

الجامعة الإفريقية العقيد أحمد دراية

أدرار – الجزائر

ملخص:

يهدف هذا المقال إلى تسليط الضوء على دور النظام الديمقراطي في تحقيق الحكم الراشد والتنمية. فإذا كانت الدول المتقدمة والمنظمات الدولية قد تجاوزت مفهوم الديمقراطية إلى مفهوم جديد هو الحكم الراشد، فهل يمكن في الدول العربية وفي الجزائر على الخصوص الحديث عن تطبيق الحكم الراشد؟

Abstract:

This article aims to highlight the role of a democratic system in the pursuit of good governance and development. If developed countries and international organizations have exceeded the concept of democracy to a new concept called good governance, can Arab countries and Algeria in particular, talk about the application of good governance?

مقدمة:

لقد تجاوزت الدول المتقدمة الديمقراطية وكذلك المنظمات الدولية سواء العالمية منها كالأمم المتحدة أو الإقليمية كالاتحاد الأوروبي مرحلة الديمقراطية التي تقتضي أن السلطة للشعب وبالشعب، والتعددية الحزبية والثقافية، والانتخابات الحرة والنزيهة، والتداول السلمي على السلطة بين الأغلبية والمعارضة، والشفافية في التسيير والرقابة الشعبية، والإعلام المستقل والحر...إلى مرحلة الحكم الراشد الذي يقتضي ليس التنمية الاقتصادية فحسب بل التنمية الاجتماعية أيضا والتنمية الشاملة والتنمية الإنسانية.

لقد بدأ في كثير من دول العالم المتخلف والجزائر من بينها، الحديث في وسائل الإعلام من قبل الهيئات الحاكمة في هذه الدول عن سعيها نحو تحقيق الحكم الراشد في مجتمعاتها، بل لقد أنشأ بعضها كالجزائر مثلا لجنة وطنية لهذا الغرض[1] وهيئات أخرى مكملة للغرض نفسه كالديوان المركزي لقمع الفساد[2]. وكان هذا السعي أحيانا بفعل حب التقليد للدول المتقدمة، وأخرى تحت تأثير ضغوطات تلك الدول والمنظمات الدولية وربط مساعداتها لهذه الدول بضرورة الانفتاح وتطبيق الشفافية والحكم الراشد.

لقد بذلت بعض هذه الدول بالفعل ومن بينها الجزائر جهودا معتبر في التنمية. فقد ارتفع معدل الإنفاق العمومي من الناتج المحلي الخام في الجزائر في الفترة من 2000 إلى2003، من 28,31 في المائة إلى 34,87 في المائة أدى إلى تحفيز المشاريع الاستثمارية العمومية الكبرى، وتخفيض المديونية الخارجية إلى 4,88 مليار دولار سنة 2007، وارتفاع نسب النمو الاقتصادي إلى النسب المقبولة، وتخفيض نسبة البطالة إلى 11,8 سنة 2007 حسب الأرقام الرسمية.[3] ولكن في مقابل هذا حذر تقرير منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (يونسكو) لعام 2010 الدول العربية من ضعف الإنفاق على

---

[1] – ترأستها السيدة فاطمة الزهراء قارجة تضم 99 عضوا يمثلون الحكومة والهيئات المختلفة والمجتمع المدني والنواب وكذا المتعاملين الاقتصاديين، أنظر: رئيسة اللجنة الوطنية للحكم الراشد لـ"المساء": صيغة متابعة تقرير التقييم الذاتي يحددها رئيس الجمهورية، جريدة المساء، بتاريخ 2007/11/10 موقع الجريدة.

[2] – مرسوم رئاسي رقم 11–426 مؤرخ في 08 ديسمبر 2011 يحدد تشكيلة الديوان المركزي لقمع الفساد وتنظيمه وكيفيات سيره

[3] – أ. شيبي عبد الرحيم وآخرون، **الآثار الاقتصادية الكلية لصدمات السياسة المالية بالجزائر: دراسة تطبيقية**، ص 08 دراسة منشورة في الموقع التالي:
www.erf.org.eg/CMS/getFile.php?id=1516
تم الاطلاع عليه بتاريخ:17/01/2012 20:17

البحث العلمي، وزيادة الإنفاق على التسلح.[1] ولم تسلم هذه الدول من الفقر رغم الزيادة المضطردة في دخلها القومي لاعتماد معظمها على النفط، مع تدني الدخل الفردي في الكثير منها بالمقارنة مع إسرائيل[2] التي ينظر إليها الغرب على أنها الدولة الديمقراطية الوحيدة في المنطقة العربية والشرق الأوسط، وأكثر دول المنطقة إنفاقا على البحث العلمي، إذ يبلغ معدل إنفاقها على ذلك ما بين 4,6% و4,8% عام 2006، بينما يتراوح إنفاق الدول العربية بين 0,1% و1% من الناتج المحلي الإجمالي.[3]

والتساؤلات التي يطرحها هذا المقال تتمثل في الآتي: هل أن مجرد زيادة الدخل القومي والدخل الفردي وتوسيع الإنفاق على الهياكل القاعدية والبنية التحتية والسكنات الاجتماعية يحقق الحكم الراشد؟ وهل يمكن في الدول العربية وفي الجزائر على الخصوص الحديث عن تطبيق الحكم الراشد؟ وهل يمكن الانتقال من نظام غير ديمقراطي إلى الحكم الراشد ؟

للإجابة عن هذه التساؤلات وجب التطرق إلى الموضوع من خلال:

الفرع الأول: أهمية الحكم الراشد لتحقيق التنمية

---

[1] – بأن" "المال السهل" المتأتي من العائدات النفطية هو بمثابة سيف ذي حدين بالنسبة إلى البلدان العربية. ففي حين ساعدت هذه الأموال على تنمية البنى الأساسية في المنطقة، بقيت التنمية القائمة على العلوم والتكنولوجيا مهمشة حتى الآونة الأخيرة. وفي المقابل، تُعتبر بلدان المنطقة من الدول التي تحتل المراتب الأولى في العالم من حيث الإنفاق على الدفاع".

تقرير اليونسكو حول العلوم لسنة 2010 يبرز حاجة الدول العربية الماسة للاستثمار في الابتكار والعلوم وبناء اقتصاد المعرفة، مركز الأمم المتحدة للإعلام بالقاهرة، http://www.unic-eg.org/ar/index

[2] – فمتوسط دخل الفرد في إسرائيل (3280 دولاراً) يزيد عن مجموع دخل الفرد في عشر دول عربية: "مصر (1250 د.أ)، سوريا (1380 د.أ)، الأردن (2500 د.أ)، المغرب (1730 د.أ)، الجزائر (2730 د.أ)، موريتانيا (560 د.أ)، السودان (640 د.أ)، جيبوتي (1020 د.أ)، جزر القمر (640 د.أ)، تونس (2980 د.أ)؟! علماً بأن دخل الفرد في الكويت (24040 د.أ) وفي الإمارات العربية المتحدة (23770 د"، د.عبد الهادي يموت، الفقر ظاهرة اقتصادية اجتماعية مقلقة هل سلمت منها الدول العربية؟ مجلة الدفاع الوطني، لبنان – العدد 64، ص21.

[3] – تقرير اليونسكو حول العلوم لسنة 2010 المشار إليه سابقا.

الفرع الثاني: ضرورة تطبيق النظام الديمقراطي لتحقيق الحكم الراشد

الفرع الأول: أهمية الحكم الراشد لتحقيق التنمية:

من المسلم به في العصر الحديث أن لكل دولة دستورا يبين شكلها موحدة بسيطة كانت أم مركبة فيدرالية، ويبين نظامها السياسي وحقوق وحريات الأفراد والمواطنين، ويحدد السلطات والمؤسسات التي تتولى مهام التسيير والإدارة والتنفيذ والفصل في النزاعات، من أجل تحقيق المصالح العامة للمجتمع والأفراد.

وأن الهدف الأساسي لكل مجتمع ولكل دولة هو التنمية قصد تحقيق الحاجيات الضرورية والكمالية للمجموعة وللأفراد على حد سواء. وأن التنمية ليس بمعناها مجرد النمو أو التنمية البشرية[1]، بل بمعناها الشامل والإنساني، وهي الهدف والمعيار الذي به تقاس الدول من حيث القوة والتطور. فتحسن الدخل القومي لبعض الدول لم يصاحبه تحسن في الحياة اليومية لكافة أفراده، فكثير من الدول لم يرافق النمو الاقتصادي لديها نمو في حياة السكان وتحسين معيشتهم اليومية[2]. ولهذا لم يعد التركيز على الجوانب المادية للاقتصاد بل امتد الأمر إلى

---

[1] – "إن التحليل النهائي للتنمية البشرية هي تنمية الناس من أجل الناس من قبل الناس، وتشمل تنمية الناس بناء القدرات الإنسانية عن طريق تنمية الموارد البشرية، ويعني القول التنمية من أجل الناس، أن مردود النمو يجب أن يظهر في حياة الناس، والقول أن التنمية من قبل الناس يعني تمكينهم من المشاركة بفعالية في التأثير على العمليات التي تشكل حياتهم". بوحنية قوي، نحو منظور متكامل لفهم التنمية البشرية، من خلال المدخل الكلي – المدخل الجزئي – مدخل الحكم الراشد، الملتقى الدولي حول التنمية البشرية وفرص الاندماج في اقتصاد المعرفة والكفاءات البشرية، المنعقد في ورقلة يومي 09–10 مارس 2004، ص 02.

[2] " ففي الفترة ما بين 1980 و2000 تزايدت المداخيل بالدول السائرة في طريق النمو كما انخفض عدد موتى الأطفال نسبة النصف إلا أن الفوارق الطبقية تزايدت مما أنتج فوارق في الاستهلاك. كما أن 20% من سكان الأرض يمثلون 86% من مجموع الاستهلاك الفردي، فهم يستهلكون 58% من طاقة العالم، 45% من اللحوم والأسماك، 84% من الورق، ويملكون 87% من السيارات، و74% من الهواتف. وعلى العكس من ذالك فإن 20% من فقراء العالم يستهلكون أقل من 05% من الموارد والخدمات." محمد رضى دردر، الالتزام، سلطة القانون، والحكامة الجيدة " ما تستوجبه الحكامة": تفعيل القانون من أجل تنمية مستدامة، ترجمة للفصل الأول من كتاب

التركيز على الرأسمال البشري ثم الرأسمال الاجتماعي. فالتنمية الشاملة أو المستدامة هي «"عملية توسيع خيارات الناس"، وبهذا المعنى، لجميع الناس ولمجرد كونهم بشراً، حق أصيل في العيش الكريم مادياً ومعنوياً، جسداً وروحاً ويترتب على ذلك:

1- شمول مفهوم التنمية مبدأ المساواة وعدم التمييز بين البشر وفقاً لأي اعتبار اجتماعي أو اقتصادي أو ديني أو قومي أو لغوي أو جنسي، أو غير ذلك.

2- اتساع مفهوم التنمية ليشمل الجوانب المعنوية، مثل الحرية واكتساب المعرفة وحق التمتع بالجمال واحترام الكرامة الإنسانية والمشترك الإنساني، وبهذا المعنى فالتنمية لا تعني الوفرة المادية فحسب، ولكنها تتطلب بناء القدرات البشرية المطلوبة لتحقيق الرفاه والتوظيف العقلاني للقدرات البشرية في مجالات النشاط الإنساني والإنتاج والسياسة والمجتمع المدني». [1]

وإذا كانت التنمية بهذه الأهمية فإن الحكم الراشد هو الضمانة الأساسية لتحويل النمو الاقتصادي إلى تنمية إنسانية مستدامة[2]. والحكم الراشد أو الرشيد كما عرفه البنك الدولي بأنه الطريقة التي تمارس أو تدار بها السلطة لأجل تسيير الموارد الاقتصادية والبشرية والاجتماعية في أي دولة بهدف تحقيق التنمية[3].

Durwood Zaelke, Donald Kaniaru , Eva Kruzikova, MAKING LAW WORK : ***Environnemental Compliance and Sustainable Development,*** p.07.

[1] د. عبد الحسين شعبان، **العرب والتنمية**، مركز دمشق للدراسات النظرية والحقوق المدنية، ص01، مقال منشور في الموقع الالكتروني التالي:
http://www.dctcrs.org/s3314.htm
تم الاطلاع عليه بتاريخ: 20/01/2008 18: 36

[2] نفس المرجع، ص01.

[3] الدكتور الأخضر عزي، والدكتور غالم جلطي، **التنمية البشرية للحكم الراشد**، ص 04، مقال منشور في الموقع الالكتروني التالي:
http://www.freemediawatch.org/majalah/document/docmajla4-200605/arabic/20%20-%2025tanmiye.htm
تم الاطلاع عليه بتاريخ: 05/05/2009 23:10

و يؤكد أحد خبراء الأمم المتحدة لدى برنامج الأمم المتحدة للتنمية أن الحكم الراشد يعتبر ضروريا من أجل تحقيق تنمية ناجحة.[1]

كما بين الأمين العام للأمم المتحدة في المؤتمر الدولي حول الحكم والتنمية المستدامة المنعقد في مقر الأمم المتحدة في الفترة مابين 28-1997/07/30 بأن الحكم الراشد هو أحد مكونات عمل الأمم المتحدة من أجل السلم. إذ يعد أحد الجوانب الوقائية القوية، لأنه يوفر للمجتمعات الهياكل السليمة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وفي المجتمعات التي شهدت نزاعات أو صراعات سابقا، يمكن للحكم الراشد فيها أن يعزز المصالحة، ويوفر مسارا لتوطيد وتدعيم السلم.[2]

وأكدت على هذا الترابط بين التنمية والحكم الراشد، السيدة ماري روبنسون، المفوضية السامية السابقة لحقوق الإنسان في ندوة القاهرة عام 1999 أن: « التنمية والحكم الصالح يمكنهما السير معا إذا توفرت إرادة سياسية وتشريعات ضامنة ومؤسسات وقضاء مستقل ومساءلة وشفافية وتداول سلمي للسلطة ومجتمع مدني ناشط ورقابة شعبية وإعلام حر، إذ لا يمكن تحقيق أحدهما دون الآخر إلا استثناء»[3].

---

[1]- «good governance is essential for successful Development » Adel M. Abdellatif, (Governance Programme Advisor, Regional Bureau for Arab States, UNDP), Good Governance and Its Relationship to Democracy & Economic Development, *Global Forum III on Fighting Corruption and Safeguarding Integrity*
Seoul 20-31 May 2003, p.04.

[2] - «Good governance is also a component of our work for peace. It has a strong preventive aspect; it gives societies sound structures for economic and social development. In post-conflict settings, good governance can promote reconciliation and offer a path for consolidating peace ».

Mr. Kofi Annan Secretary-General of the United Nations, Inaugural Address, International Conference on Governance for Sustainable Growth and Equity, United Nations, New York, 28-30 July 1997. P.02.

[3] – محمد بوبوش، **الحكامة والتنمية العلاقة والإشكاليات**، ص08، مقال منشور في الموقع التالي:

الحكم الراشد يتطلب أمرين أساسيين كما يقول الأمين العام للأمم المتحدة وهما رضا وموافقة ومشاركة المحكومين في السياسة العامة، والمشاركة والمساهمة الكاملة والدائمة للمواطنين في مصيرهم ومستقبل أمتهم[1].

كما عبر الأمين العام عن امتنانه للحركة والتوجه في كثير من دول العالم نحو الحكم الراشد. «إن هذا النجاح في التحول نحو الحكم الراشد بدأ بمجرد اقتراح فردي وبسيط لكنه تحول إلى إرادة شعب.

إن إرادة الشعب يجب أن تكون هي الأساس لكل سلطة أو حكم. وهذا هو أساس الديمقراطية وهذا هو أساس الحكم الرشيد أو الصالح».2

والحكم الراشد يتجاوز مجرد حكم إرادة أغلبية الشعب أو النظام الديمقراطي في جوانبه الشكلية، بل يتضمن أمورا كثيرة تتحقق من خلالها الأولويات السياسية والاجتماعية والاقتصادية على توافق واسع النطاق في المجتمع، بحيث أن أصوات الفقراء والأكثر ضعفا يجب أن تسمع وتتجسد عند اتخاذ قرارات توزيع موارد التنمية.3

Rttp:www.tanmia.ma/article.php3?id-article=11888&lang=fr.

تم الاطلاع عليه بتاريخ: 19/04/2009 20:48

[1] «Good governance demands the consent and the participation of the governed and the full and lasting involvement of all citizens in the future of their nation». Ibid. p. 02.

[2]« I have been deeply gratified by the movement towards good governance that is taking place around the world. The success of this new movement begins with a single and simple proposition -- the will of the people.

The will of the people must be the basis of governmental authority. That is the foundation of democracy. That is the foundation of good governance» . Mr. Kofi Annan Secretary-General of the United Nations, op.cit, p. 03.

[3] «Good governance is, among other things, participatory, transparent and accountable, effective and equitable, and it promotes the rule of law. It ensures that political, social and economic priorities are based on broad consensus in society and that

the voices of the poorest and the most vulnerable are heard in decision-making over the

لقد حدد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مجموعة من العناصر والشروط أو الخصائص التي من خلالها يتحقق الحكم الراشد تتمثل في:

- المشاركة
- سيادة القانون
- الشفافية
- المسؤولية
- المساواة
- الكفاءة والفعالية
- المحاسبة
- الرؤية الإستراتيجية.[1]

وإذا كان الحكم الراشد يتطلب كل ذلك وأكثر من بيئة ونظام ديمقراطيين فهل يمكن الانتقال من بيئة ونظام غير ديمقراطي إلى الحكم الراشد ؟

الفرع الثاني: ضرورة تطبيق النظام الديمقراطي لتحقيق الحكم الراشد:

إذا كان الحكم الراشد هو أساس التطور والتنمية كما سبق بيانه فإن التمثيل الديمقراطي لإرادة الشعب هو أحد أهم العوامل الأساسية لبناء الحكم الراشد. وهو بداية الطريق لكل تنمية مستدامة.

---

allocation of development resources». Governance for Sustainable Human Development, A UNDP policy paper UNDP 1997,p 2-3

[1] 1) Participation
2) Rule of law
3) Transparency
4) Responsiveness
5) Consensus orientation
6) Equity
7) Effectiveness and efficiency
8) Accountability
9) Strategic vision. UNDP Report, Governance for Sustainable Human Development, 1997.

لقد أثبتت الدراسات المتخصصة وخبراء التنمية أن الأنظمة الفاسدة والشمولية والتي لا تعير أي اهتمام لقيمة الإنسان والحريات والتعددية والتمثيل الحقيقي لإرادة الشعب، لن تحقق أي تنمية على المدى المتوسط والبعيد وحتى لو تحقق بعض النمو الاقتصادي (الدخل القومي) في البعض منها فإن الآفات التي تنخر نظمها، من فساد ومحسوبية وبيروقراطية وإهدار الأموال بلا رقيب ولا حسيب، تؤثر سلباً على انجازاتها التنموية[1]، بل قد تؤدي أحيانا كثيرة إلى الانهيار التام. فإهدار الحقوق والحريات وسلب إرادة الشعوب والكبت السياسي يجعل كل شيء معرضا للانهيار[2].

بل حتى المساعدات الدولية والقروض التي تمنحها المؤسسات والهيئات الدولية لبعض الدول، ونظرا لتحريفها عن الأغراض المخصصة لها، أو التلاعب بها من قبل بعض الأنظمة الفاسدة، أصبحت تخضع لقيود وشروط ورقابة صارمة من قبل المانحين. بحيث أصبح يشترط لذلك دراسات وتقارير ميدانية بالإضافة إلى الشفافية وإدارة الحكم الصالح[3]، والاستخدام الجيد للموارد، وأصبح هذا واضحا في جدول أعمال التنمية من قبل الوكالات والمؤسسات المانحة ابتداء من التسعينات[4]. فقد قام مثلا البنك الدولي في مجال إعادة

---

[1] – عبد الرحيم أحمد بلال، **الديمقراطية والحكم الراشد المفهوم والمؤثرات والمعايير والآليات**، ص03، مقال منشور في الموقع التالي:
http://ncpd-sd.org/ar/news_view_6.html
تم الاطلاع عليه بتاريخ: 20-04-2009 18:48

[2] – د. مفيد شهاب، (وزير سابق للتعليم العالي بجمهورية مصر ووزير الدولة الحالي للعلاقة مع البرلمان) نقاط عامة حول حقوق الإنسان بين السيادة الوطنية والتدخل الدولي، في حقوق الإنسان الثقافة العربية والنظام العالمي، اتحاد المحامين العرب القاهرة، 1993 ص 189 .

[3] – د. أمحند برقوق، **دور المجتمع المدني في ترقية الحكم الراشد**، العالم الاستراتيجي، مركز الشعب للدراسات الإستراتيجية، العدد 08، جانفي 2009، ص 03.

[4] «This started to become manifest in the development agenda of donor agencies in a more coherent manner in the mid-1990s». Gambhir Bhatta, Governance in the New Development Agenda, Wellington, p. 02.

الإعمار وكذلك المؤسسات الأخرى "بفرض متطلبات تفصل المشروع الذي يموله عن الأنظمة الحكومية المثيرة للمشاكل وذلك بخلق وحدات خاصة لتنفيذ المشاريع PIUs. حيث تم استخدام هذه الوحدات PIUs في الفترة التالية لمرحلة إعادة الإعمار لتحريك التمويل والتنفيذ بسرعة مع تفادي معوقات البيروقراطية غير الكفؤة"[1].

ولتطوير وتحسين أساليب تقديم المساعدات، أقيم ملتقى عالي المستوى في روما في شهر فبراير 2003، انبثق عنه إعلان روما ثم اتبع بإعلان باريس الذي انضم إليه البنك الدولي و91 دولة و25 منظمة دولية تم المصادقة عليه بتاريخ 02 مارس 2005. بحيث أصبح إعلان باريس، وبالإضافة إلى الشفافية والحكم الجيد، يلزم مؤسسات المساعدة والمانحين والدول النامية بإتباع خطوات لتحسين المساعدة.[2]

فلو كان في الدول النامية ديمقراطية وأنظمة تمثل إرادة الشعوب حقيقة لما لجأت المؤسسات المانحة لتلك القيود والإجراءات الصارمة. فالديمقراطية والتمثيل الحقيقي للشعوب يمنع الفساد وآفات التسيير الأخرى، وذلك بتمكين الأفراد من الرقابة على المال العام وكل ما يتعلق بالشؤون العامة للشعب[3]، وحتى وان وجد بعض الفساد في الدول الديمقراطية فالآليات الذاتية التي توفرها

---

[1] – فارس حداد – زيرفوس، البنك الدولي في العراق : ملكية العراق للبقاء والاستمرار،ورقة عمل من نشر البنك الدولي، حزيران 2005، ص09.

[2] – "(1) قيادة الجهة المستلمة للتطوير لاستراتيجيات التنمية (2) قيام المانحين بتنسيق أعمالهم ووضع برامجهم وفقا لاستراتيجيات التنمية الوطنية للجهة المتلقية للدعم (3) تركيز الجهة المانحة والجهة المتلقية على بناء القدرة والتأكد من إعطاء المساعدات لنتائجها المرجوة". فارس حداد – زيرفوس، البنك الدولي في العراق : ملكية العراق للبقاء والاستمرار،ورقة عمل من نشر البنك الدولي، حزيران 2005، ص 10.

[3] – لجان الدفاع عن الحريات الديمقراطية وحقوق الإنسان في سوريا، ديون المستضعفين: حالة الفساد في سورية، ص 02، مقال منشور في الموقع التالي:

http://www.asharqalarabi.org.uk/huquq/c-huquq-wa83.htm

تم الاطلاع عليه بتاريخ: 06/11/2009 11;25

الديمقراطية، كالرقابة الشعبية وحرية الإعلام والصحافة واستقلالية القضاء وغيرها، قادرة على فضح الفساد والمفسدين ومعالجة ذالك. ومن ذلك ما حصل مؤخرا في بريطانيا، عندما كشفت إحدى الصحف البريطانية بعض التلاعب في نفقات النواب المالية المبالغ فيها والتي صرفت بدون وجه حق. ولم تطل هذه الفضيحة أعضاء البرلمان العاديين، بل مست أعضاء من الوزن الثقيل في حزب السلطة وأحزاب المعارضة، وخاصة ثلاثة مرشحين لرئاسة البرلمان البريطاني[1]. وهذه نفقات مبالغ فيها تم صرفها من قبل بعض النواب في اقتناء بعض الحاجيات وترميم بعض المنازل[2]. وقد أحدثت ضجة كبرى حيث أدت إلى استقالة مجموعة من النواب ورئيس مجلس العموم البريطاني مايكل مارتن الذي أعلن عن استقالته بهدف "ضمان وحدة المجلس". وقال براون أن مارتن " وهو عامل سابق، سيقدم مقترحات للانتقال من نظام التنظيم الذاتي إلى نظام يعتمد التدقيق في الحسابات من قبل جهة خارجية، بهدف استعادة ثقة الشعب"[3].

كما عمدت الحكومة البريطانية إلى الموافقة على نشر نفقات النواب ووزراء الحكومة البريطانية على شبكة الانترنت خلال الأيام التالية[4].

---

[1] – مينا العريبي، فضيحة الفساد تطال 3 مرشحين لرئاسة البرلمان البريطاني، جريدة الشرق الأوسط، السبت 28 جمادى الأولى 1430 هـ 23 مايو 2009، العدد 11134.

[2] – "وكشفت سلسلة الأخبار التي سربتها الصحف عن دفع مبالغ لأعضاء البرلمان من خزينة الدولة لنفقات تشمل تغيير مصابيح وديكورات لمنازل عطلات وتصليح أنبوب مياه تحت ملعب لكرة المضرب في منزل ريفي، وخدمات بستاني، وطعاماً للكلاب، وغيرها"
http://www.alarabiya.net/articles/2009/05/20/73301.html.
تم الاطلاع عليه بتاريخ: 29/05/2009 17: 50

[3] – http://www.alarabiya.net/articles/2009/05/20/73301.html.
تم الاطلاع عليه بتاريخ: 29/05/2009 17: 50

[4] http://arabic.euronews.net/2009/06/18/british-mps-expenses-published-on-internet/
تم الاطلاع عليه بتاريخ: 19/05/2009 18:11

وإذا كانت هذه الضجة قد حدثت بسبب صرف نفقات تدخل ضمن صلاحيات النواب غير أنها مبالغ فيها، رغم أن النواب أعادوا 120 ألف إسترليني منذ كشف ملابسات القضية قبل أسبوع[1]، فكيف يوصف الفساد والنهب في الدول التي لا تمثيل حقيقيا لإرادة الشعب ولا رقيب ولا حسيب على ذلك ؟؟؟

فعلى سبيل المقارنة والمقاربة بين هذا الذي حدث في بريطانيا، ودولة عربية كبيرة وعريقة، حيث اتهمت المعارضة الحكومة بتقديم رشاوى لأعضاء الحزب الحاكم.[2] وقد اعترف زعيم الأغلبية بأن كل نائب من نواب الحزب الحاكم تلقى ربع مليون جنيه من الحكومة. ولما "سُئل لماذا نواب حزب الأغلبية هم فقط من يحصلون على هذه المبالغ، فقال لأنهم يوافقون على الموازنة التي تقدمها الحكومة للمجلس بينما نواب المعارضة والمستقلين يرفضونها!!"[3] كما أكدت المعارضة مطالبة التحقيق في الرشاوى والمكافآت التي قدمتها الحكومة لنواب الأغلبية في الحزب الوطني الحاكم "الذين لعبوا دورًا فاعلاً في تمرير العديد من القوانين التي تمثل خطورةً بالغة على مستقبل البلاد؛ مثل قانون مدِّ العمل بقانون الطوارئ، وقانون السلطة القضائية، ... ثم الدور الرئيسي في تمرير التعديلات الدستورية، التي أسمتها المعارضة الانقلابَ الدستوري"[4]. وكذلك الأمر بالنسبة

---

[1]– Ibid.

[2] – د. طارق الغزالي حرب، رشاوى الحكومة للنواب.. مهزلة ومفسدة، جريدة المصري اليوم، 2007/12/29، ص 13.

[3] – محمد حسين، حسن يفضح رشاوى (الوطني) في بيان عاجل، منشور في الموقع التالي:
http://www.nowabikhwan.com/index.aspx?ctrl=press&ID=420a4396-ad11-43a6-9f9f-7034094bc2e3

تم الاطلاع عليه بتاريخ: 18/10/2009 20:45

[4] – المرجع نفسه.

لدولة الكويت حيث أكد د. وليد الطباطبائي النائب المعارض في مجلس الأمة الكويتي أن الحكومة أن الحكومة السابقة قدمت رشاوى لبعض النواب.[1]

ولأدل على غياب الديمقراطية وتمثيل إرادة الشعب تمثيلا حقيقيا، لكي تتحقق الرقابة الفعلية والمحاسبة والشفافية منعا لآفات التسيير السيئ والفساد الذي استشرى في معظم الدول العربية، وفي معظم دواليب وإدارات المؤسسات العمومية، ما أكده الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة في خطابه الموجه للأمة إذ جاء فيه «... إن الدولة مريضة معتلة، إنها مريضة في إدارتها، مريضة بممارسة المحاباة، مريضة بالمحسوبية، والتعسف بالنفوذ والسلطة، وعدم جدوى الطعون والتظلمات، مريضة بالامتيازات التي لا رقيب لها ولا حسيب، مريضة بتبذير الموارد العامة، ونهبها بلا ناه ولا رادع. كلها أعراض أضعفت الروح المدنية لدى الأفراد والجماعات، وأبعدت القدرات، وهجرت الكفاءات، ونفرت أصحاب الضمائر الحية والاستقامة، وحالت بينهم وبين الإسهام في تدبير الشؤون العامة، وشوهت مفهوم الدولة، وغاية الخدمة العمومية ما بعده تشويه... »[2]

إن إرادة الشعب يجب أن تكون هي الأساس لكل سلطة أو حكم. وهذا هو أساس الديمقراطية وأساس الحكم الراشد أو الصالح كما أكده الأمين العام للأمم المتحدة. وإذا كانت إرادة الشعب هي الأساس للديمقراطية والحكم الراشد،

---

[1] – منشور على موقع قناة روسيا اليوم.

[2] – خطاب رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة للأمة بتاريخ 29 ماي 1999، جريدة المساء العدد 661 الصادرة في يوم 31/ماي/1999، ص05.

الدكتور بومدين طاشمة، الحكم الراشد ومشكلة بناء قدرات الإدارة المحلية في الجزائر، الملتقى الوطني حول : التحولات السياسية إشكالية والتنمية في الجزائر: واقع وتحديات المنعقد في جامعة الشلف يومي 16 – 17 ديسمبر 2008، ص 10.

فإن هذه الإرادة لن تتحقق إلا بالتمثيل الحقيقي لتلك الإرادة. والتمثيل الحقيقي لتلك الإرادة لن يتحقق إلا بالوسيلة الوحيدة الديمقراطية وهي الانتخابات. فالانتخابات ليست هي الديمقراطية ولكن الأرضية أو اللبنة الأولى لها وهي الوسيلة لتجسيد إرادة الشعب فضلا عن المشاركة والشفافية والمساءلة... وغيرها من سمات الحكم الراشد التي سبق ذكرها. وعليه لا يمكن المرور إلى الحكم الراشد إلا بالمرور عبر نظام ديمقراطي. وهذا الأخير لن يتأتى إلى باللبنة الأولى وهي انتخابات حرة ونزيهة تجسد إرادة الشعب وتضفي الشرعية والمشاركة.

والمشكلة في أكثر الدول العربية وفي الجزائر بخصوص الديمقراطية وتجسيد إرادة الشعب ليس على المستوى النظري والنصوص بل على مستوى التطبيق والتفعيل لتلك النصوص.

فقد نصت ديباجة الدستور الجزائري الحالي على أن " الشعب الجزائري ناضل ويناضل دوما في سبيل الحرية والديمقراطية، ويعتزم أن يبني بهذا الدستور مؤسسات دستورية، أساسها مشاركة كل جزائري وجزائرية في تسيير الشؤون العمومية، والقدرة على تحقيق العدالة الاجتماعية، والمساواة، وضمان الحرية لكل فرد".

كما نصت أيضا على: "أن الدستور فوق الجميع، وهو القانون الأساسي الذي يضمن الحقوق والحريات الفردية والجماعية، ويحمي مبدأ حرية اختيار الشعب، ويضفي الشرعية على ممارسة السلطات، ويكفل الحماية القانونية، ورقابة عمل السلطات العمومية في مجتمع تسوده الشرعية، ويتحقق فيه تفتح الإنسان بكل أبعاده".

ونصت المادة 6 :" الشعب مصدر كل سلطة. السيادة الوطنية ملك للشعب وحده". ونصت المادة 7: "السلطة التأسيسية ملك للشعب.

يمارس الشعب سيادته بواسطة المؤسسات الدستورية التي يختارها.

يمارس الشعب هذه السيادة عن طريق الاستفتاء وبواسطة ممثليه المنتخبين. لرئيس الجمهورية أن يلتجئ إلى إرادة الشعب مباشرة".

ونصت المادة 8 : "يختار الشعب لنفسه مؤسسات، غايتها ما يأتي:

– المحافظة على الاستقلال الوطني، ودعمه.

– المحافظة على الهوية، والوحدة الوطنية، ودعمها.

– حماية الحريات الأساسية للمواطن، والازدهار الاجتماعي والثقافي للأمة.

– القضاء على استغلال الإنسان للإنسان.

– حماية الاقتصاد الوطني من أي شكل من أشكال التلاعب، أوالاختلاس، أوالاستحواذ، أوالمصادرة غير المشروعة". ونصت المادة 10 : "الشعب حر في اختيار ممثليه.لا حدود لتمثيل الشعب، إلا ما نص عليه الدستور وقانون الانتخابات". ونصت المادة 11 : "تستمد الدولة مشروعيتها وسبب وجودها من إرادة الشعب.

شعارها: " بالشعب وللشعب".

وهي في خدمته وحده ".[1]

هذا على مستوى النص الدستوري، وكذلك على مستوى الرؤية السياسية والإستراتيجية للسلطة الحاكمة في الجزائر، حيث أكد الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة على أهمية الربط بين الديمقراطية وتجسيد إرادة الشعب عن طريق انتخابات حرة ونزيهة، والحكم الراشد من أجل تنمية المجتمع الجزائري وتنمية الدولة لتصبح في مصف الدول المتطورة بقوله : " لا يمكن إقامة الحكم

[1] الدستور الجزائري الصادر باستفتاء شعبي في 28 نوفمبر 1996 الجريدة الرسمية رقم 76 المؤرخة في 8 ديسمبر 1996، معدل بـ :
القانون رقم 02–03 المؤرخ في 10 أبريل 2002 الجريدة الرسمية رقم 25 المؤرخة في 14 أبريل 2002،
والقانون رقم 08–19 المؤرخ في 15 نوفمبر 2008 الجريدة الرسمية رقم 63 المؤرخة في 16 نوفمبر 2008.

الراشد بدون دولة القانون، بدون ديمقراطية حقيقية، بدون تعددية سياسية، كما لا يمكن أن يقوم حكم راشد إطلاقا بدون رقابة شعبية"[1]

والانتخابات التي يتحقق بها تمثيل إرادة الشعب هي تلك التي ينص عليها الدستور وتقتضيها الديمقراطية. وهي تلك الانتخابات النزيهة والشفافة والتي تشرف عليها هيئات مستقلة ونزيهة وفق قانون انتخابي عادل وموضوعي يكفل التعددية في مجتمع يتمتع بكافة حقوقه وحرياته الجماعية والفردية. وليس تلك الانتخابات الشكلية التي تتلاعب بها الإدارات الفاسدة في الأنظمة المستبدة.

لقد أثبتت تقارير الهيئات والخبراء في مجال الانتخابات أن معظم الدول العربية تجرى فيها انتخابات لتمثيل إرادة الشعوب بطرق تشوبها نقائص وتفتقد إلى النزاهة والشفافية.

فقد أكد تقرير التنمية البشرية في المنطقة العربية مثلا على أن جل الدول العربية تجري انتخابات دورية لتمثيل إرادة الشعوب في اختيار ممثليهم. « وتوجد مجالس نيابية منتخبة كليا أو جزئيا في سائر الدول العربية باستثناء دولتين هما: السعودية والإمارات. ولكن على الرغم من كثرة العمليات الانتخابية التي تجري على الساحة العربية فقد ظلت ممارسات الحق في المشاركة طقوسا إجرائية تمثل تطبيقا شكليا لاستحقاقات دستورية. وعانى معظمها من تزييف إرادة الناخبين، وتدني تمثيل المعارضة. وبهذا لم تؤد الانتخابات دورها المفترض كوسيلة للمشاركة أو تداول السلطة، فأعادت إنتاج الفئات الحاكمة نفسها في معظم الحالات» .[2]

---

[1] – الدكتور الأخضر عزي، والدكتور غالم جلطي، التنمية البشرية للحكم الراشد، ص 04، مقال منشور في الموقع الالكتروني التالي:

http://www.freemediawatch.org/majalah/document/docmajla4-200605/arabic/20%20-%2025tanmiye.htm

تم الاطلاع عليه بتاريخ: 05/05/2009 23:10

[2] – تقرير التنمية الإنسانية العربية 2004 " نحو الحرية في الوطن العربي»

وفي الجزائر كغيرها من الدول العربية كثيرا ما اتهمت القوى السياسية والمعارضة السلطة بتزييف الانتخابات، وقد ثبت التزوير في انتخابات 1997[1] وفق ما تبين من خلال تقرير لجنة التحقيق التي أنشأها البرلمان ولم ينشر للرأي العام. وبناءا عليه فإن الديمقراطية لا تتجسد إلا بانتخابات سليمة ونزيهة، أما الانتخابات المزيفة فلا تؤدي إلا إلى ديمقراطية مزيفة.[2]

كما لعب في الجزائر أيضا المال السياسي دورا بارزا في شراء الذمم في العمليات الانتخابية سواء بتقديم الرشاوى من بعض رجال الأعمال للناخبين لشراء أصواتهم، أو لرؤساء الأحزاب لوضعهم في المراتب الأولى على قوائم الأحزاب.[3]

وإذا كانت الانتخابات في الدول العربية عبارة عن طقوس إجرائية تتسم بالتزييف وتدني المعارضة فلماذا تلجأ معظم الحكومات العربية إلى الانتخابات وفي نفس الوقت تحتكر السلطة وتعمل بلا هوادة على التضييق على المعارضين والمنافسين؟

والإجابة عن مثل هذا التساؤل واضحة في وظائف الانتخابات. فللانتخابات وظائف كثيرة من أهمها إضفاء الشرعية على الحكم أو السلطة والمؤسسات، فقد أضحت «ضرورة ملحة لا يمكن استبعادها. فلا تستطيع معظم النظم المستبدة المعاصرة البقاء والاستمرار من دون انتخابات من نوع ما أو من دون واجهات ديمقراطية أخرى. فالانتخابات تؤدي بعضاً من الوظائف التي كانت تقوم بها آليات قديمة كالاعتماد على قيادة كاريزمية، أو نظام الحزب

---

[1] – بيطام أحمد، الاقتراع النسبي والتمثيلية: حالة الجزائر، ماجستير في القانون الدستوري، 2004–2005، ص 99.

[2] – أحمد بنيني، **الإجراءات الممهدة للعملية الانتخابية في الجزائر**، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم القانونية' كلية الحقوق، جامعة الحاج لخضر باتنة، الجزائر، 2006، ص 04.

[3] – سويقات عبد الرزاق، **إصلاح النظام الانتخابي لترشيد الحكم في الجزائر**، "رسالة ماجستير"، جامعة منتوري، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2009–2010، ص 154–155.

الواحد، أو مواجهة (أو الإدعاء بمواجهة) أعداء خارجيين وغيرها من آليات الحصول على "شرعية" ما وسط الجماهير. والعالم العربي ليس استثناءً من هذا ففي دول عربية كثيرة – جمهورية وملكية على حد سواء – تجرى انتخابات لتحقيق مقاصد غير تلك التي تحققها الانتخابات في الدول الديمقراطية»[1].

والتمثيل لإرادة الشعب لا يقصد به التمثيل عن طريق انتخابات صورية يكتنفها الغموض والتزييف لإرادة الناخبين، أو يسودها الاقتتال والتشنج وربما اندلاع حرب أهلية كما يحصل في كثير من الدول الإفريقية(ساحل العاج، والصومال والكونغو والسودان..). بل يجب أن تجرى الانتخابات كما هي عادة في الأنظمة والدول المتطورة والديمقراطية «حيث يندفع المواطنون إلى صناديق الاقتراع دون اصطدام، وأن تعلن النتائج دون اقتتال، وأن يعترف الخاسر بخسارته، ويكبت الرابح، إلى حد المستطاع، فرحته لعدم إحراج أو إثارة منافسه»[2]، وأن يقام حفل يستدعى إليه جميع القادة الحاليين والسابقين وكل ممثلي الهيئات الرسمية العليا في البلاد، ليشهدوا قمة الحضارة في التنافس على السلطة وتداولها بين ممثلي الشعب، وليرسخوا هذه التقاليد والمثل العليا لدى الأجيال الحاضرة والصاعدة، وليؤكدوا لهم أن هذا هو الطريق الوحيد السليم والسلمي والديمقراطي لانتقال السلطة وتداولها من ممثل إلى آخر من ممثلي الشعب.

---

[1] – د.عبد الفتاح ماضي، لماذا اللجوء إلى الانتخابات في العالم العربي، مقال منشور في الموقع الالكتروني التالي:

http://www.arabrenewal.org/articles/4975/1/aaCDC-CaaIaeA-Aai-CaCaEICECE-Yi-CaUCaa-CaUNEi/OYIE1.html

تم الاطلاع علبه بتاريخ: 02/11/2009 17:18

[2] د. هايل نصر، البرلمان الأوروبي، مقال منشور في الموقع التالي:

http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=175517

تم الاطلاع عليه بتاريخ: 02/11/2009 19:36

إن الحديث عن تطبيق الحكم الراشد في الدول العربية وفي الجزائر على الخصوص يشبه الحديث عن سعي طالب جامعي لتحضير شهادة الدكتوراه دون اكتسابه أو حصوله على شهادة الماجستير أو شهادة الليسانس!!!

خاتمة:

من خلال العرض السابق يمكن إبراز النتائج التالية:

1- أن التنمية كهدف أساسي لكل الدول والمجتمعات لا تقتصر على جوانبها المادية فحسب بل أيضا في جوانبها الاجتماعية والإنسانية،

2- لقد أدركت الدول الديمقراطية الغربية والمنظمات الدولية أن السبيل إلى تحقيق التنمية الإنسانية المنشودة لا يتأتى ويستمر إلى بتحقق الحكم الراشد.

3- أن زيادة الإنفاق وتوسيعه على البنية التحتية في الدول المتخلفة وغير الديمقراطية لا يكفي وحده لتحقيق التنمية ولا يضمن استمرارها.

4- أن الانتقال في الدول العربية وفي الجزائر على الخصوص إلى تحقيق الحكم الراشد لا بد أن يسبقه الانتقال أولا إلى نظام ديمقراطي وبيئة ديمقراطية تسود فيها إرادة الشعب وتتحقق فيها انتخابات نزيهة وشفافة، باعتبارها اللبنة الأولى لتجسيد إرادة الشعب وسيادته فضلا عن اللبنات الأخرى كالتداول السلمي على السلطة بين الأغلبية والمعارضة في ظل التعددية الحزبية واستقلال القضاء وحرية الإعلام والشفافية الإدارية، وقوة الرأي العام والمجتمع المدني.

قائمة المراجع

أولا: مراجع باللغة العربية:

1- بوحنية قوي، نحو منظور متكامل لفهم التنمية البشرية، من خلال المدخل الكلي – المدخل الجزئي – مدخل الحكم الراشد، الملتقى الدولي حول التنمية البشرية وفرص الاندماج في اقتصاد المعرفة والكفاءات البشرية، المنعقد في ورقلة يومي 09-10 مارس 2004.

2- محمد رضى دردر، الالتزام، سلطة القانون، والحكامة الجيدة " ما تستوجبه الحكامة": تفعيل القانون من أجل تنمية مستدامة، ترجمة للفصل الأول من كتاب:

Durwood Zaelke, Donald Kaniaru , Eva Kruzikova, MAKING LAW WORK : ***Environnemental Compliance and Sustainable Development.***

3- د. عبد الحسين شعبان، العرب والتنمية، مركز دمشق للدراسات النظرية والحقوق المدنية، مقال منشور في الموقع الالكتروني للمركز:

http://www.dctcrs.org/s3314.htm

تم الاطلاع عليه بتاريخ:20/01/2008 18:36

4- الأخضر عزي، وغالم جلطي، التنمية البشرية للحكم الراشد، مقال منشور في الموقع الالكتروني التالي:

http://www.freemediawatch.org/majalah/document/docmajla4-200605/arabic/20%20-%2025tanmiye.htm

تم الاطلاع عليه بتاريخ:05/05/2009 23:10

5- محمد بوبوش، الحكامة والتنمية العلاقة والإشكاليات، مقال منشور في الموقع التالي:

Rttp:www.tanmia.ma/article.php3?id-article=11888&lang=fr.

تم الاطلاع عليه بتاريخ:19/04/2009 20:48

6- د. عبد الرحيم أحمد بلال، الديمقراطية والحكم الراشد المفهوم والمؤثرات والمعايير والآليات، مقال منشور في الموقع التالي:

http://ncpd-sd.org/ar/news_view_6.html

تم الاطلاع عليه بتاريخ:20-04-2009 18:48

7- د.مفيد شهاب، نقاط عامة حول حقوق الإنسان بين السيادة الوطنية والتدخل الدولي، في حقوق الإنسان الثقافة العربية والنظام العالمي، اتحاد المحامين العرب القاهرة، 1993.

8- د. أمحند برقوق، دور المجتمع المدني في ترقية الحكم الراشد، العالم الاستراتيجي، مركز الشعب للدراسات الإستراتيجية، العدد 08، جانفي 2009.

9- فارس حداد – زيرفوس، البنك الدولي في العراق : ملكية العراق للبقاء والاستمرار، ورقة عمل من نشر البنك الدولي، حزيران 2005.

10- لجان الدفاع عن الحريات الديمقراطية وحقوق الإنسان في سوريا، ديون المستضعفين: حالة الفساد في سورية، مقال منشور في الموقع التالي:
http://www.asharqalarabi.org.uk/huquq/c-huquq-wa83.htm
تم الاطلاع عليه بتاريخ:06/11/2009 11;25

11- مينا العريبي، فضيحة الفساد تطال 3 مرشحين لرئاسة البرلمان البريطاني، جريدة الشرق الأوسط، السبت 28 جمادى الأولى 1430 هـ 23 مايو 2009، العدد 11134.

12- د. بومدين طاشمة، الحكم الراشد ومشكلة بناء قدرات الإدارة المحلية في الجزائر، الملتقى الوطني حول : التحولات السياسية وإشكالية التنمية في الجزائر: واقع وتحديات، المنعقد في جامعة الشلف يومي 16 – 17 ديسمبر 2008.

13- أ. شيبي عبد الرحيم وآخرون، الآثار الاقتصادية الكلية لصدمات السياسة المالية بالجزائر: دراسة تطبيقية، منشورة في الموقع التالي:
www.erf.org.eg/CMS/getFile.php?id=1516
تم الاطلاع عليه بتاريخ:17/01/2012 20:17

14¯ أحمد بنيني، الإجراءات الممهدة للعملية الانتخابية في الجزائر، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم القانونية' كلية الحقوق، جامعة الحاج لخضر باتنة، الجزائر، 2006.

15- بيطام أحمد، الاقتراع النسبي والتمثيلية: حالة الجزائر، ماجستير في القانون الدستوري، 2004-2005.

16- سويقات عبد الرزاق،إصلاح النظام الانتخابي لترشيد الحكم في الجزائر، رسالة ماجستير، جامعة منتوري، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2009-2010.

17- د. طارق الغزالي حرب، رشاوى الحكومة للنواب.. مهزلة ومفسدة، جريدة المصري اليوم، 2007/12/29،

18- د. عبد الفتاح ماضي، لماذا اللجوء إلى الانتخابات في العالم العربي، مقال منشور في الموقع الالكتروني التالي:
http://www.arabrenewal.org/articles/4975/1/aaCDC-CaaIaeA-Aai-CaCaEICECE-Yi-CaUCaa-CaUNEi/OYIE1.html
تم الاطلاع عليه بتاريخ:02/11/2009 17:18

19- د. هايل نصر، البرلمان الأوروبي، مقال منشور في الموقع التالي:
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=175517
تم الاطلاع عليه بتاريخ:02/11/2009 19:36

20- الدستور الجزائري الصادر باستفتاء شعبي في 28 نوفمبر 1996 الجريدة الرسمية رقم 76 المؤرخة في 8 ديسمبر 1996،
معدل بـ :
القانون رقم 02-03 المؤرخ في 10 أبريل 2002 الجريدة الرسمية رقم 25 المؤرخة في 14 أبريل 2002،

والقانون رقم 08-19 المؤرخ في 15 نوفمبر 2008 الجريدة الرسمية رقم 63 المؤرخة في 16 نوفمبر 2008.

21- مرسوم رئاسي رقم 11-426 مؤرخ في 08 ديسمبر 2011 يحدد تشكيلة الديوان المركزي لقمع الفساد وتنظيمه وكيفيات سيره.

22- تقرير التنمية الإنسانية العربية 2004 " نحو الحرية في الوطن العربي» .

23- تقرير اليونسكو حول العلوم لسنة 2010.

ثانيا- مراجع باللغة الأجنبية:

24- Adel M. Abdellatif, (Governance Programme Advisor, Regional Bureau for Arab States, UNDP), Good Governance and Its Relationship to Democracy & Economic Development, Global Forum III on Fighting Corruption and Safeguarding Integrity Seoul 20-31 May 2003.

25- Kofi Annan Secretary-General of the United Nations, Inaugural Address, International Conference on Governance for Sustainable Growth and Equity, United Nations, New York, 28-30 July 1997.

26- Strategic vision. UNDP Report, Governance for Sustainable Human Development, 1997.

التـداوليـة

مفاهيم ومصطلحات

د.عبد الحفيظ تحريشي

أستاذ محاضر –ب– لسانيات تطبيقية

قسم اللغة العربية وآدابها جامعة بشار

الملخص:

شهد القرن 20 تطورا كبيرا للسانيات البنيوية خاصة بعد نشر محاضرات دي سوسيرDe Saussure (1857–1913) وترجمة كتابه إلى معظم لغات العالم، فظهرت مدارس بنوية عديدة نتجت عنها تيارات ومناهج قامت بتحليل اللغة والبحث في أسرارها والكشف عن مكوناتها.

وقد أهملت هذه الدراسات في تحليلها المرجع والسياق والعوامل الخارجية المؤثرة في العملية التواصلية القائمة بين الموصل والمتلقي، مما أدى إلى نشوء تيار جديد من الدراسات والنظريات أطلق عليه الدارسون مصطلح التداولية " La pragmatique" الذي ينطلق من وظيفة اللغة ويهتم باللغة اليومية باختلاف مستوياتها.

Résumé:

LE XXème siècle a connu un grand développement, en particulier après la publication des cours de De Saussure (1857-1913) et la traduction des ses écrits dans la plupart des langues de monde entier, l'apparition de plusieurs écoles constitutionnelles ont mis en évidence différents courants et disciplines qui ont analysé la langue et ses composantes.

Ces études ont négligé dans l'analyse de la langue les références, les contextes, les facteurs extrêmes qui influent sur la communication du processus entre l'émetteur et le récepteur, ce qui entraîne la naissance d'un nouveau courant issue des études et des théories appelé «La pragmatique», qui repose sur la fonction de la langue courante à travers ses différents niveaux.

1- مفهوم التداولية:

يكتنف مفهوم التداولية كثيرا من الغموض، فهي محط اهتمام المناطقة والسيميائيين والفلاسفة والسوسيولوجيين والسيكولوجيين والبلاغيين وعلماء التواصل واللسانيين... فهي على مستوى التحليل، لا يمكن أن نصنفها في أي من المستويات ولا تدرس جانبا محددا في اللغة بل تستوعبها جميعا.[1]

يعود الفضل إلى إدخال مصطلح Pragmatique في معجم اللسانيات الحديثة إلى شارل موريس Charles Morris في سنة 1938 في كتابه أسس نظرية العلامات، حيث حدد ماهيتها كجزء من السيميائية وأحد مكوناتها، تهتم بدراسة العلاقة بين العلامات وبين مستعمليها أي مفسريها وتحديد ما يترتب عن هذه العلامات، ويعرفها فرانسواز ريكاناتي François Recanati بأنها بحث يهتم بدراسة استعمال اللغة داخل الخطاب وإبراز السمات التي تميزه، وتهتم ببعض الأشكال اللسانية التي لا يتحدد معناها إلا من خلال استخدامها.[2]

ويمكن تصنيف مدونة تعريفاتها إلى حقول هي: [3]

تعريفات ترتبط بحقل نشأة التفكير التداولي.

تعريفات ترتبط بحقل موضوع التداولية ووظيفتها.

تعريفات ترتبط بحقل التواصل والأداء.

تعريفات ترتبط بحقل علاقتها بعلوم أخرى.

---

[1]- أنظر: محمد نحلة، **آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر**، دار المعرفة الجامعية، مصر، 2002، ص: 10.

[2]- أنظر: فرانسواز أرمينكو، **المقاربة التداولية**، ترجمة: سعيد علواش، مركز الانتماء العربي، ص: 4.

[3]- أنظر: خليفة بوجادي، **في اللسانيات التداولية مع محاولة تأصيلية في الدرس العربي القديم**، بيت الحكمة، الجزائر، ط: 1، 2009، ص: 67-75.

تعددت المقابلات العربية للمصطلح الأجنبي Pragmatique، [1] فقيل براجماتيكا أو البراغماتية والبراغماتيك، البرجماتية والبراجماتيك كمصطلحات معربة له، كما نجد مقابلات عربية مترجمة للمصطلح مثل: التداوليات، التداولية، المقامية، الوظيفية، السياقية، الذرائعية، النفعية. غير أن المصطلح "التداولية" الذي وضعه أحمد المتوكل خلال 1985 في موضوع خاص حول الوظائف التداولية في اللغة العربية هو الذي صار شائعا بين المختصين ومستعملا بينهم.[2]

لا توجد تداولية واحدة بل تداوليات متعددة يوحدها العنصر الشكلي لممارسة سلطة المعرفة في إطار استراتيجيات توجه النقاش والحوار،[3] هده التداوليات هي:[4]

- تداولية البلاغيين الجدد.
- تداولية السيكولوجيين.
- تداولية اللسانيين.
- تداولية المناطقة والفلاسفة.

بدأت التداولية بالظهور في فرنسا سنة 1980 بعدما تأسست على معرفة متشعبة ومسهبة آثرت الدراسات اللسانية، فأدخلت في حقل الدراسات الأدبية والعلوم الاجتماعية.[5]

---

[1]– Pragmatique: يرجع تأصيله إلى اللفظ اليوناني pragma التي تعني العقل أو الحدث action.

[2]– أنظر: خولة طالب الإبراهيمي، **مبادئ في اللسانيات**، دار القصبة، الجزائر، 2000، ص: 176.

[3]– أنظر: أحمد عزوز، المدارس اللسانية، ص: 228.

[4]– أنظر: المرجع نفسه، ص: 229.

[5]– أنظر: أحمد عزوز، **المدارس اللسانية**، ص: 231.

2- أشكال تطور التداولية:

توجد تصورات كثيرة لأشكال تطورها، ولعل من أبرزها ما وضعه كل من فرانسواز أرمينكو وهانسون وجان سرفوني وتتلخص هذه التصورات فيما يأتي:

أ- تصور فرانسواز أرمينكو:

صنفها في اتجاهين في كتابه "المقاربة التداولية" هما:[1]

تداولية اللغات الشكلية وتداولية اللغات الطبيعية:

قامت التداولية الشكلية بمعالجة العلاقة بين التلفظ وملفوظه وبين الجمل وسياقاتها واهتمت أيضا بدراسة شروط الحقيقة وقضايا الجمل والحدس بين المتخاطبين والاعتقادات المتقاسمة، في حين اهتمت تداولية اللغات الطبيعية بدراسة اللغة بوصفها وسيلة فريدة للتعبير عن مشكلات الفلسفة والمجتمع.

تداولية التلفظ، وتشمل:

تداولية صنيعة التلفظ: تدرسه من حيث هوصناعة أي كيفية صياغته وتشكيله.

تداولية صيغ الملفوظ التي تهتم بشكل الملفوظ وعباراته: تعالج العلاقة بينه وبين الدلالة، وتحدد السياق المناسب له.

ب- تصور هانسون:

وضع هانسون تصورا جديدا لأقسام التداولية في سنة 1974، قصد من خلاله توحيد أجزائها على أساس درجة تعقد السياق من جزء إلى آخر، ففرق بين:[2]

تداولية الدرجة الأولى:

---

[1]- أنظر: فرانسواز أرمينكو، **المقاربة التداولية**، ص: 11-40.

[2]- أنظر: المرجع السابق، ص: 41-73.

تدرس رموز التعبيرات المبهمة خلال ظروف استعمالها، وتقوم بتناول السياق ومعطيات الزمان والمكان والرمز والإشارة.

تداولية الدرجة الثانية:

ترتكز على دراسة مدى ارتباط الموضوع المعبّر عنه بملفوظه؛ فتهتم بشروط التواصل والتمييز بين المعاني(الحرفي–السياقي)، (الحرفي–الموضوعي).

تداولية الدرجة الثالثة:

وتخص نظرية أقفال االكلام، مما قدمه أوستين وطوّره سورل.

ج–تصور جان سرفوني:

ميز بين ثلاث وجهات نظر تتعلق بالتداولية بعد أوستين هي: [1]

وجهة نظر اوزوالد ديكرو:

تدرس اللسان والعلاقات المتبادلة بين القول واللاقول، وتتعرض أيضا إلي دراسة المضمون والحجاج.

وجهة نظر آلان بيريندونيه:

إن أطروحته تناقض فكرة أوستين (القول هو الفعل)، فمفهومه للقول الفاعل هو مفهوم عالي الكلفة، والأفعال الإنجازية في نظره ليست مهمتها الإنجاز، بل عدم إنجاز فعل، فهي تستعمل لإحلال الكلام محل الفعل المادي.

وجهة نظر رمارتان:

يرى أن مجال البراغماتية ليس الجملة، ولكنها تتداخل على مستوى الملفوظ، وهي نتيجة للآلية الدلالية التي تشكل هذه الكلمة علامة لها.

3– شروط استعمال التداولية:

[1]– أنظر: فرانسواز أرمينكو، **المقاربة التداولية**، ص: 79 وما بعدها

حاول ماس/ فوندرليش (1972) Maas.U/ Wunderlich.D. وصف شروط استعمال التداولية، حيث اشترط أن يكون لدى كل متواصل قدرات من النوع الأتي:

أن يكون لديه مفهوم عن الواقع وعن العوالم الممكنة التي يمكن استنباطها منه، حتى يحصر ما يريد أن يتواصل حوله.

أن ينشئ اتصالا وأن يستطيع حصره.

أن يستطيع الإدراك، وأن يمتلك ذاكرة/ وقدرة على التوقع أيضا بالنسبة لسياق الكلام، وسياق الموقف المستمرين.

أن يستطيع الخوض في أدوار اجتماعية تجاه الآخرين.

أن يستطيع إعادة إنشاء شروط اجتماعية.

أن ينطق أبنية صوتية مناسبة، وأن يكوّن من خلال ذلك صيغا لغوية جديدة للبناء.

أن يدرك أبنية صوتية وأن يستطيع فهمها باعتبارها صيغا لغوية وتعبيرا عن مركب لفعل كلامي.

أن يستطيع استخدام وسائل لغوية مصاحبة ووسائل غير لغوية استخداما مناسبا وفهمها فهما ملائما.

يعد كل منطوق لغوي من وجهة نظر التداولية [1] ليس منطوقا من مضامين فحسب، بل هو منطوق من المقاصد أيضا، فالمنطوق اللغوي هو إذن فعل داخل مجريات فعلية، ويغير كل فعل العلاقات القائمة بين شركاء التواصل ويوجد الشروط للأفعال التالية ذات الطبيعة اللغوية وغير اللغوية.[2]

---

[1]– أنظر: Maas.U/ Wunderlich.D. Pragmatik and apruchliches, 1972. P:90 نقلا عن: زنسيسلاف وأورزيناك، **مدخل إلى علم النص، مشكلات بناء النص**، ترجمة: سعيد حسن بحيري، مؤسسة المختار، ط: 1، 2003، ص: 87.

[2]– أنظر: المرجع نفسه،، ص: 87.

4- المفاهيم الأساسية والتصورات التداولية المحورية:

أ- السلوك والفعل:

توظف في التداولية مصطلحات مثل: السلوك التواصلي والفعل (الحدث) التواصلي، والسلوك اللغوي والحدث(الفعل) اللغوي والكلامي والأفعال الكلامية أحيانا متجاورة بلا اختلاف، وأحيانا بوصفها مفاهيم متعددة؛ فيستخدم الفعل والسلوك بشكل لغوي مشترك، مترادفة أحيانا عندما تشير إلى عمل إنساني ويمكن أن يستعمل(الفعل) بشكل إجمالي حين ترى المبادرة مع الذي يفعل شيئا، بينما يفضل استعمال (السلوك) حين يطلب من آخرين أن يفعلوا شيئا، ولا يمكن أن تستخدم هذه المصطلحات استخداما ترادفيا في الخطاب العلمي، فللمفاهيم العملية مضامين مفهومية محددة،[1] يرتبط بهذه المصطلحات مفاهيم جوهرية مثل: الحدث، القصد، المغزى، السلوك الإثاري والفعل القصدي.

ب- الكفاءة التواصلية:

توجد تحديدات مفهومية متباينة للكفاءة التواصلية خاصة بين المجالين التربوي والتداولي، ولكنها تشترك جميعها في المقصود انطلاقا من مفهوم تشومسكي للكفاءة(اللغوية)، وهو «قدرة إنسانية بالغة الشمول، تهدف إلى إدراك شركاء اتصال الموقف التواصلي بعوامل مثل المكان والزمان والعلاقات الاجتماعية إلى استخدام وسائل التواصل لتحقيق الأهداف».[2]

ج- الأفعال الكلامية:

يستخدم الفعل الكلامي غالبا لوصف التواصل بين الناس، وتستعمل في الأفعال المفردة والتواصلية الخاصة والممكنة بين اللغة مثل

---

[1] – أنظر: كارل. ديتربونتنج، **المدخل إلى علم اللغة**. ترجمة: سعيد حسن بحري، مؤسسة المختار، القاهرة، ط: 2، 2006، ص: 287– 290.

[2] – المرجع نفسه، ص: 292–293.

السؤال والطلب في الغالب مصطلح الأحداث اللغوية أو الأحداث الكلامية وتنطلق تحليلات الفعل الكلامي من فكرة أن شخصا ما عند الكلام:[1]

يعبر لغويا.

أنه يقول شيئا.

أنه موجود في موقف كلام.

أنه –عادة– يتحدث إلى شخص ما.

أنه من خلال هذا الكلام –فعل الكلام– الفعل الكلامي– يتأثر بالموقف التواصلي ويؤثر في شريك الاتصال.

د–_الأفعال اللغوية:

توجد مجموعة من الأفعال التي تنجز لغويا أو غير لغوي من خلال الحركات أو النشاطات الجسدية، وقد قام اوستين بتجميع كل الأفعال اللغوية في خمس فصائل كبرى هي:[2]

الأفعال اللغوية الدالة على الحكم (verdictifs)مثل: قدر–حكم على...

الأفعال اللغوية الدالة على الممارسة والتطبيق (exercitifs) مثل: عين– نضج– حذر.

الأفعال اللغوية الدالة على الوعد (compartatifs) مثل: وعد–كفل–التزم.

الأفعال اللغوية الدالة على السيرة (condutifs) مثل: شكر–هنأ.

الأفعال اللغوية الدالة على العرض(expositifs) مثل: افترض– اعترف–رد

هـ– الأفعال الأدائية:

هي أفعال لغوية تعرض وتعين في الوقت ذاته، وبعض هذه الأفعال الإجرائية ترمز إلى أفعال لا يمكن أن تنجز إلا من خلال نطق تواصلي

---

[1] – أنظر: المرجع نفسه، ص: 235

[2] – أنظر: احمد عزوز، **المدارس اللسانية** ص:239–240

للكلمات، وقد تصحب حركات معينة هذه الأفعال، وهي تختلف باختلاف الوسط الثقافي.[1]

ويرتبط بمدونة اللسانيات التداولية أيضا موضوعات لا تقل أهمية عما ذكر، ويتعلق الأمر بما يأتي:

و- الملفوظية:

إن الملفوظية L'énonciation هي عملية إنتاج الملفوظ L'énoncé ويكتسي تعريفها الطابع العملي، حيث تقابل التوظيف الفعلي للغة، وتشكلها مجموعة العوامل والأفعال التي تسهل إنتاج الملفوظ –بما في ذلك التواصل ذاته– وهو حالة خاصة من حالاتها.[2]

ي- الحِجاج:

يرتبط مفهوم الحجاج Argumentation بالفعل، وهو بحث من أجل ترجيح خيار من خيارات قائمة ممكنة، بهدف وضع فاعلين معينين في مقام خاص إلى القيام بأعمال إزاء الوضع الذي كان قائما.[3]

ن- التفاعل والسياق:

يميز التفاعل سلوك الإنسان عن غيره فهو « سلسلة من الأحداث يكون فيها عدة أشخاص هم المعنيون بوصفهم فاعلين غير متزامنين»،[4] ويشمل السياق المحيط اللساني (مستخدم اللغة، الحدث، النظام اللغوي، مواقع مستخدمي

---

[1] – أنظر: كارل –ديتربونتنج، **المدخل إلى علم اللغة**، ص: 300.

[2] – جان سرفوني، **الملفوظية**، ترجمة : قاسم المقداد: منشورات اتحاد الكتاب العربي، 1998، ص: 7.

[3] – أنظر: محمد سالم ولد محمد الأمين، **مفهوم الحجاج عند (بيركمان) وتطوره في البلاغة المعاصرة**، "مجلة عالم الفكر"، الكويت، مج 28، يناير– مارس 2000، ص: 98.

[4] – فان دايك، **علم النص، مدخل متداخل الاختصاصات**. ترجمة وتعليق: محمد سعيد البحري، مصر، ط: 1، 2001، ص: 128.

اللغة، أنظمة المعايير الاجتماعية والعادات والتقاليد). فقد عرف السياق بأنه «علامات شكلية في المحيط اللساني الفعلي».[1]

ل- الوظائف التداولية:

تجاوز الدرس التداولي فكرة الوظيفة الوحيدة للغة وهي التواصل إلى تعدد الوظائف، ولعل أهمها أن اللغة ذات وظيفة تأثيرية في السلوك الإنساني، وتبنى عليها تغيرات في المواقف والآراء،[2] وتحدد الوظائف التداولية وضعية مكونات الجملة بالنظر إلى البنية الإخبارية والمعلوماتية، بعلاقة الجملة بالطبقات المقامية المحتمل أن تنجز فيها.[3]

لقد أصبحت التداولية مشروعا هاما واسع الأفق في اللسانيات النصية يولي أهمية خاصة للأقطاب ومناحي النصية فيه، حيث أمكن من خلاله الإجابة عن كثير من الأسئلة التي تتعلق بالتواصل والتفاعل وشروط الأداء.

5.علاقة التداولية بالعلوم الأخرى:

أ- علاقة التداولية باللسانيات:

أكد فرانسوا لاترافارس F.Latraverse في كتابه (البراغماتية، تاريخ ونقد) صعوبة التمييز بين هذين العلمين، فاللسانيات تشتمل على عدد كبير من النظريات والمذاهب المترابطة بما في ذلك التداولية، ثم يعترف بعد ذلك بأن التداولية تتموقع خارج النظرية اللسانية بناء على ما قدمه تشومسكي في مفهوم الكفاءة والأداء.[4]

---

[1] - G. Mounin, Dictionnaire de la Linguistique, P83 نقلا عن: خليفة بوجادي، **في اللسانيات التداولية**، ص: 114.

[2] - أنظر: خليفة بوجادي، **في اللسانيات التداولية**، ص: 117.

[3] - أنظر: أحمد المتوكل، **الجملة المركبة في اللغة العربية**، ص: 25.

3+ Voir : Latraverse François, **La pragmatique (histoire et critique).** Pierre Mardaga, éditeur, Bruxelles, Belgique, 1987, P : 161-162

وقد أقر اللسانيون أهمية اللسانيات في دراسة نظام اللغة وطرق التنظيم بين مجموع الأصوات، ومجموع المعاني بين الشكل وبين المعنى بتعبير أوجز، غير أنهم لم يضبطوا مجال التداولية مقارنة بالعلوم الأخرى للسانيات،[1] فهي تتجاوز (الشكل، المعنى) إلى مجالات أخرى مثل الملفوظية ومظاهر الاستدلال في اللغة وغيرها...

ب- علاقة التداولية بالنحو الوظيفي:

يعد النحو الوظيفي من أهم روافد التداولية، وقد جعل بعض الدارسين الوظيفية في عموم معناها تقابل التداولية؛ فالنحو الوظيفي يقدم دعائم هامة للتفسير التداولي للخطاب، وهو في نظر سيمون ديك يجمع بين المقولات النحوية المعروفة، وبين ما عرضته نظرية أفعال الكلام،[2] فهو يقترح أن يدرج النحو الوظيفي ضمن نظرية تداولية شاملة.

جـ- علاقة التداولية بعلم الدلالة:

تبحث كل من التداولية وعلم الدلالة في دراسة المعنى في اللغة ويجعل بعض الدارسين التداولية امتدادا للدرس الدلالي، فيصنف علم الدلالة ضمن القدرة على معرفة اللغة، أما التداولية فتصنف ضمن الأداء والإنجاز واستخدام اللغة،[3] كما أن "السيمانتيكية البراجماتية اللغوية تتولى المعنى ضمن إطار المقام المحدد المعالم والمقاصد"،[4] وهذا يعني أن أحدهما يكمل الآخر.

د- علاقة التداولية باللسانيات النفسية:

4+ Voir : Moschler jacque et Anne Rebole, **Dictionnaire encyclopédique de pragmatique**, Seuil, France, Octobre 1994, P 18-20.

[2]- أنظر: أحمد المتوكل، **الوظائف التداولية في اللغة العربية**، منشورات الجمعية المغربية للتأليف والترجمة والنشر، الدار البيضاء، المغرب، ط.1، 1988، ص: 8-9.

[3]- أنظر: جون ليونز، **اللغة والمعنى والسياق**، ترجمة: عباس صادق الوهاب، مراجعة يوتيل عزيز، سلسلة المائة كتاب، دار الشؤون الثقافية العامة، وزارة الثقافة والإعلام، بغداد، العراق، ط1، 1987، ص: 31-32.

[4]- شاهر الحسن، **علم الدلالة السيمانتيكية والبراجماتية في اللغة العربية**، دار الفكر، عمان، الأردن، ط1، 2001.

تعتمد التداولية في درسها على مقولات اللسانيات النفسية، فسرعة البديهة، وحدة الانتباه، وقوة الذاكرة والذكاء... كلها عناصر تشرح ملكة التبليغ الحاصلة في الموقف الكلامي.[1]

هـ- علاقة التداولية باللسانيات الاجتماعية:

تتداخل التداولية واللسانيات الاجتماعية تداخلا كبيرا في بيان أثر العلاقات الاجتماعية بين المشاركين في الحديث على موضوعه، وبيان مراتبهم وأجناسهم وأثر السياق غير اللغوي في كلامهم.

و- علاقة التداولية باللسانيات التعليمية:

تستند التعليمية في الوقت الحاضر إلى مقولات البحوث التداولية التي أسهمت في مراجعة مناهج التعليم ونماذج الاختبارات والتمارين، وعدّت البعد التداولي للغة أحد أهداف العملية التعليمية، كما انتقدت طرق تدريس اللغات الأجنبية التي تتعامل مع لغات مثالية وأناس مثاليين في مواقف مثالية... بعيدا عن أي سياق اجتماعي ودعت إلى تجاوز تدريس أنماط الترميز إلى تدريس أنماط التأطير.[2]

ز- علاقة التداولية باللسانيات النصية وتحليل الخطاب:

يتجاوز مجال اللسانيات النصية دراسة الخطاب بعدّه نصا إلى عدّه نشاطا فعليا يعتمد المعارف المقامية والسياقية، وذلك من المجالات الثرية للدرس التداولي.[3]

---

[1]- أنظر: خليفة بوجادي، **في اللسانيات التداولية مع محاولة تأصيلية في الدرس العربي القديم**، بيت الحكمة، الجزائر، ط1، 2009، ص 132.

[2]- ينظر: أ- الجيلالي دلاش، **مدخل إلى اللسانيات التداولية لطلبة معاهد اللغة العربية وآدابها**، ترجمة محمد يحياتن، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1996، ص 76.

ب- نايف حرما وعلي حجاج، **اللغات الأجنبية، تعليمها وتعلّمها**، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ع 272، 2001، ص 219.

[3]- أنظر: خليفة بوجادي، المرجع السابق، ص: 134-135.

إن التداولية تعنى بدراسة الكيفية التي يسلكها الناس لفهم الفعل الكلامي، وكيفية إنتاجهم له، فهي حقل واسع جدا يشمل كل جوانب اللغة إذ تعن بتتبع أثر القواعد المتعارف عليها من خلال العبارات الملفوظة وتأويلها، وتهتم بتحليل الشروط التي تجعل العبارات جائزة ومقبولة في موقف معين بالنسبة للمتكلمين بتلك اللغة، وتسعى التداولية لأن تجد مبادئ تشتمل على اتجاهات مجاري فعل الكلام المتشابك الإنجاز الذي يجب أن يوجد عند إنجاز العبارة كي تصير ناجحة ومفهومة، وتحاول التداولية أيضا البحث في كيفية تماسك ظروف نجاح العبارة كفعل إنجازي، وأن تصوغ الشروط التي تعين أيَّ العبارات تكون ناجحة في موقف ما.

المصادر والمراجع:

أ- المراجع باللغة العربية

1. أحمد عزوز، المدارس اللسانية: أعلامها–مبادئها ومناهج تحليلها للأداء التواصلي، دار آل الرضوان، وهران، ط:2، 2008.
2. أحمد المتوكل، الجملة المركبة في اللغة العربية، منشورات عكاظ، المغرب، 1988.

أحمد المتوكل، الوظائف التداولية في اللغة العربية، منشورات الجمعية المغربية للتأليف والترجمة والنشر، الدار البيضاء، المغرب، ط.1،

3. جان سرفوني، الملفوظية، ترجمة: قاسم المقداد، منشورات اتحاد الكتاب العربي، 1998.
4. جون ليونز، اللغة والمعنى والسياق، ترجمة: عباس صادق الوهاب، مراجعة يوتيل عزيز، سلسلة المائة كتاب، دار الشؤون الثقافية العامة، وزارة الثقافة والإعلام، بغداد، العراق، ط1، 1987،

5. الجيلالي دلاش، مدخل إلى اللسانيات التداولية لطلبة معاهد اللغة العربية وآدابها، ترجمة محمد يحياتن، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1996.
6. خليفة بوجادي، في اللسانيات التداولية مع محاولة تأصيلية في الدرس العربي القديم، بيت الحكمة، ط:1، 2009.
7. خولة طالب الإبراهيمي، مبادئ في اللسانيات، دار القصبة، الجزائر، 2000.
8. زنسيسلاف وأورزيناك، مدخل إلى علم النص، مشكلات بناء النص، ترجمة: سعيد حسن بحيري، مؤسسة المختار، ط: 1، 2003.
9. فان دايك، علم النص، مدخل متداخل الاختصاصات. ترجمة وتعليق: محمد سعيد البحري، مصر، ط: 1، 2001.
10. فرانسواز أرمينكو، المقاربة التداولية، ترجمة: سعيد علواش، مركز الانتماء العربي.
11. شاهر الحسن، علم الدلالة السيمانتيكية والبراجماتية في اللغة العربية، دار الفكر، عمان، الأردن، ط1، 2001.
12. كارل. ديتربونتنج، المدخل إلى علم اللغة. ترجمة: سعيد حسن بحري، مؤسسة المختار، القاهرة، ط:2، 2006.
13. محمد سالم ولد محمد الأمين، مفهوم الحجاج عند (بيركمان) وتطوره في البلاغة المعاصرة، مجلة عالم الفكر، الكويت، مج 28، يناير– مارس 2000.
14. محمد نحلة، آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، دار المعرفة الجامعية، مصر، 2002.

15. نايف حرما وعلي حجاج، اللغات الأجنبية، تعليمها وتعلّمها، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ع 272، 2001.

ب, المراجع باللغة الأجنبية

16. La traverse François, La pragmatique (histoire et critique). Pierre Mardaga, éditeur, Bruxelles, Belgique, 1987.

17. Moschler jacque et Anne Rebole, Dictionnaire encyclopédique de pragmatique, Seuil, France, Octobre 1994.

الضمانات الممنوحة للمتهم
أمام المحكمة الجنائية الدولية

د.دليلة مباركي

أ. سوياد ليلى

جامعة الحاج لخضر باتنة

ملخص:

يتضمن القانون الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية مجموعة من الضمانات الأساسية للمتهم كالحق في المحاكمة العادلة المعترف بها في القانون الدولي والمعايير الدولية بحيث يكفل لآي شخص يتهم بارتكاب جريمة الإبادة الجماعية أو الجرائم ضد الإنسانية أو جرائم الحرب أن يستفيد عند الفصل في التهمة المنسوبة إليه بالحق في محاكمة علنية عادية تجرى في إطار النزاهة والضمانات المكفولة في النظام الأساسي توفر قدر اكبر من الحماية مما توفره الصكوك الدولي .

Abstract:

Roman International criminal Court Status includes a set of guarantees assured to the accused such as: a fair trial recognized by international law and international standards, so that every person accused by genocide, crimes against humanity or wars could benefit from a normal public trial once passing the sentence in the frame of integrity and guarantees assured by the status so that it provides more protection than that provided by other international acts.

مقدمة:

لقد شهد العالم عبر التاريخ العديد من المساهمات في سبيل إرساء القواعد القانونية لتحقيق التوازن بين مصلحتين متعارضتين مصلحة المجتمع في الدفاع عن استقراره وأمنه ومصلحة المتهم في ضمان حقوقه.

وفي هذا الشأن سعت الدول على المستوى الداخلي وكذلك في إطار التعاون الدولي إلى إقرار مجموعة من المعاهدات والاتفاقيات في سبيل ضمان تنظيم قانون يكفل كرامة الإنسان وحماية حقوقه وحرياته الأساسية وذلك من خلال مؤسسات قضائية مستقلة تضمن الوصول إلى تحقيق محاكمة عادلة.

غير أن بعض الأوضاع التي شهدها العالم بسبب بعض الحروب والتي تم من خلالها المساس بأهم الحقوق الأساسية للمواطن في ظل غياب المؤسسات القضائية الكفيلة بضمان متابعة مرتكبي هذه الانتهاكات، دفع المجتمع الدولي إلى التفكير في إيجاد آلية دولية تتصدى لهذه الانتهاكات وهذا ما تم من خلال مؤتمر الأمم المتحدة المنعقد في روما سنة 1998 لإنشاء المحكمة الجنائية الدولية الدائمة لمحاكمة ومعاقبة المجرمين، وقد نالت هذه الفكرة مصادقة 60 دولة أسست للمحكمة الجنائية الدولية في نيسان2002 والتي دخلت حيز التطبيق في تموز 2002، مما مكن من إيجاد هيئة دولية دائمة للبت في جرائم الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب الواقعة والتي تقع بعد دخول نظام روما الأساسي حيز التطبيق، مع اعتبار اختصاص هذه المحكمة مكملا للمحاكم الوطنية للدول.

لذا تسعى الجماعة الدولية إلى تحقيق السلام والأمن العالميين القائم على العدل واحترام مبادئ القانون الدولي وأعمالها في حل المنازعات الدولية ولاشك أن العدل يتحقق من خلال احترام أحكام القضاء الدولي وتقديس حجيته وتنفيذ ما ينطوي عليه من التزامات وإبراز ما به من حقوق كونه من أهم الوسائل الدولية في حل المنازعات الدولية وأكثرها عدالة، حيث تصدر أحكامها في إطار

الضمانات والإجراءات التي تضمن إحقاق الحق وحماية حقوق الإنسان من تعسف السلطة أو إساءة استخدام سلطاتها بإهدار حقوق الفرد وحريته.

ولكن الإشكالية المطروحة في هذا الصدد ما هي الضمانات الممنوحة للمتهم أمام المحكمة الجنائية الدولية لتحقيق محاكمة عادلة لكون المتهم هو طرف ضعيف في هذه المعادلة فهو يحاكم في إقليم غير إقليمه الوطني، وأمام قضاة دوليين وقد لا يسمح له بالاستعانة بالدفاع الذي يريده بالإضافة إلى عدد كبير من التهم التي توجه إليه وهل أن الضمانات المنصوص عليها في النظام الأساسي لإنشاء المحكمة الجنائية كافية للإجابة على هذه الإشكالية.

وعليه سوف نتناول مجموعة من الضمانات الممنوحة للمتهم أمام المحكمة الجنائية الدولية.

وتنقسم ضمانات المتهم أمام المحكمة الجنائية الدولية إلى ثلاثة مراحل ضمانات المتهم قبل المحاكمة، ضمانات المتهم أثناء المحاكمة وضمانات المتهم بعد المحاكمة.

الفرع الأول: ضمانات المتهم ما قبل البدء بالمحاكمة الجنائية الدولية:

1/افتراض قرينة البراءة:

وهو المبدأ الذي يقضي بأن المتهم بريء إلى أن تثبت إدانته أمام المحكمة بحكم قضائي نهائي يصدر وفقا للقانون الواجب التطبيق، وقد ورد في النظام الأساسي مبدأ المحاكمة العادلة ألا وهو أن أي متهم بريء حتى تثبت إدانته أمام المحكمة الجنائية الدولية ولأول مرة في صك دولي. كما نص النظام على أنه لكي تدين المحكمة المتهم يجب أن تقتنع بأنه مذنب بدون أي مجال للشك، و يقع عبء الإثبات في جميع مراحل الدعوى على المدعى العام بما

يتماشى مع افتراض البراءة[1]. ولا يجوز أن يفرض على المتهم عبء الإثبات أو واجب الدحض على أي نحو، وفقا لهذا المبدأ يكون من حق المتهم أن يلتزم الصمت أثناء المحاكمة ودون أن يدخل هذا الصمت في الاعتبار عند تقرير الذنب أو البراءة[2]، حيث نصت المادة 66 من النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية.

أ – أن الإنسان برئ إلى أن تثبت إدانته أمام المحكمة وفقا للقانون الواجب التطبيق.

ب– يقع على المدعي العام عبء إثبات أن المتهم مذنب.

ج – يجب على المحكمة أن تقتنع بأن المتهم مذنب دون شك معقول قبل إصدار حكمها بإدانته" كما نصت "المادة 1/67/ز"ألا يجبر على الشهادة ضد نفسه أو على الاعتراف بالذنب وأن يلزم الصمت، دون أن يدخل هذا الصمت في الاعتبار لدى تقرير الذنب أو البراءة.[3]

2–مبدأ شرعية الجرائم والعقوبات :

تقتضي هذه الضمانة أنه لا يجوز محاكمة ومعاقبة شخص عن فعل ارتكبه إلا إذا كان القانون الساري المفعول ينص صراحة على تجريمه، ويحدد أركانه وعناصره، وبالمقابل يحدد الجزاء المقرر له.وفي هذا الصدد ثار جدل كبير بين الفقهاء حول مبدأ شرعية الجرائم والعقوبات في القانون الدولي الجنائي والقانون الجنائي الداخلي، إذ يكاد يجمع كافة الفقهاء على أنه ليس لهذا المبدأ

---

[1]– جلال باشير العيسي، علي بشار الحيناوي، **المحكمة الجنائية الدولية**، دراسة قانونية، دار اليازوردي العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، دون سنة النشر، ص 257.

[2]– آرام عبد الجليل، **دراسة حول الآليات الدولية والمحلية لمحاربة الإفلات من العقاب والحوار المتمدن** العدد 1613، 2006/07/16

[3]– شريف عتلم ومحمد ماهر عبد الواحد، موسوعة اتفاقيات القانون الدولي الإنساني –النصوص الرسمية للاتفاقيات والدول المصادقة والموقعة وإصدار بعثة اللجنة الدولية للصليب الأحمر القاهرة.مصر–ط–3 –2003 ص 70

عين المدلول الذي له في القانون الجنائي الداخلي ويستندون على ذلك بأن القانون الدولي الجنائي لا يزال في طور التكوين، وأن المعاهدات والاتفاقيات التي تقنن قواعده مصدرها العرف أصلا، وأنها تعد كاشفة للعرف ولا منشأة له[1].

وعلى هذا قد ثار اعتماد مبدأ الشرعية في شقه الأول (لا جريمة إلى بنص) كثير من الجدل أثناء اجتماعات اللجنة التحضيرية وخاصة أنه يسير مع المبدأ القانوني الذي يقول بعدم جواز اعتماد العرف كمصدر للتجريم، مما يعني وجوب التنسيق بين هذين المبدأين وخاصة أنه لم يكن من الممكن للدول أن تقبل الانضمام للنظام الأساسي للمحكمة دون أن يتضمن هذا الأخير أية إشارة لمبدأ لا جريمة إلا بنص وما يستتبعه من عدم جواز القياس خشية إساءة المحكمة للسلطات المناطة بها[2].

وهكذا تم التوصل إلى نص المادة 22 من النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدوليى تحت عنوان : "لا جريمة إلا بنص. تقتضي:

- أن تباشر المحكمة اختصاصها على الأشخاص الذين يرتكبون أفعالا تندرج ضمن الجرائم الأساسية التي تدخل ضمن اختصاصها، وبذلك لا ينعقد اختصاص المحكمة بالنسبة للجرائم المرتكبة قبل دخول نظامها الأساسي حيز التنفيذ.

- لا يجوز توسيع مضمون الجريمة بالتحليل أو القياس عما هو وارد في أحكام النظام الأساسي، وفي حالة وجود غموض ينبغي أن يفسر لصالح الشخص محل التحقيق أو المتابعة.

---

[1]– محمد عبد المنعم عبد الغني، **القانون الدولي الجنائي**، دار الجامعة الجديدة الإسكندرية، 2007 ص 208.

[2]– سوسن تمرخان، **الجرائم ضد الإنسانية في ضوء أحكام النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية**، منشورات الحلبي الحقوقية – بيروت 2006، ص 138.

- يجوز تكييف أي سلوك على أنه سلوك إجرامي بموجب القانون الدولي خارج النظام الأساسي للمحكمة".

وما يجب ملاحظته أن الفقرة الثالثة تقضي بالاعتراف للعرف بصفته الأساسية كمصدر للتجريم فيما يتعلق بالجرائم الدولية عموما، وهو ما أشارت إليه عبارة خارج إطار النظام الأساسي أي خارج اختصاص المحكمة الجنائية الدولية، وبإقرار النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية لمبدأ لا جريمة إلا بنص يكون هذا النظام قد جنب المحكمة ما تعرضت له سابقاتها من المحاكم الجنائية من انتقادات تتعلق بتعارض نصوصها مع مبدأ الشرعية، كما أنه من الضروري الإشارة إلى التعارض الذي يظهره نص المادة (2/22) مع نص المادة (3/31) والتي تسمح ضمنيا الاستعانة بالقياس لإيجاد أسس أخرى للاستبعاد من المسؤولية الجنائية[1]، الأمر الذي يعرض المحكمة لانتقادات شديدة عند بدئها في العمل.

أما الشق الثاني من مبدأ الشرعية لا عقوبة إلا بنص[2] فبالرغم من صياغة أول تقنين دولي أقرب إلى الشمول وهو مشروع تقنين الجرائم الموجهة ضد السلام وأمن البشرية، إلا أنه لم يتضمن تحديد العقوبات الواجبة التطبيق التي نص عليها، بل ترك للمحكمة المختصة بموجب المادة (5) منه أن تقرر مقدار العقوبة عند محاكمة المتهم بارتكاب أي من الجرائم المنصوص عليها في التقنين آخذة في الاعتبار خطورة الجريمة، وقد أوردت هذا المبدأ المادة 23 من النظام الأساسي، بحيث لا يجوز معاقبة أي شخص تقوم المحكمة بإدانته إلا باتباع ما تنص عليه الأحكام الواردة في نظامها الأساسي، كما تضمنت المادتان 77، 78 من النظام الأساسي أهم القواعد المتعلقة بالعقوبات الواجبة التطبيق من

---

[1]– محمود شريف بسيوني، **المحكمة الجنائية الدولية، نشأتها ونظامها الأساسي مع دراسة بتاريخ لجان التحقيق الدولية، والمحاكم الجنائية الدولية السابقة**، دار النهضة العربية، الطبعة الثالثة، 2002 ص 109.

[2]– نص المادة 23 لا يعاقب أي شخص أدانته المحكمة إلا وفقا لهذا النظام الأساسي.

طـرف المحكمـة، إلا أن النظـام الأساسـي خـلا مـن أي تفصـيل للحـدود الـدنيا والقصوى في عقاب الجرائم الثلاثة التي تدخل ضمن اختصاص المحكمة.

وتجدر الإشارة فـي هذا الصـدد أن النظـام الأساسـي قد أعطـى سلطة تقديريـة واسـعة لقضـاة المحكمـة فـي تحديد العقوبـة بين حديها الأدنـى والأقصـى وهذا في حد ذاته يعتبر انتهاكا لحقوق المتهم، لأن تحديد العقوبة مسبقا تعتبر أهم الضمانات الممنوحة للمتهم.

3/عدم إلقاء القبض أو الاحتجاز التعسفي:

من الضمانات الموضوعية الممنوحة للمتهم لكفالة موضوعية الإجراءات من حيث الحياد والعدالة عدم إلقاء القبض أو ألاحتجاز التعسفي[1] فلا يجوز إخضاع الشخص للقبض أو الاحتجاز التعسفي ولا يجوز حرمانه من حريته إلا لأسباب ووفقا للإجراءات المنصوص عليها في النظام الأساسي.

ومن الملاحظ أن النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية جاء متماشيا مع المادة 1/9من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان التي قررت عدم جواز اعتقال أي إنسان أو حجزه أو نفيه تعسفا وهو ما نصت عليه أيضا المادة 9 من العهد الدولي للحقوق السياسية والمدنية بقولها "لكل فرد حق في الحرية وفي الأمان على شخصه ولا يجوز احتجاز أحد أو اعتقاله تعسفيا ولا يجوز حرمان أحد من حريته إلا لأسباب ينص عليها القانون وطبقا للإجراءات المقررة فيه"

كمـا نصـت المـادة 1/55/د مـن النظـام الأساسـي للمحكمـة الجنائيـة الدوليـة "لا يجـوز إخضـاع الشـخص للقبض أو الاحتجـاز التعسـفي، ولا يجـوز حرمانـه مـن حريتـه إلا لأسـباب وفقـا للإجـراءات المنصـوص عليهـا فـي النظـام الأساسي".

1.WILLIAM Bourdon ,**la cour pénal internationale** ,édition du seuil 2000 p 220.

4/الإبلاغ بأسباب الاعتقال والاحتجاز:

لقد أعطى النظام الأساسي للمتهم الحق في أن يبلغ على الفور وتفصيلا بطبيعة التهم المنسوبة إليه وسببها ومضمونها وبضرورة عرضه على وجه السرعة على المحكمة المختصة في الدولة التي تم القبض عليه فيها، وتحدد تلك المحكمة ما أذا كانت حقوق المتهم قد احترمت أم لا، ويجوز للمتهم أن يلتمس من المحكمة الوطنية الإفراج عنه إلى حين تقديمه إلى المحاكمة أو إلى الدائرة التمهيدية التي هي مطالبة بمراجعة أي أمر بالإفراج أو الاحتجاز بصورة دورية أو كلما طلب المتهم أو المدعي العام ذلك .

وعلى هذا نصت المادة 2/55/أ "حيثما توجد أسباب تدعو للاعتقال بأن شخصا ما قد ارتكب جريمة تدخل في اختصاص المحكمة ويكون من المزمع استجواب ذلك الشخص إما من قبل المدعي العام أو السلطات الوطنية بناء على طلب مقدم بموجب الباب(9) من هذا النظام الأساسي ويكون لذلك الشخص الحقوق التالية أيضا ويجب إبلاغه بها قبل استجوابه.

أ/أن يجري إبلاغه قبل الشروع في استجوابه بأن هناك أسباب تدعو للاعتقاد بأنه ارتكب جريمة تدخل في اختصاص المحكمة".

5/حق المتهم المحتجز في معرفة حقوقه :

إذا كانت هناك أسباب تدعو للاعتقاد بأن شخصا ما ارتكب جريمة تدخل ضمن اختصاص المحكمة الجنائية الدولية وكان من المزمع استجوابه سواء من قبل المدعي العام أو من قبل السلطات الوطنية بناء على طلب مقدم بموجب الباب (9) من النظام الأساسي يكون لذلك الشخص بعض الحقوق التي يجب مراعاتها قبل استجوابه طبقا لما نصت عليه المادة 2/55 من نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية منها:

أ- أن يجري إبلاغه قبل الشروع في استجوابه بأن هناك أسباب تدعو للاعتقاد بأنه ارتكب جريمة تدخل في اختصاص المحكمة

ب- التزام الصمت دون أن يعد هذا الصمت عاملا في تقرير الذنب أو البراءة

ج- الاستعانة بالمساعدة القانونية التي يختارها أي حق الاستعانة بمحام وإذا لم تكن لدى الشخص مساعدة قانونية توفر له تلك المساعدة في أية حالة تقتضي فيها دواعي العدالة ذلك، و دون أن يدفع الشخص تكاليف تلك المساعدة في أي حالة من هذا النوع إذا لم تكن لديه الإمكانيات الكافية لتحملها[1]

أن يجري استجوابه في حضور محامي ما لم يتنازل الشخص طواعية عن حقه في الاستعانة بمحام، وفي هذا الشأن تنص المادة 7/67 من النظام الأساسي للحكمة الجنائية الدولية على حق المتهم في أن يتاح له الوقت والتسهيلات الكافية لتحضير دفاعه والتشاور مع المحامي الذي يختاره بنفسه في جو من السرية، لكون حق الدفاع وسيلة قانونية سليمة لتحقيق العدالة لذا فقد لقي اهتماما كبيرا من أغلب القوانين الدولية وحرصت عليه معظم المواثيق الدولية[2] وهذا الحق يضمن للمتهم فرصة الإدلاء بأقواله بنفسه أو من خلال محام يختاره بنفسه ليتولى الدفاع عنه لضمان تطبيق هذا الحق على نحو مجد، لذا يجب إبلاغ المتهم في حقه أن يترافع عنه محام وفي أن يوفر له محام كلما اقتضت ذلك مصلحة العدالة وأن يحصل على المساعدة القانونية بدون مقابل إذا لم يكن قادرا على دفع أتعاب المحامي[3].

---

[1]- حسين بشيت خوين، **ضمانات المتهم في الدعوى الجزائية، خلال مرحلة المحاكمة**، الجزء الثاني، دار النشر والتوزيع، عمان،طبعة أولى،2005،ص74.

[2]- آرام عبد الجليل، **دراسة حول الآليات الدولية والمحلية لمحاربة الإفلات من العقاب**، الحوار المتمدن، العدد،1613،2006/07/16.

[3]- آرام عبد الجليل، المرجع السابق، ص 37.

ومن التطبيقات القضائية على احترام حق المتهم في الدفاع عن نفسه هو قرار الافراج الصادر

(Thomas Lubanga Dyilo)من المحكمة الجنائية الدولية الدائرة الابتدائية في حق لوبانغا

مؤسس حركة الاتحاد الوطنيين الكونغوليين وقائد جناحها العسكري المسمى بالقوات الوطنية، (Fplc)لتحرير الكونغو الديمقراطية (UPC)

المتهم بتجنيد الأطفال الأقل من 15 سنة من قبل القادة الواقعين تحت إمارته[1]. بني قرار الافراج على اساس انتهاك المدعي العام حق المتهم في محاكمة عادلة يتمثل في عدم تمكين هذا الاخير هيئة الدفاع من الاطلاع على بعض الوثائق السرية التي اعتمد عليها في القضية وفي 02 جويلية قام المدعي العام استئناف هذا القرار امام الدائرة الاستنافية كما طلب من الدائرة الابتدائية التراجع عن قرارها، الذي بقيت مصرة عليه حتى بعد تسليم هذا الاخير الوثائق التي تم على اساسها اصدار القرار[1]

5/حق المتهم في الإحالة السريعة للقضاء:

تفاديا لحالات الاحتجاز وإلقاء القبض التعسفي لفترات زمنية طويلة دون مبرر لها قد يكون الغرض منها هو التأثير على نفسية المتهم للإدلاء بأقوال لا تكون صالحة قد تنعكس سلبا على عدالة الإجراءات وما تقتضيه من احترام الحرية والكرامة الإنسانية نص النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية على ضرورة عرض المتهم على وجه السرعة على المحكمة المختصة في الدولة التي تم القبض عليه فيها وأن يحاكم دون أي تأخير ولا موجب وقد حافظت المحكمة الجنائية على هذه الضمانة التي جاء بها العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية وما قررته الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان في المادة (4/3/9) وما نصت

عليه المادة (7) من الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان وكذا المبادئ التي أقرتها الجمعية العامة في 1988[2].

6/حظر التعذيب:

يمثل حظر التعذيب مبدأ عام في التعامل الإنساني من منطلق احترام آدمية الإنسانية والحفاظ على كرامته ولقد حافظ النظام الأساسي على هذا المبدأ في نصوصه إذ نص على عدم قبول الأدلة التي يتم الحصول[3].

عليها نتيجة انتهاك النظام الأساسي أو حقوق الإنسان المعترف بها عالميا إذ كان الانتهاك يثير شكا كبيرا في موثوقية الأدلة أو إذا كان قبولها يمس بنزاهة الإجراءات ويلحق ضررا بالغا كما لا يجوز إرغام أي شخص في أثناء التحقيق على أن يجرم نفسه أو أن يعترف بذنب أو أن يخضع لأي شكل من أشكال الإكراه أو التهديد أو التعذيب أو سوء المعاملة[4].

إن ضمانة عدم التعذيب تؤكد عليها صراحة وثيقة مجموعة المبادئ المتعلقة بحماية المحتجزين أو المسجونين أنه"لا يجوز إخضاع أي شخص يتعرض لأي شكل من أشكال الاحتجاز أو السجن أو التعذيب أو غيره من سوء المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة[5].

و لهذا فقد حرص النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية على تضمين هذا المبدأ تماشيا مع المواثيق والاتفاقيات الدولية في توفير شروط

---

[1] – آرام عبد الجليل، المرجع السابق.

[2] – آرام عبد الجليل، المرجع السابق، ص 38.

[3] – طلال ياسين العيسى،علي جبار الحسيناوي، **المحكمة الجنائية الدولية، دراسة قانونية**، دار اليازوردي العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، دون سنة نشر ص263.

[4] – شريف غتلم ومحمد ماهر عبد الواحد، المرجع السابق،ص 696.

5 :bureau du procureur géneral de la cpi ,rapport sur la activités mise en eouvre au cours des trois premiéres anneés (juin 2003-2006),la haye 12 septembre 2006 ,pp.13.14 in : www.icc-cpi.int.

المحاكمة العادلة نصت المادة 55/أ فيما يتعلق بأي تحقيق بموجب هذا النظام الأساسي.

1*لا يجوز إجبار الشخص على تجريم نفسه أو الاعتراف بأنه مذنب.

2*لا يجوز إخضاعه للتعذيب أو لأي شكل آخر من أشكال المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة.

3*إذا جرى استجواب الشخص بلغة غير اللغة التي يفهمها تماما ويتحدث بها يحق له الإستعانة مجانا بمترجم شفوي كفء والحصول على الترجمات التحريرية اللازمة للوفاء بمقتضيات الإنصاف"[1].

الفرع الثاني:ضمانات المتهم أثناء المحاكمة الجنائية الدولية:

1- المتهم بريء حتى تثبت إدانته :

المتهم هو أحد أفراد الرابطة الإجرائية في الدعوة التي تضم القضاة المدعي العام والمتهم، وهو الشخص الطبيعي الذي يتم تحريك الدعوة ضده[2]، فعندما تقوم المحكمة بالنظر في الجريمة المعروضة أمامها يجب أن تعامل المتهم الماثل أمامها على أساس أنه بريء إلى حين إثبات التهمة عليه بحكم قضائي نهائي، إذن فمن المبادئ الأساسية للمحاكمة العادلة الحق في افتراض براءة المتهم إلى أن تثبت إدانته طبقا للقانون وبعد محاكمة عادلة تضمن حقوق المتهم ويجب أن يبقى افتراض البراءة إلى حين صدور الحكم بالإدانة.

فكل فرد الحق في أن يعد بريئا، وأن يعامل على هذا الأساس إلى أن يصدر الحكم بإدانته وفقا للقانون في سياق محاكمة تتفق على أقل تقدير، مع الحد الأدنى للشروط الأساسية المقررة للعدالة ويجب أن يظل افتراض البراءة قائما ما لم يصدر هذا الحكم، ويقتضي الحث في افتراض البراءة أن يتحاشى القضاة والمحلفون أي

---

[1]- شريف غتلم ومحمد ماهر عبد الواحد، المرجع السابق،الصفحة نفسها.

[2]- منتصر سعيد حمودة، **المحكمة الجنائية الدولية، النظرية العامة للجريمة الدولية، أحكام القانون الدولي** الخاص، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية 2006.

تحيز مسبق ضد المتهم وينطبق هذا أيضا على جميع الموظفين العموميين الآخرين ومعنى هذا أن على السلطات العامة خاصة النيابة العامة والشرطة، أن تمتنع عن الإدلاء بأي تصريحات على إدانة أو براءة المتهم قبل صدور الحكم عليه.

إن اعتبار المتهم بريئا إلى أن تثبت إدانته في سياق محاكمة توفر له فيها جميع ضمانات المحاكمة العادلة، إنما هو شرط له بالغ الأثر على العدالة الجنائية، فهو يعني أن عبء الإثبات يقع على الادعاء وإذا توفرت أسباب معقولة للشك، فيجب ألا يدان المتهم وعلى هذا نصت المادة 66(3)من النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية "يجب أن تقتنع المحكمة بأن المتهم مذنب بصورة لا تدع أي مجال معقول للشك قبل أن تدينه "و رغم أن معيار الإثبات ليس منصوصا عليه بصراحة في المعايير الدولية الأخرى، إلا أن اللجنة المعنية بحقوق الإنسان قالت "يقع عبء إثبات التهمة على الإدعاء، و يفسر الشك لصالح المتهم بافتراض براءته " ولا يجوز افتراض أنه مذنب بأية صورة حتى تثبت عليه التهمة بما لا يدع أي مجال معقول للشك"،

2- وجاهية المحاكمة:

من حق كل شخص يتهم بارتكاب فعل جنائي أن يحاكم حضوريا حتى يسمع مرافعة الادعاء ويفند دعواه ويدافع عن نفسه، وله الحق في المحاكمة حضوريا جزء مكمل للحق في حق المتهم في الدفاع عن نفسه، و على الرغم من أن الحق في المحاكمة حضوريا ليس منصوصا عليه صراحة في الاتفاقية الأوروبية، إلا أن المحكمة الأوروبية اعتبرت أن أي شخص يتهم بارتكاب جريمة يصبح من حقه المشاركة في نظر قضيته ويفرض الحق في حضور المحاكمات واجبات على السلطات، من حيث ضرورة إخطار المتهم ومحاميه بزمانها ومكانها قبل بدئها بوقت كاف،و أن تستدعي المتهم لحضورها لا أن تستبعده على نحو مخالف من حضور جلساتها، و على الرغم من وجود حدود للجهود

التي يتوقع أن تبذلها السلطات لإخطار المتهم بأمر محاكمته،غير أن اللجنة المعنية بحقوق الإنسان قد اعتبرت أن الحق في حضور المحاكمة قد انتهك في حالة لم تصدر فيها السلطات في الزائير السابقة، أمر الاستدعاء إلا قبل بدء المحاكمة بثلاث أيام، و لم تحاول إرساله إلى المتهم الذي كان يعيش في الخارج رغم معرفتها بمحل إقامته[1].

يجوز تقييد حق المتهم في حضور جلسات محاكمته، على أن يكون ذلك بصفة مؤقتة، إذا أخل بالإجراءات المتبعة في المحكمة إلى الحد الذي ترى معه المحكمة أنه من غير العملي مواصلة نظر الدعوى في وجوده، و قد قالت اللجنة المعنية بحقوق الإنسان أنه يجوز حرمان المتهم من حقه في حضور جلسات المحكمة، إذا تقاعس عن الحضور بعد إبلاغه بها بصورة صحيحة، و يجوز للمتهم أن يتنازل عن حقه في حضور الجلسات على أن يسجل هذا التنازل بصورة واضحة، و الأفضل أن يتم كتابة[2].

3-علانية المحاكمة:

يعتبر مبدأ العلانية في المحاكمات من الضمانات القوية لحسن سير العدالة بسبب كونه يشمل عنصر مهما من عناصر المحاكمة العادلة ويقصد بالعلنية عقد جلسة المحكمة في مكان يستطيع أي فرد من الجمهور أن يدخله ويشاهد المحاكمة دون قيد إلا ما يستلزمه ضبط النظام.

والعلانية تعني أن من حق كل إنسان أن يحضر المحاكمة دون شرط أو قيد أو عائق سوى الإخلال بالنظام حتى تتاح له فرصة مشاهدة إجراءات المحاكمة وهذا حق أقرته المواثيق الدولية ويتمثل في حق المتهم في محاكمة

---

[1]- آرام عبد الجليل، **دراسة حول الآليات الدولية والمحلية لمحاربة الإفلات من العقاب**، الحوار المتمدن، العدد 1613، 2006/07/16.

[2]- دليل المحاكمات العادلة، منظمة العفو الدولية.

عادلة منصفة تؤمن له فيها كافة الضمانات القانونية وأهمها حق الدفاع وما يتفرع عنه من ضمانات على غرار ما هو مقرر في القانون الداخلي

4/ حق الاستعانة بمترجم :

تحقيقا للعدالة يحق للمتهم الاستعانة بمترجم شفوي كفء مجانا، وفي الحصول على الترجمات التحريرية إذا كان ثمة إجراءات أمام المحكمة أو مستندات معروضة عليها بلغة غير اللغة التي يفهمها فهما تاما ويتكلمها.

5/حق المتهم في عدم الشهادة ضد نفسه:

لا يجوز إرغام أي شخص متهم بارتكاب فعل جنائي على نحو الاعتراف أو الشهادة على نفسه، و ينطبق هذا الحق على جميع المراحل السابقة للمحاكمة وأثناء المحاكمة على السواء، وقد أعلنت اللجنة المعنية بحقوق الإنسان أن الإكراه على تقديم المعلومات أوالإرغام على الاعتراف أو انتزاع الاعترافات تحت وطأة التعذيب أو سوء المعاملة كلها أمور محظورة، وهذا ما نصت عليه المادة 1/67، زمن النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية.

وقالت اللجنة المعنية لحقوق الإنسان "إن نص المادة 14(3)،ز من العهد الدولي –أي لا يكره أي شخص على الشهادة ضد نفسه أو على الاعتراف بذنب–يجب أن يفهم على أنه خطر لاستخدام أي ضرب من ضروب الضغط المباشر البدني النفسي من جانب سلطة التحقيق ضد المتهم بهدف الحصول منه على الاعتراف بالذنب، ومن غير المقبول مطلقا معاملة المتهم على نحو يخالف المادة 7 من العهد الدولي من الاتفاقية من أجل انتزاع اعتراف"

غير أن المحكمة الأوروبية أوضحت أن حق الفرد في عدم إدانته نفسه يجب ألا يمتد إلى استبعاده من الأدلة الجنائية للمواد التي تنتزع من المتهم عن طريق إرغامه بالقوة على أن يكون لتلك المواد وجود مستقل عن إرادته، ومن بينها المستندات وعينات النفس والدم والبول، وأنسجة الجسم التي تؤخذ بغرض تحليل " الجينات".

واعترافا بقابلية تعرض المحتجزين للأذى، تنص المواثيق الدولية تفاديا لذلك :

1-يحظر استغلال حالة الشخص المحتجز أو المسجون استغلال غير لائق بغرض انتزاع اعتراف منه أو إرغامه على تجريم نفسه بأية طريقة أخرى أو الشهادة ضد أي شخص آخر.

2-لا يعرض أي شخص محتجز في أثناء استجوابه للعنف أو التهديد أو لأساليب استجواب تنال من قدرته على اتخاذ القرارات أو من حكمه على الأمور[1].

الفرع الثالث: ضمانات المتهم المتعلقة بالحكم الجنائي الدولي.

أ-الاستئناف:

الأحكام التي تصدرها الدائرة الابتدائية تقبل الاستئناف إذا توافر أحد أسباب الاستئناف وهي الغلط الإجرائي، والغلط في الوقائع، والغلط في القانون، والاستئناف يكون من المدعى العام، أو الشخص المدان، أو المدعى العام بنيابة عنه (المادة 1/81) ويظل الشخص المدان تحت التحفظ إلى حين البث في الاستئناف، ما لم تأمر الدائرة الابتدائية بغير ذلك، ويفرج عنه إذا كانت مدة الحبس الاحتياطي تتجاوز المدة التي صدر بها الحكم بالسجن ويفرج عن المتهم فورا في حالة تبرئته (المادة 3،2/81) ويعلق تنفيذ القرار أو الحكم، خلال الفترة المسموح فيها بالاستئناف، وطيلة إجراءات الاستئناف (المادة 4/81).

كما يجوز استئناف القرارات المتعلقة بالاختصاص أو القبول، أو بمنح أو رفض الإفراج عن الشخص محل التحقيق أو المحاكمة وغير ذلك من القرارات الأخرى التي أشارت إليها المادة 82 ولا يترتب على استئناف هذه

1- علي عبد القادر القهواجي، **القانون الدولي الجنائي، أهم الجرائم الدولية، المحاكم الدولية الجنائية**، منشورات الحلبي الحقوقية – بيروت لبنان الطبعة الأولى 2001، ص350.

القرارات في حد ذاته أثر إيقافي مالم تأمر بذلك دائرة الاستئناف بناء على طلب الوقف.

وفي جميع الأحوال تكون لدائرة الاستئناف جميع سلطات الدائرة الابتدائية، ولها أن تلغي أوتعدل القرار أو الحكم أو أن تأمر بإجراء محاكمة جديدة أمام دائرة ابتدائية مختلفة، ويصدر حكم دائرة الاستئناف بأغلبية الآراء، ويكون النطق به في جلسة علنية، ويجب أن تبين فيه الأسباب التي استندت إليها، ويجب أن يتضمن آراء الأغلبية وآراء الأقلية.

ب- إجراءات إعادة النظر:

يجوز للشخص المدان أو الزوج أو الأولاد أو الوالدين أو أي شخص يكون المتهم قد أرسل إليه تعليمات خطية قبل وفاته، أو المدعي العام نيابة عن الشخص المدان، أن يقدم طلبا إلى دائرة الاستئناف لإعادة النظر في الحكم النهائي بالإدانة أو العقوبة إذا اكتشفت أدلة جديدة لم تكن متاحة وقت المحاكمة وكانت على قدر من الأهمية بحيث لو كان تحت يد المحكمة وقت المحاكمة لكان من شأنها أن تؤثر في حكم المحكمة وتؤدي إلى حكم مختلف، أو إذا تبين حديثا أن أدلة حاسمة اعتمدت عليها المحكمة في الإدانة كانت ملفقة أو مزورة، أو إذا تبين أن واحدا أو أكثر من القضاة الذين اشتركوا في الإدانة أو في اعتماد الحكم قد ارتكبوا سلوكا سيئا جسيما، أو أخلوا بواجباتهم إخلالا جسيما على نحو كان يستوجب عزل هذا القاضي أو أولائك القضاة (المادة 1/84)، فإذا رأت دائرة الاستئناف أن الطلب قائم على أسباب، فإنه يجوز لها حسبما تراه مناسبا، أن تدعوا الدائرة الابتدائية الأصلية للانعقاد من جديد، أو تشكل دائرة ابتدائية جديدة، أو تنظر هي في إعادة النظر في الحكم (المادة 2/84) ويكون لكل شخص وقع ضحية للقبض عليه أو الاحتجاز بشكل غير مشروع حق واجب النفاذ في الحصول على تعويض يتفق والمعايير المنصوص عليها في القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات (المادة 85).

4- تطبيق العقوبات المنصوص عليها حصرا في النظام الأساسي:

خول النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية للمحكمة القضاء بالعقوبات التالية:

أولا: عقوبة السجن المؤبد ويحكم بها كعقوبة في حالة الجرائم الأشد خطورة، واعتبار لظروف الشخص المدان (صفته خلال ارتكاب الجرائم، طبيعة سلطاته ونفوذه).

ثانيا: السجن لمدة أقصاها ثلاثون عاما (30).

في حالة تعدد الجرائم تصدر المحكمة بالنسبة لكل جريمة حكما خاصا وحكما مشتركا كما تحدد المدة الكاملة للعقاب الصادر على ألا تتجاوز المدة الكاملة للعقاب الصادر خمسة وثلاثين عاما (35) أو السجن المؤبد، ويلاحظ في باب العقوبات الواردة بأحكام المادة (77) من النظام الأساسي بأنها غير مختصة بالقضاء بعقوبة الإعدام لأن النظام الأساسي لا يجيز ذلك وهذا يرتقي لمبدأ مناهضة حكم الإعدام الذي يتبناه نشطاء حقوق الإنسان في العالم بأسره حماية للذات البشرية حقها في الحياة.

ثالثا : فرض الغرامات ومصادرة العائدات والممتلكات : تخص المحكمة الجنائية بالقضاء بإلزام المتهم بأداء غرامات لفائدة الضحايا كما تختص بالقضاء بمصادرة العائدات والممتلكات المتأتية بصورة مباشرة أو غير مباشرة من الجريمة دون المساس بحقوق الغير حسن النية، هذا وينص النظام الأساسي لمحكمة على إنشاء صندوق استئمان تحول إليه العائدات من الغرامات المحكوم بها والأصول والممتلكات المصادرة، وتصرف لفائدة الضحايا وعائلتهم.

وتأذن المحكمة بتحويل المال وغيره من الأصول إلى الصندوق على أن تحدد الدولة الأطراف في نظام المحكمة معايير إدارية (المادة 79 من النظام الأساسي) ويبدو جليا أن العقاب في نظام المحكمة يتجاوز العقوبات السابقة السالبة للحرية لتمتد إلى الذمة المالية للمتهمين، ويعد إنصافا للضحايا من ناحية

ووضع حد لاستفادة الجناة من عائدات جرائمهم من ناحية أخرى، فضلا عن إقرار مبدأ أخلاقي مهم هو عدم حمل المجتمع الدولي على جبر أضرار متصلة بجرائم شديدة الخطورة صادرة عن أشخاص بصفتهم الفردية، على أن هذا العدد الكبير من الضحايا قد يجعل هذا المبدأ الأخلاقي يخضع لاستثناءات تدعو الدول الأعضاء في نظام المحكمة رصد أموال بالصندوق كفيلة بتغطية التعويضات المحكوم بها لفائدة الضحايا وأسرهم[1].

4-حظر إقامة الدعوى مرتين على فعل واحد :

لا يجوز محاكمة الشخص أو معاقبته مرتين على الجريمة نفسها في ظل نفس الولاية القضائية إذا كان قد صدر عليه حكم نهائي بالإدانة أو البراءة كما أن هذا الحظر لمحاكمة الشخص مرتين على جريمة واحدة، يمنع محاكمته أو معاقبته أكثر من مرة واحدة في الولاية القضائية نفسها، وعلى الجريمة ذاتها.

وينطبق هذا الحظر على الأفعال الجنائية حتى وإن كان هذا الفعل لم تجرمه الدولة، ولكن يمكن اعتباره فعلا مجرما في سياق المعايير الدولية بناءا على طبيعة الجريمة والعقوبات المحتملة وخطورتها، ويسري حظر تكرار المحاكمة بعد صدور حكم نهائي بالإدانة أو البراءة طبقا لقوانين الدولة والإجراءات المعمول به فيها، أي بعد الاستنفاذ النهائي لجميع المراجعات والاستئنافات، ويمنع القانون إجراء محاكمات جديدة وفرض عقوبات جديدة في ظل الولاية القضائية نفسها، وعلى الجريمة ذاتها، ولاينتهك هذا المبدأ عند محاكمة نفس المتهم فيما بعد على جريمة أخرى أو في ظل ولاية قضائية أخرى[1].

5-مابعد البراءة:

---

[1] – طلال ياسين العيسي، على جبار الحسيناوي، المرجع السابق، ص280 .

[1] – حسين حنفي عمر، **الحكم القضائي الدولي، ضمانات تنفيذي**ة، دار النهضة العربية القاهرة، الطبعة، 1997، ص23.

إذا برئت ساحة شخص ما من تهمة جنائية بموجب حكم نهائي من المحكمة يصبح هذا الحكم ملزما لجميع السلطات الرسمية، ومن ثم يجب أن تمتنع السلطات العامة خاصة النيابة العامة والشرطة عن الإيحاء بأية إشارة إلى أن هذا الشخص يحتمل أن يكون مذنبا لتجنب الإخلال بمبدأ افتراض البراءة، واحتراما لحكم المحكمة وسيادة القانون وقد وجدت اللجنة الأوروبية أن افتراض البراءة قد انتهك عندما أمرت محكمة سويسرية المتهم بأن يدفع جزءا من نفقات التحقيق والمحاكمة، لأنها اعتبرته قد ارتكب الأفعال الجنائية التي حوكم من أجلها رغم أن الدعوى الجنائية قد حفظت بسبب تجاوزها للحد الزمني المقرر لها.

وتفصل النظم القانونية في بعض الدول بين القضاء الجنائي والمدني، ومن ثم فإن حكم البراءة في قضية جنائية لا يمنع من مقاضاته مدنيا بناء على نفس الوقائع ولكن باستخدام معيار أدنى بلا ثبات.

الخاتمة:

تكمن أهمية الضمانات الممنوحة للمتهم أمام المحكمة الجنائية الدولية في الدعوى الجنائية كونها جزءا لا يتجزأ من حقوق الإنسان التي سعى للحفاظ عليها على مر العصور وتشبث بها منذ القدم محاولا تجسيدها عن طريق سن القوانين الدولية والداخلية، وحرص المجتمع الدولي لما لهذه الضمانات من أهمية في حماية السلم والأمن العالميين على إبرام المعاهدات والاتفاقيات التي تكفلها وعملت الدول على تضمين القوانين الوطنية هذه الضمانات أسوة بما هو معمول به في قانون روما الأساسي، فهذه الضمانات لم تكن حديثة الولادة بل مترسخة في حياة الإنسان منذ الأزل ومن خلال هذه الدراسة توصلنا إلى بعض النتائج منها:

1- ان ربط عمل المحكمة الجنائية الدولية بمجلس الأمن اثبت انتقائية هذا الاخير في احالة القضايا المطروحة امام هذه الهيئة، كما ان منح نظام

المحكمة سلطة ارجاء توقيف تحقيق او مقضاة للقضايا المطروحة جعله يستخدمها بطريقة غير مشروعة لتحقيق مصالح الدول الكبرى

2- ان الضمانات الممنوحة للمتهم امام المحكمة الجنائية الدولية المنصوص عليها في القانون الاساسي ضمانات معقولة ومقبولة اذا تم استعمالها في اطارها القانوني.

3- يجب تكاثف الجهود بين جميع الدول لتحجيم دور مجلس الامن في علاقته بالمحكمة الجنائية الدولية،حتى لا تطغى على عمل المحكمة تغليب الاعتبارات السياسية على الاعتبارات القانونية خاصة في ظل التشكيلة المعروفة لهذا المجلس والتي تعكس سيطرة الدول الدائمة العضوية لكونها تتمتع بحق النقض وهذا من شانه التأثير على استقلالية وحياد المحكمة الجنائية الدولية.

4- ان غياب عقوبة الاعدام في النظام الاساسي للمحكمة الجنائية يشكل ثغرة فيه لكون العقوبات الاخرى لا تشكل ردعا قويا امام مرتكب الجرائم الداخلة في اختصاص المحكمة الجنائية حيث تميز هذا النظام بإقرار عقوبات لا تتناسب وجسامة الجرائم اذا ثبت بالأدلة القوية ان المتهم قد اقترفها.

ومن السابق لأوانه ان نعطي أحكام مسبقة على مدى احترام المحكمة الجنائية الدولية للضمانات الممنوحة للمتهم المنصوص عليها في النظام الاساسي في الوقت الحالي نظرا لحداثة المحكمة حيث دخلت حيز التنفيذ في تموز 2002، كما ان القضايا التي احيلت اليها قليلة والبعض لم يفصل فيها الى حد الان.

قائمة المراجع:

1. آرام عبد الجليل، دراسة حول الآليات الدولية والمحلية لمحاربة الإفلات من العقاب والحوار المتمدن العدد 1613،2006/07/16.

2. شريف عتلم ومحمد ماهر عبد الواحد،موسوعة اتفاقيات القانون الدولي الإنساني –النصوص الرسمية للاتفاقيات والدول المصادقة والموقعة وإصدار بعثة اللجنة الدولية للصليب الأحمر القاهرة.مصر–ط–3 –2003.

3. محمد عبد المنعم عبد الغني، القانون الدولي الجنائي، دار الجامعة الجديدة الإسكندرية، 2007.

4. سوسن تمرخان، الجرائم ضد الإنسانية في ضوء أحكام النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، منشورات الحلبي الحقوقية – بيروت 2006.

5. محمود شريف بسيوني، المحكمة الجنائية الدولية، نشأتها ونظامها الأساسي مع دراسة بتاريخ لجان التحقيق الدولية، والمحاكم الجنائية الدولية السابقة، دار النهضة العربية، الطبعة الثالثة، 2002.

6. – حسين بشيت خوين، ضمانات المتهم في الدعوى الجزائية، خلال مرحلة المحاكمة، الجزء الثاني، دار النشر والتوزيع، عمان،طبعة أولى،2005.

7. طلال ياسين العيسى،علي جبار الحسيناوي، المحكمة الجنائية الدولية، دراسة قانونية، دار اليازوردي العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، دون سنة نشر.

8. منتصر سعيد حمودة، المحكمة الجنائية الدولية، النظرية العامة للجريمة الدولية، أحكام القانون الدولي الخاص، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية 2006.

9. دليل المحاكمات العادلة، منظمة العفو الدولية.

10. علي عبد القادر القهواجي، القانون الدولي الجنائي، أهم الجرائم الدولية، المحاكم الدولية الجنائية، منشورات الحلبي الحقوقية – بيروت لبنان الطبعة الأولى 2001.

11. حسين حنفي عمر، الحكم القضائي الدولي، ضمانات تنفيذية، دار النهضة العربية القاهرة، الطبعة، 1997.

12. :bureau du procureur général de la cpi ,rapport sur la activités mise en œuvre au cours des trois premières années (juin 2003-2006),la Haye 12 septembre 2006 in : www.icc-cpi. Int.
13.le journal de l'association suisse contre l'impunité trial (Trak impunité allways),n°17,Genève ,octobre 2008.
14.WILLIAM Bourdon ,la cour pénal internationale ,édition du seuil 2000.

فعالية نسق السلطة التنظيمية في المؤسسة.
_ حالة المؤسسة الجزائرية العمومية _

د. قجة رضا

جامعة المسيلة

ملخص:

تعد السلطة التنظيمية من أبرز المعايير المحددة للكفاءة الإنتاجية والفعالية التنظيمية في إطار عقلانية القواعد التنظيمية، هي مظهر للتنظيم تتكون من مجموعة من الأنساق التنظيمية والاجتماعية المبلورة للخصائص البنائية التنظيمية بطريقة ديناميكية وتفاعلية كفيلة بتحقيق الأهداف التنظيمية.

ومنه فأن السلطة التنظيمية هي فكرة مردها أنها حق شرعي رسمي يمتلكه شخص ما هو الرئيس أو المدير من خلال وظيفته الإدارية الرسمية داخل المؤسسة، يكتسب عن طريقها القوة والنفوذ في إلزام الآخرين بالطاعة والامتثال في تنفيذ ما يطلب منهم من أجل انجاز عمل ما وتحقيق أهداف المؤسسة.

والمتتبع للتحولات والإصلاحات الهيكلية التي مست المؤسسات العمومية الجزائرية خلال المراحل التنظيمية المختلفة، يلاحظ بأنها لم تحقق الأهداف المرجوة منها، بل زادت من حجم الأزمة، في ظل النمط التسييري المركزي الذي تم انتهاجه طيلة هذه الفترات، إذ لم يعد ناجح في دفع عجلة التطور الاقتصادي، فأرجح العديد من الباحثين السوسيولوجيين والاقتصاديين هذا العجز إلى طبيعة السلطة المتبعة في المؤسسات الجزائرية العمومية في خضم مظاهرها التي تتجلى في كل من عملية إتخاذ القرارات ونسق عملية الاتصال.

Résumé :

L'autorité réglementaire est considéré parmi les mesures précisant la compétence productive et l'efficacité de l'organisation =cet autorité est l'une des faces de l'organisation, constituée d'un ensemble de systèmes réglementaires et sociales, qui résument les caractéristiques structurales d'une manière dynamique dans le but d'atteindre les objectifs de l'organisation.

Cet autorité est aussi un droit légal appartenant au directeur à travers sa fonction administrative au sein de l'établissement, ce directeur oblige les autres de l'obéir et exige l'accomplissement des taches et des objectifs soulignés.

En étudiant les transformations et les reformes structurales qui avaient touché les établissements publiques Algériens accours des différentes étapes de l'organisation ; on constate quelles n'avaient pas atteindre les objectifs attendus ;mais au contraire elles augmentaient le volume de la crise ;cette gestion centrale a échoué de faire pousser le développement économique ;des chercheurs et des économistes avaient expliquer ce déficit par l'échec des établissements dans la prise de leur décisions et l'organisation de la communication.

*** مقدمة:**

لقد أدى تعدد التصورات السوسيوتنظيمية لمفهوم التنظيم كبناء محدد للأهداف التنظيمية، إلى البحث عن مدلول مختلف الأبعاد البنائية الرسمية المبلورة لطبيعة وخصائص البنية التنظيمية، تجسدت في خضم مجهودات مختلف المنظرين السوسيولوجيين الذين اختلفوا في تحديد تسمياتها كأنساق أو أنماط أو مستويات تنظيمية، في إطار التباين الذي جسدته مكونات البناء التنظيمي، الأمر الذي جعل هذا الاختلاف ظاهريا، بحيث أجمع معظم الباحثين ورواد الدراسات التنظيمية على اعتبارها تمثل الجانب الديناميكي والمتفاعل في الواقع التنظيمي.

فالمستويات التنظيمية تتكون من شبكة أو نسق من المعايير الاجتماعية والتنظيمية المحددة لطبيعة البنية التنظيمية، من خلال تكريس قواعد ومعايير رسمية تحدد العلاقات والروابط الاجتماعية والتنظيمية بين مختلف

أعضاء البناء التنظيمي, وهذا ما أشار إليه "محمد علي محمد" الذي يعتبر المستويات التنظيمية " نسق من القواعد والأهداف التي تحدد أنماط السلوك والأدوار وفقا لنمط مقرر رسميا يرتكز على تقسيم العمل وتفويض السلطة وقنوات الاتصال والتنسيق"[1].

تعتبر نسق السلطة التنظيمية من أبرز المعايير المحددة للكفاءة والفعالية التنظيمية في إطار عقلانية ورشد القواعد التنظيمية المحددة لقنوات الاتصال ولأنماط القرارات المتخذة، ويعتبر بعض رواد الفكر التنظيمي أن السلطة التنظيمية تتجسد في التسلسل الرئاسي للبناء التنظيمي، أي أن كل وظيفة متسلسلة ومرتبطة بوظائف أقل منها وكل رئيس يخضع لرئيس أعلى منه، إذ يتجسد هذا التسلسل الرئيسي في الهيكل التنظيمي الذي يحدد تقسيم العمل ودرجة التخصص وفق معايير تنظيمية تحددها المتطلبات الوظيفية، وأخرى اجتماعية يحددها النسق المعياري المجسد للروابط والعلاقات الاجتماعية.

وبهذا فإن السلطة التنظيمية هي مظهر للتنظيم تتكون من مجموعة من الأنساق التنظيمية والاجتماعية المبلورة للخصائص البنائية التنظيمية بطريقة ديناميكية وتفاعلية كفيلة بتحقيق الأهداف التنظيمية.

ويهدف بحثنا هذا إلى الوقوف على ماهية السلطة التنظيمية، في خضم مظاهرها التي حددناها في كل من عملية إتخاذ القرارات وعملية الإتصالات، ومن ثم معالجتها في واقع التنظيم الجزائري العام.

وانطلاقاً مما سبق وحتى يتسنى لنا معالجة هذه الفكرة جاءت محاور البحث كما يلي:

أولا– مفهوم السلطة التنظيمية.

ثانيا– أشكال السلطة.

---

[1]– محمد علي محمد: **علم اجتماع التنظيم**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1986، ص277.

ثالثا– تطور علاقات السلطة التنظيمية.

رابعا– توزيع السلطة في المؤسسة.

خامسا– مظاهر السلطة التنظيمية في المؤسسة.

سادسا– معالجة بحثية للسلطة التنظيمية في التنظيم الجزائري العام.

أولا– مفهوم السلطة التنظيمية:

لقد استقطبت السلطة التنظيمية أذهان الكثير من الباحثين في مجال الدراسات والبحوث التنظيمية على السواء، باعتبارها أحد أهم ممارسات الضبط وصاحبة القوة الرشيدة في التنظيم، وتتسم السلطة التنظيمية بالرسمية حيث تعرف بأنها "شرعية وهذا من خلال الوضع الهرمي الذي يمنح الحق في ممارستها بكل اقتناع ويمكن لشاغلها بأن يراقب ويستخدم كل مصادر التنظيم[1].

"ونجد أن الأفراد لزما عليهم الطاعة للذين يقبضون على زمام هذه السلطة لأنهم نصبوا رسميا ويمارسون سلطهم بناءاً على نصوص قانونية محددة، فالطاعة توجه هنا إلى القاعدة القانونية"[2].

فالسلطة التنظيمية أداة تنظيمية تنظم العلاقات بين العمال والإدارة، وتعتمد على الوظيفة وقواعد قانونية من أجل تحقق الأهداف، فغايتها بناءها وليست وسيلة سيطرة وإكراه، حيث تتوقف على الإقناع أولا وقبل كل شيء.

كما أكد الباحثان **لاسوال وكايلان** على أن السلطة التنظيمية هي "مجموعة من التأثيرات للممارسات الرسمية تستهدف السيطرة على أهداف وأفعال وعلاقات الآخرين وتنميط أساليبهم الحياتية بما يتوافق مع التنظيم ككل بالاستناد إلى العقوبات الرادعة" [3].

---

[1]- Stebhen Robbins _ Timothy Gudge: **Comportents Organizationnels**, Pearson Education, France, 2006, P 440.

[2] – حسن ملحم: **التحليل الإجتماعي للسلطة**، منشورات حلب، المطبعة الجزائرية للمجلات والجرائد، الجزائر، 1993، ص26.

[3] – نفس المرجع، ص14.

في حين يرى "**محمد علي محمد**" في تحديده لمفهوم السلطة "بأنها تتمثل في اتخاذ الإجراءات الجزائية إضافة إلى الحرص على تنفيذها بالتأثير على الأفراد للخضوع لها"[1].

من خلال المفهومين نرى أن كلاهما أكدا على جانب واحد للسلطة والمتمثل في ارتباطها بالعقوبة والجزاء، لهذا أشار **بلاندييه:** "إلى أنها ضرورية لإخماد تفاعل عناصر الصراع واحتلال الاستقرار والتوازن والأهداف المشتركة"[2].

وهذا ما يحقق لنسق السلطة التنظيمية عقلانية في قراراتها، طالما أن هناك انسجام في التعامل مع القواعد التنظيمية، وأن هذا النسق يأخذ في اعتباره الظروف التنظيمية والاجتماعية للعامل، وهذا ما يجعل نسق السلطة التنظيمية تلعب دورا محددا لحركة وأداء أنشطة المؤسسة المختلفة، على أساس أنها" القوة القانونية التي تمنح الحق للرؤساء في إصدار الأوامر إلى المرؤوسين والحصول على امتثالهم للقرارات وتنفيذ الأعمال المكلفين بها"[3].

من خلال هذه المفاهيم يمكن استخلاص عناصر تشكل مضمون للسلطة التنظيمية وهي:

أ- السلطة هي قوة رسمية تستمد من خلال منصب إداري يعطي الحق في:

- الحصول على الطاعة والامتثال من قبل المرؤوسين.
- اتخاذ القرارات تكون ملزمة للآخرين.
- يقوم المرؤوسون بانجاز العمل طبقا لما يريده المدير[4].

---

[1] - محمد علي محمد: مرجع سابق، ص303.

[2] - حسن ملحم: مرجع سابق، ص 37.

[3] - قيس محمد العبيدي: **التنظيم - المفهوم والنظريات والمبادئ**، الجامعة المفتوحة، طرابلس 1997، ص 220.

[4] - عمر وصفي عقيلي: **الإدارة المعاصرة_ التخطيط، التنظيم، الرقابة**، دار زهران للنشر والتوزيع، مصر، 2007،ص 341.

حيث تتمثل أو تتجسد الطاعة عند إصدار الرئيس أوامره وتعليماته وتوجيهاته (القرارات)، فيقوم المرؤوسون بتنفيذها من أجل تحقيق الأهداف مطلوبة.

ب- السلطة علاقة وظيفية رسمية تربط المرؤوسين بالرؤساء فتوجد هذه العلاقة بحكم وظيفة صاحبها التي تحدد العلاقة بين المرؤوسين، حيث "تحلل السلطة التنظيمية بوصفها علاقة انطلاقا من التفاعلات الاجتماعية، حيث تستلزم دائما فاعلا أو عدة فاعلين إجتماعين يؤثرون على الآخرين، وإنها تتضمن تفاعلات هي لقاءات مشروطة خاضعة لقيود تتعلق بطبيعة الفاعلين تولد ظواهر تنظيمية، حيث تتعين داخل البنى التنظيمية"[1].

ج- السلطة تربط قمة الهرم التنظيمي بقاعدته، يتم هذا الربط بخط ينساب منه الأوامر والقرارات.

د- يمكن لصاحب السلطة أن يفوض سلطته لشخص آخر تعمل رئاسته وإشرافه.

و- أنها تعطي الحق في فرض العقوبات ومنح المكافآت، فهناك علاقة بين السلطة والقوة، "فإذا كانت السلطة هي الحق في أن تدير وتوجه، حيث تبقى ساكنة ما لم تكن لدى الفرد أو الجماعة القوة لممارستها بأسلوب ينتج عنه تغير سلوك الآخرين، فالقوة تعتبر محرك السلطة"[2].

هذه العناصر مستمدة من خلال مجموعة من الأسس التي تقوم عليها السلطة، تستخدم لممارسة النفوذ على الآخرين، وعلى حسب **اتزيوني** فان السلطة تقوم على ثلاثة أسس هي:

- الوازع المادي والرمزي أو التحكم باستخدام القصاص أو التهديد.
- المكافأة المادية أو الرمزية.

---

[1] - حسن ملحم: مرجع سابق, ص70

[2] - عمر وصفي عقيلي: مرجع سابق، ص236.

– الإحاطة أو التحكم بالمعلومات[1].

"كما يوجد هناك تصنيف **فرنش وراقن**، الذي يعتمد خمس أسس للسلطة وهي: الإكراه (الوازع القهري) – المكافأة – الخبرة – الشرعية والكاريزما (الافتتان)[2].

وفي خضم ماسبق نلخص أن السلطة التنظيمية، هي فكرة مردها أنها حق شرعي رسمي يمتلكه شخص ما هو الرئيس أو المدير من خلال وظيفته الإدارية الرسمية داخل المؤسسة، يكتسب عن طريقها القوة والنفوذ في إلزام الآخرين بالطاعة والامتثال في تنفيذ ما يطلب منهم من أجل انجاز عمل ما وتحقيق أهداف المؤسسة.

ثانيا– أشكال السلطة:

أجمع أغلب الباحثين على أن للسلطة ثلاثة مصادر مختلفة، تتمثل أساسا في العرف والعقل، وكذلك في الرئاسة الريادية حيث يذكر **بول كلا فال** أنه: "بموجب العرف يمكن أن تؤول السلطة إلى فرد معين أو عائلته دون سواها، عن طريق الممارسات السابقة في مجتمعات لا ترغب في التغيير، فتجعلها شرعية بحكم المبادئ الدينية أو الاجتماعية ... كما يمكن أن يكون مصدرها العقل أي أن الفكر هو القادر على الوصول إليها (السلطة)، بحيث يجد فاعليته في التأكيد على الاستقلال الذاتي وفي قوة العقل ... أما الرئيس القيادي فهو القادر بالتدرب على السلطة أن يستخرج شرعيته الجديدة ويبرز بتحركه الخاص

[1] – ج ب هوغ، دليفيك أموران: **الجماعة – السلطة والاتصال**، ترجمة نظير جاهل، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، بدون سنة نشر، ص 66.

[2] – نفس المرجع، ص68.

سلطته"[1]، فهو القائد الموجه الذي يعيد قولبة المجتمع حوله في حركة كبيرة من الإثارة والحماس فيثبت الطاعة والاحترام.

و في نفس السياق يذكر **ماكس فيبر** من خلال دراسته السوسيولوجية الواسعة في التنظيمات البيروقراطية أن للسلطة ثلاثة مصادر:

فالسلطة التقليدية مصدرها التقاليد المقدسة والمعتقدات الثقافية التي يرثها الفرد من الإله أو يخولها له، بحيث يحاول دائما الإبقاء على نظامه الاجتماعي، فالمحكمين يرتبطون بولاء شديد للحاكم ولنظامه المقدس الذي لا ينتهك، أما السلطة الروحية فمصدرها الإلهام، من أشخاص ذوى شخصيات ملهمة يمثلون مصدر التغيير في النظم المستقرة التقليدية، ويعتبر القانون مصدر آخر للسلطة القانونية والذي ينتج عن وجود معايير اجتماعية ذات صفة رسمية، ينظم السلوك من اجل تحقيق أهداف محددة[2].

من خلال المصادر السابقة يمكن أن نخلص إلى أن صاحب السلطة ذا المصدر الروحي الملهم يطاع لذاته ولشخصية، وبناء على صفات ومزايا خاصة به، وهذا ما نجده في الشخصيات الدينية كالأنبياء أو الشخصيات السياسة مثل زعماء سياسيين أو شخصيات حربية كالأبطال، إذ يمثلون مصدراً للتغيرات نظرا لإمكانياتهم ولمواهبهم الخارقة وخصائصهم القيادية، ولكن ينتهي مصدر هذه السلطة بوفاة القائد الكارزماتي، وقد تتحول إلى سلطة تقليدية في حالة وريث شرعي للقائد أو تسلك مصدرا آخر يتمثل في القانون، حيث يفرض إتباع مبادئ موضوعية وقواعد ثابتة يكون لها الإمتثال.

من خلال التعرف على المصادر الرئيسية للسلطة يمكن إستخلاص وجود شكلين أساسيين للسلطة هما الشكل رسمي والشكل غير رسمي.

---

[1] – بول كلافال: **المكان والسلطة**، ترجمة شمس الدين عبد الأمير، ط1، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت لبنان، 1990، ص31.

2 – السيد الحسيني: **مدخل لدارسة التنظيمات المعاصرة**، بدون دار نشر، 1996، مصر، ص48.

1- الشكل الرسمي:

تحدد السلطة الرسمية المستمدة من وظيفة صاحبها داخل المؤسسة، حيث يمنح القانون هذه السلطة في الجهاز الحكومي والمؤسسات العمومية، بينما يمنحها النظام الداخلي في المؤسسات ذات الملكية والذي يضعه صاحب الملك ...

وتعتبر الرسمية من أهم متغيرات البناء التنظيمي "إذا تشير إلى درجة الالتزام بالقواعد الرسمية المكتوبة في الإجراءات والتعليمات والاتصالات، وهي تشمل درجة تحديد الأوضاع بطريقة ملموسة في المؤسسة، كذلك العلاقات وبناء السلطة والتدرج الهرمي، أي التحديد الواضح للسلطة التنظيمية والتأكيد على الاتصالات المكتوبة من خلال قنوات رسمية، كل هذا في ضوء القواعد المكتوبة [1]، فالرسمية متغير تنظيمي يقوم على وجود قانون، ومنه فهذه السلطة يخول صاحبها فرض العقوبة والمكافأة للحصول على الطاقة والإمتثال كوسيلة للرقابة والسيطرة على العمل، "حيث يكون العقاب فعالاً إذا إتبعه طوف المرؤوسين من أجل البقاء كأعضاء في المؤسسة، وتكون المكافأة فعالة إذا كان هناك توقع وحاجة لديهم من أجل الحصول عليها"[2].

ومن خلال ما سبق يمكن تجسيد السلطة الرسمية في عنصرين هما المكافأة (الحوافز) والعقاب.

وتعتبر السلطة الرسمية كذلك بأنها "شرعية وهذا من خلال الوضع الهرمي الذي يمنح الحق في ممارستها بكل إقتناع، ويمكن لشاغلها بان يراقب ويستخدم كل مصادر التنظيم[3].

---

1 – محمد علي محمد: مرجع سابق، ص303.

2 – عمر وصفي عقيلي: مرجع سابق، ص335.

3- STEBHEN ROBBINS _ TIMOTHY GUDGE: Op.Cit, P 440.

" ونجد أن الأفراد لزماً عليهم الطاعة للذين يقبضون على زمام هذه السلطة لأنهم نصبوا رسميا ويمارسون سلطهم بناء على نصوص قانونية محددة، فالطاعة توجه هنا إلى القاعدة القانونية "[1]، فالسلطة الرسمية أداة تنظيمية تنظم العلاقات بين العمال والإدارة وتعتمد على الوظيفة وقواعد قانونية من أجل تحقق الأهداف، فغايتها بناءها وليست وسيلة سيطرة وإكراه، حيث تتوقف على الإقناع أولا وقبل كل شيء.

2- الشكل غير الرسمي:

السلطة غير الرسمية مستمدة من عدة جوانب، تتمثل في قوة الشخصية والصفات التي يتحلى بها صاحب السلطة القائد الرئيسي، فهو قادر على إقناع الآخرين وترغيبهم في تنفيذ أوامره من خلال ممارسته بأسلوب ديمقراطي مبني على درجات كبيرة من الثقة بينه وبين المرؤوسين، وكذا من خلال قدراته ومهاراته وخبرته المهنية تؤهله لتحقيق الطاعة والامتثال وفي كسب الإحترام والتقدير، وبالتالي يستطيع أن يملك قوة التأثير على سلوكهم.

"وتحدد السلطة الشخصية أي غير الرسمية بمصادر مختلفة تتمثل في الخبرة، الاحترام، إعجاب الغير، والجاذبية، ولا تعترض أن يحتل صاحبها وضع رسمي في التنظيم كالخبراء التكنولوجيين أو الباحثين الأكفاء والمفكرين حيث لديهم سلطة واضحة لا تتعلق بالتسيير "[2].

فلا تكتفي السلطة الرسمية في تحقيق أهداف المؤسسة بل لابد من وجود أهداف أخرى غير رسمية تتمثل في تحقيق حاجات المؤسسة والعاملين بها على حد سواء، وتجدر الإشارة إلى أن الشكلين السابقين للسلطة الرسمية وغير الرسمية يكملان بعضهما البعض، فالرئيس القائد يحتاج إلى سلطة رسمية تعطيه

---

1 – ملحم حسن: مرجع سابق، ص26.

2 – عمر وصفي عقيلي: مرجع سابق، ص337.

القوة والنفوذ لكي يكافئ ويعاقب ويحصل على الطاعة، كما يحتاج إلى سلطة غير رسمية تجعله مقبول من قبل الآخرين.

وهو ما يتوافق مع تمييز هنري فايول بين هذين الشكلين من السلطة،حيث يرى بأن هناك "سلطة تأسيسية وهي الرسمية والتي تحصل عليها عن طريق القانون، وأخرى شخصية غير رسمية تعود إلى طاقات الفرد وقدراته في الذكاء والقيادة وما يقدمه من خدمات للغير"[1].

ثالثا- تطور علاقات السلطة التنظيمية:

تتحدد آليات تطور علاقات السلطة في إطار مختلف العلاقات التنظيمية المحددة لصنع واتخاذ القرارات التنظيمية، في وضع يحدد استبدادية الفئات الإدارية في صنع وتنفيذ النسق المعياري التنظيمي أو تحديد وفتح مجال للمساهمة أو المشاركة العمالية في اتخاذ القرارات. وفي خضم هذا التوجه يرى العالمان **ملر** و**فورم** إن علاقات السلطة تتطور داخل التنظيمات الصناعية حيث يتم التحول تدريجيا طبقا للمراحل التالية[2]:

1- مرحلة العلاقات الاستبدادية.

2- مرحلة العلاقات القانونية.

3- مرحلة الوقوف على اتجاهات العاملين.

4- مرحلة الديموقراطية واتخاذ القرارات.

5- مرحلة الاشتراكية.

وتعد مرحلة العلاقات الإستبدادية أولى المراحل التي جسدت مراحل تطور علاقات السلطة التنظيمية، وتبلورت في شكل استبداد الإدارة وانفرادها

---

[1] - جورج فريدمان وبيار نافيل: **رسالة في سوسيولوجيا العمل** ج2، ترجمة حسين حيدر ط1، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1985، ص103.

[2] - أسمهان بلوم: **المستويات التنظيمية وأداء العامل**، رسالة ماجستير في علم الاجتماع تنظيم وعمل، جامعة الحاج لخضر بباتنة، الجزائر، 2002_ 2003، ص 48.

بعملية صنع واتخاذ القرارات، ففي هذه المرحلة "يتدرج الموقف بين طرفي الإنتاج (الإدارة والعمال) من قيام الإدارة بإصدار الأوامر لكي يطيعها العمال كما هي, إلى قيام الإدارة بإعطاء النصائح التي يقبلها العمال كما هي, وأخيرا قيام الإدارة بتقديم المعلومات التي يستمع إليها العمال ويقومون بالتصرف المطلوب"[1].

فهذه المرحلة تنظر للسلطة في ضوء إصدار الأوامر والامتثال، فلا يعطي الرئيس أي امتيازات للأعضاء للإدلاء بآرائهم وتوجهاتهم، وهذا ما يتفق مع المنظور الفيبيري للسلطة والتي عالجها في ضوء الامتثال والاتفاق على أسس واحدة للامتثال " فمشكلة السلطة هي مشكلة امتثال قبل كل شئ، وبهذا تتحدد فعالية أنساق السلطة في ضوء امتثال أعضاء التنظيم لقواعده وفي الاتفاق على أسس واحدة للامتثال".[2]

وهذا ما يحدد معايير السلطة التنظيمية التي لا تخرج عن إطار الخضوع أو الإذعان الاختياري للأوامر، وكذا تعطيل الأحكام التقيمية وأفعال الاختيار قبل صدور الأمر.

في حين نعتت مرحلة العلاقات القانونية بمرحلة المساومة الجمعية على أساس تدرج الموقف بين الإدارة والعمال في شكل التفاوض حول الالتماسات والشكاوى المقدمة من طرف العمال، وسواء أخذ هذا الشكل صفة مباشرة مع العمال أو يتم عن طريق النقابة باعتبارها المدافع الأول عن الحقوق العمالية في الواقع التنظيمي، وفي هذا الإطار تتجسد أهمية المساومة الجمعية باعتبارها أكثر فائدة من مشاركة العمال في الإدارة "لأنه إذا لم يكن لدى العمال رغبة في المشاركة في اتخاذ القرارات فلن تكن هناك وسيلة لحماية حقوقهم ومصالحهم إلا عن طريق المساومة الجمعية"[3]، التي يعتبرها الكثير من القادة

---

[1] – نفس المرجع، ص 58.

[2] – علي عبد الرزاق جلبي: **علم اجتماع الصناعة**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1999 ص 145.

[3] – طلعت إبراهيم لطفي: **علم اجتماع التنظيم**، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، 1986، ص 60.

النقابين أنها أول خطوة نحو الديموقراطية باعتبارها تؤدي إلى إيجاد شروط عمل مناسبة، مما يهيئ المناخ المناسب لتدعيم الديموقراطية الصناعية.

فالمساومة الجمعية كما ذكر **روبرت دبن** "تعمل على التخفيف من حدة الاختلافات بين الإدارة والنقابة من خلال عملية مستمرة من التفاعل تمثلها تلك المساومات الجمعية"[1]، رغم أنها لا تمثل الآلية الفعالة المدافعة عن المصالح العمالية في غياب التمثيل العمالي في الإدارة.

كما شهدت علاقات السلطة تطورا في مرحلة الوقوف على إتجاهات العاملين،في خضم طلب الإدارة من العمال تقديم مجموعة من المعلومات المتعلقة بوضعهم وحياتهم المهنية، وفي هذا الإطار قد يستجيب العمال ويقدموا هذه المعلومات أو يمتنعون عن تقديمها.

أما مرحلة الديموقراطية في اتخاذ القرارات ذكر **روس** "إن السلطة داخل التنظيم البيروقراطي يجب أن يمارسها جميع الأعضاء المساهمين أو المشتركين برأس المال أو العمل من خلال جهاز يمثلهم ونجد أن كلا من الديموقراطية والكفاءة الإنتاجية تقتضي بوجه عام ألا يمارس المديرون سلطاتهم إلا بعد استشارة تامة مع من يعنيهم الأمر"[2].

فالاستشارة تعتبر خطوة هامة نحو تحقيق الديموقراطية وأساسها تبادل الآراء ووجهات النظر بين الإدارة والعمال، حول بعض المسائل المهنية أو التنظيمية، وفي هذا الإطار تتحدد علاقات السلطة في ضوء توزيع القوة في أيدي الأقلية ومنح الفرصة لجميع العمال بإعطاء آرائهم والمشاركة في صنع عملية اتخاذ القرارات وهذا ما ذكره "مارتن سيم" في مؤتمر لمناقشة موضوع الديموقراطية الصناعية "إن الديموقراطية الصناعية قد تعني إعادة تنظيم

---

[1] – نفس المرجع، ص 53.

[2] – نفس المرجع، ص 60.

الصناعة بحيث تتاح لكل عامل الفرصة الكاملة في أن يشارك ويطور نفسه في حدود قدراته"[1].

وفي الأخير مرحلة الإدارة المشتركة، والتي تعتبر أهم المراحل التي جسدت علاقات السلطة، في ضوء تمثيل العمال في مجلس الإدارة، على أساس أن التحديد السابق للديموقراطية كان ضيق الحدود، فالديموقراطية الصناعية عبارة عن تمثيل العمال بطريقة عادلة في إدارة الأعمال، رغم أن الاستشارة أحد أهم أوجه الديموقراطية الكفيلة بتحديد علاقات السلطة الديموقراطية، إلا أنها تبقى رهينة وجود ممثلي العمال في الجانب الإداري لإعطاء لهذه المشاركة طابع قانوني وتنظيمي يفرض على الإدارة قبولها.

وبهذا فإن المشاركة العمالية لاتخاذ القرارات كفيلة بإعطاء عقلانية ورشد للنسق المعياري التنظيمي وهذا ما يحدد لنا موضوعية السلطة التنظيمية.

رابعا– توزيع السلطة في المؤسسة:

قبل التطرق إلى موضوع توزيع السلطة في المؤسسة يجدر بنا إبراز أنواع السلطة في المؤسسة، حيث أجمع الدارسون على أنه قد تتميز مؤسسة ما بمركزية السلطة، بينما تتميز مؤسسة أخرى بلا مركزية، حيث يتحدد هذين النوعين وفقا للتنظيم الموجود في المؤسسة.

فالنوع الأول يوجد في التنظيم البيروقراطي المركزي للمؤسسة ويعتمد هذا النوع على اتخاذ القرارات من طرف مسؤول واحد وترتكز على المستويات العليا فقط، وتتسم السلطة المركزية بجملة من المزايا، إذا اعتبرها **هنري فايول** أحد المبادئ الرشيد للإدارة مدعمة بتسلسل السلطة من الأعلى إلى القاعدة وفق تدرج هرمي، حيث توفر درجة عالية من التنسيق لان عملية اتخاذ القرارات تتم

[1] – نفس المرجع، ص55.

من جهة محددة ويحقق اتصال سريع، كما تحصر عملية الإشراف في يدي عدد قليل من الجهات وبالتالي فعملية الرقابة تكون مباشرة.

أما السلطة اللامركزية تعني "المشاركة في اتخاذ القرارات بين المستويات العليا والدنيا، إذ تتميز بتقسيم العمل والمسؤوليات، ما يؤدي إلى تحسين في أداء المؤسسة بشكل عام"[1]، مما يساعد على تنمية القدرة والخبرة لدى المستويات الدنيا والسرعة في إنجاز العمل بدون الرجوع إلى الرئيس كل مرة، فهي وسيلة لإثراء العمل وعاملا في رفع الروح المعنوية بما يزيد من إنتاجية وفعالية المؤسسة.

إن جوهر اللامركزية هو الاستقلالية والحرية التي تمنح للمرؤوسين إتخاذ مختلف القرارات فكل طرف يتحمل مسؤوليته، وهذا بإعطائهم بعض الصلاحيات في اتخاذ القرارات حسب ما تقتضيه ظروف وطبيعة العمل، وهو ما يعني أن السلطة اللامركزية توجد في المؤسسات ذات التنظيم الديموقراطي والتي تسعى إلى إحداث تغير في السلوك التنظيمي وكسر السلطوية المستبدة.

وفي خضم ماسبق فإن السلطة في المؤسسة تتوزع من خلال مستويات مختلفة، يتبادل التأثير بينها، كما يختلف توزيعها حسب نوع التنظيم المطبق ديمقراطياً كان أو بيروقراطياً، " فالسلطة التشريعية في المؤسسة تقوم بإصلاح أو تعديل القواعد التي تنظم العمل، وتقرر المركز وتحدد الأجور... والسلطة الإدارية تتكفل بالتدابير العلمية وتحرك عمل المؤسسات بفعالية، والسلطة القضائية تعاقب على مخالفات القواعد المطبقة"[2]، هذا التوزيع للسلطة يضمن بطريقة متكاملة ومتوازنة الممارسة الصحيحة لها، ومن حيث درجة الرسمية تكون توزيعها كما يلي: سلطة تنفيذية، وإستشارية وأخرى وظيفية.

---

[1] – ناصر دادي عدون: **اقتصاد المؤسسة**، ط2، دار النشر، الجزائر، 1998، ص 222.

[2] - جورج فريدمان، بيار نافل: مرجع سابق، ص ص 98– 99.

فالسلطة التنفيذية تعد من أهم السلطات في المؤسسة "فهي أساس العلاقة بين الإدارة والعمال، وتسمي كذلك بالسلطة الآمرة، حيث يعني ما يخوِل للمديرين والمشرفين لإتخاذ القرارات والإجراءات وأمر مرؤوسهم بالعمل وتوجيهم"[1]، فيمكن لصاحب السلطة التنفيذية من أمر الآخرين وإلزامهم واتخاذ القرارات وتنفيذها، ومنه فهي التي توجه الآخرين وتطالبهم بتنفيذ التعليمات.

كما تشكل خطا مباشرا من السلطة بين الرئيس والمرؤوسين عبر المستويات التنظيمية في الهيكل التنظيمي، فتُعرِف المرؤوسين بمسؤولهم المباشرة، وقد تسمى كذلك " السلطة التشغيلية المباشرة فيصبح بها رئيسا لمستوي ادني ومرؤوسا لمستوى أدنى ومرؤوسا لمستوى أعلى"[2].

فتوزيع هذه السلطة يهدف إلى تحقيق أهداف المؤسسة بطرق عديدة من بينها إتخاذ القرارات المتعلقة بنشاط المؤسسة أو بتعيين الأفراد للقيام بأداء مهامهم وتجديد مسالك وسبل الاتصال بين الأقسام وتحديد سلطة كل فرد ومساعدته على تنفيذ خططه لتحقيق أسلوب رقابي جيد.

وتعرف السلطة الاستشارية بأنها "سلطة التخطيط والنضج والمساعدة والتوجيه دون حق إصدار الأوامر والرقابة، إلا في حالة إصدار المدير الإستشاري أوامره على الأفراد الذين يعملون تحت رئاسته"[3] وتقدم هذه السلطة المشورة قبل إتخاذ القرارات، حيث تكون بقرب الإدارة العليا والمدير العام ويمثلها إما فردا هو المستشار، أو وحدة إدارية قد تكون في مستوى إداري أدنى. "وهذا

---

[1] – ناصر دادي عدون: مرجع سابق، ص 227

[2] – عمر وصفي عقيلي: مرجع سابق ص 340.

3 – حسن عادل وآخرون: **تنظيم وإدارة الأعمال**، دار النهضة العربية، بيروت، بدون سنة نشر، ص205

النوع من سلطة غير ملزم وينحصر في تقدير المشورة الفنية المتخصصة، وإما قد تكتب طابع الزام لثقة المدير وإقتناعه للخبرة الفنية والكفاءات المستشارة"[1].

كما تظهر هذه السلطة بشكل أكثر كلما كبر حجم المؤسسة، ففي المؤسسة الصغيرة يمكن لشخص واحد وهو المدير في قمة الهرام أن يتولى تنسيق جهود العاملين فيها وتعتبر سلطة رمزية إتجاهه من الأسفل إلى الأعلى وتكون درجة تأثيرها على السلطة التنفيذية في مدى إقناع المدير الآمر.

بالرغم من أن الفرق بين السلطة التنفيذية والاستشارية واضح من الناحية النظرية، إلا أنه غير ذلك في الحياة العملية، نتيجة تداخل السلطتين مما يصعب تحديد ما إذا كان بعض الوظائف تنفيذي أو استشاري، لأن بعض المديرين يمارسون السلطتين معا، وهذا ما نجده مثلا في الإدارة القانونية والعلاقات العامة والأفراد، ولإزالة هذا الغموض يجب تحليل نوع السلطة التي يمنحها الرئيس إلى مرؤوسيه والعكس صحيح[2]، تجدر الإشارة بان النظام البيروقراطي أقل إستفادة من هذه السلطة.

في حين يصدر صاحب السلطة الوظيفية والتي تدعى كذلك بالسلطة التخصصية قرارات وأوامر في نطاق تخصصه حتى وان كان يعمل تحت رئاسة شخص آخر، فمبدئيا هي سلطة آمرة لكن جزئياً محددة بعامل التخصص، كما تخضع لمبدأ تقدير مبررات وأسباب وكيفية العمل وتوقيتها، وهي غير معنية بالتدخل في جوانب تحديد المهام والأشخاص والأماكن إلا في الظروف والحالات النادرة، أما ما نلاحظه أكثر هو خضوع هذا النوع إلى مبدأ مستوى السلطة حيث تنحصر في مستوى تنظيمي واحد[3]، بمعنى أن يكون لصاحبه الحق في إصدار

---

[1] – معيد محمد المصري: التنظيم **والإدارة (مدخل معاصر لعمليات التخطيط والتنظيم والقيادة والرقابة)**، الدار الجامعية للنشر، مصر 1999، ص179.

[2] – عادل حسن وآخرون: مرجع سابق، ص280.

[3] – ناصر دادي عدون: مرجع سابق، ص221.

أوامر لشخص آخر أو مسؤول دون أن يتعدى الأمر إلى مرؤوسي هذا المسؤول.

ومنه تتوزع السلطة الوظيفية " بحكم شغل الموظف لوظيفة معينة يتميز بها عن غيره من الموظفين الآخريين وله بعدان في مجال السلطة بعد منصبي والثاني بعد استشاري"[1]، فالبعد الأول يمثل سلطة منصبه ملزمة بالنسبة للتابعين داخل مجال الوظيفية كالعمال التابعين لمصلحة الموارد البشرية الذين يخضعون للسلطة رئيس هذه المصلحة، أما البعد الثاني فهو شبه ملزم بالنسبة لبقية أقسام ومصالح المؤسسة التي تحتاج إلى الخبرة التخصصية.

وغالبا ما تتخلى المؤسسة عن هذه السلطة، فلا نجدها ضمن توزيعها ويعود ذلك إلى ازدواجية السلطة في إصدار الأوامر، فمثلا عامل الصيانة يتلقى أوامر من مدير الإنتاج وأوامر أخرى من مدير الصيانة مما يحدث له ارتباك خاصة إذا كان هناك تضارب بين الآمرين.

وفي خضم ما سبق تبرز عملية تفويض السلطة، والتي تعتبرعملية تنظيمية يقوم بها الرئيس بإعطاء أحد المرؤوسين بعض سلطاته حتى يستطيع المساعدة في إتمام بعض الأعمال للمؤسسة وهي عكس الإشراف والتوجيه، فكلما إتسع مبدأ التفويض كلما إنخفض استخدام مبدأ الإشراف[2]، حيث يحدد الرئيس أو المدير طبيعة ومفهوم ومقدار السلطة التي سيفوضها إلى مرؤوسيه، إلا أن مقدار السلطة أي حجمها يتغير بتغير المسؤوليات، فالمدير العام لمؤسسة خاصة مثلا يملك جميع السلطات، مقارنة بالمؤسسة ذات الأسهم أين يشارك أصحاب الأسهم المدير في السلطة.

ويمكن أن تأخذ عملية التفويض شكلين هما: شكل شفهي وآخر كتابي، ففي الشكل الأول يقوم المدير بتكليف مرؤوسيه بإنجاز عمل معين وإعطاءهم

---

[1] – سعيد محمد المصري: مرجع سابق، ص178.

[2] – عادل حسن وآخرون: مرجع سابق، ص284.

السلطة اللازمة لهذا الأداء بطريقة شفهية ضمن مقابلة بينهما أو استعمال الهاتف، ورغم أن هذا الشكل سهل وسريع إلا أن صورة التفويض وحدوده لا تكون واضحة لدى المرؤوسين، وبالنسبة للشكل الكتابي فتتم العملية بموجب مذكرة رسمية صادرة من الرئيس يتم فيها تحيد وتوضيح نطاق السلطة التي يمكن للمرؤوس أن يتصرف ضمنها، لذا يعتبر هذا الشكل أكثر إستعمالا في المؤسسة لكثرة وضوحه ودقته[1].

كما يعتبر التفويض من العمليات الأساسية في التنظيم، فلا يمكن تصور تمركز السلطة كلها في قمته، ويعتبر تكليف المرؤوسين بتأدية عمل معين بمثابة تفويض بسلطة كافية لإنجاز هذا العمل، ومن أهم أسباب التفويض هي" توسيع نطاق العمل حيث يلجا الرئيس إلى ذلك، ويركز على الأمور والقرارات ذات الأهمية الكبيرة"[2]، كما تسمح هذه العملية لمديري المستويات الدنيا وحتى المرؤوسين بالإستعداد للترقية من خلال إكتسابهم خبرة وتحمل مسؤولية إتخاذ القرارت.

ويمكن للرئيس إلغاء هذا التفويض بما أنه هو صاحب السلطة إذا لم يكن المفوض كفؤا سواء لقلة خبرته أو سوء إستخدامه لها (السلطة)، ويطلق على هذا التصرف باسترجاع السلطة، ومن خلال هذا يمكن إستنتاج أن الرئيس لا يفوض كل سلطاته إلى التابعين له بل جزء فقط لأنه في كل الحالات ليس بمقدرته القيام بكل المهام والإلمام بجميع التخصصات – فتنشئ بذلك مستويات إدارية جديدة داخل الهرم التنظيمي.

ومع الطرح البنائي الوظيفي يمكن معرفة النتائج الوظيفية وغير الوظيفية لعملية تفويض السلطة حول تحقيق أهداف المؤسسة، حيث أن إختلاف مجالات المؤسسة ومصالحها تؤدي إلى صراع حول الأهداف، مما يتطلب إتخاذ

---

[1] – عادل حسن وآخرون، مرجع سابق، ص40.

[2] – سعيد محمد المصري، مرجع سابق، ص 202.

القرارات في ضوء الإستراتيجية العامة والأهداف الأخرى الخاصة بالأقسام والوحدات، فينتج عن ذلك تفاوت بين الأهداف الرسمية والانجاز الفعلي مما يفرض مستوى آخر خاص من التفويض، وهو ما يؤكده **سلزنيك** حول فكرة تفويض السلطة وما يترتب عليها من نتائج غير متوقعة، "فالمؤسسة تواجه مطلب الضبط الذي تمارسه أعلى المستويات الإدارية، وهذا يفرض بالضرورة دائما على السلطة حيث يتخذ التفويض طابعا ثقافيا، وللتفويض نتائج إيجابية تتمثل في زيادة التدرب على الوظائف المتخصصة وإكتساب خبرة تمكن مواجهة المشكلات وعلاجها، كما يزيد من نمو الأقسام الفرعية والوحدات وتنوع اهتماماتها ومصالحها"[1].

وتجدر الإشارة هنا إلى أنه من سلبيات التفويض، إتاحة الفرصة للإدارات الفرعية في التنظيم وخاصة مديري الإدارات والأقسام إلى عدم الإنضباط والفوضى والمحسوبية، وتحقيق المصالح الخاصة على حساب المصلحة العامة للتنظيم، ومن ثم يجب أن يكون التفويض مشروط بالرقابة والإشراف والمتابعة من قبل المستويات العليا وذلك لتحقيق الشفافية.

خامسا- مظاهر السلطة التنظيمية:

المتتبع للتراث السوسيولوجي يجده يعج بإختلاف منطلقات المحللين والباحثين في مجال السوسيولوجيا والإدارة في تحديدهم لمفهوم السلطة التنظيمية، كلهم يرمي الى البحث عن أهم المنطلقات والمتطلبات الكفيلة بجعل السلطة التنظيمية عقلانية ورشيدة تهدف إلى تحقيق الأهداف التنظيمية، وفي خلال دراستنا هذه نسعى إلى إبراز أهم هذه المتطلبات والمنطلقات التي يمكن من خلالها الحكم عن عملية السلطة التنظيمية أنها فعالة ورشيدة، وقد إنطلقنا من فكرة أن كل من عملية إتخاذ القرارات وعملية الإتصال تعدان مظهران من

[1] – السيد الحسيني، مرجع سابق، ص 90.

مظاهر السلطة التنظيمية وهي منطلقات تعكس فعاليتها مدى نجاعة وفعالية السلطة التنظيمية.

1_ فعالية عملية إتخاذ القرارات:

تلعب عملية إتخاذ القرارات دورا مهماً في ممارسة العمليات الإدارية المختلفة في أي منظمة والتي تتقدمها السلطة التنظيمية، على إعتبار أن عملية إتخاذ القرارات تمثل مظهرا من مظاهر هذه الأخيرة، فغالبا ماينسب إلى عملية إتخاذ القرارات النجاح أو الفشل لصاحب السلطة بالمؤسسة، حيث يعرف المدير النتائج من خلال قراراته الصائبة والجيدة، لذلك يعتبر إتخاذ القرار "أهم وسيلة للمدير للاطلاع بمهام وظيفته المتمثلة في إنجاز الأعمال من خلال الآخرين، ومن هنا يتعين على المدير أن يتخذ القرارات الناجمة عن التصرف الإداري وذلك لأهمية أثر تلك القرارات على سلوكيات المرؤوسين"[1].

وتعد عملية إتخاذ القرارات من بين أصعب وأخطر العمليات الإدارية في مجال التنظيم، "وذلك لما يترتب عليها من توظيف للموارد البشرية والمادية، ويقاس في ضوئها كفاءة الرؤساء وقدراتهم على تحمل المسؤولية والبت في الأمور، وتزداد صعوبة إتخاذ القرارات كلما زاد حجم المنظمات وحساسية مهامها ومدى إتصال أهدافها بالجمهور..."[2]، وعليه تختلف القرارات المتخذة باختلاف المؤسسات في حجمها وأهدافها وطبيعتها، وهو ليس موضوع دراستنا، بل ما يهمنا في هذه الدراسة هو كيف نتخذ قرارا فعالاً ورشيداً في خضم جملة من البدائل المتاحة؟

إن مسألة اتخاذ القرارات هي عملية في مجملها تدبير وتحليل وإستنتاج مبني على حقائق واضحة والمهم فيها أن تكون نتيجة كل قرار متخذ

---

[1] – صالح بن نوار: **فعالية التنظيم في المؤسسات الاقتصادية**، مخبر علم اجتماع الاتصال للبحث والترجمة، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2006، ص 78.

[2] – نفس المرجع، ص 79.

متطابقة او على الاقل مقتربة اكثر من الاهداف المسطرة من قبل، فالرئيس الذي يناقش مختلف المسائل مع مرؤوسيه ويعطيهم الفرصة لابداء الراي ويشجعهم على تقديم الاقتراحات، فانه لا بد وان يلاقي مساندة وتضامنا قويين منهم عند تنفيذ القرار المتخذ، بعكس الرئيس الذي لا يبالي باراء مرؤوسيه ويتخذ قرارات بنفسه دون اعلامهم او مناقشتهم فيها.

وفي خضم ماسبق وإنطلاقا من فكرة الأستاذة **بلوم إسماهان** في بحثها "أن القواعد التنظيمية تشكل النسق المعياري المحدد لكل ممارسات السلطة في الواقع التنظيمي، من خلال تحديدها لكل المبادئ والمنطلقات الموجهة للفعل الاجتماعي بطريقة عقلانية تفي بالأغراض والأهداف التنظيمية"[1]، فإن القرارات الواضحة والمحددة والعقلانية الرشيدة تعد من أهم متطلبات السلطة التنظيمية، مما يتطلب البحث عن خصائص النسق المعياري التنظيمي من أجل تحقيق عقلانية لممارسات السلطة التنظيمية، وهو ما جسده بعض رواد البحث التنظيمي، أمثال **فيبر وجولدنر**.

وتعد خاصية الواقعية أول خاصية للنسق المعياري التي تجعل هذا النسق يأخذ في عين الاعتبار الواقع الذي سيطبق فيه القرار من حيث العمل ونوعه وطرق أدائه، وبذلك فإن هذه الخاصية تنزل القاعدة التنظيمية من العالم الرمزي التجريدي لواقع يحمل متغيرات ومؤشرات اجتماعية تؤثر على فعالية القاعدة في إحداث الضبط التنظيمي، وهو ما يدخل في إطار تحديد الخاصية الثانية للنسق المعياري التنظيمي المتمثلة في المرونة أي قابليتها للتعديلات بما يتماشى والواقع التنظيمي وطموحات الأفراد، فإنجاز الأفراد لأعمالهم في جو تحدده العلاقات الاجتماعية والتعاونية لا يتحقق إلا بإخضاع القواعد التنظيمية إلى تعديلات جوهرية كفيلة بامتثال العامل وسعيه نحو الأداء الفعال الذي

[1] – أسمهان بلوم: مرجع سابق، ص 51.

يتطلب من جهة أخرى دقة النسق المعياري وعدالته في خضم الفصل بين الحقوق والالتزامات، لتطبع الارتباط بين العامل وعمله، وبتوفر مختلف هذه الخصائص والقواعد التنظيمية تصبح السلطة التنظيمية أداة تعمق التفاعل بين الفرد والعمل في التنظيم، لهذا فإن الإنجاز المنظم، المحكوم بقواعد محدده وواضحة، ووجود نسق السلطة الرئاسة يؤديان إلى أداء العمل بطريقة متسقة تحقق الأهداف التنظيمية[1].

وباعتبار أن العامل هو المرجع الواقعي والأكثر مصداقية في تحديد شرعية القرارات وأساليب تنفيذها، لذلك فإن قبوله لهذه القرارات والأساليب يعد مؤشر له وزنه في منح الفاعلية لممارسات السلطة التنظيمية وعليه لا يمكن للسلطة في اتخاذها للقرارات التنظيمية التغاضي عن ظروفه الاجتماعية والتنظيمية لأن الإحجام عنها كفيل بخلق جو من الصراعات والتوترات يحددها عدم قبول القرارات الإدارية وعدم الاعتراف بشرعية السلطة التنظيمية، وفي هذا الإطار حلل **بيتربلاو** هذه الظاهرة في ضوء فكرة الحاجات الأساسية للأفراد وميكانيزمات إشباعها في الواقع لتنظيمي "فذهب إلى أن التدخل العقلي لوضع قواعد رسمية تشبع حاجات ظاهرة يؤدي إلى حاجات جديدة غير متوقعة مما يترتب عليه تدخل عقلي جديد"[2].

ويؤخذ بعين الاعتبار العامل ومتطلباته الكفيلة بجعل لكل فرد منطقة للقبول يقبل داخلها الأوامر بدون أن يشك في سلطته، وهذا ما أشار إليه **برنارد** حينما أقر بأن كفاية التنظيم تتوقف على مدى قبول الأفراد للقرارات ولممارسات السلطة التنظيمية ويتحقق هذا في خضم توافر مجموعة من الشروط هي:

– إذا أمكن للشخص فهم الاتصال.

---

[1] – محمد علي محمد : مرجع سابق، ص 95.

[2] – نفس المرجع، ص 114.

– واعتقد أن قراره لا يختلف مع هدف التنظيم وفي وقف إصدار هذا القرار.

– وإذا أمكن له التوفيق بين هدف التنظيم ومصلحته الشخصية .

– وكان قادرا أن يستجيب ويذعن لهذا الهدف عقليا وفيزيقيا.[1]

وفي الأخير ومن خلال ماسبق فإن القرارات السليمة التي تلقى قبولا من طرف العمال، هي القرارات المهتمة بالجوانب الإنسانية، فالقرار لكي يكون مفيدا وعلميا يجب أن يتوافر فيه بعدان أساسيان:

– التكيف الموضوعي للقرار.

– درجة تقبل الغير لهذا القرار[2].

2– فعالية نسق الاتصال:

تعددت الكتابات والدراسات حول موضوع الاتصال في المنظمات، لما يلعبه هذا الأخير من أهمية بالغة في تحقيق فعالية المؤسسة وبالتالي في تحقيق أهدافها التنظيمية، وهو ما ترتب عليه تعدد في المفهومات التي تحاول تحديد مدلوله فنجد **منال طلعت محمود** تعرفه عل أنه "عملية نقل وتبادل المعلومات الخاصة بالمنظمة داخلها وخارجها، وهو وسيلة تبادل الأفكار والإتجاهات والرغبات بين أعضاء التنظيم وذلك يساعد على الإرتباط والتماسك، ومن خلاله يحقق الرئيس الأعلى ومعاونيه التأثير المطلوب في تحريك الجماعة نحو الهدف، وكما أن الإتصال أداة هامة لإحداث التغيير في السلوك البشري"[3].

وبالتالي يبرز هذا التعريف أهمية الإتصال كعملية تنظيمية بين الأفراد سواء داخل المؤسسة أو خارجها، فالإتصال الفعال يساعد وينمي العلاقات الإنسانية وروح الجماعة، كما يحس العاملين بأهميتهم ودورهم في تحقيق أهداف

---

[1] – علي عبد الرزاق جلبي: مرجع سابق، ص 140.

[2] – أسمهان بلوم، مرجع سابق، ص 53.

[3] – صالح بن نوار: مرجع سابق، ص22.

المؤسسة، من خلال إلتزامهم بالتوجيهات والقرارات المتخذة من قبل السلطة العليا سواء من خلال إشراكهم في هذه القرارات أم بدون إشراكهم، وذلك حسب طبيعة القرار المتخذ.

وينظر **شيستر برنارد** إلى التنظيمات باعتبارها أنساق تعاونية قائمة على أساس الاتصال– الرغبة في الإسهام والهدف المشترك، وفي هذا السياق نظر للسلطة على أساس أنها "تشير إلى طبيعة الاتصال في التنظيم، والتي يفضلها ويقبلها عضو التنظيم على أنها تحكم كل سلوك يسهم به ومن ثم فإنها تنطوي على جانبين:

–جانب ذاتي : يعبر عن قبول الاتصال باعتباره ذي سلطة.

–جانب موضوعي: يشير إلى طابع الاتصال الذي بفضله تكون السلطة مقبولة"[1].

وبهذا حدد **شيستر برنارد** عقلانية ممارسات السلطة في ضوء نسق الاتصال الذي ينبثق من السلطة التنظيمية، التي تعتبر مركزا للمعلومات والاتصالات الكفيلة بتحديد تعاون الأفراد وقبولهم للقرارات الإدارية، فبدون نسق الاتصال لا يضمن التنظيم البعد التعاوني الكفيل بتحقيق الأهداف التنظيمية، وهذا في إطار توفر مجموعة من العوامل التي تتحكم في نسق الاتصال باعتباره نسق للسلطة الموضوعي:[2]

– ينبغي أن تكون قنوات الاتصال معروفة بالتحديد أو بعبارة أخرى يجب أن تكون خطوط ومستويات السلطة موضوعه بالتحديد عن طريق تعيين كل فرد في وضع محدد بواسطة الإعلانات العامة وغيرها.

– إن السلطة العقلانية تتطلب قنوات اتصال رسمية ومحددة بالنسبة لكل عضو في التنظيم.

---

[1] – علي عبد الرزاق جلبي: مرجع سابق، ص 139.

[2] – نفس الرجع، ص 143.

– يجب أن يكون خط الاتصال مباشر وقصيرا بقدر الإمكان.

– ينبغي أن تكون كفاءة الأشخاص الذين يشغلون مراكز الاتصالات كالرؤساء والمشرفين كفاءة عالية.

– يجب أن يتم عادة استخدام خط الاتصال بالكامل بمعنى أن يمر الاتصال من الرئيس إلى القاعدة خلال كل مرحلة له في خط السلطة وتسلسلها.

وبهذا فإن عقلانية القواعد التنظيمية ودورها في ترشيد السلطة يبقى رهين مجموعة من المتطلبات يحددها نسق الاتصال الفعال، حيث يذهب الباحث عبد الغفور يونس في كتابه نظريات التنظيم والادارة إلى أن " هناك على الأقل إجرائين لهما صفة العمومية لتقييم فعالية نظام الاتصال، ويتناول الإجراء الأول مدى الجودة التي يتمكن بها نظام الإتصال من مقابلة المطالب الرسمية للتنظيم، ويشير الإجراء الثاني إلى ما يمكن أن يحققه نظام الإتصال من حوافز غير رسمية ... لقد أثبتت نظرية الروابط التنظيمية بإقناع، أنه كلما إنخفض عدد الروابط التنظيمية بين مراكز القرارات، كلما زادت فعالية الاتصال في التنظيم"[1]، إلا أنه ليس من الضروري أن ينتج الاقتناع غير الرسمي نتيجة تخفيض عدد الروابط التنظيمية.

وفي الأخير فإنه لا يمكن النظر إلى تأثير إحدى المتطلبات التنظيمية المجسدة لعقلانية السلطة التنظيمي في إطار منعزل عن بقية المتطلبات الأخرى، فتحقيق هذه العقلانية يتحقق في إطار العمل المتكامل لمختلف المتطلبات والمظاهر التنظيمية.

سادسا– معالجة بحثية للسلطة التنظيمية في التنظيم الجزائري:

إن المتتبع للتحولات والإصلاحات الهيكلية التي مست المؤسسات العمومية الجزائرية خلال المراحل التنظيمية المختلفة، يلاحظ بأنها لم تحقق

[1] – عبد الغفور يونس: **نظريات التنظيم والادارة الفعال**، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، 1997، ص220.

الأهداف المرجوة منها، بل زادت من حجم الأزمة، في ظل النمط التسييري المركزي الذي تم انتهاجه طيلة هذه الفترات، إذ لم يعد ناجح في دفع عجلة التطور الاقتصادي، فأرجع العديد من الباحثين السوسيولوجيين والاقتصاديين هذا العجز إلى طبيعة السلطة المتبعة في المؤسسات الجزائرية العمومية في خضم مظاهرها التي تتجلى في كل من عملية إتخاذ القرارات ونسق عملية الاتصال.

فالسلطة التنظيمية في المؤسسات العمومية الجزائرية ظلت مكبلة بقيود المركزية المفرطة وما ترتبت عنها من سلبيات البيروقراطية، من إنخفاض روح المبادرة والإبداع والاستياء في القاعدة، حيث يرى عبد اللطيف بن آشنهو في حديثه عن الشروط العامة لإعادة التنظيم " أن مجموع المؤسسات في الماضي حاولت السيطرة على عمليات تنمية نشاطاتها السريعة بجعل اتخاذ القرار في المؤسسة مركزيا إلى الحد الأقصى وذلك بمضاعفة عدد مستويات السلم الإداري إلى أبعد ما تستلزمه الفعالية"[1].

وهذا في ظل رجوع السلطة التنظيمية للجهة الوصية في ممارساتها التنظيمية، مما إنجر عنها بطء في الإجراءات وعدم الكفاءة في التنظيم، ولقد شكل هذا الوضع مصدرا للنزاعات والإنقطاعات في الاتصال، وفوضى في التسلسل الإداري، مما يوحي بالطابع البيروقراطي الذي ترتب عليه بطئ في اتخاذ القرارات وتنفيذها.

وهذا ما ميز مسيرة المؤسسات الجزائرية في مرحلة التسيير الذاتي، أين تجلت فيها عراقيل البيروقراطية والإدارة الذاتية ومركزية الوصايا، "فالسلطة

[1] – حسان الجيلالي: **التنظيم غير الرسمي في المؤسسات الصناعية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1985، ص ص 36 –37.

الفردية في هذه المرحلة قضت على كل مبادرة لتشكيل أجهزة ديموقراطية لاتخاذ القرارات على المستوى الوطني"[1].

وجاءت مرحلة التسيير الاشتراكي للتخفيف من حدة المركزية المطلقة والتي شكلت إطاراً لتعبئة طاقات العمال وإشراكهم في عملية اتخاذ القرارات باعتبارهم طرفا مهم في عملية التسيير، وبالتالي فتح المجال للأسلوب الديموقراطي في العملية الإشرافية، لكن سمة المركزية ظلت ملازمة للإطار التسييري، "فسلطة اتخاذ القرارات تتجه نحو التمركز في أيدي الأقلية من الصفوة الإدارية، بدلا من أن تتوزع بالصورة التي حددتها الإجراءات التنظيمية التي ينادي بها التسيير الاشتراكي"[2]، وبنفس المنظور تجسد واقع السلطة التنظيمية في مرحلة إعادة الهيكلة في إطار مركزي بحت يعكس الممارسات التنظيمية البيروقراطية.

وفي خضم مركزية السلطة التي ميزت مسيرة مؤسسات القطاع العام قبل مرحلة الاستقلالية إزداد تذمر وإستياء العمال،من خلال المطالبة بزيادة الأجور ورفع المكافآت "حتى يعوضوا الخسائر المعنوية التي لحقت بهم بسبب المركزية التي لا تتيح لهم فرصة المبادرة والإبداع"[3]، رغم أن الميثاق الوطني ينبذ المركزية وأكد على أنه "لا يجوز للدولة أن تبرز في هيكل تكون فيه مركزية السلطات، سببا في خلق جهاز ثقيل تتمخض عنه بيروقراطية تشل النشاط وتقضي على كل روح للمبادرة لدى القاعدة"[4].

---

[1] – إسماعيل قيرة علي غربي: **في سوسيولوجية التنمية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2001، ص137.

[2] – نفس المرجع، ص 184.

[3] – حسان الجيلالي: مرجع سابق، ص38.

[4] – نفس المرجع، ص 39.

وإذا كان النمط الاستبدادي البيروقراطي هو الذي ميز مرحلة التسيير الذاتي فإن الأمر لم يختلف في مرحلة التسيير الاشتراكي وإعادة الهيكلة، فعدم وضوح الأهداف وعدم إعطاء المشرفين السلطة التفويضية لأداء أعمالهم، ونقص المعلومات والتوجيهات الإدارية، كل هذه الأسباب كان لها انعكاس سلبي على التسيير الإداري للمؤسسات الجزائرية"[1]، فكان لاستمرار النمط البيروقراطي دافع أكبر في فشل الحلقة الأولى من الإصلاحات.

لهذا جاءت مرحلة الاستقلالية كمرحلة حتمية لانتشال المؤسسة العمومية من حيز العراقيل وصعوبات التسيير التي كانت مكبلة بالقيود المركزية، من خلال الفصل بين الملكية والتسيير وتكريس مبدأ اللامركزية، بإعطاء حرية المبادرة لمسيري المؤسسات العمومية في اتخاذ القرارات الاقتصادية، فهذه العملية استهدف منها إعادة الاعتبار لشخصية المؤسسة بعدما كان ينظر إليها على أنها امتداد للمصالح المركزية، هذا من جهة، ومن جهة أخرى ترك الحرية للمؤسسة بالتكفل بكل أعبائها وأصولها ووضع استراتيجياتها الخاصة، ففي خضم هذا النمط التنظيمي تعمل المؤسسة مع صناديق المساهمة التي تعمل على مراقبة المؤسسات وتوجيهها لتصبح بعد ذلك مهمة الوصايا مهمة كلاسيكية، تقوم على مراقبة سير وتنفيذ هذه السياسة في المؤسسة.

وبهذا فإن النمط السلطوي المتبع في المراحل التنظيمية السابقة قد بات لا مركزي في ظل نمط الاستقلالية، الأمر الذي يتيح فرصة اتخاذ القرارات من القاعدة ويعمل على تحسين أسس الاتصالات ويدعم الروابط بين العمال والإدارة.

---

[1] – عبد اللطيف بن آشنهو: **التجربة الجزائرية في التنمية والتخطيط 1962–1980**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1982، ص 472.

وفي خضم ما سبق هل عملت المؤسسات المستقلة على تكريس مبدأ اللامركزية لتحقيق الأهداف التنظيمية أم ظل مجرد مبدأ نظري بعيد عن الواقع الإمبريقي؟.

الخاتمة:

*** نتائج الدراسة:**

– تميزت مرحلة التسيير الذاتي للمؤسسة الجزائرية بعدم كفائة التنظيم في ظل المركزية المفرطة، التي ترتب عنها إنقطاعات في الاتصال، وفوضى في التسلسل الإداري، وبطئ في اتخاذ القرارات وتنفيذها.

– سمة المركزية ظلت ملازمة للإطار التسييري، فسلطة اتخاذ القرارات تتجه نحو التمركز في أيدي الأقلية من الصفوة الإدارية، بدلا من أن تتوزع بالصورة التي حددتها الإجراءات التنظيمية التي ينادي بها التسيير الاشتراكي.

– وبنفس المنظور تجسد واقع السلطة التنظيمية في مرحلة إعادة الهيكلة في إطار مركزي بحت يعكس الممارسات التنظيمية البيروقراطية.

– تميز كل من مرحلة التسيير الذاتي، مرحلة التسيير الاشتراكي وكذا مرحلة إعادة الهيكلة بالنمط الاستبدادي البيروقراطي، في خضم عدم وضوح الأهداف وعدم إعطاء المشرفين السلطة التفويضية لأداء أعمالهم، ونقص المعلومات والتوجيهات الإدارية، كل هذه الأسباب كان لها انعكاس سلبي على التسيير الإداري للمؤسسات الجزائرية العمومية في المراحل التنظيمية الأولى.

– في ظل مرحلة الاستقلالية أصبح النمط السلطوي المتبع لا مركزيا مقارنة بالمراحل التنظيمية السابقة التي كانت مكبلة بعراقيل وصعوبات المركزية، مما يعمل على تحسين أسس الاتصالات ويدعم الروابط بين العمال والإدارة، الأمر الذي يتيح فرصة اتخاذ القرارات من القاعدة.

***المراجع:**

– باللغة العربية:

01_ الجيلالي حسان: **التنظيم غير الرسمي في المؤسسات الصناعية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، .1985

02_ الحسيني السيد: **مدخل لدارسة التنظيمات المعاصرة**، بدون دار نشر، 1996، مصر.

03_ العبيدي قيس محمد: **التنظيم – المفهوم والنظريات والمبادئ**، الجامعة المفتوحة، طرابلس .1997

04_ بن آشنهو عبد اللطيف: **التجربة الجزائرية في التنمية والتخطيط 1962–1980**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1982.

05_ بن نوار_ صالح: **فعالية التنظيم في المؤسسات الاقتصادية**، مخبر علم اجتماع الاتصال للبحث والترجمة، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2006.

06_ بلوم اسمهان: **المستويات التنظيمية وأداء العامل**، رسالة ماجستير في علم الاجتماع تنظيم وعمل، جامعة الحاج لخضر بباتنة،الجزائر، 2002_ 2003.

07_ جلبي علي عبد الرزاق: **علم اجتماع الصناعة**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1999.

08_ حسن عادل وآخرون: **تنظيم وإدارة الأعمال**، دار النهضة العربية، بيروت، بدون سنة نشر.

09_ دادي عدون ناصر: **إقتصاد المؤسسة**، ط2، دار النشر، الجزائر، 1998.

10_ كلافال بول: **المكان والسلطة**، ترجمة شمس الدين عبد الأمير، ط1، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت لبنان، 1990.

11_ لطفي طلعت إبراهيم: **علم اجتماع التنظيم**، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، .1986

12_ محمد محمد علي: **علم اجتماع التنظيم**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1986.

13_ ملحم حسن: **التحليل الإجتماعي للسلطة**، منشورات حلب، المطبعة الجزائرية للمجلات والجرائد، الجزائر، 1993.

14_ عقيلي عمر وصفي: **الإدارة المعاصرة_ التخطيط، التنظيم، الرقابة**، دار زهران للنشر والتوزيع، مصر، 2007.

15_ فريدمان جورج ونافيل بيار: **رسالة في سوسيولوجيا العمل** ج2، ترجمة حسين حيدر ط1، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، .1985

16_ قييرة إسماعيل – غربي علي: **في سوسيولوجية التنمية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2001 .

33_ سعيد محمد المصري: التنظيم **والإدارة (مدخل معاصر لعمليات التخطيط والتنظيم والقيادة والرقابة)**، الدار الجامعية للنشر، مصر 1999.

11_ هوغ ج ب، أموران دليفيك: **الجماعة – السلطة والاتصال**، ترجمة نظير جاهل، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، بدون سنة نشر.

51_ يونس عبد الغفور: **نظريات التنظيم والإدارة الفعال**، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، 1997.

– باللغة الفرنسية:

17- Robbins Stebhen _ Gudge Timothy: **Comportents Organizationnels**, Pearson Education, France, 2006**.**

المزايا الاقتصادية لمشروع العملة الخليجية الموحدة

أ.صديقي أحمد

جامعة ادرار

Le Résumé:

L'objectif de la création d'une monnaie commune entre les pays du conseil de coopération du Golfe depuis 1981 était l'accomplissement de l'unité qui vise à atteindre plusieurs avantages économiques et politiques. A ce stade, il est clair que le lancement avantageux de l'euro a encouragé les blocs économiques d'établir des unions monétaires dans de nombreuses zones.

Cet article vise à mettre en lumière les perspectives économiques du projet d'union monétaire entre ces pays et dans ce contexte le chercheur a suggéré qu'il est nécessaire pour le CCG de se pencher sur l'analyse des politiques économiques nationales, et l'achèvement des réformes nécessaires à tous les niveaux, en particulier monétaires et financiers pour réaliser l'intégration monétaire.

الملخص:

كان هدف إنشاء عملة موحدة بين دول مجلس التعاون الخليجي منذ سنة 1981 إحدى ركائز الوحدة التي تهدف من خلالها تلك الدول إلى تحقيق العديد من المزايا الاقتصادية والسياسية، ومن الواضح أن إطلاق عملة اليورو بنجاح قد شجع التكتلات الاقتصادية على الاهتمام بإقامة الاتحادات النقدية في العديد من المناطق. وهذا المقال يسلط الضوء على المزايا الاقتصادية لمشروع الوحدة النقدية بين دول مجلس التعاون لدول الخليج، ومن خلال هذا المقال توصل الباحث إلى انه من الضروري على جميع دول مجلس التعاون الاهتمام بدراسة وتحليل السياسات الاقتصادية الوطنية، واستكمال الإصلاحات المطلوبة على جميع المستويات وخاصة النقدية والمالية بما يضمن الوصول إلى تحقيق التكامل النقدي.

الكلمات المفتاحية:

العملة الموحدة، منطقة العملة المثلى، دول مجلس التعاون الخليجي، معايير التقارب الاقتصادي.

مقدمة الدراسة:

كانت محاولات التقارب الاقتصادي بين الدول العربية كثيرة ومتعددة، ولكن نظرا لعدم تطبيق الآليات الفعلية للعمل المشترك فان تلك الخطوات لم تصل إلى درجة اعتبارها مشاريع للتكامل الاقتصادي. ومع وجود العديد من الظروف الاقتصادية والسياسية فان تلك الاستراتيجيات الخاصة بالعمل المشترك لم تحقق أهدافها المطلوبة، ابتداء من المشروع السوري في منتصف الأربعينيات، والداعي إلى إنشاء مصلحة للنقد العربي، والتي تتولى إصدار العملة العربية الموحدة، وانتهاء باتفاقية المدفوعات العربية في النصف الثاني من الستينيات والتي لم يتم تجسيدها عمليا على ارض الواقع. ونظرا لحجم التدفقات من الأموال الناتجة عن زيادة الإيرادات النفطية إلى بعض الدول العربية من جهة، وزيادة العجز في موازين المدفوعات إلى جانب صعوبة الإقراض من الأسواق الدولية في بعض الدول العربية من جهة أخرى، فقد شكل هذا الواقع فرصة للتعاون والتكامل فطرحت في بداية السبعينيات فكرة لإنشاء صندوق النقد العربي والذي يعتبر خطوة في اتجاه إقامة الاتحاد النقدي العربي[1].

وتسعى حاليا بعض دول مجلس التعاون الخليجي إلى تحقيق تكامل نقدي عن طريق إنشاء عملة موحدة للمنطقة، وتحقيق تقارب اقتصادي فيما بينها يضمن عائدات اكبر للمنطقة. وكان انطلاق مشروع عملة موحدة لدول الاتحاد

[1]– صندوق النقد العربي منظمة عربية إقليمية, تأسست سنة 1976، وبدأت عملياتها سنة 1977، هدفها الأساسي تحقيق التوازن في المدفوعات للدول الأعضاء، وإزالة القيود المفروضة على المدفوعات، وتحسين التعاون النقدي العربي، وتشجيع تطوير الأسواق المالية العربية، مما يمهد الطريق للعملة العربية الموحدة، إلى جانب تعزيز التجارة بين الدول الأعضاء.

الأوروبي سنة 1999 قد شكل حافزا كبيرا لدول المجلس للإسراع بإتمام مشروع العملة الخليجية الموحدة. ولكن في الوقت الراهن فان أزمة اليورو نفسها تشكل فرصة مهمة للدول الخليجية للاستفادة من التجربة واستكمال الإصلاحات الضرورية التي تتعلق بالسياسات النقدية والمالية، وكذا الوفاء بمعايير تقارب الأداء الاقتصادي، كما أن التحديات التي تواجهها مشروعات الاتحادات النقدية العالمية الأخرى بصفة عامة سواء الاتحادات النقدية الثلاث في إفريقيا، أو الاتحاد النقدي لدول الكاريبي، تمنح هي الأخرى فرصة كبيرة لدراسة خيارات وطرق تحقيق هذا المشروع. ففي الوقت الذي تم إنشاء الاتحاد النقدي الأوروبي وفق الالتزام بالمراحل الخمسة للتكامل الاقتصادي، فقد نفذت باقي الاتحادات النقدية الأخرى المذكورة تسلسلا عكسيا حيث تعمل على تنفيذ التكامل الاقتصادي بعد انقضاء عدة عقود على دخول اتحاداتها النقدية حيز التنفيذ.

ويشكل قرار تأجيل إقرار العملة الخليجية الموحدة فرصة مهمة للدول الخليجية لإتمام الإصلاحات المطلوبة والالتزام بتحقيق معدلات التقارب الاقتصادي بين تلك الدول، ورغم أن التحديات كبيرة وان الإصلاحات الاقتصادية تتطلب وقتا، فان مزايا تلك العملة في اكبر منطقة مصدرة للطاقة في العالم ستحقق فوائد كبيرة أيضا، وسوف تقضي على الفجوة بين فواتير المصدرين والمستوردين والتي تشكل بمفردها فقط تكاليف كبيرة على الاقتصاديات الخليجية. ونظرا لكون مشروع العملة الخليجية الموحدة سيحقق العديد من الايجابيات إلى جانب وجود العديد من المخاطر المحتملة فإننا سنحاول في إطار دراسة هذا الموضوع الإجابة على الإشكالية الموالية:

هل المزايا الاقتصادية التي يتيحها مشروع العملة الخليجية الموحدة كافية لقبول مواجهة المخاطر المحتملة؟

وبناء على الإشكالية السابقة فانه يمكن معالجة هذا الموضوع ترتيبا حسب النقاط الموالية:

مفهوم التكامل النقدي.

نظرية منطقة العملة المثلى أو منطقة النقود المثالية.

معايير التقارب الاقتصادي بين دول مجلس التعاون الخليجي.

المزايا الاقتصادية لمشروع الاتحاد النقدي الخليجي.

التحديات القائمة أمام مشروع العملة الخليجية الموحدة.

وفي الأخير سوف تتبع هذه الفروع بالخاتمة النهائية والتي تتضمن النتائج التي تم التوصل إليها في الدراسة.

ونظرا للمكاسب الاقتصادية والمالية العديدة للوحدة النقدية، فان دول مجلس التعاون الخليجي تسعى لاستثمار الإرادة السياسية لهذا التحرك في تحقيق مزيد من التكامل وتقوية السياسات الاقتصادية لدول المجلس، وتشجيع التنظيم والإدارة في تلك الاقتصاديات بصفة عامة، وان كانت بعض تلك الدول قد استوفت معايير التقارب الاقتصادي في الجانب المالي والنقدي، فان دولا أخرى من المجلس لا تزال في إطار الاستجابة للوفاء بتلك المعايير، كما أن بعض دول المجلس مثل الإمارات وعمان، وحول الرؤية السياسية أحيانا والاقتصادية أحيانا أخرى، قد ترددت في البقاء ضمن هذه الوحدة على الأقل في الوقت الحالي.

مجال الدراسة:

تضم دول مجلس التعاون الخليجي التي يجري تناولها في هذا المقال، الدول العربية الست وهي الإمارات العربية المتحدة، مملكة البحرين، المملكة العربية السعودية، سلطنة عمان، قطر، والكويت، ويبلغ عدد السكان الإجمالي لهذه الدول حوالي 35.1 مليون نسمة، وهي تقع في الجنوب الغربي لقارة أسيا، وتتميز بموقع جغرافي مهم دوليا يقع بين قارة أسيا وإفريقيا، وله منافذ بحرية

عديدة، كما تعتبر هذه الدول المصدر الاستراتيجي لإنتاج الطاقة في العالم حيث تحتفظ باحتياطيات مهمة من النفط والغاز تقدر بحوالي(45%) و (17%) على التوالي من الاحتياطات العالمية المؤكدة. كما أن هذه الدول الست تتقاسم روابط ثقافية مشتركة تميزها عن غيرها الاقتصاديات الأخرى إلى جانب التحديات الاقتصادية والاجتماعية المشتركة أيضا. ومن المهم أن نشير إلى أن التحليلات والبيانات والمعطيات التي سترد في هذا المقال، ستتضمن تقديم بيانات تخص جميع الدول الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي، على الرغم من أن دولة عمان والإمارات العربية أعلنتا عدم رغبتهما في الانضمام إلى الوحدة النقدية على الأقل في الوقت الحالي[1].

01- مفهوم التكامل النقدي:

هناك تعريفات مختلفة لمفهوم التكامل النقدي في الفكر الاقتصادي، فبعض التعاريف الاقتصادية تشير إلى أن التكامل النقدي هو مجموعة من الترتيبات التي تسعى إلى تسهيل المدفوعات الدولية وذلك بإحلال عملة واحدة محل عملات الدول الأعضاء[2]، كما يعبر مفهوم التكامل النقدي في رأي البعض من الاقتصاديين عن امتلاك المنطقة الاقتصادية المتكاملة لعملة واحدة أو مجموعة من العملات تتمتع بحرية التحويل، ومرتبطة بأسعار صرف مثبتة، وتتمتع بحرية التداول دون قيود، كما يجب تثبيت المعروض النقدي من تلك العملة أو العملات على أساس قاعدة اتحادية أو بواسطة سلطة أو هيئة تابعة للاتحاد النقدي، كما ينبغي أن تتدخل قدرة المصارف التجارية على طرح النقود

[1]- حضرت سلطنة عمان اتفاق الوحدة النقدية الموقع بين الدول الأربعة، عكس الإمارات العربية المتحدة التي غابت تماما عن الاتفاق.

[2]– زايري بلقاسم: **تأثير اليورو على اقتصاديات دول جنوب وشرق المتوسط**، ملتقى اليورو واقتصاديات الدول العربية، جامعة الاغواط، 2005، ص 208.

ضمن سلطة هيئة اتحادية تتمتع بالرقابة الكاملة في هذا المجال[1]، وفي هذا الإطار يعرف Fritz Machlup التكامل النقدي على انه مجموعة من الترتيبات الهادفة إلى تسهيل المدفوعات الدولية عن طريق إحلال عملة مشتركة محل العملات الوطنية للدول الأعضاء في المنطقة التكاملية[2]. وتتفق جميع تلك التعاريف على أن التكامل النقدي هو مجموعة من الترتيبات التي تسعى إلى تسهيل المدفوعات الدولية وذلك بإحلال عملة واحدة محل عملات الدول الأعضاء.

02- نظرية منطقة العملة المثلى أو النقود المثالية:

هناك العديد من النظريات التي تناولت دراسة موضوع التكامل النقدي، ومن بين أهم تلك النظريات نجد نظرية منطقة العملة المثلى أو النقود المثالية، والمقصود بمنطقة العملة المثلى هي كل منطقة اقتصادية تضم عددا من الدول الأعضاء تستخدم عملة واحدة أو عملتين أو أكثر ترتبط أسعار صرفها أو قيمتها ببعضها البعض ارتباطا قويا يجعلها في الواقع عملة واحدة أي أن هذه المنطقة تجعل أداء عملتين أو أكثر يماثل أداء عملة واحدة إذا كان سعر الصرف بين هذه العملات غير قابل للتعديل[3]. وتكتسب منطقة العملة صفة المثلى إذا كانت هذه المنطقة تحقق درجة عالية من الكفاءة في علاج الصدمات الداخلية والخارجية التي تحدث لدول المنطقة، وبالتالي فان علاج الصدمات سوف يسهم في تجنب العديد من الآثار السلبية على دول المنطقة، وليس من الضروري أن يكون أداء كل المناطق النقدية في علاج الصدمات متماثلا، نظرا لان مناطق

---

[1]- محمد سيقلني: **التكامل النقدي العربي، مركز دراسات الوحدة العربية**، بيروت، ص 558.

[2] -Fritz Machlup : " Economic integration/ wordwide. Regional. sectoral ", Macmillan, London, 1976, P 09

[3]- يفرق ماندل صاحب النظرية بين منطقة تظل فيها الدولة محتفظة بعملتها الوطنية ويتم تثبيت أسعار الصرف بين عملات الدول الأعضاء، وبين منطقة عملة يتم فيها إصدار عملة موحدة وتتنازل الدول الأعضاء عن عملاتها الوطنية مقابل هذه العملة.

العملة ليس كلها مناطق مثالية، وبالتالي يمكن القول أن المكاسب التي تتيحها مناطق العملات هي مكاسب متفاوتة من منطقة لأخرى.

وكان روبرت ماندل (Mundell) أول من صاغ مصطلح منطقة العملة المثلى في ورقة بحثية سنة 1961 وقد تابع هذا الموضوع بعض الاقتصاديين أمثال ماكينون وكينين ووود (Mckinnon, kennen, wood) وركزوا في دراستهم على الإطار النظري وصياغة بعض الحجج التي تؤيد انضمام الدولة إلى هذه المناطق، ويرى ماندل أن الشرط الأساسي لمنطقة النقود المثالية هو وجود حركية لعوامل الإنتاج وبفضل هذا الشرط فان نظام الصرف الثابت أو عملة واحدة داخل المنطقة هو نظام صرف معوم بالنسبة لدولة أخرى، وهو ما من شأنه أن يسمح بتعديل سريع للاختلالات، وعليه فان أية أزمة غير متناظرة داخل المنطقة سوف تنتج عنها حركة في رؤوس الأموال واليد العاملة لإعادة التوازن بين العرض والطلب[1]. وقد ركز ماندل على معيار حرية انتقال عناصر الإنتاج لأنه استند في تحليله على افتراض أن تغير هيكل الطلب على منتجات الدولة هو السبب الأساسي في اختلاف التوازن الخارجي، وان تصحيح هذا الاختلال بأقل تكلفة ممكنة يتم من خلال توفر حرية انتقال عناصر الإنتاج بين دول منطقة العملة الموحدة، وفي حالة غياب حركية عوامل الإنتاج فان المنطقة الاقتصادية سوف تكون غير مثالية والأزمة التي تنشأ فيها سوف تكون غير متناظرة، وبالتالي تحتاج إلى تعديل نقدي والذي بدونه تتجه المنطقة إلى حالة ازدياد البطالة والتوسع في عجز ميزان المدفوعات[2].

ومن خلال ما سبق يمكن القول أن حركية عوامل الإنتاج المتمثلة في درجة الانفتاح العالية وتطور الأسواق المالية لا تضمن للمنطقة بالضرورة

---

[1]– محمد بن بوزيان، الطاهر زياني: **الاورو وسياسة سعر الصرف في الجزائر**، ملتقى اليورو واقتصاديات الدول العربية، جامعة الاغواط، سنة 2005، ص 410

[2]– محمد بن بوزيان، الطاهر زياني: مرجع سابق، ص411.

الوصول إلى درجة المثالية، فمثلا يتوفر في دول الاتحاد الأوروبي العاملين السابقين غير أن مرونة الأسعار والحركة الجغرافية والقطاعية للعمل ضعيفة جدا، بل أن أوروبا تأتي في أواخر ترتيب تحرك العمالة دوليا بل هي قارة عموما يقل حماس مواطنيها لتغيير مكان إقامتهم فأقل من 0.5 نقطة مئوية من قوة العمل الأوروبية تغير مكان الإقامة خلال عام مقابل 2.5 بالمائة يتحركون في الولايات المتحدة الأمريكية[1] وهي كلها عوامل إلى جانب عوامل عديدة تجعل الصدمات غير متماثلة، مهما كانت الآثار المترتبة عنها، بل إن العلاقات بين مختلف الدول في منطقة اليورو هي شبيهة بمشكلة لها حلول موجودة ولكن غير مثالية[2]. ومن خلال ذلك يمكن القول أن نجاح العملة يتوقف على الاستقرار الاقتصادي للدول الأعضاء، وكذا على توفر درجات التقارب الاقتصادي مع ضمان استمراره بين الدول الأعضاء في نفس الوقت.

03- معايير التقارب الاقتصادي بين دول مجلس التعاون الخليجي:

تشير الدراسات الاقتصادية التي تناولت موضوع الاتحاد النقدي، إلى أن هناك العديد من الشروط والمعايير التي ينبغي تحققها في الدول الأعضاء الراغبة في الانضمام إلى الاتحاد النقدي، وهي التي تعرف بمعايير التقارب الاقتصادي ومن بين تلك المعايير ما يلي:

تماثل الدورات الاقتصادية للدول الأعضاء:

إذا كانت الدورات الاقتصادية للدول الأعضاء متماثلة، فان تكلفة التكيف في مواجهة الصدمات المتماثلة سوف تكون أقل، أما في حالة عدم التماثل، فان مواجهة تلك الصدمات يتطلب تكاليف حسب مرونة كل اقتصاد، خاصة وأن الدول الأعضاء في الاتحاد النقدي لن تكون لديها استقلالية في إدارة

---

[1] – Tito Boeri : nouveaux citoyens , vieilles frontiéres, finances et développement, juin, 2004, p37.

[2] – محمد بن بوزيان، الطاهر زياني: مرجع سابق، ص411.

سياساتها الاقتصادية، وبصفة خاصة السياسة النقدية، وبالتالي فان توحيد السياسات المالية والمصرفية بين دول الاتحاد وإيجاد معايير موحدة للتقارب فيما يتعلق بمعدلات العجز في الموازنة ومعدلات الدين العام والحساب الجاري، تعتبر من أهم المؤشرات التي تساعد على تحليل الأداء الاقتصادي للمنطقة. وفي هذا الصدد نجد مثلا أن دول مجلس التعاون الخليجي متشابهة في القيمة المضافة العالية للقطاع النفطي وفي اعتمادها الكبير على الواردات للوفاء بالطلب المحلي، كما أن المؤشرات الاقتصادية توحي بتحسن الأداء المطلوب للوحدة النقدية، ويمكن ملاحظة أهم المؤشرات الاقتصادية لدول المجلس من خلال الجدول الموالي:

جدول رقم: 01

بعض المؤشرات الاقتصادية لدول مجلس التعاون الخليجي

دول مجلس التعاون	2008	2009	2010
نمو الناتج المحلى الإجمالي الحقيقي (%)	7.4	0.7	4.8
الناتج المحلى الإجمالي الاسمي (مليار دولار)	1.027	886	1.016
مؤشر أسعار المستهلك (% التغير في المتوسط)	11.1	2.7	3.2
رصيد الميزانية (% من الناتج المحلى الإجمالي)	22.2	3.2-	5.4
رصيد الحساب الجاري (% من الناتج المحلى الإجمالي)	26.2	8.0	11.9
إنتاج النفط (مليون برميل يوميا)	15.93	14.28	14.61
عدد السكان (مليون نسمة)	37.6	38.9	39.9

المصدر: الأفاق الاقتصادية لدول مجلس التعاون الخليجي في عام 2011، مجموعة سامبا المالية، السعودية، فيفري 2011، ص 06.

ومن خلال الجدول السابق يمكن القول أن معظم المؤشرات في دول مجلس التعاون جيدة، كما أن المنطقة قوية من الناحية الهيكلية، مع وجود أصول خارجية ضخمة، ومستويات مديونية متواضعة، وفوائض مستمرة في الحساب الجاري، وأرصدة مالية جيدة، كما أن معظم سكان دول مجلس التعاون

من فئة الشباب[1]، وتمثل العوامل السابقة في مجموعها دوافع لتحريك النمو على مستوى تلك الاقتصاديات. كما أن تلك المؤشرات توحي إلى إمكانية تحقيق التقارب الأفضل والتماثل في الأداء الاقتصادي لدول المجلس، وفي هذه الحالة يمكن أن يؤدي ذلك إلى وجود مقدرة اكبر على استيعاب الصدمات الخارجية. وتشير بعض الدراسات التي أجراها صندوق النقد الدولي[2] إلى أن عدم تماثل صدمات معدل التبادل التجاري يسهم بصورة قليلة نسبيا في المكاسب والخسائر الصافية لمختلف مشروعات الاتحاد النقدي التي تهيمن عليها الفروق في أهداف الإنفاق الحكومي. وهو ما يؤكد أن منطقة العملة الموحدة يجب أن يتشابه فيها الأداء الاقتصادي إلى الدرجة التي تكون فيها الصدمات الخارجية متماثلة على دول المنطقة، وهو ما يتطلب تصحيح نقدي ومالي موحد، يسهل من طريقة علاج الأزمات ويساعد على اتخاذ السياسات النقدية الملائمة.

سهولة انتقال عناصر الإنتاج:

[1]– الأفاق الاقتصادية لدول مجلس التعاون الخليجي في عام 2011، مجموعة سامبا المالية، السعودية، فيفري 2011، ص 06.

[2] – Paul Masson et Catherine Pattillo : **une monnaie unique pour l'Afrique** ?, finances et Développement, Décembre, 2004, P 13.

يقصد بعناصر الإنتاج بصفة خاصة العمل ورأس المال، حيث تساعد حرية الانتقال لهذين العاملين مثلا على تسهيل عملية التكيف مع الصدمات الاقتصادية الكلية التي تواجهها دول الاتحاد. فمثلا حرية انتقال عنصر العمل تساعد على معالجة مشكلة ارتفاع مستويات البطالة في دولة ما من دول الاتحاد، كما انه في حالة وجود فائض أو عجز في رأس المال في بعض دول الاتحاد، تعمل حرية انتقال رأس المال على التغلب على مشكلات سوق رأس المال.

التنوع الاقتصادي المناسب:

من الضروري الإشارة إلى أن الحالة التي تكون فيها هياكل الإنتاج مركزة في قطاعات محددة فان ذلك يؤدي إلى جعل دول الاتحاد أكثر عرضة للصدمات الخارجية، وبشكل عام يمكن القول انه كلما كان الإنتاج في اقتصاديات منطقة العملة الموحدة يتوزع على قطاعات متعددة، كلما ساعد ذلك على استقرار العملة، وازدادت قدرتها على امتصاص الصدمات غير المتماثلة .

المرونة العالية في تحديد الأجور والأسعار:

إن توفر المرونة الكافية في الاقتصاد وسهولة تقييم عوامل الإنتاج يسهل التعامل مع الآثار المعاكسة للصدمات المختلفة على أسواق السلع وأسواق العمل، كما أن المرونة السابقة تسمح برفع درجة تكامل أسواق المنطقة، مما يرفع من مستويات التجارة البينية، ومن ثم يساعد على تعظيم الاستفادة من مكاسب الاتحاد النقدي .

وجود نظام للتحويلات المالية بين الدول الأعضاء:

في حالة وجود هذا النظام للتحويلات فان ذلك يساعد الاتحاد النقدي على التخفيف من حدة الأزمات التي تلحق بالدول الأعضاء، وتمكينها من التكيف من خلال التحويلات المالية، فمثلا في الولايات المتحدة الأمريكية تقوم السلطات المركزية بتقديم الدعم المالي للولايات عند تعرضها لضغوط مالية

حادة. وفي هذا الإطار يجب على دول مجلس التعاون الخليجي وضع آلية لتقريب السياسات النقدية مثل سعر الفائدة وسعر الخصم والأسعار المالية المفتوحة من أجل الوصول إلى المزيد من التنسيق وتجنب الصدمات الخارجية الكبيرة. وبمقارنة واقع دول مجلس التعاون الخليجي مع دول منطقة اليورو فيما يخص التقارب على مستوى السياسات المالية والنقدية، نجد أن بلدان منطقة اليورو وعبر اتفاقية ماستريخت 1992 قد حققت درجة عالية من التقارب قبل إقرار العملة الموحدة، وهو ما لم يتم انجازه بالصورة الكافية على مستوى دول المجلس، ويمكن مقارنة معايير التقارب بينهما من خلال الجدول الموالي:

جدول رقم: 02

مقارنة معايير التقارب بين منطقة اليورو ودول مجلس التعاون

المعيار	معاهدة ماستريخت	دول مجلس التعاون
أسعار الصرف	التقلبات ضمن هوامش عادية لمدة سنتين، لم تخفض العملة مقابل عملة أي دولة عضو	استقرار أسعار الصرف في دول المجلس على المدى الطويل يعني أن هذا المعيار نافذ تقريبا.
الاحتياطات الأجنبية	هذا المعيار غير موجود	لتغطية أربعة أشهر من الواردات
أسعار الفائدة	الأسعار في الأجل الطويل يجب ألا تزيد عن 02 نقطة مئوية عن متوسط الأعضاء الثلاثة التي بها أدنى معدلات التضخم	نفس معاهدة ماستريخت ولكن للأسعار قصيرة الأجل (03 أشهر)
معدلات التضخم	يجب ألا تزيد عن 1.5 نقطة مئوية عن متوسط الأعضاء الثلاثة التي بها أدنى معدلات التضخم.	نفس معاهدة ماستريخت
العجز المالي	يجب ألا تزيد عن 03% من إجمالي الناتج المحلي.	نفس معاهدة ماستريخت عندما يبلغ سعر النفط في سلة الأوبك 25 دولار للبرميل أو أكثر.
الدين الحكومي	يجب ألا يزيد عن 60% من إجمالي الناتج المحلي.	نفس معاهدة ماستريخت

المصدر: الاتحاد النقدي لدول مجلس التعاون الخليجي، مجموعة سامبا المالية، السعودية، تقرير ماي 2009، ص14

ومن خلال البيانات والمعطيات عن معايير التقارب بين دول المجلس نجد أن تلك الدول عموما تتميز بانخفاض معدلات التضخم إلى جانب سهولة التنبؤ بها. وقد سجلت قطر أعلى معدل للتضخم سنة 2009 بلغ 12.1% وسجل أدنى معدل للتضخم في نفس السنة بالبحرين بلغ 3.3%، وخلال سنة 2008 و2009 التزمت جميع دول المجلس بتحقيق هذا المعيار باستثناء قطر التي تجاوز فيها معدل التضخم المعدل المحدد للتقارب[1]. كما أن دول المجلس تتمتع بمراكز مالية قوية ومراكز مديونية جيدة وأسعار صرف ثابتة[2]. غير أن أداء المنطقة في التجارة العالمية بصفة عامة يعتمد على الصادرات الريعية، عكس الصادرات الأوروبية التي تتركز أساسا في القطاع الصناعي.

[1]– مستجدات التقارب، تقرير صادر عن وحدة الاتحاد النقدي، العدد الأول، الربع الأول 2009، ص03.

[2]– الاتحاد النقدي لدول مجلس التعاون الخليجي، مجموعة سامبا المالية، السعودية، تقرير ماي 2009، ص14

04- المزايا الاقتصادية لمشروع الاتحاد النقدي الخليجي:

من المؤكد أن الوصول إلى إقرار العملة الخليجية الموحدة ستكون له العديد من المزايا على مختلف القطاعات لاسيما فيما يتعلق بقطاع التجارة البينية وفواتير الصادرات والواردات، وكذا الاستثمارات والعمليات في الأسواق المالية، وحركة رأس المال بين دول المنطقة. وتتوفر لدى دول مجلس التعاون مقومات أساسية للتكامل لا تتوفر في معظم التكتلات القائمة، كما تشترك في العديد من الخصائص الاقتصادية والسياسية والاجتماعية أيضا، وبالنظر إلى الجانب الاقتصادي فان الثروة النفطية تمثل ثلثي إجمالي الناتج المحلي للمنطقة، وثلاثة أرباع الإيرادات الحكومية والصادرات السنوية، ويبلغ مخزون هذه البلدان من النفط 45% من الاحتياطات العالمية المؤكدة و25% من صادرات النفط الخام العالمية، إضافة إلى ذلك تمتلك دول المجلس 17% من الاحتياطات العالمية المؤكدة من الغاز الطبيعي[1]، ويمكن ذكر وتحليل المزايا الاقتصادية لمشروع العملة الخليجية كما يلي:

أ- رفع كفاءة أسواق رأس المال:

يمكن تحقيق هذا الهدف خاصة بوجود عملة موحدة لسوق واحدة، والتي سوف تساعد على تكامل الأسواق المالية الخليجية خاصة سوق السندات، كما أن أسواق الأسهم ستتمتع بحركية عالية، مما يعطي المرونة الكافية لتداول قيم وعوائد الأسهم في كافة دول المجلس، كما أنها ستزيد من إمكانية استقرار التوظيفات الأجنبية أكثر من السابق، بفضل زيادة التدفقات، حيث يتمكن المستثمرون من الحصول على الائتمان اللازم من أسواق دول الاتحاد بدون وجود أي نوع من القيود، وهو ما سيؤدي إلى جعل أسواق المال في تلك الدول أكثر جاذبية للأموال البينية والخارجية، كما أن الضغوط على إدارات الشركات

---

[1]- صالح فلاحي، سامي مباركي: **واقع وأفاق تطور الوحدة تجربة دول مجلس التعاون الخليجي**، ملتقى اليورو واقتصاديات الدول العربية، جامعة الاغواط، 2005، ص 512.

ستزيد الحافز للرفع من مستويات الأداء، وذلك نظرا لتداول أدواتها المالية في جميع أسواق الاتحاد، مما يساعدها على رفع مستويات الإنتاجية.

ب- زيادة قدرة الشركات الخليجية على الاندماج:

من المؤكد أن العملة الخليجية الموحدة سوف تزيد من حركة التداول على مستوى الأسواق المالية مما يسمح أكثر للشركات الخليجية بالاندماج داخل السوق القطاعية أو القيام بعمليات الاستحواذ، مما يؤدي إلى اتساع نطاق عمل الشركات الخليجية وزيادة حجم المبادلات بينها، ورغم أن تصور هذا الهدف نظريا يشير إلى تحقيق مزايا عديدة إلا أن الواقع العملي يؤكد أن حجم التجارة البينية الذي يمثل قاعدة لانطلاق العملة الموحدة لا يزال ضعيفا، فالسوق الخليجية الموحدة يبقى أداؤها غير ملموس، مما يتطلب توفير مناخ ملائم لأداء العملة. وان كانت بعض الدراسات الاقتصادية تشير إلى أن عدم اكتمال وجود الانضباط المالي وكذا الافتقار إلى سياسات مستقرة للاقتصاد الكلي ليست من المسائل التي يجب إتمامها بدرجة كاملة وفي جميع الدول الأعضاء قبل إنشاء الاتحاد النقدي، بل يبقى من الممكن استخدام الاتحاد النقدي كوسيلة لتحقيق انضباط اكبر وإدارة وتنظيم أفضل على مستوى دول الاتحاد[1].

ت- تحقيق الشفافية السعرية:

بوجود العملة الموحدة سوف تتحقق الشفافية السعرية في دول المنطقة، حيث ستجبر الشركات على فرض سعر موحد للسلع، وعند وجود فوارق في الأسعار فان ذلك يدفع إلى نقل السلعة من سوق السعر المنخفض إلى سوق السعر المرتفع، وبالتالي ستميل الأسعار إلى أن تتوحد في جميع أسواق المنطقة. كما ستميل الأسعار لأن تكون أكثر تنافسية بحيث تصبح الشركات تحت ضغوط

[1] - Paul masson, catherine pattillo : une monnaie unique pour l'Afrique, finance et développement, décembre 2004, P14.

المنافسة بشكل أكبر، مما يشجع على النمو السريع للإنتاجية والكفاءة في ظل المناخ التنافسي.

ث- تسهيل التجارة البينية:

يهدف مشروع العملة الموحدة أساسا إلى تسهيل التجارة البينية بين الدول الأعضاء في المنطقة النقدية، مما يؤدي إلى زيادة مستويات النمو، وهو ما يقلل من آثار تقلبات معدل الصرف على التجارة بين الدول الأعضاء، ويساعد على القضاء على تكلفة تحويل العملات بين دول الاتحاد النقدي، ليس فقط في مجال الصفقات التجارية، وإنما أيضا في مجال تدفقات رأس المال. كما أن العملة الموحدة وعن طريق خفض تكاليف إجراء الصفقات التجارية تساهم في زيادة حجم التجارة البينية. غير أن حجم التبادل التجاري اللازم لتحقق الاتحاد النقدي الخليجي يبقى دون المستوى المطلوب، إذ تتركز معظم صادرات المجلس في القطاعات الإستراتيجية وهو ما يجعل حاجة التبادل البيني محدودة، ورغم أن دول مجلس التعاون الخليجي دول أعضاء في منطقة التجارة العربية الحرة، إلا أن التبادل البيني بين دول المجلس والدول العربية لا يرقى أيضا إلى المستوى المطلوب والجدول الموالي يظهر ذلك

جدول رقم: 03

مساهمة التجارة العربية البينية في التجارة الإجمالية لبعض التجمعات

	قيمة التجارة البينية (مليون دولار)				حصة الصادرات البينية من إجمالي الصادرات(%)		حصة الواردات البينية من إجمالي الواردات(%)	
	الصادرات		الواردات					
	2005	2009	2005	2009	2005	2009	2005	2009
منطقة التجارة الحرة العربية	44.812	74.355	38.387	66.898	7.9	10.3	11.1	11.2
مجلس	20.012	31.036	15.571	21.046	5.0	6.0	6.0	6.2

التعاون الخليجي								
اتحاد دول المغرب العربي	2.154	3.298	1.816	2.972	2.0	2.9	2.9	2.6

منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى تشمل جميع الدول العربية باستثناء جيبوتي، الصومال، جزر القمر، موريتانيا.

اتحاد دول المغرب العربي يشمل تونس، الجزائر، ليبيا، المغرب، موريتانيا.

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد، صندوق النقد العربي، 2010، ص 175.

وبناء على معطيات الجدول وحسب البيانات الواردة في نفس التقرير فان تجارة دول مجلس التعاون مع بقية الدول العربية لا تزال منخفضة نسبيا، حيث تشكل الصادرات البينية للإمارات وقطر والكويت حصصا ضئيلة في صادراتها الإجمالية، وبالتالي تبقى تجارتها اقل تكاملا مع التجارة البينية العربية، وتتجه تجارة دول مجلس التعاون في معظمها نحو دول الاتحاد الأوروبي ودول أسيا كاليابان والصين وكوريا الجنوبية بالدرجة الأولى[1].

ج- تحقيق الحرية الاقتصادية ورفع مستويات النمو الاقتصادي:

يؤدي الاندماج الاقتصادي الكامل بين دول المجلس إلى وجود حرية أكبر في انتقال الأفراد وكذا تشجيع السياحة، مما يساعد على تسهيل المعاملات المالية وإلغاء الحواجز الجمركية. كما تساعد العملة الموحدة على رفع مستويات النمو الاقتصادي، حيث يؤدي غياب التقلبات في أسعار العملات إلى إزالة العوائق نحو إعادة هيكلة الإنتاج والنمو، وكذا تحسين الكفاءة الصناعية. فقبل إنشاء العملة الموحدة، ستحرص كل الصناعات على امتلاك تسهيلات في كافة

[1]- التقرير الاقتصادي العربي الموحد، صندوق النقد العربي، 2010، ص 174.

الدول الأعضاء، كوسيلة للتحوط ضد تغير إيرادات المبيعات في تلك الدول نتيجة تغيرات أسعار عملاتها. كما لا تستطيع الشركات أن تصمم هياكلها على أساس التكاليف المتدنية عبر دول الاتحاد دون أن تواجه مخاطر تغير معدلات الصرف. أما بعد إنشاء العملة الموحدة فإن الشركات يمكنها أن تنشئ هياكلها الإنتاجية على أساس هدف تحقيق أقصى كفاءة ممكنة، وهو ما يسمح بوجود تحسن كبير في الإنتاجية[1]. ويمكن القول أن ذلك سوف يؤدي إلى توفير الخيارات أمام العديد من المستهلكين والمستثمرين مما يؤدي إلى تحسين التجارة وزيادة الإنتاجية، وبالتالي فان العملة الموحدة سوف تحقق وظائف جديدة في اقتصاديات الدول الأعضاء.

ح- تشجيع المنافسة الإقليمية في مجال الخدمات المصرفية والمالية:

يؤدي مشروع العملة الخليجية الموحدة إلى زيادة تدفق رؤوس الأموال بين دول المجلس، مما يسمح بالحصول على قروض من البنوك التجارية الخليجية، خاصة بوجود نظام لتوحيد أسعار الفائدة على القروض. وهو ما يتطلب على الأقل تشجيع الاندماج بين البنوك التجارية الخليجية، مما يؤدي إلى تحقيق كفاءة وربحية أكثر على مستوى تلك البنوك، بل يمكن اعتباره من الآليات التي سوف تزيد من قدرة تلك البنوك على تمويل الشركات والأنشطة الاستثمارية، ومن ثم يدعم مكانة العملة الموحدة في سوق الصرف الأجنبي.

خ- تحقيق الانضباط النقدي والمالي:

---

[1]- محمد إبراهيم السقا: **تساؤلات حول العملة الخليجية الموحدة**، ص 01، انظر الرابط الالكتروني:
http://www.aleqt.com/author/Al_sgaa

تؤدي العملة الموحدة في اقتصاديات المنطقة التكاملية إلى تخفيض تكاليف الإصدار النقدي وذلك من خلال تكفل البنك المركزي للمنطقة بإدارة وإصدار العملة. كما أن إنشاء الاتحاد النقدي يزيد من المصالح المشتركة، مما يؤدي إلى تشجيع مستويات التنسيق والتعاون السياسي لضمان الاستقرار الاقتصادي والنقدي في تلك الدول، وهو ما من شأنه أن يزيد من عوائد التكامل الاقتصادي على كافة المستويات.

د- تعزيز القوة التفاوضية لدول المجلس:

من بين الأهداف الأساسية لمشروع الاتحاد النقدي الخليجي هو تعزيز القوة التفاوضية للاتحاد مما يساعد على زيادة مكاسب هذه الدول في المفاوضات التجارية، إلى جانب تعزيز القدرة التنافسية للسلع الخليجية في الأسواق الخارجية. غير أن هذه النتائج مقرونة بالآثار الايجابية على صعيد السياسة النقدية والمالية والالتزام بمعايير التقارب المالي والنقدي، أي مدى الالتزام بالحدود النهائية لنسب العجز في المالية العامة ونسب الدين العام.

05- التحديات القائمة أمام مشروع العملة الخليجية:

على الرغم من أن مشروع العملة الخليجية الموحدة سيحقق العديد من المزايا لاقتصاديات دول المجلس والاقتصاديات المرتبطة بها، فإن المخاطر التي قد تنشأ في ظل عدم وجود الكفاءة والشفافية التامة لإدارة الشؤون النقدية والمالية ستكون مكلفة جدا. ومن بين الأمثلة على المخاطر التي قد تحدث في منطقة العملة الموحدة نجد عدم الاستقرار المالي والنقدي، الذي قد ينشأ من عدم كفاية التمويل الخاص بالميزانيات الوطنية للدول الأعضاء، مما يدفع تلك الدول إلى ضرورة خلق عجز في الموازنة العامة قد يتجاوز أحيانا في غياب الشفافية معدلات العجز المتفق عليها في إطار الاتحاد النقدي، كما حدث في اليونان التي ظلت تراكم ما يزيد عن 350 مليار يورو كعجز في الميزانية دون علم باقي

أعضاء منطقة اليورو بذلك. والى جانب ذلك أيضا فان عدم الاستقرار المالي والنقدي قد ينشأ أيضا من ظروف إدارة سعر صرف العملة الموحدة، خاصة إذا لم تتم إدارة هذا المعدل بالكفاءة المناسبة من قبل البنك المركزي للمنطقة، وهو ما يؤثر لاحقا على استقرار الأسعار وقرارات المنتجين الخاصة بالاستثمار، وانتقال رؤوس الأموال بين دول الاتحاد النقدي.

والى جانب المخاطر والمشاكل المتوقعة في منطقة العملة الموحدة فان التحديات المشتركة أمام دول مجلس التعاون الخليجي في إطار العملة الموحدة، تتطلب العديد من الجهود لمواجهتها بصورة كافية، وتعتبر الإرادة السياسية والاتفاق على آليات العمل الأساسية لتحقيق إنشاء الاتحاد النقدي، من التحديات المهمة أمام الدول الأعضاء، وفي الجانب الاقتصادي يبرز عدم التنوع في اقتصاديات دول المجلس من بين التحديات التي سوف تؤثر على حجم الارتباط بين تلك الاقتصاديات. وتعتبر الحاجة إلى تعزيز التجارة البينية بين دول المجلس، وإصلاح نظم المالية العامة وهياكل الملكية والضرائب، والالتزام بسقف العجز وكذا الالتزام بالحد الأقصى للدين العام، من اكبر التحديات القائمة في دول المنطقة الخليجية، بل هي من المسائل التي لا يمكن تجاوزها مؤقتا أو بناء على سياسات ظرفية. بل ينبغي على دول المجلس تحديدها من بين الأولويات التي تتطلب حجم خاص من الإصلاحات. كما يجب على الحكومات في إطار الالتزام بمتطلبات العملة الموحدة أيضا التخلي عن بعض الصلاحيات الخاصة بصناعة السياسة النقدية وسياسات معدل الصرف، لصالح الالتزام بسياسات نقدية مركزية.

ونظرا لكون اغلب إيرادات دول المجلس من الصادرات النفطية فان تلك الدول قد تفقد القدرة على إتباع سياسات نقدية توسعية خلال فترات هبوط أسعار النفط مع تحمل قدر من التضخم في سبيل زيادة الإيرادات العامة للدولة. ونظرا لان الإنفاق العام هو المحرك الرئيسي للنشاط الاقتصادي في دول

المجلس وأن العملة الموحدة تتطلب تخلي السلطات الوطنية عن رقابة الاحتياطيات، فإن التحكم في العملة يتطلب التحكم في السياسات المالية للدول الأعضاء. ومن الملاحظ أن السياسات النقدية لبعض دول مجلس التعاون موجهة حاليا لمكافحة التضخم كهدف رئيسي خاصة في سلطنة عمان والإمارات العربية المتحدة، بينما نجد أن الكويت والبحرين تهدف من خلال سياساتها الاقتصادية إلى زيادة النمو كهدف أساسي في المرحلة الحالية، من خلال اعتماد سعر الفائدة كآلية من بين آليات مختلفة للسياسة النقدية. وفي الجانب المقابل سعت بعض الدول الأخرى في المجلس مثل السعودية وقطر إلى التوسع في العرض النقدي لزيادة النمو وتمويل الاستثمار. ومن المحتمل أن يؤدي هذا الاختلاف في الأهداف والآليات إلى الاختلاف مستقبلا حول السياسة النقدية المشتركة للمنطقة. ومن الضروري على دول المجلس استكمال الإصلاحات الاقتصادية اللازمة لإنجاز الاتحاد النقدي خاصة في جانب أسعار الفائدة المصرفية وتخفيض معدلات التضخم إلى جانب استقرار سياسات الائتمان والإصدار والاستثمار. بما يضمن الحفاظ على أوضاع مالية قابلة للاستمرار، خاصة وان عدم التكيف مع السياسات الاقتصادية، قد يؤدي لتقويض الأهداف الاقتصادية الكلية الأخرى، كما يمكن أن يؤثر سلبا على المركز الائتماني للمنطقة بصفة عامة.

وفي إطار إبراز التحديات الأخرى أمام مشروع العملة الخليجية الموحدة نجد أن عدم التنوع في اقتصاديات دول المجلس التي تعتمد بشكل أساسي على النفط، سوف يؤدي إلى وجود قاعدة ضيقة للإنتاج خارج هذا القطاع، وهو ما قد يؤدي إلى عدم الاستقرار في الجانب الاقتصادي خاصة في ظروف تقلبات السوق النفطية. كما أن السعي إلى تحقيق مستوى عال من التقارب بين الدول الأعضاء في جانب السياسات الاقتصادية والمالية وكذا التشريعات المصرفية، يعتبر من المسائل المطلوبة حاليا للعمل، إلى جانب

ضرورة تفعيل آليات السوق الخليجية المشتركة وإزالة الحواجز والقيود أمام حركة الأشخاص الطبيعيين وتدفق رؤوس الأموال والعمالة، وهي كلها من المسائل المطلوبة ضمن قائمة الإصلاحات الأساسية في المنطقة.

خاتمة عامة:

على الرغم من أن بلدان منطقة اليورو تتمتع بروابط جيدة في النقل والاتصالات وحجم التجارة البينية أفضل من دول مجلس التعاون الخليجي، فان المخاطر على العملة في تلك المنطقة لا تزال قائمة. ويجب على دول المجلس ألا تتوقع الحصول على نفس المكاسب من الأداء الاقتصادي الموحد، حتى ولو بنسبة تتفق مع حجمها الاقتصادي، على النحو المتوقع من الاتحاد النقدي الأوروبي. وبالمقارنة بين دول مجلس التعاون ودول منطقة اليورو فيما يتعلق بالسياسات النقدية والمالية وكذا البنية المؤسساتية، فإننا نجد أن قضايا تصميم المؤسسات وإصدار التشريعات والقوانين النقدية، قد تم حلها في منطقة اليورو إلى حد كبير. وعلى دول المجلس أن تحقق الإصلاحات المطلوبة على مستوى إتمام التشريعات اللازمة للعمل المشترك، والاتفاق سياسيا على القضايا المتعلقة بتوزيع إدارة المؤسسات بين دول المجلس على نحو يحقق الأهداف الاقتصادية. ومن أهم النتائج التي يمكن التوصل إليها من خلال هذه الدراسة ما يلي:

متابعة تحقيق الإصلاحات الخاصة بالجانب النقدي والمالي، وكذا تحقيق معايير التقارب في الأداء الاقتصادي

تفعيل آليات التكامل الاقتصادي خاصة السوق المشتركة، والتي تساهم في تفعيل التجارة البينية بين الدول الأعضاء.

إقرار التشريعات التي تضمن توحيد الأداء الاقتصادي في المنطقة. وإنشاء البنية المؤسساتية اللازمة للاتحاد النقدي.

ربط العملة الموحدة بسلة من العملات، بدلا من الدولار أو اليورو، بهدف تجنب التراجع في أسعار صرف عملة الربط.

الاتفاق على كيفية إدارة البنك المركزي الخليجي، وإيجاد المرونة الكافية لتوسيع العضوية في الاتحاد.

وأخيرا يمكن القول أن مشروع العملة الخليجية سوف يحقق العديد من المزايا الاقتصادية للمنطقة، بل أن تلك المزايا تعتبر كافية لقبول مواجهة التحديات والمخاطر المحتملة، غير أن تحقيق هذا المشروع يتطلب العديد من الإصلاحات الحقيقية على مستوى السياسة النقدية والسياسة المالية. وسوف تتطلب تلك الإصلاحات مزيدا من الوقت، غير أن دول المجلس قد شرعت في تحقيق الاتحاد الجمركي ومشروع السوق الخليجية المشتركة، واتفاقية الاتحاد النقدي في أقل من سبع سنوات، وهو ما يمثل اختصارا هائلا للمدى الزمني اللازم لمشروع العملة الموحدة، ويمكن القول أن نجاح المشروع يتوقف على توفر المناخ الملائم للعملة الموحدة، عبر انجاز الإصلاحات في الوقت المطلوب، مما يضمن تجنب أو تقليل المخاطر المحتملة .

قائمة المراجع:

محمد بن بوزيان، الطاهر زياني: الاورو وسياسة سعر الصرف في الجزائر، ملتقى اليورو واقتصاديات الدول العربية، جامعة الاغواط، سنة 2005.

زايري بلقاسم: تأثير اليورو على اقتصاديات دول جنوب وشرق المتوسط، ملتقى اليورو واقتصاديات الدول العربية، جامعة الاغواط، 2005.

صالح فلاحي، سامي مباركي: واقع وأفاق تطور الوحدة تجربة دول مجلس التعاون الخليجي، ملتقى اليورو واقتصاديات الدول العربية، جامعة الاغواط، 2005.

محمد سيقلني: التكامل النقدي العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

الأفاق الاقتصادية لدول مجلس التعاون الخليجي في عام 2011، مجموعة سامبا المالية، السعودية، فيفري 2011.

مستجدات التقارب، تقرير صادر عن وحدة الاتحاد النقدي، العدد الأول، الربع الأول 2009.
الاتحاد النقدي لدول مجلس التعاون الخليجي، مجموعة سامبا المالية، السعودية، تقرير ماي 2009.
التقرير الاقتصادي العربي الموحد، صندوق النقد العربي، 2010.
محمد إبراهيم السقا: تساؤلات حول العملة الخليجية الموحدة، ص 01، انظر الرابط الالكتروني:
http://www.aleqt.com/author/Al_sgaa
Fritz Machlup : " Economic integration/ wordwide. Regional. sectoral ", Macmillan, London, 1976.
Tito Boeri : nouveaux citoyens , vieilles frontiéres, finances et développement, juin, 2004.
Paul Masson et Catherine Pattillo : une monnaie unique pour l'Afrique ?, finances et Développement, Décembre, 2004.

وساطة بين البلاغة والنقد

أ.حبيبي عبد الله
قسم الأدب العربي
جامعة ادرار

الملخص:

هذا المقال يتناول بالبحث والدراسة جذور العلاقة التي تجمع مجالات البحث في النقد الأدبي، مع نظيراتها في البلاغة العربية، وما طرحه ذلك من إشكالية الفصل بين الحقلين في تراثنا العربي القديم، حيث تتداخل وتتشابك المواد والعناصر لدرجة يصعب فيها التمييز بين ما هو من البلاغة وما هو خارج عن مجالها، أو ما هو من النقد وما يخرج عن إطاره. وشمل ذلك التداخل والامتزاج كتبا برمتها تحمل عناوين وأسماء يلتبس أحيانا على الباحث معرفة انتماء كل فيها والتخصص الذي يتناوله بالبحث، ومن هنا كان هذا المقال في موضوعه بمثابة عرض لهذه الإشكالية وتنبيه إلى واقعيتها في مجال البحث والدراسة. وفتح المجال أمام الدارسين لتناولها بمزيد من الدراسة والبحث، وطرح الحلول المناسبة لها.

Abstract:

This article deals with research in literary criticism, and its counterparts in Arabic rhetoric. The problem of the separation of the two fields in old Arabic resuts from the overlaping of materials and elements to the point where it is difficult to distinguish between what is rhetoric and what is not. This study opens the way for students to closely look for appropriate solutions.

مقدمة:

حاورني زميلي في عنوان قرأناه، يجمع في صياغته بيان البلاغة والنقد، ولكنه يرتب النقد مقدما على البلاغة. فقال لي مجادلا وكأنه أحس بغيرة على البلاغة: كان ينبغي تقديم البلاغة على النقد في ترتيب هذا العنوان لأنها أساس للنقد. فقلت : بل أرى أن النقد أولى بالتقديم في هذه الحال. فقال لماذا ؟ ثم قطع حديثنا طارئ، وانفصل كل منا عن صاحبه دون غلبة ولا انتصار في هذه المسألة. وأحسست أن زميلي لم يكن مستعدا للمجادلة في هذه القضية النقدية، ولم يكن متسلحا بالأدلة والبراهين العلمية التي تمكنه من إثبات فكرته،

والانتصار لها. ولم أكن أنا كذلك وإنما أردت بمعارضتي له، أن يدلني على الصواب العلمي في هذه الجدلية، لعله أن يكون أحوط مني بها، ولكنني كنت أميل إلى ترجيح كفة الرأي الأول الذي يعطي الأسبقية والفضل للنقد وليس العكس، بحكم أن النقد أوسع مجالا، وأرحب ثقافة، وأوثق صلة بالأدب من البلاغة.

وإذا نحن أردنا البحث في هذه الإشكالية، للخلوص إلى نتيجة مرضية، فلا مفر من الرجوع إلى غابر زمن النشأة الأولى، حيث نقطة البداية، لانطلاق ذينك العلمين من علوم العربية وآدابها، حيث كان الامتزاج في المسار التاريخي لكل منهما، ثم الانفصال والاستقلال عن بعضهما، مع بقاء أواصر العلاقة المستمرة إلى يومنا هذا.

وبالرجوع إلى مختلف التعريفات والحدود التي وضعها العلماء قديما وحديثا للنقد والبلاغة، فإننا نلمس ما يؤكد وجود العلاقة الوطيدة بين حقل البلاغة من جهة، وحقل النقد من جهة أخرى، ناهيك عن العلاقة التي تجمع علوما أخرى بعضها ببعض في تقاطعات لغوية وأدبية.

أ- استقراء تاريخي:

1. التداخل والامتزاج:

تحدد نقطة البداية لامتزاج وتداخل النقد مع البلاغة العربية، عند التقائهما الأولي في ميدان الأدب بين جهود الكتاب والشعراء وعلماء اللغة والمتكلمين حين اجتهدوا لمعرفة (طرق إدراك جيد الكلام، وكيف يكون التفريق بين كلام جيد وآخر رديء.وهذا مفهوم النقد. أو الإقتدار على صنع كلام جيد، من الشعر أو النثر. وهذا مفهوم البلاغة، وبذا امتزج النقد بالبلاغة). [1] وهذا التداخل المرحلي الذي حدث بين البلاغة والنقد، قد يغري البعض بإنكار هوية

[1] – د. محمد كريم الكواز، **البلاغة والنقد، المصطلح والنشأة والتجديد**، مؤسسة الانتشار العربي ط 1 / 2006 ص 200، 201.

أحدهما لحساب الآخر بتأويل أو بدون تأويل [1]. ومن باب الإنصاف، ولأجل الابتعاد عن الوقوع في هذا الإغراء والإنكار لطرف على حساب طرف آخر، يرى بعض الباحثين أنه لا يمكن الإدعاء (أن الملاحظات الأولى حول النص الشعري القديم، ملاحظات مسجلة ومُحفظة منذ البداية للبلاغة، أو النقد الأدبي)[2]، ومن ثمّ فهؤلاء الباحثون المُنصفون لا يرون غضاضة في أن يستثمر كل من مؤرخ النقد الأدبي، ومؤرخ الفكر البلاغي الظواهر نفسها، باعتبار أن البلاغة مكوّن من مكوّنات النظرية النقدية، وثمرة من ثمرات الملاحظة النقدية الأولية[3]. غير أن مثل هذا الكلام بالرغم مما فيه من لباقة واعتدال ووسطية، فإنه في حقيقته يدلّ على واقعية الإشكالية التي يطرحها مقالنا هذا.

2. <u>البيئات العلمية للنقد</u>:

كان النقد منذ ظهوره إلى غاية منتصف القرن الثاني الهجري، لا يزال يجري على الذوق والطبع والفطرة، والانفعال بالأثر الأدبي، مع وجود بعض الإشارات اللّغوية، أو اللّمحات البلاغية التي تعتمد هي الأخرى على الحس الفطري، غير أنها على أهميتها وقيمتها، لم تُحدث تغييراً جذرياً في طبيعة النقد في هذه المرحلة[4]. ولعلّ من أبرز سماته لهذا العهد صدوره على شكل أحكام جزئية ونظرات عفوية تنِمُّ عن ذوق بسيط تأثّري، يرد في جمل مركّزة تنزع نحو التعميم غالباً. وتبعاً لذلك كثُرت الأحكام التي تصف شاعراً، من خلال بيت قاله، بأنه أشعر العرب، أو أن بيته من أبرع ما قالت العرب، أو أن قصيدته سمط الدهر، وغير ذلك من الأحكام التي يكون في الغالب مصدرها الانفعال والتجاوب

---

[1] – د. محمد العمري، **البلاغة العربية أصولها وامتداداتها**، إفريقيا الشرق، بيروت لبنان 1989 ص 41.

[2] – المرجع نفسه، ص 41.

[3] – المرجع نفسه، ص 41

[4] – المرجع السابق محمد كريم الكواز (**البلاغة والنقد المصطلح والنشأة..**)، ص 201

النفسي مع الأثر الأدبي، ومن ثم إصدار أحكام قيمية غير معللة عليه[1]. وبتطور الحياة الفكرية للعرب وانتشار الإشعاع الثقافي والحضاري، بدأت بعض العلوم تتبلور وتتشكل، ومن بينها علوم اللغة والبلاغة، وصار لعلمائها تأثير في الحياة الثقافية وبالخصوص ما تعلق بدراسة إعجاز القرآن. وفي هذه المرحلة {أخذ النقد يدور في فلك هده العلوم ويحتك بها ويتأثر بها، ويرتكز عليها، ويستعين بأدواتها المختلفة في دراسة الشعر ونقده} [2] ونتج عن ذلك أكثر من بيئة علمية ذات صلة بالنقد، منها بيئة اللغويين، وبيئات الكتّاب.[3]

وقد تعرض الجاحظ بالحديث عن هاتين البيئتين فقال: {وقد جلستُ إلى أبي عبيدة والأصمعي ويحي بن نجيم وأبي مالك بن كركرة، مع من جالستهُ من رواة البغداديين، فما رأيت أحدا منهم قصد إلى شعر في النسيب فأنشده...}[4]. وقال عن الكتاب في تلك البيئات {ورأيتُ البصر بهذا الجوهر من الكلام في رواة الكتّاب أعمّ، وعلى ألسنة حُذّاق الشعر أظهر}[5]. وقال أيضا: {وأما أنا فلمْ أرَ أمثَلَ طرقةً في البلاغة من الكُتاب، فإنهم التمسوا من الألفاظ ما لم يكن متوعّرا وحْشيا ولا ساقطاً سُوقياً}.[6]

وقد وُضعت في هذا العصر النواة الأولى لعلوم العربية، وفي مقدمتها اللغة والنحو، حيث هيّأ الله للغة جهابذة العلماء المخلصين الذين قاموا بضبط شواردها، وسنُّوا لها القواعد التي تضمنُ عصمتها من الخطأ والزلل والضياع،

---

[1] – د. صالح هويدي، **النقد الأدبي الحديث قضاياه ومناهجه**، دار الكتب الوطنية بنغازي، ط1 / 1426م، ص 15.

[2] – المرجع السابق محمد كريم الكواز (**البلاغة والنقد المصطلح والنشأة..**)، ص 201.

[3] – نفسه، ص 201.

[4] – أبو عثمان الجاحظ، **البيان والتبيين بتحقيق عبد السلام هارون**، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الخامسة، ج4، ص 23.

[5] – نفسه، ص 24.

[6] – المصدر نفسه (البيان والتبيين)، ج1، ص 173.

أمثال: يحي بن عمر، وعيسى بن عمر الثقفي، وعبد الله بن إسحاق الحضرمي، وأبو عمرو بن العلاء وغيرهم.[1] {ومن هنا نرى أن نشأة هذه العلوم في اللسان العربي، كانت عاملا قويا في اتّساع مجال النقد الأدبي، وذلك لأنها أضافت مقاييس جديدة إلى مقاييسه في الشكل والوزن والأسلوب. وتلك المقاييس كانت تهدف إلى احتذاء العرب في سُنن كلامها}.[2] وترتّب عن هذا كلِّه أن اقترنت العملية النقدية بأصول لغوية من جهة، وبأصول بلاغية من جهة أخرى، وأصبح النقد لا يُبحث إلا من خلال كتب هؤلاء اللغويين والبلاغيين، وقلما يُعثر على مصادر رئيسة في النقد الخالص.[3]

ومن جهة أخرى تولّدَ من بيئة اللغويين كيان نقدي، يمكن تسميته بالنقد اللغوي، مهمته النظر إلى القضايا اللغوية في النص ومدى انطباقها مع القواعد التي أخذ العلماء يبثونها، بداية من عصر التدوين في أواخر القرن الثاني الهجري.

وأوضحُ مثال على هذا النوع من النقد كتاب "الموشح" للمرزباني(384هـ). كما تولَّد من بيئة الكتاب والبلاغيين نقد موازٍ يمكن أن نطلق عليه "النقد البلاغي" على نحو ما وضع الجاحظ(225هـ) في كتابه "البيان والتبيين".[4]

3. المادة العلمية للنقد:

إن النظرة المتفحصة في المادة النقدية، تقود إلى نتيجتين:

1. قلة المادة النقدية الخالصة، حين عزلها عن بقية العلوم. وهذا الحكم يكاد ينسحب على جميع العصور الأدبية، باستثناء القرن الرابع الذي

---

[1] – د. مصطفى عبد الرحمن إبراهيم، **في النقد الأدبي القديم عند العرب**، 1998، مكة للطباعة، ص 104.

[2] – نفسه، ص 105.

[3] – المرجع السابق محمد كريم الكواز **(البلاغة والنقد المصطلح والنشأة..)**، ص 202.

[4] – المرجع السابق نفسه، محمد كريم الكواز **(البلاغة والنقد المصطلح والنشأة..)**، ص 203/202.

طغت على ساحته الأدبية حركة نقدية بارزة حول مذهب أبي تمام والبحتري، وحول شخصية المتنبي[1]. ولربّما أمكنَنا القول بأن سبب هذا ومرجعه إلى أن النقد آنذاك لم يكن يواكب العمل الإبداعي في ميدان الأدب، ولأجل ذلك نجد كثيراً من الأعمال الأدبية، والعشرات من الدواوين التي أغفلتها كتب النقد ولم تلتفت إليها.[2]

2. توزّع المادة النقدية أشتاتاً في كتب اللغة والبلاغة واختلاطها بها إلى أقصى حد، ولعل هذا مردّه إلى أن ظاهرة التخصص التي نعرفها اليوم، لم تعرفها آنذاك الحضارة العربية الإسلامية ذات الثقافة الموسوعية. وإذا نحن قمنا بعملية جرد للمكتبة العربية القديمة في مجال النقد، لعثرنا على ما لا يُعد من الكتب في مناحي مختلفة من المعارف(اللغة والبلاغة والتاريخ والتراجم والطبقات). ولكن قلّما نجد بينها كتباً في النقد الخالص.[3]

4- **البلاغة والنقد في حضن الدراسات الإعجازية:**

اهتم الدارسون المسلمون بدراسة القرآن الكريم وبيان إعجازه، وصنفوا الكثير من المؤلفات حول موضوع الإعجاز في القرآن الكريم، كما عبّروا عن وجهات نظرهم بشأن حقيقة الإعجاز. وقد تباينت آراؤهم وتفسيراتهم، فصاروا مذاهب واتجاهات لكل منهم حُججُه وبراهينه، فمنهم من رأى إعجاز القرآن بالصّرفة، ومنهم من قال إنّ الإعجاز ببلاغة القرآن، ومنهم من قال هو بنظمه.[4]

وكانت طائفة المتكلمين على رأس العلماء الذين حملوا لواء الدراسات القرآنية، فظهرت على أيديهم كتب الإعجاز التي أفرزت أهم نظرية في تراثنا البلاغي وهي "نظرية النظم".[5] وإضافة إلى هذا فقد كان القرآن مولّدا لكثير من

---

[1] – المرجع نفسه، ص 203.

[2] – المرجع نفسه، ص 203.

[3] – المرجع نفسه ص 204.

[4] – د. محمد تحيريشي،– **النقد والإعجاز– اتحاد الكتاب العرب**، دمشق، 2004، ص 15.

[5] – ينظر أ. حسين الأسود، **أصول العلاقة بين البلاغة والنقد القديم**، "مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق" المجلد 81، الجزء 1 ص116

العلوم عُرفت باسم علوم القرآن كعلم التفسير، وهو أول العلوم، وكانت للمفسرين فيه مذاهب تتناسب مع اتجاهاتهم، فاللغويون والنحويون حملت كتبهم اسم "معاني القرآن" كالكسائي والأخفش والمازني والفرّاء والزجّاج وغيرهم. وكانت كتبهم تمزج بين النحو واللغة.[1] وأفرد علماء آخرون اللغة دون النحو فألّفوا كتبا تحمل عنوان "غريب القرآن" كأبي عبيدة، والدّوسي، وابن قتيبة، واليزيدي وغيرهم. بينما اتجه علماء آخرون إلى جوانب معينة في اللفظ القرآني، وقصروا عليها جهدهم اللغوي مثل كتاب "لغات القرآن" للأصمعي والفراء وأبي زيد الأنصاري، ثم كتب الفراء كتابا بعنوان "المصادر في القرآن" وكتابا بعنوان "الجمع والتثنية". ومن هؤلاء من وجه عنايته للأسلوب القرآني، مع ملاحظة أن هذه الكتب جميعها تتفاوت طرائقها في التناول والدراسة.[2]

أما من حيث النقد فقد كان للدراسات الإعجازية أثرها البالغ في تطوره من خلال تعرض مجموعة من العلماء للقرآن الكريم وما اشتمل عليه من المعاني ومظاهر الإعجاز، فتعرضوا لتعبيره، وكيفية تصرفه في الخطاب، وترتيب الكلام، وطرق أداء المعنى، كما تعرضوا لإعجاز القرآن البياني بمقارنة القرآن بالشعر العربي القديم. الأمر الذي أحدث اختلاطا بين مقاييس النقد من جهة والدراسات القرآنية من جهة أخرى[3]، واستخدم علماء الإعجاز مصطلحات البلاغيين محاولة منهم لبيان بديع الأسلوبي القرآني. وما يلاحظ على هذه الدراسات، أن كثيرا من المقاييس النقدية ظهرت على أيدي النقاد الأوائل، كانت في أغلبها متأثرة بمقاييس التعبير القرآني، إذ لم يحاول النقاد وضع قواعد عامة يناقشون من خلالها أصول الجودة والإتقان الفني، بسبب خشيتهم من أن

---

[1] – المرجع نفسه ص116

[2] – د. بكري شيخ أمين– **التعبير الفني في القرآن**– دار الشروق، الطبعة الرابعة، 1980، ص 155.

[3] – المرجع السابق محمد كريم الكواز (البلاغة والنقد المصطلح والنشأة..)، ص 111.

تصطدم مقاييسهم بأسلوب القرآن البديع، فيخترقون المحظور الشرعي[1]، فراحوا يدرسون القرآن الكريم في رويّة وأناة، فظهرت أمامهم طرق وأساليب شتى لأداء المعاني، ومن ثم وضعوا حدودها واتخذوها مقياساً يُقاس به كل عمل أدبي سواء كان شعرا أو نثراً، دون أن يراعوا الجنس الفني الذي يتناولونه واختلافه مع أسلوب القرآن[2].

ولا شك أن مسائل النقد في الشعر، غير مسائله في النثر، ولم يلتفت النقاد إلى هذا الاختلاف البيّن، بل طالبوا الأدباء جميعهم بأن يتمثلوا الأسلوب القرآني في أدائهم للمعاني أينما كانت في الشعر أو النثر.[3]

5- <u>نماذج كتب خلطت البلاغة بالنقد</u>:

احتدم التنافس بين البلاغة والنقد، على المساحة المعرفية التي يحتلها كل منهما، والتي تدخل في مجال اختصاصه. فأصرت البلاغة على {الاستقلال بكل ما يتصل بالبنية النصّية للخطاب في بُعديها الشعري والتداولي، وما يتصل بهما من عناصر تفسيرية نفسية وسوسيولوجية وتاريخية مما يدخل في مجال اللغة الواسع. ويبقى للنقد الأدبي أن يُركّب المواد البلاغية مع ما يراه من مواد أخرى تتعلق بالأجناس الأدبية وسيرورة تلقيها وما إلى ذلك}.[4]

وعلى هذا الأساس يرى الباحثون أن العمل الذي قدّمه ابن المعتز "كتاب البديع" عملا "بلاغيا" حتى وإن جاز لنا القول بأن المسألة التي تناولها بالدرس (الصراع بين القدماء والمحدّثين)، هي مسالة نقدية. كما اعتبروا أن عمل قُدامة بن جعفر عمل نقدي(بحكم أنه يقدم تركيباً ونسَقاً تفسيريا)، حتى وإن

---

[1] – المرجع نفسه ص 111.

[2] –المرجع نفسه، ص 111.

[3] – المرجع نفسه ص 112.

[4] – المرجع السابق محمد العمري– **البلاغة العربية أصولها وامتداداتها**، ص 41.

كانت مواده الأساسية بلاغية.[1] وهناك أعمال بلاغية صرفة مثل "سر الفصاحة" لابن سنان الخفاجي، و"أسرار البلاغة" و"دلائل الإعجاز" لعبد القاهر الجرجاني.

كما أن هناك أعمالا نقدية واضحة المعالم مثل "عيار الشعر" لابن طباطبا و"نقد الشعر" لقدامة بن جعفر و"الموازنة" للآمدي و"الوساطة" للقاضي الجرجاني وغيرها. بينما وُجدت نماذج كتب توسطت في موقعها بين البلاغة والنقد مثل "منهاج البلغاء" لحازم القرطاجني لأن محتواه بلاغي في أغلبه، غير أن نسقه العام يتّجه نحو صياغة نقدية تفسيرية، وبالخصوص عندما يتناول العلاقة بين الأغراض والأوزان ويتعمق في الأساليب.[2] ولكن الكتاب الذي يعدّه الباحثون نقطة تحوّل النقد إلى بلاغة، أو بتعبير آخر الكتاب الذي أمعَنَ في خلط المادتين ولم يفصل بينهما، هو كتاب "الصناعتين" لأبي هلال العسكري(395هـ)، ففي أول كلامه في هذا الكتاب يشير أبو هلال العسكري إلى أنه يكتب في علم البلاغة، لأنه يراه أحق العلوم بالتعلم، وأولاها بالتحفّظ بعد معرفة الله، وبواسطة علم البلاغة يُدرك إعجاز القرآن[3]، مثلما يقول.

وإلقاء نظرة في مواضيع الكتاب وأبوابه، تدلنا على أن كتاب الصناعتين، إلى جانب كونه كتابا بلاغيا، هو كتاب نقدي أيضا، وهذا يؤكد أن قواعد البلاغة في القرن الذي توفي العسكري في أخرياته، كانت لا تزال مختلطة بمسائل النقد الأدبي، رغم وجود علماء حاولوا آنذاك عملية الفصل بين قواعد البلاغة ومباحث النقد الأدبي.[4] والفرق الذي يمكن رصده بين التناول النقدي والتناول البلاغي في تراثنا القديم، هو أن التناول النقدي سِمتُه التطبيق الذي

---

[1] – المرجع نفسه، ص 41.

[2] – المرجع نفسه، ص 41/ 42.

[3] – أبو هلال العسكري، **كتاب الصناعتين**، مكتبة المصطفى الإلكترونية، www.almostafa.com

[4] – المرجع السابق محمد كريم الكواز ،(**البلاغة والنقد المصطلح والنشأة..**)، ص 255

يفتقر إلى الأساس النظري[1]، بل يمكن وصفه بأنه تناول شخصي {ينظر في عمل شاعر بعينه وشخصه، معرضا للمؤثرات الخارجية، الاجتماعية وغيرها. وذلك واضح في تتبع ما قيل في سرقات المتنبي. والاختيار قد يبدو عملية نقدية صِرفاً ولكنه ينتهي كما وقع بالفعل عند المرزوقي في شرح الحماسة، إلى استنباط الأسس التي تحكم اختيار أبي تمام، أي الاعتبارات التي تجعل الماخوذ احسن من المتروك وهذا هو ظهر العملة البلاغية التي تجعل وجهها عند الجرجاني وما الذي يجعل كلاما أحسن من كلام ؟ }[2]، فيكون الاختيار والتناول الفني عملا نقديا بلاغيا واقعه إبراز القيم البلاغية وتكريسها. وحين سمّى قدامة بن جعفر كتابه "نقد الشعر" فهو كذلك، باعتبار أنه قدّم خطة كاملة لتفاعل المكوّنات اللغوية وغير اللغوية (الأغراض والمعاني).[3]

أما اختيار حازم القرطاجني لكتابه "منهاج البلغاء" وهو يقوم على خطة مشابهة لنقد الشعر، فهذا الكتاب قد يثير شيئا من الجدل {لأن صاحبه أصرَّ على الاسم، وعرف البلاغة تعريفا يُعطيها القيمة التي يريدها لعمله، العلم الكُلّي، أي أنها ليست بلاغة جزئية مما هو معروف، فلا يحق لغيره أن يغيّر انتماء الكتاب}[4]، وينتج عن هذا، حقيقة علمية مؤداها {أن البلاغة التي هي علم كلي هي البلاغة النقدية التي تتصدى للنصوص وليس النقد. وقد كان شديد الارتباط بالشعر، غير بُعد من أبعادها}.[5]

إن زاوية النظر إلى الكتب والمؤلفات، تحدد طبيعة البحث –في كثير من الأحيان– بغض النظر عن الموضوع، فقد يقال على سبيل المثال إن

---

[1] – المرجع السابق محمد العمري–**البلاغة العربية أصولها وامتداداتها** –ص 43.

[2] –المرجع نفسه، ص 43.

3 –المرجع نفسه، ص 43.

[4] -المرجع نفسه، ص 43.

5 –المرجع نفسه، ص 43.

موضوع السّرقات في تراثنا القديم من القضايا التي اختصّ بها النقد، وليست من اختصاص البلاغيين، ولكنّ الواقع أن هذا الموضوع قد عُولج معالجة بلاغية خالصة عند عبد القاهر الجرجاني في أسراره، إذ درسه من زاوية التمييز بين المعاني التخييلية الشعرية والمعاني العقلية غير الشعرية. والسرقة إنما تكون فيما هو تخييلي، كما لو عولجت قضية السرقة في عصرنا الحاضر من زاوية بلاغية ضمن مبحث التناص. [1]

ب. الترتيب الزمني لعمل النقد وعمل البلاغة:

الأصل في عمل النقد أن يبدأ من حيث انتهت البلاغة، باعتبار أن البلاغة فنّ ودستور جمالي، في حين أن النقد حكم عليه. فدور البلاغة منوط بالطريقة الصحيحة التي تُعطي الأثر الأدبي الحُسن والجودة، بينما دور النقد منوط بالحكم على تلك الطريقة ومدى تحقق نسبة الجودة فيها[2]، أو بعبارة أخرى نقول {إن الحكم النقدي إنما هو معيار للمُثُل الجمالية، ولمّا كانت المثل الجمالية هي ذاتها الفنون البلاغية، كان الحُكم النقدي تعبيراً وضبطا للفنون البلاغية}[3]. إذاً فعمل النقد يأتي تابعا لعمل البلاغة، وأما من حيث الوجود والنشأة فإن بعض الباحثين يرى أسبقية النقد على البلاغة {ذلك أن كل شاعر إنما هو مقوّم نفسه، وحكَمُ شعره ومقدّمٌ لأشعار الآخرين، ويمكن أن يقال إن النقد العربي وُلد مع الشعر، وأول نقد وصلنا هو ما نلاحظه في العصر الجاهلي من ملحوظات نقدية عامة تتمّ على ذوق فطري محض}[4]. ثم حدثت النقلة النوعية بتطور النقد على أيدي ثلة من اللغويين والنحويين والرواة، وبلغ الذروة في القرن الرابع الهجري

[1] – المرجع السابق نفسه، ص 42/ 43.

[2] – المرجع السابق أ. حسين الأسود أصول العلاقة بين البلاغة والنقد القديم ص 119

[3] – المرجع نفسه، ص 119.

[4] – المرجع نفسه، ص 115.

على يد ابن طباطبا(ت322هـ)، وقدامة بن جعفر(ت377هـ)، والآمدي(ت371هـ)، والقاضي الجرجاني(ت392هـ) وغيرهم.[1]

والذي يدعّم هذا الرأي القائل بأسبقية وجود النقد –زمنيا– على وجود البلاغة، أن العرب مارسوا نقد الشعر أو نقد الكلام جُملة –أي تمييز جيده من رديئه والحكم عليه قبل ظهور المصطلح بزمان طويل.[2] وهذا يعني أن النقد عند العرب كان طبعا فيهم مارسه حتى من لم يقلِ شعراً. وفي هذا الشأن يقول ابن رشيق القيرواني {وقد يميّز الشعر من لا يقوله كالبزّاز يميز من الثياب ما لم ينسجْه، والصيْرفي يخبر من الدنانير ما لم يسْبكْه ولا ضربَه، حتى إنه ليعرفُ مقدار ما فيه من الغشّ وغيره فينقص قيمته}[3].

وفي المضمار نفسه يقول حازم القرطاجني: {ولا شك أن الطّباع أحوج إلى التقويم في تصحيح المعاني والعبارات عنها من الألسنة إلى ذلك في تصحيح مجاري أواخرِ الكلِم، إذْ لم تكُن العرب تستغني بصحّة طِباعها وجودة أفكارها عن تسديد طباعها وتقويمها باعتبار معاني الكلام بالقوانين المصحِّحة لها، وجعلها ذلك علماً تتدارسه في أنديتها}.[4]

وفي هذا العهد، وبموازاة مع النقد كانت البلاغة العربية لا تزال مستقرة في جبِلّة العرب، غير أن معالمها اتضحت في كلامهم من الشعر والنثر والخطابة والحكم والأمثال.[5] {وقد احتفظت المصادر بجملة من الأخبار عن هذه الفترة، تتضمن ملاحظات تمثل –رغم تواضعها– اللبنة الأولى في العمل النقدي

---

[1] – المرجع نفسه، ص 116.

[2] – د. عيسى علي العاكوب، **التفكير النقدي عند العرب**، دار الفكر دمشق، سورية، دار الفكر المعاصر– بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 1997، ص 21.

[3] – المرجع السابق محمد كريم الكواز، **البلاغة والنقد المصطلح والنشأة**.. ، ص 21.

[4] – حازم القرطاجني، **منهاج البلغاء وسراج الأدباء، تقديم وتحقيق محمد الحبيب بن خوجة**، دار الغرب الإسلامي، ص 26.

[5] – المرجع السابق حسين الأسود– **أصول العلاقة بين البلاغة والنقد القديم**، ص 116.

والبلاغي، وتشير إلى بداية الاهتمام بقضية الصّياغة}.[1] إلى أن جاء النصف الثاني من القرن الثالث الهجري، حيث ظهرت إلى الوجود بيئة جديدة عُنيت بشؤون البلاغة، هي بيئة الفلاسفة المتولدة عن نقل آثار اليونانيين من الفلسفة والمنطق وكلّ ما خلّفوه في شؤون الفكر.[2] {وبذلك وُجدت طبقة كبيرة من المُتفلسفة وكانوا طائفتيتن: طائفة من نقلة السّريان ومترجميهم، وأكثرهم من النصارى، وطائفة من العرب الذين أكبّوا على قراءة المترجمات والمصنفات اليونانية، وأدى التفلسُف بكثيرين من الطبقة إلى أن يتخذوا من الفلسفة اليونانية ومعايير اليونان البلاغية، أساسا في تقويم نماذج الأدب العربي وتقدير قيَمها البيانية}.[3]

وأخذت البلاغة في تطور مستديم، إلى أن آتت أكلها، وظهرت أولى ثمراتها بظهور كتاب البديع لابن المعتز الذي دشّن لظهور بعض الفنون البلاغية في شكلها الاصطلاحي المعروف وكان ذلك مع نهاية القرن الثالث الهجري.[4]

ج- النقد بذرة البلاغة ونواتها:

مما سبق عرضُه من ظروف النشأة وملابساتها ومراحل النضج والتطور، عبر التاريخ المشترك للنقد والبلاغة العربية، يتبين أن النقد كان هو النواة لنشأة علم البلاغة العربية، إذ كانت الأحكام النقدية الأولى، واللّمحات والإشارات اللغوية والبلاغية، أساسا لولادة قوانين وقواعد علمية ترشد الكتاب والشعراء إلى ما ينبغي التزامه في التعبير عن الانفعال والشعور والخواطر

---

[1] – د. حمادي صمود، **التفكير البلاغي عند العرب**، منشورات الجامعة التونسية، 1981، ص 25.

[2] – د. شوقي ضيف، **البلاغة تطور وتاريخ**، ط9، دار المعارف، ص 64.

[3] – المرجع نفسه ص 64.

[4] – المرجع السابق حسين الأسود، **أصول العلاقة بين البلاغة والنقد**، ص 116.

والأفكار، وهي القوانين المسطرة في شتى فروع وفنون البلاغة، من المعاني والبيان والبديع.[1]

ولا غرابة أبدا في حدوث التعايش والتداخل بين المجالين مجال النقد ومجال البلاغة، بل هو أمر طبيعي بحكم أن العلمين كليهما يسعيان لتحقيق الصدق والقوة والجمال في الأداء والتعبير الأدبي، فإذا كانت البلاغة تأخذ بيد الأديب إلى الصواب، فإن النقد من جانبه يوقف الأديب على ما أصاب من حسن، وما وقع فيه من قبح وبالتالي هما متّحدان موضوعا.[2] وإن وُجد الاختلاف بينهما لا محالة في المنهج والغاية فإنه يكون من الوجوه التالية:

أ- البلاغة في وظيفتها إيجابية سابقة، لأنها تُبادر إلى وضع القوانين التي تساعد الأديب على التعبير ونظم الكلام، وتأليفه بشكل واضح جميل. بينما يأتي النقد مفروضاً بعد إتمام إنشاء الكلام، ويتخذ من قوانينه مقاييس تقييمية، تقديرية على الكلام ولذلك يأتي دوره متأخرا في وظيفته على البلاغة.

ب- عناية البلاغة بالأسلوب أكثر، إذ تفرض وجود مادة عند الأديب يريد أداءها مهما تكن قيمتها، ثم ترسم له طرق أداء مادته في أي قالب من القوالب، الشعر أو النثر أو غيرهما. أما النقد فعنايته بالجانبين معاً الأسلوب والمادة عن طريق تقديرهما وتقويمهما.[3]

ج- ارتباط البلاغة -أصلا- بالقراء والسامعين، لأن البليغ ملتزم بمراعاة حاجاتهم الثقافية، ومستواهم في الفهم وما يحيط بهم من مؤثرات، ثم ينجز كلاما على قدر تلك الأحوال والحاجات. في حين أن الأدب -أصلا-

---

[1] – المرج السابق محمد كريم الكواز،**البلاغة والنقد المصطلح والنشأة**، ص 259.

[2] – المرجع نفسه ص.259

[3] – المرجع نفسه ص 259.

يكون ارتباطه بالأديب نفسه وتقدير مواهبه وآرائه في وضوح ودون تحريف، والقراء من جانبهم عليهم إعداد أنفسهم للدراسة والفهم.

د- تعتمد البلاغة على الأساليب العلمية، والتقسيمات العقلية المنطقية والجدل، بينما يعتمد النقد أكثر على الذوق، وما يثيره الأثر الأدبي في نفس المتلقي من أحاسيس وانفعالات.[1]

الخاتمة:

وختاما لعرضنا هذا حول إشكالية التداخل البحثي والموضوعاتي بين حقل البلاغة وحقل النقد، الناجم عن ظروف النشأة ومراحلها المشتركة، وحميمية العلاقة والتعايش القديم بينهما وما أفرزه ذلك من جدل حول منزلة البلاغة وقيمتها بجوار النقد، وفضل أحدهما على الآخر، ومدى تكاملهما الوظيفي في العمل الإبداعي، وتداولهما الأدوار. وتعقيبا على ما تم عرضه أو جمعه من معطيات في سطور هذا المقال، فإننا نخلص في نهاية هذا العرض إلى مجموعة ملاحظات واستنباطات ترجح الكفة لصالح النقد على البلاغة:

1. مثّل النقد اللّبنة الأساس للدرس البلاغي، من خلال أولى الملاحظات التي كانت منطلقاتها نقدية عفوية تأثرية، أثارها بعض الشعراء حيال نظرائهم الآخرين في المحافل الأدبية وأسواق الشعر الجاهلية.

2. سبق النقد في وجوده على وجود البلاغة بزمن ليس بالقصير، وارتباط وجوده الأولي بوجود الشعر، الشيء الذي أهّله لاحتضان أولى بذور البلاغة ورعايتها إلى أن آتت أكلها.

3. شمولية النقد في مجالاته المعرفية، وعلاقات التقاطع التي تجمعه بالعلوم الأخرى، تعطيه سلطة على مجالات البلاغة بفروعها وفنونها.

---

[1] -المرجع نفسه، ص259.

ومهما يكن من تحيز غير مقصود في الرأي لطرف على حساب طرف آخر، فإنه ينبغي تحرّي الدقة المتناهية في نسبة العناوين والبحوث والدراسات إلى مجالها الخاص بها- البلاغة أو النقد- عن طريق الاحتكام إلى الموضوع المطروق والمدروس والمنهج والغاية المرسومة في خطة البحث والدراسة.

قائمة المصادر والمراجع

الكتـب:

- القرآن الكريم.

1- أبو عثمان الجاحظ، البيان والتبيين، ج4، تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة(ط5)، 1985.

2- بكري شيخ أمين، التعبير الفني في القرآن، دار الشروق (ط 4)، 1980.

3- أبو هلال العسكري، كتاب الصناعتين، مكتبة المصطفة الإلكترونية. www.almostafa.com

4- حازم القرطاجني، منهاج البلغاء وسراج الأدباء، تقديم وتحقيق محمد الحبيب بن خوجة، دار الغرب الإسلامي.

5- حمادي صمود، التفكير البلاغي عند العرب أسسه وتطوره، منشورات الجامعة التونسية، 1981، مجلد(21).

6- شوقي ضيف، البلاغة تطور وتاريخ، دار المعارف (ط9).

7- محمد تحيريشي، النقد والإعجاز، اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 2004 .

8- محمد العمري، البلاغة العربية أصولها وامتداداتها، إفريقيا الشرق، بيروت، لبنان، 1989.

9- محمد كريم الكواز، البلاغة والنقد المصطلح والنشأة والتجديد، مؤسسة الانتشار العربي، ط 1، 2006.

10- عيسى علي العاكوب، التفكير النقدي عند العرب، دار الفكر دمشق، سورية، دار الفكر المعاصر-بيروت، لبنان، ط 1، 1997.

11- مصطفى عبد الرحمن إبراهيم، في النقد الأدبي القديم عند العرب، 1998، مكة للطباعة.

12- صالح هويدي، النقد الأدبي الحديث قضاياه ومناهجه، دار الكتب الوطنية بنغازي، ط 1،1426م.

المجـلات:

- مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، المجلد 81 الجزء الأول.

البرمجة الخطية المتعددة الاهداف (الماهية والتطبيقات)

د.يوسفات علي. جامعة أدرار.

الملخص:

يحاول هذا البحث الإلمام بالأسلوب الكمي مهم جداً في الاقتصاد والأعمال، ألا هو البرمجة بالاهداف وابرز تطبيقاتها، خصوصا أنها جاءت كحل لمشكلة البرمجة الخطية المتمثل في إحادية الهدف، مما يعني أن البرمجة الخطية غير صالحة لحل المشاكل الاقتصادية والإدارية متعددة الأهداف، كما سنحاول إعطاء تطبيق هذا الأسلوب على اختيار محفظة مالية في بورصة الجزائر.

Abstract:

This research tries to argue that quantification is very important in economy and business. By quantification we mean the programming of goals, and most applications, especially as they came as solutions to the problem of linear programming of a single goal. This means that the linear programming is valid to solve the problems of economic and administrative multiple targets, and we will try to give the application of this method to choose the financial portfolio in the Stock Exchange of Algeria.

مقدمة:

تعد البرمجة الخطية إحدى أهم أساليب الكمية المعتمد في بحوث العمليات والمساعدة على اتخاذ القرار في المشاكل الاقتصادية والاعمال، ولقد بدأت استخدام هذا الأسلوب بعد الحرب العالمية الثانية، وبدأ استخدامها في أولا في الأمور العسكرية، ثم أعد استخدامها في مجال الأعمال، وحقق نجاحات كبيرة وتطبيقات واسعة وحل عدة مشاكل في مجالات التصنيع والنقل والتخصيص وغيرها، ولكن مع تنامي احتياجات الصناعية والإدارية والاقتصادية تتعدد أهداف المراد الوصول إليها في آن واحد، لم تعد البرمجة الخطية أحادية الهدف (التعظيم أو التدنية) قادرة على حل هذا النوع من المسائل متعددة الأهداف، ولذا ظهر في منتصف الخمسينات ظهرت البرمجة بالأهداف أو البرمجة الخطية بالأهداف، وهي امتداد للبرمجة خطية من حيث هيكلية صياغة المشكلة، مع اختلاف في خوازمية الحل، إذن ما هي البرمجة الخطية المتعددة الاهداف أوالبرمجة بالأهداف وما هي تطبيقاتها؟

يحاول البحث التعريف بالبرمجة الخطية بحكم أنها أساس البرمجة بالأهداف، ومعرفة حدود هذه الطريقة، ثم التعريف بالبرمجة بالأهداف، ومعرفة ما تقدمه هذه الطريقة من حلول لمشاكل المتعددة الأهداف، وكذا تقديم مثال واقعي للتطبيق البرمجة بالأهداف على اختيار محفظة مالية من ضمن أهم أسهم بورصة الجزائر.

1- ماهية البرمجة الخطية:

تعتبر البرمجة الخطية أحد الأساليب الرياضية المهمة التي تستخدم في ترشيد عملية اتخاذ القرارات المختلفة في منظمات الأعمال، بدأ استخدامها بصورة فعلية في سنة 1947 على يد العالم الرياضي George Dantzing لحل بعض مشكلات التخطيط في المجالات العسكرية، وقد ازداد تطبيقها لحل

$$\left.\begin{matrix} Max \\ ou \\ Min \end{matrix}\right\} Z = C_1X_1 + C_2X_2 + ... + C_nX_n$$

$$\begin{cases} a_{11}X_1 + a_{12}X_2 + ... + a_{1n}X_n (*) b_1 \\ a_{21}X_1 + a_{22}X_2 + ... + a_{2n}X_n (*) b_2 \\ ..... \\ a_{m1}X_1 + a_{m2}X_2 + ... + a_{mn}X_n (*) b_m \end{cases}$$

$$X_1, X_2, ..., X_n \geq 0$$

الكثير من المشكلات الصناعية والاقتصادية والعسكرية وذلك بالتوافق مع الزيادة في استخدام الحواسيب وتطورها وظهور البرمجيات الحديثة على نطاق واسع[1].

1-1- تعريف البرمجة الخطية:

هي دالة الهدف التي تأخذ شكل علاقة خطية، وكذا قيود النموذج يجب أن تأخذ علاقة خطية، لأن في كثير من الأحيان تعبر عن الواقع العملي إلى حد كبير، وتسهل العمليات الرياضية بدرجة كبيرة[2].

يتكون البرنامج الخطي من دالة خطية تسمى دالة الهدف يجب تعظيمها أو تدنيتها وذلك بالتحكم في متغيراتها التي تخضع لعدد من القيود الخطية في صورة متباينات (متراجحات) أو معادلات أو خليط منهما، وتسمى هذه القيود على المتغيرات الداخلة في دالة الهدف والقيود الهيكلية، وقد يكون هناك نوع آخر من القيود على المتغيرات الداخلة في دالة الهدف والقيود الهيكلية تستعبد وجود قيم سالبة لهذه المتغيرات وتعرف بالقيود اللاسلبية، والنموذج العام للبرمجة الخطية هو[3]:

تحت القيود التالية:

---

[1] – مؤيد الفضل، "الأساليب الكمية في الإدارة "، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2004، ص151.

[2] – عبد الرحمن بن محمد أبو عمة، محمد أحمد العش، " البرمجة الخطية"، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية، 1990، ص5.

[3] – ابراهيم أحمد مخلوف، " التحليل الكمي في الادارة"، جامعة الملك سعود، الرياض، المملكة العربية السعودية، 1415هـ، ص23، بتصرف.

بحيث:

Z : تمثل دالة الهدف الاحادية الهدف، سواء بالتعظيم أو التدنية.

b_i : الهدف المراد الوصول إليه للهدف رقم i (i=1,2,...,p).

(*) : يمكن أن تكون في صورة متساوية(=) أو علاقة متباينة من نوع أقل من أو يساوي(≤) أو من النوع أكبر من أو يساوي(≥).

x_j : يمثل المتغير للقرار رقم n (j=1,2,...,n).

a_{ij} : المعاملات التكنولوجية.

C_x : معامل قياس الفعالية وذلك لكل وحدة من X_j ، ويكون في صورة ربح أو تكلفة أو وقت...ألخ.

1-2- تطبيقات البرمجة الخطية:

يمكن استخدام هذا الأسلوب الرياضي القراري في إجابة على الأسئلة التالية مثلا:

- أين يجب إنشاء مصنعنا الجديد؟
- ما الترتيب الواجب اتخاذه لتجميع المنتج الجديد؟
- ماهي طريقة التوزيع ذات نفقات النقل الأدنى؟
- كيف يجب توزيع الموارد في عملية الإنتاج؟
- كيف ينبغي تنظيم إطلاق المنتج الحديث؟
- كيف يمكن تخفيض زمن الانتظار بالنسبة للزبائن؟

هذه التقنية الرياضية يمكنها حل المشاكل الاقتصادية أو الإدارية، كزيادة الربح للحد الأقصى، أو تخفيض النفقات للحد الأدنى، على أن يكون هناك سلسلة من القيود الخطية.

1-3- حدود البرمجة الخطية:

تعبر دالة الهدف في البرنامج الخطي عن هدف واحد فقط مثل تعظيم الربح أو تخفيض التكلفة، ويواجه متخذ القرار في الحياة العملية كثيرا من المواقف الإدارية التي تتضمن تحقيق أهداف متعددة قد تكون متنافسة مثل تخفيض التكلفة وتحسين مستوى خدمة العميل وقد تكون ذات وحدات قياس مختلفة مثل تعظيم الربح وتعظيم عدد المستهلكين ...ألخ ويمكن دراسة هذه المواقف باستخدام البرمجة بالاهداف وهو امتداد لأسلوب البرمجة الخطية[1].

ولقد أثبت التجربة للمؤسسات أنها لا تسعى لتحقيق هدف واحد، وإنما هي مجبرة على تحقيق عدة أهداف، فمتطلبات الحياة العملية والظروف والضغوط التي تفرضها وكذلك واقع المؤسسة وظروفها الداخلية، كل ذلك جعل المؤسسة تسعى إلى تحقيق أهداف متعددة اقتصادية وغير اقتصادية[2].

2- البرمجة الخطية المتعددة الأهداف(The goel programming GP):

تدخل البرمجة الرياضية بالأهداف تحت النماذج متعدد الخاصيات Multicritère، وهي عكس البرمجة الخطية التي تكون أحادية الهدف (التعظيم، التدنية) أي أحادي الخاصية Moncritère .

و تهدف البرمجة بالأهداف إلى إدخال كل الأهداف المراد الوصول إليها، في النموذج الرياضي لاختيار أمثل حل لهذه المشكلة.

---

[1] - ابراهيم أحمد مخلوف، مرجع سبق ذكره، ص11.

[2] - فريد عبد الفتاح، **بحوث العمليات وتطبيقاتها في حل المشاكل واتخاذ القرارت**، جامعة الزقازيق، ص295-297.

ابتكرت هذه الطريقة من طرف الباحثين المعروفين (Charnes & Cooper, 1955)، وهذا بعد أن ترجما الأهداف المراد الوصول إليها (But) على شكل عبارات أو معادلات خطية [1].

أول تطبيق للبرمجة بالأهداف كان في عام 1962، في تصميم الهوائيات المستخدمة على المرحلة الثانية لصاروخ Saturn V والذي استخدم لإطلاق كبسولة الفضاء أبولو التي تعد أول نزول مؤهل على سطح القمر[2].

ونتيجة لتطور هذه البرمجة ظهر العديد من النماذج أبرزها:

Weighted GP, Lexicographical GP , Fractional GP, Integer GP, Nonlinear GP, Stochastic GP, Interactive GP, GP with intervals, Fuzzy GP, Minmax GP, GP à l'aide des fonctions de satisfaction.

2-1- تعريف البرمجة بالأهداف:

يعرف بلعيد عوني واسامة القطاني البرمجة بالاهداف بـ " إن نموذج البرمجة الخطية بالأهداف يسمح باعتبار في آن واحد عدة أهداف المراد الوصول إليها في اشكالية اختيار أحسن حل من ضمن الحلول الممكنة "[3].

2-2- تطبيقات البرمجة بالاهداف:

يمكن ذكر بعض المجالات التي طبقت فيها البرمجة الخطية بالأهداف GP كما يلي[4]:

1- إدارة المخزونات

2- إدارة النفايات.

---

[1] -Thomas Gal, Theador J.Stewart, Themas Hanne "Multicriteria Decision Making" advances in MCDM Modes , Algorithms Theory and Applications, Kluiver Academic Publishers ,Massashusetts USA.1999.p02.

[2] -http://en.wikipedia.org/wiki/Goal_Programming

[3] - Blaïd Aouni ,Ossama Kettani " Goal programming Model : Aglorious history and a Promising future" European journal of operational Research ,Elsevier Science B.v.2001 .p226.

[4] - Ibid,p226

3- إدارة الموارد المالية.

4- النقل واختيار المواقع .

5- التسويق ومراقبة الجودة .

6- إدارة الموارد البشرية .

7- الانتاج.

8- مشاكل الميزانيات.

9- الفلاحة وإدارة الغابات.

10- تطبيقات الصناعية.

11- إدارة مستودعات السيارات الكبرى ...وغيرها.

2-3- أبرز أنواع نماذج البرمجة بالأهداف[1]:

هناك العديد من أنواع البرمجة بالأهداف مثل: البرمجة الخطية بالأهداف المرجحة (G.P.Ponderé)، البرمجة الخطية الليكسوكوغرافية (G.P.Lexicographique)، نموذج البرمجة الخطية الكمبرومازية (G.P.Compomise)..الخ، ولكن سيتم التركيز **على:**

أ- نموذج البرمجة بالأهداف النموذجية (G.P. Standard):

هذا النموذج وضع من طرف الامريكيان (Charnes et Cooper, 1955) على الشكل التالي:

[1]- Belaid Aouni,"Le modèle de Programmation Mathématique avec Buts dans un Environnement Imprécis", Sa formulation, sa résolution et une application, Thése de doctorat , faculté des sciences de l'administration, Université Laval, Canda, 1998, p22-27

بحيث:

$Minimiser \left| f_i(x) - g_i \right|$

$C_x \le c$

$x_j \ge 0 (j = 1,2,..., n)$

مع

$f_i(x)$: تمثل الأهداف

$f_i(x) = \sum_{j=1}^{n} a_{ij} x_j (i = 1,2,....., p)$.

g_i : الهدف المراد الوصول إليه للهدف رقم i (i=1,2,...,p).

x_j : يمثل المتغير للقرار رقم n (j=1,2,...,n).

a_{ij} : المعاملات التكنولوجية.

C_x : مصفوفة المعاملات المتعلقة بقيود النموذج.

c : شعاع الموارد المتاحة.

و يمكن كتابة النموذج على الشكل التالي:

$$MinZ = \sum_{i=1}^{p} \left(\delta_i^+ + \delta_i^- \right)$$

$$\sum a_{ij} x_j - \delta_i^+ + \delta_i^- = g_i (i = 1,2,..., p)$$

$$Cx \le c$$

$$x_j \ge 0 (j = 1,2,...., n)$$

$$\delta_i^+ et \delta_i^- \ge 0 (i = 1,2,...., p)$$

ب-البرمجة الخطية باستعمال دوال الكفاءة أو الاشباع (G.P. à l'aide des fonctions de satisfaction):

اقترح هذا النموذج من طرف الباحثين (Aouni, 1990، Martel) وقد عرف هذا النموذج عدة تغييرات في البرمجة الخطية السابقة الذكر، ومن ايجابيات هذا النموذج، يمكن للمسير أن يتحكم في معطياته التي تريد أن تضيفها للنموذج (Les préférences du décideur)، فقد طبق في

عدة مجالات مختلفة، كما تلقى نجاحا كبيرا، لقد اعتمد الباحثين هنا على طريقة العالم (Brans, 1982) بما تسمى (Promethee[1]) لتطبيقها في البرمجة الخطية بالأهداف، حيث تعرف هذه الطريقة في البرمجة الخطية استنادا على مايسمى بـ: دوال الكفاءة (Fonction de satisfaction)، وطريقة (Brans) تتعلق بتعدد الخاصيات (Multicritère) [2] أما طريقة Aouni و Martel فهي تعتمد هذه الطريقة في نموذجها لبرمجة بالأهداف، حيث يعرف نموذج البرمجة الخطية استنادا لدوال الكفاءة كما يلي:

$$MaxZ = \sum_{i=1}^{p} \left[W_i^+ F_i^+ \left(\delta_i^+ \right) + W_i^- F_i^- \left(\delta_i^- \right) \right]$$

$$S.c :$$

$$\sum_{j=1}^{n} a_{ij} x_j - \delta_i^+ + \delta_i^- = g_i$$

$$Cx \le c$$

$$\delta_i^+ , \delta_i^- \le a_{iv} \left(i = 1,2,...., p \right)$$

$$\delta_i^+ , \delta_i^- , x_j \ge 0 \left(i = 1,2,..., p \right), \left(j = 1,2,...., n \right)$$

حيث:

$F_1^+ \left(\delta_i^+ \right)$: تمثل دالة الكفاءة المتعلقة بالانحراف الموجب(δ_i^+) للهدف i .

$F_i^- \left(\delta_i^- \right)$: تمثل دالة الكفاءة المتعلقة بالانحراف السالب (δ_i^-) للهدف i .

a_{iv} : عتبة الفيتو (Seuil de Veto).

[1] - Preference Ranking Organization Method for Enrichment Evaluation

[2] - Jean-pierre Brans – لمزيد من تفاصيل عن هذه الطريقة يمكن الرجوع إلى المصدر: « L'élaboration d'instruments d'aide à la décision »Nadeau,R, et M,landry l'aide à la décision nature , instruments et perspectives d'avenir .Les presses de l'université Laval Quebec,Canada,1986.

3- تحديد المحفظة المالية المثلى باستخدام البرمجة الخطية المتعددة باستعمال دوال الكفاءة أو الاشباع (G.P. à l'aide des fonctions de satisfaction) من بعض أسهم بورصة الجزائر:

تم اختيار 3 أسهم تعد من أهم الشركات التي يتم تداول أسهمها في بورصة الجزائر لاختيار بين مجموعة من المحافظ المالية (**Portfolio**) هي أسهم مجمع صيدال (**SAIDAL**) رائد الصناعة الصيدلانية الجزائرية ونرمز لها بالرمز (**S**)، مؤسسة تسيير فندق الأوراسي (**ELAURASSI**) ونرمز لها بالرمز (**E**)، وسندات اتصالات الجزائر(**ALGRIATELECOM**) ونرمز لها بالرمز (**A**) وفق معطيات السابقة يمكن الحصول على مجموعة من المحافظ المالية كالآتي:

X1: تحتوي المحفظة على أسهم من نوع S فقط.

X2: تحتوي المحفظة على أسهم من نوع E فقط.

X3: تحتوي المحفظة على أسهم من نوع A فقط.

X4: تحتوي المحفظة على أسهم من نوع S، E، A.

X5: تحتوي المحفظة على أسهم من نوع S، E.

X6: تحتوي المحفظة على أسهم من نوع S، A.

X7: تحتوي المحفظة على أسهم من نوع E، A.

العائد على أسهم هذه الشركات هو كالآتي:

	صيدال	اتصالات الجزائر	أوراسي
العـائد	% 9.20 [1]	% 4.81 [2]	% 10.89 [3]

3-1-أهداف النموذج :

- **الهدف الأول:** هو العائد وهو من أهم مؤشرات مردودية المحفظة ونفترض أن مالك المحفظة يطمح في لعائد أكبر من 5% .

- **الهدف الثاني:** هو عدد الأوامر وهو مؤشر يبين حجم الأوامر البيع والشراء لأسهم، فكلما كان كبير دلت ذلك على كثرة الإقبال على هذه الأسهم وكذا سهولة بيعها وشرائها، لذا يطمح مالك المحفظة في عدد الأوامر أكبر من المعدل العام ونجده يساوي 438 أمر (أنظر الملحق).

- **الهدف الثالث:** عدد المعاملات وهو مؤشر يبين حجم معاملات البيع والشراء لأسهم، فكلما كان كبيرا دلت ذلك على أن هذه الأسهم هي محركة السوق، وهي التي تحظ باهتمام المستثمرون داخل البورصة، لذا يطمح مالك المحفظة في عدد المعاملات أكبر من المعدل العام ونجده يساوي60 معاملة (أنظر للملحق).

الهدف / المحفظة المالية	الأول العائد	الثاني عدد الأوامر	الثالث، عدد المعاملات
X1	0.092	459	84
X2	0.1089	392	41
X3	0.0481	296	61
X4	0.083	382.33	62

[1]- Groupe SAIDAL, Informations Financières, COSOB, Alger, < http://www.cosob.org/les-emetteurs-groupe-groupe-saidal.htm> .

[2]- ALGERIE TELECOM SPA, COSOB, Alger, <http://www.cosob.org/les-emetteurs-AlgerieTelecom2.htm>.

[3]- Entreprise de gestion hôtelière El Aurassi, Informations Financières, COSOB, Alger, <http://www.cosob.org/les-emetteurs-eghaurassi.htm>.

X5	0.1	425	62.5
X6	0.07	377.5	72.5
X7	0.078	344	51
الهدف المراد الوصول إليه	0.06	438	60

3-2-نموذج البرمجة متعددة الأهداف للمشكلة:

$$MinZ=\delta_1^- +\delta_2^- +\delta_3^-$$

$$St$$

$$Ob1: 0.092X1+0.1089X2+0.0481X3+0.083X4+0.1X5+0.07X6+0.078X7+\delta_1^- -\delta_1^+ =0.06$$

$$Ob2: 459X1+392X2+296X3+382.33X4+425X5+377.5X6+344X7+\delta_2^- -\delta_2^+ =438$$

$$Ob3: 84X1+41X2+61X3+62X4+62.5X5+72.5X6+51X7+\delta_3^- -\delta_3^+ =60$$

$$X1+X2+X3+X4+X5+X6+X7=1;$$

$$X_J =\{0,1\}(J=1,..7);$$

$$\delta_i^+ et\delta_i^- \geq 0(I=1..3);$$

δ_i^+ : الانحراف الموجب.

δ_i^- : الانحراف السالب.

يكتب البرنامج في برنامج الحاسوبي (Lindo) بهذا الشكل:

```
Min n1+n2+n3
St
0.092x1+0.1089x2+0.0481x3+0.083x4+0.1x5+0.07x6+0.078x
7+n1-p1=0.06
459x1+392x2+296x3+382.33x4+425x5+377.5x6+344x7+n2-
p2=438
84x1+41x2+61x3+62x4+62.5x5+72.5x6+51x7+n3-p3=60
x1+x2+x3+x4+x5+x6+x7=1
end
int x1
int x2
int x3
int x4
int x5
```

int x6
int x7

الرمز Int يعني المتغير X يأخذ القيمة 1 أو 0، والانحراف δ^- بـ n، والانحراف δ^+ بـ P.

– نتائج البرنامج:

LP OPTIMUM FOUND AT STEP 1
OBJECTIVE VALUE = 0.000000000E+00

FIX ALL VARS.(6) WITH RC > 0.000000E+00

NEW INTEGER SOLUTION OF 0.000000000E+00 AT
BRANCH 0 PIVOT 1
BOUND ON OPTIMUM: 0.0000000E+00
ENUMERATION COMPLETE. BRANCHES= 0 PIVOTS= 1

LAST INTEGER SOLUTION IS THE BEST FOUND
...RE-INSTALLING BEST SOLUTION

OBJECTIVE FUNCTION VALUE

(1 E+000.0000000

VARIABLE	VALUE	REDUCED COST
X1	1.000000	0.000000
X2	0.000000	0.000000
X3	0.000000	0.000000
X4	0.000000	0.000000

X5	0.000000	0.000000
X6	0.000000	0.000000
X7	0.000000	0.000000
N1	0.000000	1.000000
N2	0.000000	1.000000
N3	0.000000	1.000000
P1	0.032000	0.000000
P2	21.000000	0.000000
P3	24.000000	0.000000

ROW	SLACK OR SURPLUS	DUAL PRICES
2)	0.000000	0.000000
3)	0.000000	0.000000
4)	0.000000	0.000000
5)	0.000000	0.000000

NO. ITERATIONS= 1

BRANCHES= 0 DETERM.= 1.000E 0

3-3- النتائج والتفسيرات:

- الجدول (3) التالي يلخص ابرز النتائج الوارد في البرنامج:

متغيرات القرار	الانحرافات	دالة الهدف
X1=1; X2=0; X3=0; X4=0; X5=0.	P1=0; P2=21; P3=24; N1=0; N2=0; N3=0;	Z=0

من خلال النتائج السابقة المحفظة المالية المناسبة لاستثمار في بورصة الجزائر التي أعلى عائد، وأوامر ومعاملات هي أسهم شركة صيدال حيث وجدنا أن X1=1، وبقية المتغيرات القرار تساوي الصفر (X2=0, X3=0, X4=0, X5=0)، أي أن أدنى انحراف يمكن تحقيقه هو Z=0.

الخاتمة:

تعدد أنواع أساليب البرمجة بالأهداف يجعل صالحة لحل العديد من المشاكل الإدارية والاقتصادية، ومما يعني ضرورة تعميمها في جميع المجالات الحيوية والمهمة مثل إعداد الميزانيات، تخطيط المدن، تخصيص الموارد، المقارنة بين مجموعة من بدائل والافكار، تقييم السياسات التنموية، اتخاذ القرارات الاستثمارية .... وغيرها، فمتخذ القرار عند اعتماده أي طريقة من طرق اتخاذ القرار، يساعده ذلك في اخذ القرار الموضوعية والاقرب للمثالية، مما يؤدي ذلك إلى القضاء على الهدر في الموارد بكل أنواعها، والحفاظ على الموقع التنافسية للمؤسسة، أو تؤدي إلى جودة القرارات الحكومية مما ذلك على التنمية في البلاد.

الملحق:

: 2010حصيلة النشاط للشركة المسجلة لسنة

الشركة المسجلة	حجم الأوامر	حجم التداول	قيمة التداول	قيمة التداول	عدد الأوامر	عدد المعاملات
	اتصالات الجزائر	106320	18374	183 940 170,00دج	296	61
	ش.ت.ف الأوراسي	320030	9382	4 222 500,00دج	392	41
	سند دحلي	44071	1130	11 216 900,00دج	719	13
	صيدال	324374	18038	7 763 465,00دج	459	84
	سونلغاز11	72598	15561	156 491 630,00دج	248	62
	سونلغاز14	145230	49483	247 519 000,00دج	294	67
	:المجموع	**1081977**	**117729**	**670 069 575,00دج**	**2632**	**361**

المراجع:

– مؤيد الفضل، "الأساليب الكمية في الإدارة "، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2004.

– عبد الرحمن بن محمد أبو عمة، محمد أحمد العش، " البرمجة الخطية"، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية، 1990.

– ابراهيم أحمد مخلوف، " التحليل الكمي في الادارة"، جامعة الملك سعود، الرياض، المملكة العربية السعودية، 1415هـ.

– فريد عبد الفتاح، "بحوث العمليات وتطبيقاتها في حل المشاكل واتخاذ القرارت"، جامعة الزقازيق1997.

– موسليم حسين، "توحيد وحدات القياس في البرمجة الخطية بالأهداف مع وضع نموذج رياضي للانحدار المتعلق بنظرية التقدير"، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: إدارة الانتاج والعمليات، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة تلمسان، 2004–2005 .

- Belaid Aouni,"Le modèle de Programmation Mathématique avec Buts dans un Environnement Imprécis", Sa formulation, sa résolution et une application, Thése de doctorat , faculté des sciences de l'administration, Université Laval, Canda, 1998.

-Thomas Gal, Theador J.Stewart, Themas Hanne “Multicriteria Decision Making” advances in MCDM Modes , Algorithms Theory and Applications, Kluiver Academic Publishers ,Massashusetts USA.1999.

- Blaïd Aouni ,Ossama Kettani “ Goal programming Model : Aglorious history and a Promising future” European journal of operational Research ,Elsevier Science B.v.2001 .

- Jean-pierre Brans « L’élaboration d’instruments d’aide à la décision »Nadeau,R, et M,landry l’aide à la décision nature , instruments et perspectives d’avenir .Les presses de l’université Laval Quebec,Canada,1986.

http://en.wikipedia.org/wiki/Goal_Programming-

الحركة النقابية كظاهرة اجتماعية: مقاربة تاريخية سوسيولوجية.

أ. بومقورة نعيم

جامعة عبد الرحمان ميرة بجاية

ملخص:

تعتبر الحركة النقابية من وجهة النظر السوسيولوجية ظاهرة اجتماعية قائمة بذاتها. وحتى يتمكن أي باحث من ولوج هذا الميدان البحثي عليه بالتركيز بداية على معرفة التطور التاريخي لهذه الظاهرة من جهة ثم المعالجة النظرية لها من جهة ثانية وهذا ما سنحاول تقديمه في هذا المقال، حيث سنتطرق لموضوع التطور التاريخي للحركة النقابية والاعتراف القانوني بها. ثم سنحاول تقديم مختلف النظريات التي تطرقت لها بالتحليل والتفصيل وأخيرا نقدم إشارة مختصرة للواقع النقابي في ظل التغيرات الحادثة.

Résumé :

Le mouvement syndical a vécu plusieurs évolutions durant son parcours. Ce dernier permet aux syndicats de devenir un phénomène social très important historiquement et sociologiquement. Et un champ d'investigation riche qui ouvre plusieurs voies et pistes de recherches pour donner des explications théoriques à ce phénomène évolue à travers le temps et le lieu.

Dans cet article on essaie de donner un aperçu sur l'histoire du syndicalisme, plus une approche sociologique à cette évolution, dont le but d'ouvrir une porte sur le mouvement syndical en général et le mouvement syndical algérien en particulier.

مقدمة:

تعتبر النقابة ظاهرة اجتماعية قائمة بذاتها، وهي متفاعلة مع غيرها من الظواهر، لعل أبرزها الظواهر الاقتصادية والإنتاجية، بمعنى أن النقابة تتقاطع وتتفاعل مع العديد من الظواهر أبرزها الواقع الاقتصادي الذي تحيا فيه والتي تعمل على تحسينه بما يعود على أعضائها بالفائدة. إلا أنها من الناحية العملية

تتجاوز هذه العلاقة المختزلة إلى التكوين الشخصي والتخطيط المهني الاجتماعي والجو السياسي، إضافة إلى شعورها بالنجاح والفشل في نشاطها واتجاهاتها وسياستها[1].

ولذلك فإننا سنحاول في هذا المقال التطرق لموضوع الحركة النقابية من الجانبين التاريخي والسوسيولوجي مستعرضين ظهور وتطور النقابة تاريخيا والتفسير النظري الذي يعكس درجة تفاعلها مع الواقع الاجتماعي الذي تحيا فيه، كل هذا في العناصر الموالية.

I.التطور التاريخي والصيرورة الاجتماعية للحركة النقابية:

1. التطور التاريخي[2]:

قبل ظهور النقابات، كان المجتمع الغربي يغلب عليه الطابع الطائفي المهني– وذلك إلى غاية نهاية القرن 18 – المتميز بعدة خصائص منها: العلاقات الإنسانية والتعاونية المتدرجة بين أفراد الطائفة المهنية، غير أن هذه الخصائص لم تكن تتوافق مع مبادئ الثورتين الفكرية والصناعية مثل: احتكار العمل واقتصاره على نفس أفراد الطائفة الواحدة وعدم الانتقال من مهنة لأخرى أو من طائفة لأخرى إلا وفقا لإجراءات وشروط معينة، إضافة إلى التحكم في الإنتاج، التسويق والتسعير. في حين أن كل من الثورتين كانت تنادي بالحرية الفردية وسلطان الإرادة وإلغاء الاحتكارات. وقد رافق جانب حرية العمل مبدأ هام

---

[1]) . جورج فريدمان وبيار نافيل : رسالة في سوسيولوجيا العمل : 2، ترجمة حسن حيدر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1985، ص : 296.

[2])– للاستزادة حول التطور التاريخي للحركة النقابية على المستوى الدولي يمكن الرجوع إلى المراجع التالية:

- Jean-Pierre Delas : le mouvement ouvrier : naissance et reconnaissance 19e et 20e siècle, éditions Nathan, Paris, 1991.
- Patrick de Laubier : Histoire et Sociologie du syndicalisme : 20-21 siècles, MASSON, Paris, 1985.
- René Mouriaux : Le syndicalisme face à la crise, Editions La Découverte, Paris, 1986.
- Wolfgang Abendroth : Histoire du mouvement ouvrier en Europe, traduit par Jean Denand et Paul Laveau, Editions La Découverte, Paris, 2002.

هو" العقد شريعة المتعاقدين". ولهذا تدخلت الحكومات وتكفلت بإلغاء مثل هذه التجمعات والطوائف، وبالتالي تم منع الدولة أو أي جهة أخرى ممثلة في تنظيم معين من التدخل في وضع أو تعديل شروط العمل وظروفه لصالح أحد أطراف علاقة العمل. وعليه تم منع إنشاء الجمعيات والمنظمات العمالية وإلغاء كل تكتل يريد أو يهدف إلى التدخل في تنظيم وضبط علاقة العامل/ رب العمل. وقد سادت هذه الفكرة أغلب دول أوروبا الغربية وخاصة في أوج انتشار الثورة الصناعية.

وقد بدأت النقابة تظهر في شكلها الحديث بعد الثورة الصناعية نتيجة تغير وسائل وعلاقات الإنتاج، الأمر الذي أدى إلى تغير في بنية المجتمع وانقسامه إلى طبقات، إضافة إلى ظهور مراكز الاستقطاب الصناعية وظهور البطالة واستغلال العمال وسيادة مبدأ سلطان الإرادة. هذه الظواهر وغيرها أدت إلى نمو الوعي العمالي وإحساسهم بتردي مستويات معيشتهم وتدهورها، الشيء الذي دفعهم إلى محاولة التكتل في شكل تنظيمات وتجمعات تعمل على مواجهة استغلال أرباب العمل وتهدف إلى تحقيق المصالح المادية والمعنوية لأعضائها.

مرت الحركة العمالية في تطورها بعدة مراحل، أدت في النهاية إلى ظهور النقابة على مسرح الحياة الاجتماعية كقوة فاعلة في المجتمع لها أهدافها، وسائلها وطموحاتها التي تسعى إلى تجسيدها واقعيا. ويمكننا تقسيم مراحل تطور الحركة العمالية ونشأة النقابات[1] إلى ثلاث مراحل أساسية وذلك بناء على المعيار القانوني.

---

[1])– للمزيد من التفاصيل حول موضوع نشأة النقابات وتطور الحركة العمالية ككل أنظر المراجع التالية :

– جورج لوفران : **الحركة النقابية في العالم**، ترجمة : الياس مرعي، ط : 02، منشورات عويدات، بيروت، 1980.

– جمال البنا : **التاريخ النقابي المقارن**، مطابع الجامعة العمالية، القاهرة، بدون تاريخ .

أ. فترة منع إنشاء النقابات:

كان نظام الطوائف الحرفية هو المميز للفترة ما قبل الثورة الصناعية، غير أنه كان لبعض الطوائف ميل نحو التجمع في تكتلات بغية الدفاع عن مصالح أعضائها. ومع ظهور وانتشار الصناعة وكذلك الأفكار التنويرية وسيادة مبدأ الحرية الفردية، بدأت الحكومات والطبقات الحاكمة في سن القوانين لمنع مثل هذه التكتلات، بحيث اعتبر نشاط العمال المتعلق بظروف العمل وعلاقاته نشاط غير قانوني، بل وصل الأمر إلى حد تجريمه بحيث اعتبر فعلا إجراميا معاقب عليه. وكان قانون التكتلات لسنة 1799–1824 يحرم تشكيل التكتلات في انجلترا وذلك مهما كانت طبيعتها أو نوعها. أما في فرنسا[1] فقد كان قانون لوشابوليي " Loi le Chapelier " لسنة 1791 يمنع تشكيل النقابات على اعتبار أنـها لا تتماشى مع النظام الاجتماعي السائد آنذاك.

ب. التطور نحو الاعتراف القانوني:

تمت أول تجربة لإتحاد الطبقة العاملة في انجلترا على يد روبرت أوين Robert Owen : (1771–1858) سنة 1830، حيث ضمت 800000 عامل. وقد أنشأ أول محاولة لكونفدرالية نقابية سنة1833، حيث أطلق عليها الاتحاد التضامني الأعظم[2]. غير أنه أخفق في ذلك لمعارضة الرأسماليين واللوردات.

أما في فرنسا فقد كان الوضع مختلفا عنه في انجلترا، حيث أخذت الحركة العمالية وقتا طويلا لتنظيم نفسها. وقد بدأت أول بوادر تشكيل الجمعيات العمالية ما بين1830–1848، حيث سمحت الحكومة سنة 1848 بحرية تكوين

–P. Silvestre et P. Wargret : **Le syndicalisme contemporain**, Librairie Armand colin, Paris, 1970.

[1])- Marie- Thérèse Join-Lambert et des autres : Politiques social, 2e éditions, Presses de sciences Po et Dalloz, Paris, 1997, P-P : 87-105.

[2])– جمال البنا : **نشأة الحركة النقابية وتطورها**، مطابع الجامعة العمالية، القاهرة، 1989، ص : 55 .

الجمعيات، غير أن هذا النظام لم يستمر طويلا نتيجة لإلغائه سنة 1851، كما منحت الإدارة صلاحية إجازة ومراقبة مثل هذه الجمعيات.

إضافة إلى هذا تم تشكيل نقابات في شكل جمعيات إغاثة، تقوم بتقديم المساعدة والتعاون بين أعضائه. وقد حاولت على وجه الخصوص التركيز على مسألة الأجور. وجاء فيما بعد قانونا ألغى جريمة التحالف (1864)، غير أنه لم يعلن رسميا عن الحق في تشكيل النقابات والسبب في ذلك يرجع حسب البعض إلى الأممية الدولية التي حاول كارل ماركس تأسيسها في لندن في نفس السنة والتي حاولت توحيد العمال من أجل القضاء على الرأسمالية ومنه الدولة، الشيء الذي أدى إلى تخوف الرأسماليين والحكام وبالتالي تم عدم منح الحق.

وفي سنة 1868 تم الاعتراف بالنشاط النقابي ولكن بشروط أهمها إيداع أنظمة النقابات الداخلية لدى السلطات العامة وإعلان اجتماعاتها مسبقا، إضافة إلى حضور ممثلين عن هذه السلطات. وهذا ما سمح بمراقبة النقابات ونشاطاتها من قبل الجهات المسؤولة وبالتالي التضييق على ممارسة الحق النقابي وتقييده.

ج. **<u>الاعتراف الرسمي بالحركة النقابية</u> :**

تمت في نهاية القرن 19 عدة حملات من اجل الاعتراف القانوني والرسمي بالحق النقابي وتم بتأثير Waldek Rousseau التصويت بالإيجاب على هذا الحق في 21 مارس 1884 [1]. هذا التاريخ الذي يعد البداية الفعلية لحرية إنشاء النقابات، وقد منح هذا الحق أولا للجمعيات المهنية، عكس

---

[1])– الملاحظ أن عملية التأريخ للنقابة تتطرق كثيرا لنشأة النقابة الفرنسية، فلا يخلو أي مرجع حسب إطلاعنا من الإشارة إلى نشأة النقابات في هذه الدولة، والسبب في ذلك حسب اعتقادنا هو نتيجة للثورة الفرنسية 1789 وما نتج عنها من تغيرات اجتماعية، اقتصادية وسياسية وتأثيرها على الدول المجاورة ككل. فيما يخص نشأة النقابة الفرنسية أنظر:

- Georges le Foranc : **Le syndicalisme en France**, 9e Ed., PUF, Paris, 1975.
- Marie Thérèse Join-Lambert et des autres : **Politique social**, 2e Ed. Presses de sciences Po et Dalloz, Paris, 1997.

الجمعيات المدنية التي لم تختص بهذا الحق إلا في سنة 1902 وبعد أن تم منحها هذا الحق، أعقبته عدة حقوق وامتيازات تتمثل أساسا في الشخصية المعنوية للنقابات التي تخول لها: الأهلية، الموطن، الذمة المالية المستقلة، حق التقاضي... وابتدءا من ذلك التاريخ (1884) بدأت النقابة تشق طريقها في مجال الكفاح العمالي والبحث عن الوسائل الأفضل لتحقيق المطالب العمالية والتي يراها العمال مناسبة لهم.

2. <u>الصيرورة الاجتماعية للحركة النقابية:</u>

انطلاقا من كون النقابة جزء من المجتمع، تتفاعل معه سلبا وإيجابا كما تساهم في تطوره أو تراجعه، فإنه يمكننا تقسيم مراحل تطور الحركة النقابية، من وجهة النظر الاجتماعية إلى أربع مراحل أساسية. وذلك بناء على التغير في وسائل الإنتاج والتطور الصناعي الحادث. وبالتالي التغير في علاقات الإنتاج وظهور علاقة العامل/رب العمل أو العمل/أجر، المبنية على الملكية الخاصة والحرية الفردية، إضافة إلى التنظيم الحادث في العمل والمتمثل في تقسيم العمل والتخصص، كل هذا أدى بالعمال إلى محاولة التكتل في نقابات تدافع عن مشاكلهم ومصالحهم واهتمامهم. وعليه فإن تطور الحركة النقابية كان في أصله ناتج عن التطور الحادث في أنظمة وأنماط الإنتاج (وسائل وعلاقات الإنتاج)[1]. ومن هذا المنظور يمكننا تقسيم المراحل التي مرت بها الأنظمة الإنتاجية ومنه كيفية تموضع العامل بها إلى غاية ظهور النقابات إلى أربع مراحل هي:

---

[1]) . انظر في هذا الصدد كل من:

- عبد الباسط محمد حسن : **علم الاجتماع الصناعي**، ط : 03، دار الغريب، القاهرة، 1982، ص–ص : 93–115 .
- السيد حنفي عوض: **علم الاجتماع العمل الصناعي**، مكتبة وهبة، القاهرة، 1988، ص–ص: 146– 194.

اعتماد محمد علام: **علم الاجتماع الصناعي: التطور والاتجاهات**، ط: 02، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 2004، ص–ص: 167–198.

أ. **نظام العائلة:** يمثل نظام العائلة نظاما تعاونيا في إنتاج منتوج معين بغية الاستهلاك الشخصي أو بنية إقامة علاقة تبادلية مع العائلات الأخرى، وهو على العموم نظام بسيط، يتميز بالتكامل والتناسق الآلي بين أعضائه.

ب. **نظام الطوائف:** ظهرت الطوائف الحرفية في أوروبا في القرن التاسع للميلاد وهي عبارة عن تنظيم يضم في صفوفه مجموعة من الأعضاء يشتغلون بنفس الحرفة. ويتركب البناء الاجتماعي الداخلي للطوائف من ثلاث مستويات: المعلم، الصانع والصبي، ومن حيث الوظائف فإنها متداخلة وللمعلم مسؤولية أكبر، فالعلاقة بينهم علاقة آلية تضامنية، بحيث تقوم الطائفة بتحديد عدد أفرادها، علاقتهم، إنتاجها، التسعير... وعليه فالنظام الطائفي هو نظام تعاوني تضامني، يعمل على ترسيخ نمط إنتاجي معين، بغية المحافظة على تقاليد إنتاجية معينة. وبالتالي يحافظ على تراتب مهني اجتماعي معين.

ج. **نظام الوسطاء:** يرجع نظام الوسطاء في أصله إلى التجار، بحيث أخذوا مركز الوسيط بين المنتج والمستهلك. فهم يقومون بالتوسط بين منتج السلعة ومستهلكيها. وبالتالي الحصول على فارق السعر كربح، وهذا النظام ساهم في ظهور وإنشاء المصانع وتغيير نمط الإنتاج من الحرفي إلى الصناعي[1].

د. **نظام المصنع** : بدأ نظام المصنع بظهور الآلة وبظهور مبدأ الحرية الفردية، الأمر الذي أحدث تغيرا واسعا وسريعا في نمط الإنتاج الموجود في ذلك الوقت، حيث تغيرت وسائل وعلاقات الإنتاج، مما أدى بدوره إلى التغيير في النظام الاجتماعي القائم ككل. فظهرت طبقيتين اجتماعيتين، مالكة لوسائل الإنتاج ومالكة لقوة العمل، إضافة إلى إلزامية وضرورة التعامل الفردي بين

[1])- لمعرفة المزيد حول نظام الوسطاء، نشأته وتطوره أنظر المرجع التالي :

-Régine Pernoud : **Les origines de la bourgeoisie**, 4e Ed., PUF, Paris, 1969.

الأولى والثانية، هذا نتج عنه استغلال للطبقة الثانية، مما استدعى تكتلها في شكل نقابات تدافع عن مصالحها وتحاول تحقيق أكبر قدر من مطالبها.

وببروز هذا النظام " نظام المصنع" وسيطرته على المواقع المعيش في أوربا، وتشكل المجتمع الصناعي وما أفرزه من تغيرات مست كافة مناحي الحياة الاقتصادية، السياسية والاجتماعية، الأمر الذي مكن من تكتل العمال واتحادهم في شكل نقابات تدافع عن مصالحهم وتوحد جهودهم في ظل نظام هدفه الرئيس تحقيق مزيد من الربح الأمر الذي جعل من حصولهم على الاعتراف القانوني يمر بثلاث مراحل أساسية[1]:

أ) المرحلة الكفاحية التي تميزت بمحاولات إثبات الوجود والذات والحصول على الاعتراف القانوني وقد قوبلت كل هذه المحاولات بالمنع والقمع.

ب) المرحلة الحرفية وتتميز بالعضوية الواسعة واقتصار نشاطها على التعاون والتضامن العمالي.

ج) المرحلة القومية وتتميز بالاعتراف القانوني والتكتل على المستوى الوطني، بحيث تضم بين صفوفها كل عمال الدولة ومن مختلف الفئات المهنية.

وبناءا على ما سبق نستخلص أن النظام الرأسمالي الصناعي أدى إلى ظهور نظام اجتماعي ونمط إنتاجي يختلف عما كان سابقا، كما أدى إلى ظهور تنظيمات جديدة من بينها النقابات التي أطلعت بوظيفة أساسية هي حماية العمال من استغلال أرباب العمل. وقد انقسمت النقابات في ظل هذا النظام الجديد إلى قسمين أساسين لكل واحد منهما مجموعة وظائف تميزه عن غيره وذلك بحسب طبيعة التنظيم ويمكن توضيح ذلك من خلال التقسيمين التاليين:

أ) **<u>النقابات الحرفية</u>** :

---

[1])_ جمال البنا : **نشأة الحركة النقابية وتطورها**، مطابع الجامعة العمالية، القاهرة، 1989، ص : 211 .

هي النقابات " التي تشتمل على عمال الحرفة الواحدة بغض النظر عن الصناعة التي يعملون فيها "[1]. وتعتبر هذه النقابات واضعة أصول العمل النقابي. واهم وظائفها المفاوضات الجماعية وعقود العمل المشتركة التي حدت من قانون العرض والطلب في سوق العمل، إلى جانب ذلك تقوم النقابات الحرفية بمهمة شركات التأمين وجمعيات الرعاية الاجتماعية، التي تقوم برعاية وتأمين أعضاء النقابات في حالات المرض، البطالة، الوفاة، التقاعد، إضافة إلى اهتمامها بمهارة وتكوين العمال وحسن إدارة العمل.

ب) <u>النقابات الصناعية</u> :

وهي "التي تضم جميع العمال الذين يشتغلون في صناعة واحدة أو صناعة متماثلة أو مرتبطة ببعضها البعض بغض النظر عن الحرفة التي يمارسها داخل هذه الصناعة"[2]. ولم تول النقابات الصناعية عناية كبيرة لما كانت تقوم به النقابات الحرفية، نتيجة تكفل الحكومات بالمسائل الاجتماعية وانتشار نظام الضمان الاجتماعي والتأمينات الاجتماعية، بل عنيت بصفة خاصة بالمزايا الإضافية كالمعاشات والحدود الدنيا للأجور.

II.<u>النظرية الاجتماعية وتفسير الظاهرة النقابية</u>[3] :

إن تكتل العمال في شكل نقابات، سمح لهم بالدفاع عن مصالحهم الخاصة، ومحاولة تحقيق أقصى فائدة لهم، غير أن سياسات النقابات بقيت متباينة ومختلفة وذلك وفقا للإيديولوجية والمبادئ والأفكار التي تتبناها كل

---

[1])_ عبد الباسط محمد حسن : مرجع سابق، ص: 202 .

[2])_ المرجع السابق، ص : 204 .

[3])– للتوسع أكثر حول موضوع النظرية الاجتماعية وموضوع الحركة العمالية يمكن الرجوع إلى:

- Michel Lallement : **sociologie des relations professionnelles**, Editions La Découverte, paris, 1996
- Erik Neveu :_***Sociologie des mouvements sociaux***, 3ème édition, collection repère, Editions La Découverte, Paris, 2002.
- Dominique Andolfatto et Dominique Labbé : **Sociologie des syndicats**, Editions la Découverte, Paris, 2000.

نقابة، بحيث قسم الدارسون نوع وطبيعة النشاط النقابي وعلاقة النقابة بأرباب العمل والحكومات إلى خمس تيارات أساسية هي : تيار المنفعة الاقتصادية، الذي يرى بأن النقابة تهدف إلى تحقيق أكبر معدل للأجور، تيار تأمين منصب العمل الذي يسعى للمحافظة عل منصب العمل، ثم تيار الصراع الطبقي فالتيار السياسي الذي يهتم بالانشغالات السياسية والقانونية، وأخيرا تيار العلاقات الإنسانية الذي يعطي اهتماما أكبر للمطالب الاجتماعية.

في هذا السياق أيضا قسم ميشال كروزييه Michel Crozier النظرية الاجتماعية المهتمة بالنشاط النقابي والسياسة النقابية والمفسرة لهما إلى خمس نظريات أساسية هي[1]:

1. وجهة النظر الوراثية التي ترى أو تعنى بأصل ونشأة النقابات والموقع الذي تحتله في المجتمع والحاجات التي تستجيب لها وتكيفها مع الأوضاع الاجتماعية الجديدة والتطورات التكنولوجية الحادثة.

2. وجهة النظر الوظيفية التي تركز على الناحية الوظيفية للنقابات من خلال دراسة الوظائف المنوطة بها، أي الاهتمام بالوظائف التي تقوم بها النقابة والمرتبطة بصفة مباشرة مع الواقع الاجتماعي الذي تحياه، وتركز بصفة خاصة على دراسة المفاوضات الجماعية وكيفية إدارة الاتفاقيات الجماعية.

3. وجهة النظر البنيوية وهي الوجهة التي تعتمد في دراسة النقابات على البنية الداخلية للنقابات أي دراسة الناحية التنظيمية للنقابة كبناء اجتماعي متميز له خصائص محددة تساعده على العمل بصفة مستمرة ومستقرة وهم في هذا يركزون على الناحية البيروقراطية للنقابات.

---

[1])_ جورج فريدمان وبيار نافيل : مرجع سابق، ص–ص : 215–242 .

4.وجهة النظر الإيديولوجية التي ترى بأن المحرك الأساسي للنقابات هو الإيديولوجية المتبناة والتي تعمل وفقا لها وتسعى إلى تحقيق أفكارها ومبادئها بناء عليها.

5.وجهة النظر التغييرية وهي لا تعتبر النقابة وحدة في البناء الاجتماعي الكلي للمجتمع وإنما تعتبرها عاملا مهما في إحداث عملية تغيير المجتمع الذي توجد فيه.

إن التقسيم الذي نعتمده في هذا البحث والذي سنحاول من خلاله توضيح النظرية الاجتماعية وكيفية تفسيرها للنشاط والسياسة النقابية، تقسيم خماسي يحمل في طياته تفسير ظهور ونشأة النقابات، أسباب ظهورها، نشاطها وكيفية تعاملها مع الواقع الاجتماعي الاقتصادي الذي توجد فيه.

1) **النظرية الأخلاقية للنقابة**[1]:

يرجع أصل هذه النظرية إلى القرن 19 في أوروبا، أين بدأ ظهور الأفكار المثالية والاشتراكية الطوباوية، التي تهدف إلى إعادة تشكيل المجتمع وفقا لأطر معرفية جديدة. وقد اهتمت هذه النظرية بالمبادئ الأخلاقية والدينية

---

[1])_ أنظر في هذا الصدد :

– عبد الله محمد عبد الرحمن: **علم الاجتماع الاقتصادي**، الجزء (1) : النشأة والتطور، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1998، ص–ص : 195–206 .

– أحمد جامع : **المذاهب الاشتراكية**، ط : 2، دار المعارف، مصر، 1969، ص–ص : 48–124 .

- Michel Lallement : **Sociologie des relations professionnelles**, Editions la Découverte, Paris, 1996, p-p : 27-28.

كالعدل والمساواة، حيث رأى أصحابها أن أصل نشأة النقابات يعود إلى الأفكار الاشتراكية المثالية والمسيحية التي عمل على نشرها كل من سان سيمونSaint Simon(Claude Henri de Rouvroy) : (1760-1825)، وفورييه Fourier Charles (1772–1837)، برودونProudhon Pierre Joseph (1809–1865) وغيرهم. والتي تنادي بإعادة توزيع الثروة وفقا للعدالة الاجتماعية والمساواة الإنسانية، ولذلك فإن النقابات ستقوم بدور بارز في تحقيق هذه الأهداف ومنه فإنها تعتبر أهم وسيلة للقضاء على اللاعدالة التي نتجت عن تراكم الثورة في أيادي بعض الأفراد نتيجة للمنافسة الشديدة، هذا الأمر أدى بالبعض إلى إعادة النظر في ظاهرة المنافسة، ولذلك كان من الضروري تشكيل نقابات بغية إعادة توزيع الثورة بصفة عادلة بين جميع الأفراد، وعليه فإن العدل كأساس لتكوين النقابة يمثل حصن في مواجهة استغلال أرباب العمل من جهة وضد توجهات النقابات المطلبية والثورية. وإجمالا يمكننا القول أن هذه النظرية نظرت إلى النقابات كوسيلة ضرورية لمجابهة الظلم الاجتماعي الواقع على الأفراد والناتج عن اللاعدل وعن المنافسة الشديدة بين العمال وأرباب العمل وبذلك تصبح النقابة كحتمية للقضاء عليهما وتحقيق العدالة.

وبمحاولة الربط بين النقابة كحركة اجتماعية فاعلة ومتضمنات النظرية الأخلاقية نجد الحركة النقابية تتموضع كالتالي:

1) البعد المذهبي: الأفكار المثالية والمسيحية التي تركز على العدل والمساواة وإعادة توزيع الثورة على الجميع.
2) البعد الأداتي: النقابة كأهم وسيلة والتي تتحمل المسؤوليات المنوطة بالعمل والعمال ككل.
3) البعد الغائي: رفع الظلم الاجتماعي وتحقيق العدالة.

غير أن هذه النظرية تعرضت للنقد وذلك لعدم انطلاقها من المجتمع في حد ذاته وإنما اعتمدت على تصورات نظرية مثالية عما يجب أن يكون وليس

بناءا على ما هو كائن، كذلك فإن هذه النظريات ركزت على جوانب لا يمكن الإجماع حولها من قبل كل الأفراد والجماعات داخل المجتمع، خاصة مع انتشار أفكار أخرى كالحرية الفردية والديمقراطية، إضافة إلى وجود بدائل أكثر عملية من الناحية الواقعية والمعيشية كالنقابات المطلبية والثورية، التي تسعى كل منهما إلى تحقيق نتائج ملموسة لأفرادها وفقا لأساليبها الخاصة.

إن النظرية الأخلاقية تبقى محاولة لتحليل وتفسير نشوء وظهور النقابات بناء على سياستها المثالية المنتهجة من أجل تحقيق مصالح أعضائها الذين قد يجدون فائدة ترجى من الانضمام إليها.

2) <u>النظرية السيكولوجية في دراسة وتفسير نشأة النقابة وسياستها</u>:

يعتبر كل من Selig Perlman وFrank Tannenbaum أبرز من يمثل هذه النظرية[1]. تنطلق هذه النظرية في دراسة نشأة النقابات من فكرة مؤداها أن النقابة ليست سوى رد فعل سيكولوجي دفاعي. رد فعل ناتج عن ندرة مناصب العمل، سيكولوجي أي أنه متعلق بنفسية الفرد العامل. دفاعي معناه أن الفرد لا يرغب في فقدان منصب عمله، لذلك يلجأ إلى التكتل في شكل نقابة مع بقية العمال.

وعليه يلجأ العمال نتيجة لندرة الوظائف وكثرة المنافسة إلى التكتل في نقابات من أجل حماية مناصب عملهم كهدف أساسي ورئيس وبعده تأتي المطالب العمالية الأخرى كالأجور، مدة العمل، التكنولوجيا، ظروف العمل...

---

[1])_ للاستزادة حول هذا الموضوع يمكن الرجوع للمراجع التالية:

- عبد الباسط محمد حسن: مرجع سابق، ص-ص: 207-212.
- بيار لاروك: **الطبقات الاجتماعية**، ترجمة: جوزف عبود كله، ط: 02، منشورات عويدات، بيروت، 1980، ص-ص: 55-64.
- كما يمكن الرجوع إلى كتاب فرانك تاننباوم وهو: فرانك تاننباوم: **نظرات في مستقبل الحركة العمالية**، ترجمة: راشد البراوي، دار النهضة العربية، القاهرة، 1963.

تعتمد هذه النظرية على مسلمتين أساسيتين تتمثل الأولى في أن العامل لا يتميز بروح المغامرة فهو جبان لأنه لا يستطيع ترك منصب عمله بغية البحث عن منصب عمل آخر وهذه المسلمة مرتبطة بالفرد ذاته. أما المسلمة الثانية فتتعلق بجانب خارجي عن العامل وهي ندرة الوظائف وكثرة المنافسة في سوق العمل، ولذلك فإن مجرد التفكير في ترك منصب العمل من قبل العامل قد يجعل الأمر بالنسبة إليه في غاية المشقة والقسوة.

ومنه فإن ظهور النقابات وتكتل العمال كان بهدف حماية وتأمين مناصب العمل ضد خطر الندرة والمنافسة وليس بهدف تحقيق المطالب العمالية المهنية والاجتماعية والتي تعتبر هامشية بالنسبة للمطلب الرئيس والمتمثل في محافظة العامل على وظيفته.

وبمقارنة هذا الطرح مع كون الحركة النقابية حركة اجتماعية نجد ما يلي:

1) البعد المذهبي: العوامل النفسية الناتجة عن ظروف اقتصادية متميزة بالندرة والمنافسة.

2) البعد الأداتي: العمل على المحافظة على مناصب العمل عن طريق الانخراط في النقابة.

3) البعد الغائي: تأمين مناصب العمل التي تضمن بدورها أجر مستمر ومستقر للعامل.

وعلى العموم فإن النقابة وفقا لهذه النظرية لها مهمة أساسية تتمثل في زيادة الرقابة العمالية، إلا أن النظرة الأحادية للأمور تقلل من أهمية النظرية ومصداقيتها ميدانيا. وذلك لأن تكتل العمال في نقابات لا يعود إلى حالة نفسية متمثلة في حماية منصب العمل فقط بل هناك جوانب أخرى تتعلق بالنواحي المادية والاجتماعية وحتى السياسية، قد يسعى العمال إلى تحقيقها مما يضطرهم إلى التكتل في شكل نقابات.

وعليه يمكننا أن نقر بإغفال هذه النظرية لعوامل أخرى قد يكون لها دور بارز ومهم في تفسير نشأة النقابات، إضافة إلى أن هذه النظرية أمريكية المنشأ والمجتمع هناك يتميز بالمنافسة الشديدة وندرة الوظائف نتيجة للآلية المفرطة والتي أدت إلى توسع سوق العمل على حساب مناصب العمل*.

3) نظرية المضامين الاقتصادية:

هذه النظرية بريطانية المنشأ، من أهم ممثليها : بياتريس وسيدني واب Sidney Webb (1859-1947) و Beatrice Webb (1858-1943) [1]. تنطلق هذه النظرية في تحليل وتفسير نشأة النقابات من بدايات ظهور العمل الصناعي وكيفية القضاء على النظام الطائفي، الأمر الذي أدى إلى خلق ظروف وشروط عمل جديدة، عملت على ظهور فجوة بين العامل ورب العمل. هذا الأخير الذي فرض شروطه على العامل، الذي لم يجد أمامه سوى القبول بها والعمل وفقها، غير أن هذا الوضع لم يستمر طويلا نتيجة لوعي العمال وإيمانهم بضرورة التكتل من أجل ضمان شروط أفضل للعمل وتحقيق مصالحهم الاقتصادية. وعليه تم تكتل العمال في شكل اتحادات ونقابات بغية الدفاع عن مصالحهم الاقتصادية في مواجهة رب العمل. وقد تم التركيز على مطالب معينة منها: الأجور، مدة العمل، الظروف الفيزيقية للعمل، الضمان الاجتماعي... وهذا من أجل رفع الغبن والظلم الواقع عليهم.

لقد عملت النقابة هنا على تحقيق هدفين أساسيين، الأول يتعلق بشروط العمل وضرورة تحسينها والثاني يتعلق بالعمال وتحديدهم حسب عدد

---

*)_ يتميز المجتمع الرأسمالي اليوم بالانتقال من النمط الصناعي الآلي إلى النمط المعلوماتي، هذا الأمر أدى إلى استغناء المؤسسات الصناعية، التجارية والخدمية عن العديد من العاملين، الأمر الذي نتج عنه توسع في سوق العمل مع قلة الوظائف، هذه الأخيرة أصبحت تعتمد على التخصص الدقيق والتكوين المستمر في نفس الوقت .

[1])_ عبد الباسط محسن حسن : مرجع سابق، ص-ص : 212 – 214 .

الوظائف بغية القضاء على المنافسة فيما بينهم. وهي في سعيها لتحقيق هذه المطالب اعتمدت عدة وسائل يمكن إجمالها فيما يلي: الأولى تتمثل في طريقة الضمان المتبادل وذلك عن طريق وضع صندوق لتعويض العمال أثناء الإضرابات، الثانية هي المفاوضة الجماعية بين النقابات وأرباب العمل من أجل الحصول أو التوصل إلى اتفاق يرضي الطرفين والثالث هو تشريعات العمل عن طريق الضغط على الدولة من أجل إصدار قوانين تضم حقوق العمال.

وبربط مضامين هذه النظرية بمفهوم الحركة النقابية نجد ما يلي:

1) البعد المذهبي: هي اعتماد الجوانب المادية الاقتصادية كإطار مرجعي.
2) البعد الأداتي: اعتماد التحاور والتفاوض أي وسائل مطلبية في الأساس.
3) البعد الغائي: تحسين شروط وظروف العمل، التي من أهمها الأجور.

وعلى العموم فإن هذه النظرية اهتمت بالجوانب المطلبية والمتعلقة بالعمل وشروطه وأغفلت جوانب أخرى. ولذلك فهي قد تجد صعوبة في التعامل مع الواقع الذي يحمل في طياته عدة تناقضات والمتمثلة في اختلاف تطلعات وطموحات الأفراد. فمن المحافظ إلى الراديكالي مرورا بالنفعي والوصولي، يمكن للنظرية الاقتصادية أن تتعثر بين هذا الثلاثي الذي يسعى كل طرف فيه إلى تحقيق مطالبه وفقا لسياسته ووسائله التي يؤمن بها. وبناءا على هذا تبقى هذه النظرية قاصرة عن الإحاطة بجميع ظروف العمل وتطلعات العمال المتغيرة زمكانيا.

4) النظرية الثورية :

يمكن تقسيم النظرية الثورية إلى قسمين، الأول تفاؤلي يرى في النقابة وسيلة فعالة في نصرة العمال، أما الثاني فهو تشاؤمي يعتقد في محدودية دور النقابة وعدم تحقيقها لمصالح العمال بصفة جدية وفعالة.

أ) الاتجاه التفاؤلي:

يعتبر كارل ماركس Karl Marx (1883-1919) الممثل الرئيس لهذا الاتجاه الذي يركز على البعد المادي في تفسيره للظواهر الاجتماعية التي نجد من بينها ظاهرة النقابات. لقد أولى ماركس أهمية كبيرة لدراسة الحركة العمالية عموما والنقابات خصوصا، هذه الأخيرة التي رآها الملاذ الأخير للعمال من أجل التنفيس عن آمالهم وطموحاتهم.

ينطلق ماركس في تحليلاته من إشكاليات متعددة بدأ بالبعد التاريخي وكيفية ظهور النظام الرأسمالي وتحول نظام الملكية من الإقطاعية إلى الرأسمالية، الأمر الذي نتج عنه انقسام المجتمع إلى طبقتين: مالكة لوسائل الإنتاج تعرف بالطبقة الرأسمالية البرجوازية، ومالكة لقوة العمل تعرف بطبقة البروليتارية، هذه الأخيرة تقوم بتأجير قوة عملها إلى رب العمل مقابل أجر زهيد لا يجدد طاقتها ليوم عمل جديد. وهنا يبرز الاستغلال الرأسمالي، لأن العامل لا يحصل على فائض القيمة الذي يعد سببا في إغناء الرأسمالي وإفقار العامل، إضافة إلى هذا يساهم كل من تقسيم العمل والآلية في مضاعفة بؤس العمال، الأمر الذي يجعلهم في حالة اغتراب عن إنتاجهم، مجتمعهم وحتى عن أنفسهم.

انطلاقا مما سبق يبدأ العمال في الإحساس بوجودهم وبأنهم واقعون تحت الظلم والاستغلال الرأسمالي وذلك لما يعيشونه يوميا. فيضطرون إلى التكتل كحل أمثل لمجابهة رب العمل ولأنهم يرون بأن العمل الجماعي أجدى وأنفع لهم. وبهذا التكتل يتم إنشاء الاتحادات المهنية والنقابات التي تقف بالمرصاد للرأسماليين. وتحاول التخلص من الاستغلال وذلك عن طريق العمل المطلبي من جهة والمتمثل في المطالبة بتحسين ظروف وشروط العمل. وبالعمل السياسي من جهة أخرى. وذلك بغية تغيير النظام القائم الذي يكرس الوضعية القائمة ويعمل على استمرارها والمحافظة عليها. والآلية التي تعتمدها النقابات من أجل تحقيق أهدافها هي الصراع الطبقي، فهذا الأخير يمثل المحرك الأساسي للتغير الاجتماعي وذلك بغية الانتقال من مجتمع مليء بالتناقضات

إلى مجتمع بلا طبقات وبلا تناقضات. وفي هذا المعنى يقول ماركس في كتابه بؤس الفلسفة "إن الظروف الاقتصادية في المقام الأول، قد حولت جماهير الناس إلى عمال، ولقد خلقت سيطرة رأس المال، الموقف المشترك والمصالح المشتركة لهذه الطبقة. وعليه فإن الجماهير هي بالفعل طبقة بالنسبة لرأس المال، ولكنها ليست كذلك بالنسبة لنفسها. وعند وجود الصراع... فإن هذه الجماهير تتحدد وتشكل نفسها في طبقة من اجل نفسها، وتصبح المصالح التي تدافع عنها هي مصالح الطبقة" [1].

وهذا يعني أن الرأسمالي والعمال "في تعارض دائم وصراع مستمر، يتخذ شكلا سافرا في بعض الأحيان ومقنعا في أحيان أخرى، وانتهى الأمر دائما إما بتغير ثوري للمجتمع بأسره أو بانهيار الطبقتين المتصارعتين معا" [2].

ويمكننا حصر النظرة التفاؤلية لنشوء النقابات فيما يلي:

1) – ظهور المجتمع الرأسمالي وما نتج عنه من تغير في وسائل وقوى الإنتاج، الأمر الذي أثر على علاقات الإنتاج ذاتها.
2) – ظهور طبقتين اجتماعيتين واحدة مستغلة نتيجة لملكيتها لوسائل الإنتاج ولتحكمها في مناصب وظروف العمل والثانية مستغلة لعدم ملكيتها إلا لقوة عملها.
3) – بدايات التكتل العمالي نتيجة للوعي بوجودهم الاجتماعي الذي ما هو إلا انعكاس للوضعية الاستغلالية التي يعيشونها.
4) – الصراع الطبقي وتحول الطبقة العاملة من طبقة بذاتها إلى طبقة لذاتها واقتران العمل المطلبي بالسياسي.

---

[1])_ بوتومور : **علم الاجتماع منظور اجتماعي نقدي**، ترجمة عادل مختار الهواري، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1985، ص: 127.

[2])_ محمود عودة : **تاريخ علم الاجتماع**، الجزء الأول : الرواد، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1998، ص 129 .

وباقتران أسس هذه النظرية بمفهوم الحركة النقابية نحصل على ما يلي:

1) البعد المذهبي: الأساس المادي كبناء تحتي لكل ما ينتج ويظهر في المجتمع.

2) البعد الأداتي: الصراع الطبقي كأهم وسيلة تغيرية.

3) البعد الغائي: تغيير المجتمع من مجتمع استغلالي إلى مجتمع بلا طبقات وبلا تناقضات.

إن تناول ماركس للنقابة تناول مهم، غير أنه أحادي النظرة نتيجة لإغفاله بعض الجوانب التي قد يكون لها دور هام في نشأة النقابات وتطورها على سبيل المثال البعد النفسي واختلاف تطلعات الأفراد، نظرة العامل لمستقبله، هل هو ذاتي النزعة أم اجتماعي، إضافة إلى تطور النظام الرأسمالي واهتمامه بالجانب الإنساني في العمل وتركيزه على الإنسان العامل، حاجياته، تطلعاته، أهدافه، كل هذه الأمور تؤدي إلى القضاء على الواجهة الصراعية أو تؤجلها إلى حين.

ب) <u>النظرة التشاؤمية</u>:

جاءت هذه النظرية كاستمرار للنظرية الثورية التفاؤلية، لكنها كانت في الاتجاه المعاكس، حيث كانت جد متشائمة، فكانت مركزة على الجوانب المثبطة للنشاط النقابي، وجعله أقل فعالية خاصة بالنسبة للناحية التغيرية في المجتمع ويعتبر كل من لينين وروبرت ميتشلز من أبرز الممثلين لهذه النظرية.

*** <u>لينين</u>** Lénine (Vladimir Ilitch Oulianov (1870-1924) :

انطلق لينين في تحليل النقابات من وجهة نظر مؤداها عدم حتمية التلقائية في تشكيل الوعي العمالي واتحاد العمال في شكل نقابات، كما لم يعتقد في حتمية ثورة النقابات باعتمادها على الجانب الاقتصادي والسياسي وهو في ذلك يرى بأن " الكفاح وحده للنقابات لن يحقق تغييرا ذا بال وأن قصارى ما يمكن أن تصل إليه النقابات بكفاحها الاقتصادي هو أن تحسن قليلا من ظروف

بيع العمال لسلعتهم " قوة العمل " وعندما يأتي الانكماش الاقتصادي تصبح النقابات عقيمة وثانيا : أن الكفاح السياسي والثوري يجب أن يكون له مكان، بل أولوية في عمل النقابات مع الاحتفاظ بالنشاط الاقتصادي وتسخيره لخدمة قضية الثورة "[1].

ولذلك فهو يرى بأن نجاح النقابات لن يتحقق إلا إذا تم التأطير الإيديولوجي والإشراف السياسي للدولة، أي وجود جهة طلائعية تقوم بنشر الفكر الاشتراكي وتعميمه ومراقبته حتى يتم تشكيل الوعي الطبقي لدى العمال وهو يرجع هذه المهمة إلى الحزب الذي يراقب بدقة الجانب الإيديولوجي من نشاط النقابات. وبهذا فإن النقابات تعتبر حلقة وصل بين القيادات الحزبية والجماهير العمالية. ومن هذا المنظور نلاحظ أن لينين أجرى تمييز بين "وعي النقابة العمالية "، وهو كل ما تستطيع الطبقة العمالية أن تحققه بنفسها وبين " الوعي الاشتراكي وهو ما توفر عن طريق المفكرين الثوريين. وعمليا فإن مكان الالتقاء بين الطبقة العاملة بوعيها المتخلف وبين المفكرين " الحزب " ولكن الالتقاء يكون في جانب واحد، لأن الحزب يجسم قبل كل شيء نظرية تصحيحه عن العالم " [2].

وعلى العموم فإن فكرة لينين ترى ضرورة وجود فئة طلائعية تقوم بتحمل مسؤولية نشر المبادئ والأفكار الاشتراكية ومراقبتها وأن النقابات ما هي إلا وسيلة من أجل هذا التأطير .

وبربط النظرية اللينينية بالحركة النقابية كظاهرة اجتماعية نجد:

1) البعد المذهبي: الجوانب المادية التي تمس جميع أفراد المجتمع والتي تحكم وتحدد العلاقات الاجتماعية.

---

[1])_ جمال البنا : **التاريخ النقابي المقارن**، مطابع الجامعة العمالية، القاهرة، بدون تاريخ، ص : 161 .

[2])_ بوتومور : مرجع سابق، ص : 126.

2) البعد الأداتي: الصراع في أو من خلال التأطير الإيديولوجي الطلائعي الحزبي.

3) البعد الغائي: تحسين الحياة المعيشية لأفراد المجتمع بحيث تكون متساوية وغير مولدة لتفاوت طبقي.

* **روبرت ميشلز** Michels Roberto (1876-1936) :

يعتمد رأي ميشلز في تحليله للنقابات على ما استقاه من دراسته للأحزاب السياسية وهو بهذا يقدم نظرة داخلية عن بنية ووظائف النقابات. وهو في هذا يعتقد بأن النقابات لا يمكن أن تبقى خاضعة لإرادة العمال وتوجيهاتهم، وإنما ستصبح منظمات بيروقراطية تتحكم فيها أقلية منتخبة تعمل على المحافظة على مكاسبها كلما سنحت الفرصة لتحقيق ذلك وبهذا صاغ قانونه المعروف بالقانون الحديدي للأوليجاركية والذي يتضمن الأفكار التالية [1]:

1) – اتساع التنظيمات العمالية وبالتالي عدم تمكن العمال من المشاركة في مناقشة القرارات واتخاذها.

2) – انقسام النقابات إلى أقلية حاكمة وأغلبية محكومة.

3) – الميل نحو التنظيم البيروقراطي ومركزية القرار.

4) – الاختلاف الوظيفي يؤدي إلى اختلاف اجتماعي وحتى إيديولوجي.

5) – التخصص والمعرفة التامة بجميع الجوانب التي تمكن الرئيس من إدارة التنظيم النقابي، الأمر الذي لا يتوفر لجميع العمال، مما يؤدي إلى إعادة انتخاب نفس الأعضاء في نفس المناصب واعتقاد العمال في ضرورة وجود قادة للتنظيم.

---

[1])_ عبد الله محمد عبد الرحمن: **علم الاجتماع التنظيم**، درا المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1994، ص–ص: 185–190.

ويقرر ميشلز أن عدم الديمقراطية الداخلية يكون لها انعكاس على الجوانب الخارجية، بحيث تؤثر على مطامح العمال ومدى سعيهم إلى تحقيقها واقعيا، إضافة إلى انعكاس النتائج المحققة على حياتهم ككل، إضافة إلى هذا فإن الأقلية الحاكمة مع مرور الوقت تتخلى عن المطالب العمالية وتعمل على تحقيق المطالب الرأسمالية وتكريسها ميدانيا وذلك سعيا منها للمحافظة على مناصبها والعمل على تحقيق الإيديولوجية الرأسمالية ميدانيا وبالتالي تتحول إلى مدافع عن الرأسمالية وحامي لها عوض محاولة القضاء عليها.

وبمحاولة إسقاط ما اشتملت عليه هذه النظرية على موضوع الحركة النقابية نجد :

1) البعد المذهبي: قواعد بيروقراطية تنظيمية مبنية على المصلحة الخاصة وحماية التنظيم.
2) البعد الأداتي: الالتزام بما هو مقرر في القواعد التنظيمية واعتماد الحوار كوسيلة فاعلة ما بين الطرفين المتصارعين (العمال وأرباب العمل).

(1) البعد الغائي : حماية الأقلية الحاكمة في النقابة من الانكماش والاندثار وعدم التمكن من إعادة انتخابها.

إن أفكار ميشلز مقبولة واقعيا، غير أنه أغفل بعض الجوانب منها تغيير بعض القادة لأفكارهم، انقسام طبقة العمال إلى فئات اجتماعية يؤدي إلى انخفاض الوعي الطبقي، إضافة إلى هذا عدم معالجتها للصراع الذي ينشأ بين قادة النقابة أنفسهم أو بين النقابات المحلية الوطنية، كما أنه أغفل فكرة التكوين والتثقيف العمالي التي تقرب الهوة بين العمال والقيادات النقابية.

5) <u>النظرية السياسية</u>:

تقوم هذه النظرية على فكرة أساسية تتمثل في ضرورة وإلزامية وحتمية سيطرة النقابات على المجتمع ككل. فالنقابة هي أداة الحكم في المجتمع وأن هذا المجتمع سيكون محصلة للعمل والنشاط النقابي بالتركيز على جانبيه السياسي

والقانوني. وهي في هذا تسعى إلى محاولة السيطرة على الصناعة وذلك عن طريق سيطرتها على وسائل الإنتاج وتوزيع المنتوجات وتتمثل وسائلها بغية تحقيق أهدافها في الإضراب، العنف، العمل المباشر،... وكلها وسائل تغيرية ترفض الواقع القائم وتسعى لتجسيد مجتمع عمالي احتكاري.

و بإجراء إسقاط نظري على موضوع الحركة النقابية نحصل على ما يلي :

1) البعد المذهبي: سياسي ثوري (تغيير راديكالي لنظام القائم).
2) البعد الأداتي: الصراع عن طريق التكثيف من الإضرابات العامة وأعمال العنف.
3) البعد الغائي: تغيير النظام القائم في المجتمع وتحكم النقابات في كل ما يتعلق بالمجتمع ككل.

غير أن هذه النظرية والتي تعتبر ثورية فوضوية لا يمكن تجسيدها واقعيا لعدة اعتبارات أهمها عدم الإيمان بجدوى العنف والإضرابات كوسائل وحيدة في تحقيق المطالب العمالية، عدم طموح العمال إلى الحكم أو إلى حكم أنفسهم بأنفسهم، عدم القدرة التامة على التحكم في الصناعة من طرف العمال أنفسهم لقلة الخبرة والكفاءة العالية في الإدارة والتنظيم، إضافة إلى هذا فإن الدولة عند قيامها بالتأميم فإنها قد لا تقصد حماية العمال بالضرورة وإنما قد تقصد حماية صناعة معينة.

هذه هي جل النظريات التي تناولت نشأة، تطور، نشاط وسياسة النقابات بالدراسة والتحليل والملاحظ أن كل واحدة منها ركزت على جانب معين أو جوانب معينة وأغفلت جوانب أخرى، غير أنها تبقى في مجملها محاولات جادة لإعطاء النقابة، نشاطها وسياساتها طابعا أكاديميا موضوعيا.

ونحاول في الأخير تقديم جدول مختصر لما تضمنته النظريات السابقة مقرونا بمفهوم الحركة النقابية.

جدول (5) : يبين النظريات الاجتماعية وعلاقتها بالحركة

الحركة النقابية / النظرية الاجتماعية	البعد المذهبي	البعد الأداتي	البعد الغائي
النظرية الأخلاقية	الأفكارالمثالية والأخلاق المسيحية	القضاء على الندرة والمنافسة	تحقيق العدالة والمساواة في توزيع الثروة
نظرية المضامين الاقتصادية	مطلبية تهتم بالنواحي الاقتصادية	المطالبة عن طريق المفاوضة واستصدار تشريعات وتضامن العمال فيما بينهم	تحقيق أجور مرتفعة وشروط عمل أفضل
النظرية النفسية	الخوف من المغامرة نتيجة الندرة وكثرة المنافسة	مراقبة سوق العمل والتحكم فيه	تأمين مناصب العمل

النظرية الثورية	**جوانب مادية البناء تحتي => البناء فوقي مادي => اجتماعي، نفسي، سياسي،...**	**الصراع**	**تحقيق توزيع عادل للثروة**
النظرية السياسية	**نظرية سياسية ثورية**	**الصراع الحاد**	**تغيير النظام القائم والتحكم فيه من قبل النقابة نفسها**

III.<u>أنواع الحركات النقابية</u> :

باستقراء كل ما سبق يمكننا إبراز جانبين من السياسة النقابية الأول إصلاحي والثاني ثوري، سنحاول توضيحها فيما يلي:

1) <u>النقابة الإصلاحية</u>:

تقوم السياسة النقابية الإصلاحية على مبدأ هام هو الاعتراف بوجود النظام الرأسمالي وضرورة التعامل معه. فهي لا تريد الدخول معه في صراع ومواجهة مباشرة. وإنما تركز على الاهتمام بالناحية المطلبية المتعلقة بالنواحي المهنية الاجتماعية للعمال أو بالمصالح المادية والمعنوية لهم. وهي في هذا تهتم بالجوانب أو بجوانب معينة من المطالب العمالية كالأجور، مدة العمل، ظروف العمل، الضمان الاجتماعي... مستعينة في ذلك بالوسائل السلمية، خاصة المفاوضة الجماعية التي توصلها إلى إبرام الاتفاقيات الجماعية، إضافة إلى هذا تركز على الجانب التشريعي وإصدار قوانين تحمي العمال ضد التعسف والاستغلال الرأسمالي.

ويمكننا أن نطلق على هذا النوع من النقابية مصطلح النقابية المراقبة أو المشاركة التي تركز على ضرورة مراقبة المشروع سواء من الناحية التنظيمية التقنية أو من الناحية الاجتماعية وهي في هذا تعتمد إما على المشاركة العمالية

في الإدارة وفي اتخاذ القرارات وفي وضع أهداف المشروع[1]. وإما عن طريق مساعدة المشروع ميدانيا وذلك بالتعريف به ومحاولة القيام بعملية إشهارية لمنتوجاته أي أنها تساهم في تسويق المنتوج. وهنا يتجاوز النشاط النقابي الجانب المطلبي المتعلق بالمصالح المادية والمعنوية إلى محاولة الدفاع عن المؤسسة مثل: البحث عن أسواق جديدة، الدفاع عن شروط المنافسة وكذلك المطالبة بالحماية الجمركية [2].

وعليه فإن النقابات الإصلاحية لا ترى حرجا في وجود النظام الرأسمالي وإنما تحاول تحقيق المطالب العمالية عن طريق التحاور معه وتطبيق سياسة "خذ وطالب" أي أنها نقابات مطلبية في الأساس.

2) النقابة الثورية:

تقوم هذه النقابة على مبدأ هام وهو رفض النظام القائم والسعي إلى تغييره، لأنها ترى أن جل ما يوجد في المجتمع من تنظيمات أو مشاكل أو أزمات إنما هي وليدة النظام الرأسمالي القائم، وأن أسلوب التعامل التفاوضي التحاوري لا يجدي نفعا ولذلك فإنه من الضروري القضاء عليه. وهذا لن يتأتى إلا بالإضرابات والعنف وانتهاج كل السبل التي تعجل بالقضاء عليه. وتعرف هذه النقابة بالنقابة المعارضة وهي في سبيل تحقيق أهدافها تسعى للسيطرة على وسائل الإنتاج بغية إعادة تشكيل علاقات الإنتاج وأساليبه، كما أنها منفصلة عن الأحزاب السياسية وعن أي جهة تسعى للسيطرة عليها واستغلالها.

وعلى العموم فإن هذه النقابات ترفض النظام الرأسمالي جملة وتفصيلا وتصارع الأسس التي قام عليها خاصة نظام الملكية الخاصة وذلك بناء على

---

[1])_ جورج فريدمان وبيار نافيل : مرجع سابق، ص-ص : 332-342 .

[2])- Raymond Barre : **Economie politique**, 2e Ed., PUF, Paris, 1970, P : 94.

توجهات إيديولوجية مناهضة للرأسمالية وهي في هذا تربط نشاطها المطلبي بالسياسي.

وبناءا على كل ما سبق يمكننا تقسيم طبيعة الحركات النقابية في عصرنا هذا إلى ثلاث أنواع أساسية هي[1]:

1) – النقابة المعارضة التي تبحث عن التغيير الجذري للمجتمع ككل وهي تركز على ظروف العمال الاقتصادية والاجتماعية وتعتمد على الإضراب العام والشامل وأبرز ممثل لها النقابة الفرنسية C.G.T.

2) – النقابة المراقبة تبحث قبل كل شيء عن إصلاح وتحسين شروط الحياة والعمل للعمال ككل ولا تهدف إلى تغيير المجتمع في حين أنها ترفض المشاركة في التسيير وأبرز ممثليها النقابات البريطانية والأمريكية.

3) – النقابة المسيرة وهي التي تبحث عن المشاركة في اتخاذ القرارات التي تخص العمل والعمال وبالتالي الاهتمام بالنواحي الاجتماعية للعمال وكذلك للمؤسسة وأبرز ممثل لها النقابة الألمانية.

وعليه يمكننا وضع مخطط توضيح للسياسة النقابية في وقتنا الحاضر والمتمثل في المخطط الموالي:

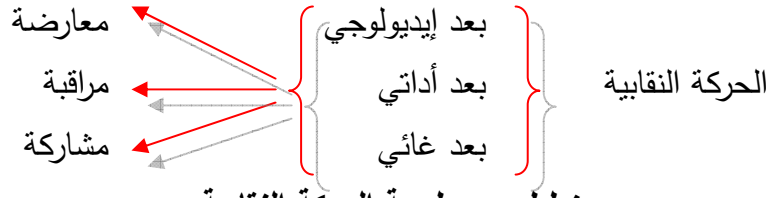

مخطط يبين طبيعة الحركة النقابية

IV.<u>التغير الاجتماعي وواقع الحركة النقابية:</u>

تعتبر الحركة النقابية حركة اجتماعية قائمة بذاتها لكونها تعتمد على إطار مذهبي أو نظري تستند إليه في التعريف بنفسها وبأهدافها ووسائل نشاطها

[1])- Marc Montoussé et Gilles Renouard : **100 Fiches pour comprendre la sociologie**, Bréal, Paris, 1998, P : 165.

المختلفة كما أنها تسعى إلى تحقيق هدف محدد هو في أصله الدفاع عن المصالح المادية والمعنوية لأعضائها وإن كان هذا الهدف في تغير مستمر بحكم تغير الظروف والأحوال السائدة في مجتمع معين.

و إذا كانت نشأة النقابة ناتجة في أصلها عن العلاقة التاريخية بين العمل ورأس المال فإن النضال النقابي لم يحد في أصله عن هذه الثنائية رغم أن النقابة في المجتمعات الحديثة تعتبر مؤسسة مركزية تعمل على ضمان وضبط العلاقات الاجتماعية[1] خاصة مع ظهور ما يعرف بالعولمة وما نتج عنها من زوال الدولة الوطنية خاصة بالمعنى الاقتصادي وتراجع دور الدولة عن دورها التدخلي إلى ما يعرف بدولة الحد الأدنى[2].

من حيث المبدأ تعمل الحركة النقابية على تحقيق السلم والاستقرار الاجتماعي فهي تعزز من عمليات التغير الاجتماعي السلمي الذي لا يؤدي إلى حدوث قلاقل اجتماعية وسياسية واقتصادية وإن كان العكس هو الحادث ميدانيا وعلى اعتبار أن الحركات العمالية والنقابية تمثل تاريخيا أكثر الحركات الاجتماعية قوة وديناميكية لكونها قامت على أسس متينة من خلال عمليات الإنتاج والتبادل والتوزيع ومن خلال ارتباطها بمختلف الحركات الاجتماعية والسياسية الأخرى بهدف النضال من أجل تحقيق العدالة الاجتماعية[3].

---

[1])- Claudette Lafaye : **sociologie des organisations**, Editions Nathan, paris, 1996.

[2]). بدأ مفهوم دولة الحد الأدنى وهو المرادف لمفهوم الدولة الحارسة في القرن 18 و19 في الظهور سنة 1979 ونجاح كل من مارغريت تاتشر في انجلترا ورونالد ريغان في الولايات المتحدة الأمريكية حيث أختزل دور الدولة في مهام الأمن والدفاع والعلاقات الخارجية أما كل ما يتعلق بالنواحي الاقتصادية والاجتماعية فيترك للسوق كي ينظمه بناء على الاتفاق بين الشركاء الاجتماعيين ويعتبر هذا العهد هو الممهد لفترة العولمة وما انجر عنها من أزمة مالية حالية والدعوة لأخلقة الاقتصاد، انظر في هذا الصدد: جون جراي: الفجر الكاذب: أوهام الرأسمالية العالمية، ترجمة: أحمد فؤاد بلبع، مكتبة الشروق& المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، 2000، ص: 35 وما بعدها.

[3]). كيم سكبس: محاولة لفهم الحركات العمالية الجديدة في العالم الثالث: بزوغ الحركة النقابية الاجتماعية، ترجمة محب عبود، كتاب **المجتمع المدني والصراع الاجتماعي**، مركز الدراسات والمعلومات القانونية لحقوق الإنسان، مصر، 1997، ص:91 وما بعدها.

و لا يبرز دور الحركة النقابية مهما كان شكلها المعتمد أحادي أو تعددي إلا من خلال ممارسة نشاطها النضالي فهو يجسد قوة اجتماعية مستجدة تبعا للتغيرات الاجتماعية الحادثة. ويأخذ هذا النشاط في الوقت الحاضر عدة أشكال وصور لعل أبرزها ما تمثله النقابات الألمانية والفرنسية الأولى بطريقة مشاركتها في التسيير ومراقبة الحالة الاقتصادية للبلد المتميز بنمط اجتماعي فاعل. أما الثانية فتتميز بالطابع النزاعي أو الصراعي المستمد من التجربة الفرنسية الداعمة لخصوصية الدولة الوطنية.

و إذا كان النشاط النقابي يعبر عن قضية مقاومة اجتماعية ووساطة بامتياز[1] فإنه يستجيب لتطلعات جماهير عريضة من العمال وحتى من الذين يرغون في دخول سوق العمل مستقبلا لكونه يهف لتحقيق نوع من العدالة الاجتماعية وذلك لتعامله على محورين الأول المحور الاقتصادي ممثلا في أرباب العمل أما الثاني فيتعلق بالمستوى السياسي ممثلا في الدولة.

و رغم الأهمية والمكانة التي تحظى بها الحركة النقابية كتنظيم اجتماعي دفاعي يسعى لتحقيق السلم والاستقرار الاجتماعيين سواء على المستوى الخاص بالنسبة للمنخرطين في صفوفها والمهنة أو قطاع النشاط الممثلة له أو على المستوى العام بالنسبة للجوانب الاقتصادية والسياسات المعتمدة في الدولة على وجه العموم، إلا أنها في وقتنا الحاضر تعاني عدة إشكالات تعبر في مجملها عن أزمة متجذرة في تاريخ الحركة النقابية ذاتها وذلك لكون هذه الأخيرة لم تستطع مواكبة التطورات المتسارعة للمجتمعات المعاصرة وتشابك العلاقات الاجتماعية الناتجة عن هذه التغيرات وبالتالي أبقت على الأساليب التقليدية في

---

[1]). حسن بنعدي: البنية والممارسة النقابية في المغرب بحث في التأريخ والتأويل، **كتاب وعي المجتمع بذاته عن المجتمع المدني في المغرب العربي**، دار توبقال للنشر، المغرب، بدون تاريخ، ص:153.

تنظيمها وممارسة نشاطها. ويمكن إجمال أهم محددات الأزمة النقابية حاليا في العناصر الموالية[1]:

- ✓ تطور الأبنية الاقتصادية والاجتماعية.
- ✓ فقدان الثقة في الممثلين والقيادات النقابية.
- ✓ علاقة النقابات بالسياسية وسيطرة هذه الأخيرة على نشاطها المطلبي.
- ✓ محدودية استراتيجيات وأنماط النشاط النقابي.
- ✓ بيروقراطية النقابات وسيطرة الإجراءات الإدارية على علاقاتها مع منخرطيها وعلى تسيير مهامها.

إلا أن هذه الأزمة . وإن انعكست على أدائها النضالي وعلى مسألة تمثيلها . لم تحد من فعالية نشاطها بالمطلق بل استطاعة الحركة النقابية أن تحافظ على مكانتها كشريك اجتماعي له مواقفه المتمايزة وذلك لاعتماده في نضاله على مجموعة من الوسائل غير التقليدية يمكن خصرها فيما يلي:

- ✓ اعتمادها على الشارع كفضاء اجتماعي للتعبير وممارسة حقوقها (التجمع والتعبير) فلم يبقى مكان العمل هو الفضاء الخاص بممارسة النشاط النقابي بل أصبح اعتماد الشارع أكثر فعالية لما يحققه من إيصال للمطالب والتعريف بها عل اعتبار أن هذا الفضاء يضم حركات اجتماعية أخرى كالشباب والنساء والمدافعين عن البيئة وحقوق الإنسان إضافة لما يحظى به الشارع من اهتمام إعلامي سياسي.
- ✓ اعتمادها على التخصص المطلبي فالنقابات اليوم تدافع عن الهوية الاجتماعية للفئات الاجتماعية وتمايزها عن باقي فئات المجتمع. في مقابل هذا النضال المتخصص تعتمد النقابات المطالب الشاملة لعل أبرزها حماية القدرة الشرائية والدفاع عن مناصب العمل وضمانها إضافة إلى

[1])- Michel Lallement : **sociologie des relations professionnelles**, Editions La Découverte, paris, 1996, p-p : 50-52.

محاولة الدفاع عن الصناعات الوطنية وعدم انتقالها إلى مواطن أخرى وهذا ما تمثله اليوم النقابات الفرنسية على وجه الخصوص.

- ✓ اهتمامها بالمستجدات الحادثة على المستوى الدولي وعلى كافة المستويات أي اهتمامها بالقضايا التي تمس بالسلم والأمن الدوليين وقضايا البيئة والمرأة والشباب والفقر....

إذن تعتبر الأزمة النقابية أزمة نموذج من جهة نموذج تم بناؤه خلال الحقبة الصناعية ولم يتمكن من مسايرة التطور الاقتصادي الحادث المبني في أصله اليوم على السيولات المالية الافتراضية. كما تعتبر أزمة دور من جهة أخرى نتيجة تطور أشكال العمل وتنظيماته مما حد من تمثيلها للعمال وبالتالي نشاطها النضالي[1]. وعليه فإن التغيرات الواقعة في عالم العمل بما يتضمنه من أنماط تنظيم وأساليب تنفيذ كان لها بالغ الأثر على الحركة النقابية خاصة في جانبها النضالي[2].

خاتمة:

في الأخير نؤكد أن موضوع الحركة النقابية من المواضيع التي لا زالت تسيل الكثير من الحبر وتستقطب العديد من المختصين ومن جميع التخصصات المعرفية على اعتبار أنها ترتبط بموضوع العمل وعلاقاته، هذه الخيرة تعرف الكثير من التغيرات في ظل الظروف والتحولات الاقتصادية والسياسية المتسارعة والتي تتطلب التعامل السريع والناجع في نفس الوقت الأمر الذي جعل من النشاط النقابي يعرف تطورا وتنوعا أدى صياغة آليات نضالية جديدة ومغايرة لما كان سائدا من قبل كذلك تراجع البعد الإيديولوجي وتنوعه وذلك لهدف استقطاب

---

[1])_ كريستوف أجيتون: **العالم لنا: العولمة الليبرالية والحركات الاجتماعية المناهضة لها**، ترجمة: طارق كامل، دار ميريت، القاهرة، 2005، ص_ص: 126_127.

[2])_ المرجع السابق، ص : 151.

فئات جديدة لعل أهمها فئة النساء والشباب. في الأخير نقول أن موضوع النقابة يبقى من المواضيع التي تستدعي البحث والتعريف بها خاصة في الجزائر.

قائمة المراجع

اللغة العربية:

1. أحمد جامع : المذاهب الاشتراكية، ط : 2، دار المعارف، مصر، 1969.
2. السيد حنفي عوض: علم الاجتماع العمل الصناعي، مكتبة وهبة، القاهرة، 1988.
3. اعتماد محمد علام: علم الاجتماع الصناعي: التطور و الاتجاهات، ط: 02، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 2004.
4. بوتومور : علم الاجتماع منظور اجتماعي نقدي، ترجمة عادل مختار الهواري، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1985.
5. بيار لاروك: **الطبقات الاجتماعية**، ترجمة: جوزف عبود كله، ط: 02، منشورات عويدات، بيروت، 1980.
6. جورج فريدمان و بيار نافيل : رسالة في سوسيولوجيا العمل : 2، ترجمة حسن حيدر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1985.
7. جورج لوفران : الحركة النقابية في العالم، ترجمة : الياس مرعي، ط : 02، منشورات عويدات، بيروت، 1980.
8. جون جراي: الفجر الكاذب: أوهام الرأسمالية العالمية، ترجمة: أحمد فؤاد بلبع، مكتبة الشروق& المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، 2000.
9. جمال البنا : التاريخ النقابي المقارن، مطابع الجامعة العمالية، القاهرة، بدون تاريخ.
10. جمال البنا : نشأة الحركة النقابية وتطورها، مطابع الجامعة العمالية، القاهرة، 1989.

11.حسن بنعدي: البنية و الممارسة النقابية في المغرب بحث في التأريخ و التأويل، كتاب وعي المجتمع بذاته عن المجتمع المدني في المغرب العربي، دار توبقال للنشر، المغرب، بدون تاريخ.
12.كيم سكبس: محاولة لفهم الحركات العمالية الجديدة في العالم الثالث: بزوغ الحركة النقابية الاجتماعية، ترجمة محب عبود، كتاب **المجتمع المدني و الصراع الاجتماعي**، مركز الدراسات و المعلومات القانونية لحقوق الإنسان، مصر، 1997.
13.كريستوف أجيتون: العالم لنا: العولمة الليبرالية و الحركات الاجتماعية المناهضة لها، ترجمة: طارق كامل، دار ميريت، القاهرة، 2005.
14.محمود عودة : تاريخ علم الاجتماع، الجزء الأول : الرواد، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1998.
15.عبد الباسط محمد حسن : علم الاجتماع الصناعي، ط : 03، دار الغريب، القاهرة، 1982.
16.عبد الله محمد عبد الرحمن: علم الاجتماع الاقتصادي، الجزء (1) : النشأة والتطور، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1998.
17.عبد الله محمد عبد الرحمن: علم الاجتماع التنظيم، درا المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1994.
18.فرانك تاننباوم: نظرات في مستقبل الحركة العمالية، ترجمة: راشد البراوي، دار النهضة العربية، القاهرة، 1963.

اللغة الفرنسية

1. Claudette Lafaye : sociologie des organisations, Editions Nathan, paris, 1996.
2. Dominique Andolfatto et Dominique Labbé : **Sociologie des syndicats**, Editions la Découverte, Paris, 2000.
3. Erik Neveu : ***Sociologie des mouvements sociaux***, 3ème édition, collection repère, Editions La Découverte, Paris, 2002.
4. Georges le Foranc : Le syndicalisme en France, 9e Ed., PUF, Paris, 1975.

5. Jean-Pierre Delas : le mouvement ouvrier : naissance et reconnaissance 19e et 20e siècle, éditions Nathan, Paris, 1991.
6. Marc Montoussé et Gilles Renouard : 100 Fiches pour comprendre la sociologie, Bréal, Paris, 1998.
7. Marie- Thérèse Join-Lambert et des autres : Politiques social, 2e éditions, Presses de sciences Po et Dalloz, Paris, 1997.
8. Michel Lallement : **sociologie des relations professionnelles**, Editions La Découverte, paris, 1996.
9. Michel Lallement : **Sociologie des relations professionnelles**, Editions la Découverte, Paris, 1996.
10. Patrick de Laubier : Histoire et Sociologie du syndicalisme : 20-21 siècles, MASSON, Paris, 1985.
11. P. Silvestre et P. Wargret : Le syndicalisme contemporain, Librairie Armand colin, Paris, 1970.
12. Raymond Barre : Economie politique, 2e Ed., PUF, Paris, 1970.
13. Régine Pernoud : Les origines de la bourgeoisie, 4e Ed., PUF, Paris, 1969.
14. René Mouriaux : Le syndicalisme face à la crise, Editions La Découverte, Paris, 1986.
15. Wolfgang Abendroth : Histoire du mouvement ouvrier en Europe, traduit par Jean Denand et Paul Laveau, Editions La Découverte, Paris, 2002.

Les mécanismes de croissance de l'économie souterraine et leur impact sur l'économie globale en Algérie

Ali LATRECHE
Université du 8 Mai 1945 Guelma Algérie

Résumé

Connaitre les mécanismes de croissance de l'économie souterraine figure en bonne place parmi les nombreux défis qui se posent aux pays en voie de développement. Ce défi est particulièrement difficile à relever lorsque les données statistiques relatives à cette activité font défaut. Cet article présente un cadre d'analyse empirique simple qui intègre, mesure et analyse l'impact de l'économie souterraine comme part de l'économie globale du pays. Il fait également la lumière sur les différents mécanismes de croissance de l'économie souterraine. Il apporte une différente approche à certains concepts macro-économiques. Les résultats obtenus confirment l'hypothèse de l'analyse et permettent de cerner la dynamique de l'économie souterraine en Algérie et d'énoncer des implications dans les choix de décisions de politique économique.

Mots clés : Evasion fiscale, Corruption, Imposition, Economie souterraine, Régulation.

ملخص:

تعد معرفة آليات نمو الاقتصاد الموازي أحد أهم التحديات التي تواجهها الدول النامية خاصة بسبب الافتقار للبيانات الإحصائية.

هذه المقالة تقدم إطارا تحليليا، تجريبيا، بسيطا، يدمج، يقيس، يحلل تأثيرا للاقتصاد الموازي كجزء من الاقتصاد الكلي لبلاد.

كما يسلط الضوء على آليات هذا الاقتصاد ويقدم نظرية جديدة حول بعض المفاهيم الاقتصادية الشاملة.

ويبدو أن النتائج المحصل عليها تؤكد فريضة التحليل، كما تساعد على حصار الظاهرة في الجزائر وتقديم اقتراحات للسياسة الاقتصادية.

الكلمات الرئيسية: التهرب الضريبي والفساد والضرائب والاقتصاد تحت الأرض، التنظيم والبناء الأعمال

1. **Introduction**.

La lutte contre l'économie informelle figure parmi les déclarations d'intention du gouvernement algérien. Mais au vue des moyens engagés, on se rend très vite compte que ce phénomène n'est prêt de disparaître mais bien au contraire il s'amplifie est se diversifie vers des activités illégales telles que la drogue, la prostitution, la corruption et autres. De récentes études relatives à ce sujet font ressortir que le secteur de l'économie informelle représente environ 30% de l'économie globale du pays. Qu'est-ce qui fait que ce secteur se développe malgré toutes les lois et les engagements pris à son encontre ? *Quels sont les mécanismes de croissance de ce phénomène et quel est son impact sur l'économie algérienne?* C'est ce que se propose d'étudier cet article au travers duquel on va essayer de définir le concept d'économie souterraine, puis on aborde les facteurs de sa croissance pour enfin essayer de l'estimer et voir quel est son impact sur l'économie du pays.

Ainsi le premier paragraphe est consacré à l'aspect conceptuel définissant l'économie souterraine, le second aborde les mécanismes de sa croissance et le dernier tente d'apporter une réponse à la question de savoir si l'économie souterraine est une bénédiction ou au contraire une malédiction pour l'économie nationale.

1. Les activités souterraines algériennes

La notion d'économie souterraine (aussi appelée économie informelle, parallèle, etc.) fait référence à un concept largement accepté et utilisé par tous mais différemment apprécié selon l'optique du système économique dans lequel on se situe. Le cadre conceptuel auquel on se réfère pour définir l'économie souterraine trouve son essence dans le système de comptabilité nationale (SCN) de 1993, système comptable universellement utilisé.

Il n'est pas toujours facile de qualifier les divers types d'activité économique souterraine qui dominent la sphère de production en Algérie. En effet, les barrières et les limites entre chaque catégorie ne sont pas toujours clairement définies. On distingue essentiellement quatre groupes d'activités souterraines.

1.1. Les activités dissimulées

Cette catégorie regroupe des activités qui sont à la fois productives d'un point de vue économique, tout à fait légales d'un point de vue administratif mais délibérément soustraites au regard de l'administration fiscale pour différentes raisons [OCDE, 2003]. Cette dissimulation peut varier de presque totale lorsqu'on est en présence d'agents économiques qui ne fournissent aucune information comptable et fiscale, à une dissimulation réduite lorsqu'il s'agit d'une légère dissimulation telle qu'une surévaluation de stocks. Entre les deux extrêmes beaucoup d'autres raisons peuvent pousser une entreprise à dissimuler sa production, on peut citer quelques unes :

- le non payement des impôts sur le revenu, sur la valeur ajoutée ou d'autres impôts indirects ;
- le non payement des cotisations sociales ;
- ne pas devoir se conformer aux normes d'hygiène, de sécurité, de salaire minimum.

A titre d'exemple de dissimulation, on cite le cas des entreprises commerciales qui refusent délibérément d'établir des factures de vente afin de pouvoir par la suite choisir, le revenu qui leur convient de déclarer. Ceci est fait, évidement, dans le but d'échapper à la fiscalité directe et indirecte. La majeure partie des entreprises utilisant des matières premières volatiles ou périssables comme intrant tiennent une double comptabilité. L'une enregistre les ventes à déclarer au fisc et la seconde celles à ne pas déclarer. Ce type de dissimulation des activités est d'avantage facilité par le mode de règlement des transactions qui s'effectue presque toujours en liquidités. L'usage du chèque n'est pas accepté dans le secteur de l'économie souterraine algérienne à cause de sa traçabilité.

La tricherie dans les déclarations d'impôts est depuis longtemps monnaie courante et d'une manière flagrante car ceux qui déclarent le strict minimum le font, le plus souvent, sur les conseils d'un inspecteur du fisc qui perçoit une commission pour avoir rempli la déclaration de revenu. Souvent ce sont les propres agents de l'administration qui indiquent aux particuliers comment tricher avec le fisc.

La dissimulation de tout ou d'une partie des activités est le fait incontestable des entreprises du secteur privé. En revanche, les unités du secteur étatique n'ont aucun intérêt à dissimuler leurs gains ; bien au contraire, elles ont tendance à les faire apparaître pour rehausser leur image. L'usage du chèque comme mode règlement est toléré et les transactions commerciales sont toutes facturables.

1.2. Les activités informelles.

Depuis son indépendance, l'Algérie a connu une croissance démographique élevée qui s'est accompagnée d'un disfonctionnement des diverses institutions étatiques à savoir : l'éducation, l'emploi, la formation professionnelle, une urbanisation rapide, etc. Aujourd'hui, le résultat se manifeste par un taux d'échec scolaire élevé, un exode rural massif, une forte population pour la majorité des jeunes de 20 à 35 ans sans formation et sans qualification qui s'agglutine dans les rues avec pour seul espoir de décrocher un emploi quel qu'il soit. Sous la pression du chômage, cette masse cède à cette à toutes les tentations (travail au noir, activité illégale, vol, drogue, etc.). Pour cette frange de la population travailler dans le secteur informel est une question de survie.

Les entreprises du secteur informel se caractérisent par des aspects qui leurs sont propres. Ce sont pour la majorité des entreprises non constituées en sociétés appartenant à des ménages dont le capital utilisé n'appartient pas aux unités de production en tant que telles mais à leurs propriétaires. Les biens de l'entreprise tels que les équipements, les bâtiments et les véhicules peuvent être utilisés sans distinction aux besoins de l'entreprise et à ceux du ménage [OCDE, 2003]. Ce type d'entreprises ne peut pas recourir à des prêts bancaires, faire des soumissions ou contracter des marchés. Le montage de l'entreprise se fait par les fonds propres ou au moyen de prêts entre relatifs. Les propriétaires sont personnellement responsables sans limite de toutes les dettes et autres engagements souscrits avec autrui. Par ailleurs, ils sont tenus de se procurer les moyens financiers nécessaires à l'exploitation de leurs entreprises à leurs propres risques et périls.

Pour des raisons d'homogénéité sur le plan économique comme sur le plan des données requises pour les analyses, ces entreprises doivent se caractériser et par :

- une taille inférieure à un niveau déterminé en termes de personnes occupées, de salariés, ou de salariés occupés de façon continue ;
- l'absence de registre de commerce ou d'immatriculation fiscale ;
- utilisation de registre de commerce fictif ;
- la non-déclaration des salariés à la caisse nationale de sécurité sociale et le non-respect des normes de travail et de sécurité ;
- la majorité des salariés sont payés en deçà du salaire minimum ;
- ceux qui ont la chance de percevoir plus que le salaire minimum et s'ils ont la chance d'être déclarés à la sécurité sociale, ils le sont sur la base du salaire minimum ;
- l'inexistence de représentation syndicale.

Le secteur informel représente une part importante de l'économie algérienne particulièrement celle ayant trait au marché du travail. En Algérie comme dans la plupart des pays en développement, le secteur informel joue un rôle majeur dans la création d'emplois, la production et la formation de revenus. Un taux de croissance démographique élevé couplé avec un taux d'échec scolaire et une mise en liquidation d'un nombre important de sociétés du secteur étatique ont eu pour conséquence la formation d'une forte population de chômeurs dont une partie est absorbée par le secteur informel.

Les activités du secteur informel génèrent, pour la plupart, des biens et services dont la production et la distribution sont parfaitement légales[1], contrairement à la production illégale. La production de ce secteur est assurée au moyen d'équipement en majorité vétuste à faible rendement. La recherche d'une rentabilisation des équipements de faible rendement pourrait expliquer le choix d'un agent économique à vouloir opérer dans le secteur informel où il peut :

- travailler sans respecter les normes de travail,
- travailler au-delà des limites possibles légales de travail,
- sous-payer ses employés,

[1] Une déclaration du représentant national de l'Union Nationale des Commerçants et Artisans d'Algérie parue sur Le Quotidien du 07-02-2009 dans laquelle celui affirme que ''Notre pays compte 1 500 000 commerçants dont plus de 60% exercent dans le secteur informel''

- ne pas faire de déclaration à la sécurité sociale,
- ne pas payer la TVA et autres charges.

Son comportement est motivé par la recherche du gain rapide .Pour cela, Il est tenté de prendre tous les risques. Le respect des lois, normes et règlements exige un coût supplémentaire qu'il ne peut supporter. Ainsi, Il convient d'établir une distinction entre les entreprises dont le chiffre d'affaires est suffisamment élevé pour supporter le poids de la réglementation et celles qui ne le peuvent en raison d'un chiffre d'affaire faible ou irrégulier.

Parfois l'absence des institutions étatiques chargées de l'application des normes et lois sur le terrain encourage et facilite la survie du secteur informel.

Il y a fondamentalement deux façons différentes, quoique liées entre elles, de considérer et de définir le secteur informel. Une approche consiste à considérer les entreprises en relation avec leur régime juridique et administratif et définit le secteur informel comme un secteur composé d'entreprises qui, d'une manière ou d'une autre, ne se conforment pas à ce régime. Elle part de l'hypothèse d'une relation intrinsèque entre le non-enregistrement et la notion de caractère informel. La seconde approche considère le secteur informel comme une forme particulière de production et le définit en termes de mode d'organisation de l'entreprise et d'exercice de ses activités. Les tenants de cette seconde approche affirment que le secteur informel n'est pas identique au secteur non enregistré. Ils soulignent la nécessité d'une référence conceptuelle claire pour définir ce secteur et mettent en évidence les problèmes qu'un critère d'enregistrement peut poser pour la comparabilité des statistiques du secteur informel entre les différentes régions d'un pays et dans le temps. Ils évoquent aussi les difficultés pratiques pour obtenir des renseignements sur l'enregistrement des entreprises, car leurs propriétaires peuvent être réticents à les communiquer et d'autres répondants (par exemple, les salariés) risquent de ne pas être en mesure de le faire. Ils considèrent que le non-enregistrement est une caractéristique du secteur informel plutôt qu'un critère de définition.

1.3. Les activités illégales.

Les activités illégales sont des activités qui sont interdites et réprimées par la loi. Malgré les difficultés pratiques évidentes que pose la collecte de données liées à la production illégale, celle-ci est néanmoins incluse dans le domaine de la production et de ce fait, elle

doit être évaluée. Le système de comptabilité nationale (SCN) de 1993 classe la production illégale en deux catégories :

- la production de biens ou services dont la vente, la distribution ou la possession sont interdites ;
- les activités de production qui sont habituellement légales mais qui deviennent illégales si elles sont exercées sans autorisation.

Pour figurer dans le domaine de production ces deux types de production présupposent une condition essentielle à savoir un accord réciproque entre un acheteur et un vendeur consentants. Le vol est explicitement cité au paragraphe 6.33 du SCN de 1993 comme un exemple d'activité illégale n'ayant aucun effet sur la production et la valeur ajoutée.

La production et la distribution de stupéfiants illégaux constituent une activité économique relativement importante dans les pays d'Amérique latine, d'Asie et du Maghreb. L'exclusion des comptes de la production et de la distribution de ces stupéfiants conduit à une nette sous-estimation de la valeur ajoutée dans l'agriculture, la production manufacturière, ainsi que dans le commerce intérieur et international, qui se traduit par une sous évaluation du PIB.

La production illégale algérienne se concentre principalement sur les activités suivantes :

- la production et la distribution de biens illégaux, comme des stupéfiants ou des produits pornographiques ;
- la production de services illégaux, comme la prostitution;
- les activités dont l'exercice est soumis à une autorisation mais qui sont pratiquées sans cette dernière, on cite principalement la distribution d'alcool et l'exploitation forestière ;
- la production et la vente de produits contrefaits, tels les cosmétiques et tout autre produit vendu sous une fausse marque, ainsi que la reproduction non autorisée d'œuvres artistiques ou intellectuelles originales, comme les logiciels, les vidéos, etc. ;
- la contrebande de gros et de détail de produits prohibés tels que le tabac, les armes, l'alcool, ainsi que les produits alimentaires;
- le recel de biens volés ;
- la corruption, et

- le blanchiment de capitaux.

L'ampleur et la répartition de ces activités varient selon les régions du pays. A titre d'exemple, on peut citer quelques activités illégales ayant pris une ampleur significative durant la récente décennie :

- la corruption administrative et les commissions sur les marchés communément appelés « les affaires » touche l'ensemble des régions du pays mais principalement les grosses agglomérations ou à côté des grands pôles industriels et constitue la principale forme d'activité illégale ;
- le vol, le recel, le commerce de la drogue et le commerce transfrontalier font partie des activités de bandes organisées dont l'ampleur se généralise de façon alarmante aux abords des frontières du pays ;
- la production de biens dont la qualité ne répond pas aux normes en vigueur ou de produits contrefaits est la spécialité des gros importateurs de Mohammadia, Sétif, Batna, Ain Mila;
- la reproduction illégale de la propriété intellectuelle et artistique est du domaine des petits commerces.

Cette dernière activité est sont minime en comparaison à celles qui l'ont précédées. Cette liste n'est pas exhaustive car beaucoup d'autres activités illégales n'ont pas été citées parce qu'elles revêtent généralement une importance moindre pour le moment et leur enregistrement pose un sérieux problème.

La corruption.

La corruption[1] a atteint des proportions alarmantes. Le rapport de Transperancy International pour l'année 2008 classe l'Algérie à la 92^{e} place sur un total de 132 pays. Il s'agit ici d'un phénomène qui se développe à une vitesse inquiétante. On distingue principalement, deux types de corruption :

- celle liée à une prestation de service ;
- et les paiements au profit de personnes occupant une position privilégiée.

[1] Au sujet de la corruption, le quotidien EL WATAN du 18 mai 2008, dans sa rubrique intitulée « *La corruption ronge les wilayas et les communes du pays* » ; l'auteur continue pour dire : «Dès qu'il y a possibilité d'interaction avec le publique, tout service, tout contrôle, tout acte administratif, toute sanction sont monnayables et passibles de transactions occultes,… etc. ». Ce rapport de l'association algérienne de lutte contre la corruption (AACC) met en lumière ce que tout citoyen vit chaque jour.

Le premier cas, concerne les paiements d'une « commission » pour des services marchands ou non marchands. Il s'agit de commission pour l'octroi de marché, d'un pot de vin dont il faut s'acquitter pour l'obtention d'un quelconque service auprès d'un agent de l'administration publique.

Dans le second cas, il s'agit principalement de grosses commissions versées à des personnes qui de part leur position influente garantissent une forme de protection et assurent toutes les formes de facilités administratives, bancaires, d'octroi de permis et autorisation. Parfois ces personnes servent de couverture à des sociétés travaillant pour leur compte et dirigées par des prête-noms.

Le vol et le recel.

Le SCN de 1993 (§ 3.56) considère que quand les vols provoquent des redistributions importantes d'actifs et par conséquent, il est nécessaire de les prendre en compte en tant qu'autres flux. On distingue deux types de vol [OCDE, 2003]:

- le vol de biens détenus en stock par les producteurs ;
- le vol de biens d'équipement, de biens de consommation durables, d'argent et d'autres actifs financiers.

S'agissant du vol de biens détenus en stock par les producteurs, ce type de vol n'est pas enregistrable en tant que changement de volume d'actifs que s'il est excessif. Si ce vol est le fait des employés on peut le considérer comme une rémunération du personnel en nature.

Pour ce qui est du vol des biens d'équipements et de biens durables il est le fait de bandes organisées touchant principalement les réseaux de vol de véhicules, d'engins de travaux publics et autres équipements couteux. Les biens volés sont revendus en l'état ou décomposées en pièces détachées. Le commerce de biens volés suppose l'accord du receleur et d'acheteur. Autrement dit, ces actions constituent des opérations monétaires et devraient être enregistrées à ce titre. De plus, si les unités telles que les bandes organisées sont régulièrement impliquées dans ce type d'activité, il y a une création de valeur ajoutée sur la marge commerciale des biens illégaux.

La vente de drogue.

La vente de la drogue et produits hallucinogènes connait une propension extraordinaire dans les milieux urbains défavorisés où les jeunes, sans emplois, s'adonnent à l'usage de la drogue. Elle est assurée par des réseaux extrêmement bien affutés qui opèrent et ont des liaisons en dehors du territoire national. Le commerce de la drogue

est l'eldorado de beaucoup de jeunes soucieux de s'enrichir rapidement. Pour certains jeunes, la vente de la drogue n'est qu'une action momentanée qu'ils abandonnent dès qu'ils auront amassé de quoi démarrer une affaire « honnête ».

Le blanchiment de capitaux.

Les capitaux accumulés par les vols organisés, les extorsions effectuées par les groupes terroristes ou les revendeurs de drogues sont réinvestis dans des commerces réguliers, des demeures somptueuses, des biens matériels ou échangés en devises sur le marché parallèle puis transférés à l'étranger[1]. Il est difficile de tracer la provenance des capitaux ainsi investis et les banques ne sont pas conscientes de leurs implications dans le blanchiment des capitaux. La facturation par l'entreprise de l'achat de véhicules de luxe, de portables, de diners somptueux et autres dépenses liées à un train de vie excessif constitue une autre forme de blanchiment d'argent qui, en plus, fait perdre de l'argent au fisc. Les vraies fausses factures sont présentées en tant que charge de l'entreprise et donc déductibles des revenues.

Le commerce transfrontalier.

Ce type d'activité illégale se développe à travers des réseaux tissés le long des zones frontalières entre des nationaux et les citoyens des pays voisins (Tunisie, Maroc, Mali, Niger, etc.). Il concerne essentiellement le commerce conjoncturel. Les produits dont les prix sont bas dans un pays sont acheminés à travers des réseaux de passeurs qui échappent totalement au contrôle douanier pour être revendus dans le pays voisin à des prix plus élevés. Il s'agit essentiellement de cheptel, de carburant, et aujourd'hui de denrées alimentaires telles que les huiles de table, le sucre, le lait, la farine, etc. A grande échelle, son impact est néfaste pour le pays qui pratique des soutiens de prix à la consommation à travers des subventions.

1.4. La production des ménages pour leurs besoins propres.

Dans les zones rurales, la production des biens et services par les ménages pour leur usage final propre représente une part importante de la production rurale totale et constitue la principale source de subsistance pour cette frange de la population. Cette production comprend :

- les biens produits par les ménages pour usage final propre, y compris les cultures et le bétail ; les autres biens produits pour

[1] L'immobilier et les devises étrangères sont considérés comme des valeurs refuges par les agents de l'économie souterraine.

consommation finale propre et la formation de capital fixe pour compte propre ;

- les services des logements occupés par leurs propriétaires ; et
- les services domestiques rémunérés, c'est-à-dire l'emploi de personnel domestique rémunéré.

Dans sa définition du domaine de la production, le SCN de 1993 recommande de mesurer la production d'un bien pour usage final propre à partir du moment où cette production est significative dans un pays. L'agriculture de subsistance a longtemps constitué l'essentiel de la production non marchande des ménages en Algérie et, est exclue du champ de couverture des activités agricoles du système de comptabilité du pays.

La construction pour compte propre est un autre type de production pour usage final propre. Quant elle s'effectue en zone rurale, elle est le plus souvent réalisée sans permis de construire. Dans ce cas, il est difficile de l'estimer ou même de savoir si elle existe vu l'enclavement de certaines zones rurales telle que la Kabylie.

Concernant la production de services pour usage final propre des ménages, le SCN de 1993 ne reconnait que les services domestiques rémunérés et les services des logements occupés par leurs propriétaires [OCDE, 2003].

En ce qui concerne les services domestiques rémunérés, deux cas se présentent en Algérie. Le premier, peu fréquent mais existe toute de même, concerne les travailleurs domestiques partageant leur temps de travail entre plusieurs ménages. Ils peuvent être considérés comme des travailleurs indépendants (entreprises) proposant des services aux ménages. Le Groupe de Delhi les classe parmi le secteur informel lorsqu'ils remplissent ses critères de définition. Le second cas, beaucoup plus fréquent, englobe le personnel domestique travaillant à plein temps pour un seul ménage.

2. Les facteurs de développement de l'économie souterraine en Algérie.

Des dizaines d'unités économiques voient le jour quotidiennement dans ce pays, tandis que certaines vont exercer dans le secteur formel et d'autres, au contraire, optent directement pour des activités souterraines. Les facteurs qui motivent le passage du secteur formel vers l'informel sont variés mais jouent un rôle déterminant pour la prise de décision de l'agent économique en influençant sa décision

d'aller ou non, et dans quelle proportion va-t-il s'intégrer dans le secteur informel.

2.1. La restructuration et mise en liquidation des entreprises de l'Etat.

Depuis son indépendance et jusqu'en 1985, l'Algérie a évolué dans un système d'économie planifiée et centralisée dont le souci majeur était de mettre sur pied une industrie et dont la principale mission était la recherche de la résorption du chômage au détriment de la productivité et de la rentabilité économique.

S'en est suivie une période de restructuration et de mise en liquidation de la majeure partie des petites entreprises de l'Etat accompagnée d'une compression des effectifs. En quelques années ce sont des centaines de milliers de travailleurs encore actifs qui se sont trouvés à la rue. L'indemnité de départ de l'entreprise étant vite consommée, il fallait rapidement avoir un revenu pour subvenir aux besoins de la famille d'autant que la presque majorité de ces travailleurs mis à la porte sont encore en âge et condition physique de travailler. Si certains ont pu se faire embauchés dans le secteur privé, beaucoup en revanche se sont reconvertis dans des activités diverses telles que le transport clandestin, le commerce ambulant, etc.

2.2. La poussée démographique, l'échec scolaire, l'exode rural.

Ce départ massif des travailleurs couplé d'une constante poussée démographique et d'un fort taux d'échec scolaire a fait que très vite les rues se sont remplies de jeunes et moins jeunes chômeurs. Sans ressources et sans assistance, cette population n'a d'autre solution que la ''débrouillardise'' pour subvenir aux besoins de la famille. En clair, ceci signifie le recours aux activités informelles voire illégales pour survivre. Le secteur informel est leur seul salut, en ce sens, qu'il leur permet d'assurer leur subsistance quotidienne. Le secteur informel dispose d'un réseau de distribution bien ancré. Il offre des services de proximité, suit la demande et s'y adapte. Il anticipe les besoins des habitants et possède une capacité d'innovation, de réactivité que le secteur légal n'a pas. Cette réalité a fait que les jeunes inondent de plus en plus le secteur informel. Ceux en échec scolaire partent avec un avantage par rapport à leurs parents même s'ils ne font pas de longues études, ils ont des idées novatrices. Comme beaucoup, ils préfèrent rester en marge des lourdeurs administratives qui sont très dissuasives lorsque l'on veut monter une entreprise légale.

2.3. L'absence de stratégie de développement à long terme.

Alors que l'on pensait que le pays a définitivement opté pour une stratégie de libéralisation économique, voilà que l'on assiste récemment à un retour vers un semblant de nationalisme avec un regain d'intérêt pour les unités de production nationale qui passe par une énième tentative d'assainissement financier. Libéralisme économique, effacement des dettes il semble que la politique économique de notre pays avance au pas de pèlerin : un pas en avant deux pas en arrière. Le manque de clarté dans la politique économique nationale n'encourage pas les agents économiques à prendre des risques et s'engager dans le secteur formel.

2.4. Le mode de règlement.

L'usage généralisé de ventes sans factures et les règlements en liquidités dans le secteur privé contraignent les agents économiques, même ceux de bonne foi, à recourir à la sous déclaration de revenus car ils ont du mal à justifier leurs charges et leurs achats. Par ailleurs, ce mode de règlement est privilégié par les agents économiques exerçants dans le secteur souterrain car il efface toute traçabilité des transactions commerciales. Par ailleurs, la réforme du système bancaire qui devait réhabiliter l'usage du chèque et mettre en place et vulgariser les systèmes de la monétique et du paiement électronique a du mal à se mettre en place. Pendant ce temps, le marché informel progresse et se développe.

2.5. Le degré de contrôle d'administratif.

Face au libéralisme économique souvent interprété par l'agent économique comme une liberté de commerce, de fixation des prix, voire de dérèglement de l'environnement économique où il peut agir à sa guise, un fort degré de règlementation publique (permis, prix, hygiène, facturation, etc.) engendrant des coûts opérationnels supplémentaires est, au contraire, perçu comme étant un environnement contraignant ce qui pourrait l'inciter à vouloir verser dans le secteur souterrain. Un juste équilibre entre les deux situations est souhaitable. Sur un échantillon des 84 pays en développement, pays en transition et pays développés, une augmentation d'un point de l'indice de réglementation (qui va de 1 à 5) donne lieu à une croissance de 10 % de l'économie souterraine [Schneider (2002)].

2.6. L'absence d'ordre public.

L'absence d'application et de renforcement de la loi sur le terrain instaure un sentiment de non gouvernance et fait naître un esprit

d'impunité chez les agents économiques qui n'hésitent pas alors à franchir le pas vers l'économie souterraine se sentant à l'abri de toute répression. La lutte contre l'économie souterraine et ce malgré les appels incessants de l'union générale des commerçants et des artisans algériens (UGCAA) revêt une forme de compagnes lancées ça et là, sans réelle conviction , pour calmer les commerçants sans pour autant porter réellement atteinte aux revenus de cette frange de la population.

2.7. La charge fiscale officielle.

L'arbitraire des agents du fisc, les taux d'imposition fiscale élevés, la multiplication des régimes d'imposition et leurs changements constants fournissent une impulsion puissante pour l'évasion vers l'économie informelle. Même en cherchant à s'acquitter de ses charges fiscales la tâche est ardue et pleine d'embuches vu que l'administration fiscale en tant qu'entité administrative a très peu évolué et continue d'utiliser de vieux systèmes aujourd'hui caduques. C'est à juste titre qu'une récente étude effectuée par la Banque Mondiale datant de 2008 et relative à la fiscalité et ses complications classe l'Algérie à la 166^{e} place sur 181.

2.8. L'ampleur de l'instabilité macro-économique.

La largesse d'une politique monétaire et budgétaire et l'inflation élevée qui en découle, augmente les bénéfices tirés des activités souterraines et réduit la perception des risques et des coûts. En outre, elle augmente les coûts de fonctionnement de l'économie formelle. Les aumônes budgétaires et l'effacement des dettes par l'état multiplient les droits acquis et perpétuent des écoulements de revenu souterrains.

Le relâchement de la politique monétaire et l'inflation élevée brouillent la comptabilité financière, facilitent le maquillage des comptes officiels et réduisent la probabilité de se faire attraper. La monnaie locale dont la valeur est érodée par l'inflation ne constitue plus une valeur refuge pour les grosses fortunes qui se tournent vers les devises étrangères et les placements outre mer, ce qui accélère la fuite des capitaux et les détournements de fonds publics.

Les arguments à la faveur d'un accomplissement rapide de la stabilité macro-économique sont renforcés d'une part pour garantir les équilibres macro-économiques et d'autre part pour faciliter la reconversion des activités souterraines en activités formelles.

Plus le degré d'instabilité macro-économique est haut, plus l'incitation pour s'engager dans des transactions informelles est grande. En particulier, l'instabilité macro-économique induit le vol des devises

étrangères, la fuite des capitaux, et la passation de transactions commerciales non règlementaires. De plus masquer les comptes d'une entreprise devient plus facile quand les prix sont volatiles et changeants rapidement.

2.9. Le type d'activité.

Certaines d'activités, qui ne requièrent pour leur exploitation qu'une légère (si ce n'est aucune) installation importante sont plus disposées à verser totalement ou partiellement dans l'économie informelle. Inversement lorsque l'investissement initial est important, le coût de passage vers l'économie informelle, de même que le risque encouru sont grands ce qui constitue un élément fort dissuasif.

2.10. La corruption et les pots de vin.

l est souvent difficile pour une entreprise naissante de se conformer strictement aux règles et textes de lois. La pression exercée par les diverses administrations (fisc, qualité, prix, etc.) est très dissuasive. Cette pression continue et constante est telle qu'elle exaspère l'entrepreneur qui n'a d'autre choix que de recourir aux de pots de vin pour la faire relâcher afin de libérer son esprit et pouvoir s'investir dans son travail. La corruption sert le plus souvent au contrevenant à contourner la loi et la règlementation. Le Doing Business de 2011, indice élaboré par la Banque Mondiale pour mesurer la règlementation des affaires dans 183 pays classe l'Algérie à la 168^{e} place dans la difficulté des paiements fiscaux. Face à une administration gangrénée par la corruption, un agent économique potentiel bascule sans hésiter dans le secteur souterrain.

2.11. Le coût d'accès prohibitif.

Le montage d'une entreprise économique exige d'importants moyens financiers. Sans prêt bancaire (réservé aux privilégiés moyennant payement de commission prélevée du montant emprunté lors de son versement), il est difficile à quelqu'un de pouvoir autofinancer la constitution d'une entreprise, véritable parcours du combattant qui exige 14 procédures et 24 jours (au meilleur des cas) alors qu'en Angleterre un seul jour suffit. Le rapport de l'année 2011 du Doing Business classe l'Algérie à la 150ème place sur 183 en termes de difficultés à démarrer une affaire et la 138ème place dans l'octroi des crédits.

3. L'impact de l'économie souterraine.

L'analyse des effets de l'économie souterraine sur l'économie globale du pays passe d'abord par l'estimation de l'impact financier de

ce phénomène sur l'équilibre macro-économique pour ensuite se pencher sur son possible intégration dans l'économie formelle.

3.1. L'impact financier.

Parce ce qu'il y a une absence totale de statistiques relatives à ce sujet, pour mesurer l'économie souterraine en Algérie on fait usage du modèle macro-électrique [Kaufman, D. et A. Kaliberda (1996)] basé sur la consommation électrique comme principal indicateur de la croissance économique. L'observation empirique faite par ce modèle dans plusieurs pays du monde a montré que le développement économique global d'un pays et sa consommation électrique suivent des courbes de croissance parallèles avec une élasticité de la consommation électrique sur l'économie globale égale ou très proche de l'unité. Dans sa définition, le concept d'économie globale inclut toute la production économique nationale c'est-à-dire la production formelle (estimée au moyen du PIB) et la production souterraine. Ainsi et selon ce modèle, la part de l'économie souterraine peut être déduite de l'économie globale selon l'équation suivante :

Encadré 1.

Economie souterraine = Economie globale (100 %) – PIB officiel

L'application de ce modèle à l'économie algérienne requière la collecte des données suivantes auprès de l'office national des statistiques. Les tableaux 1et 2 fournissent les taux de croissance de la consommation électrique[1] et du PIB officiel d'une année sur l'autre et indexés sur l'année de base 1999 égale à 100.

Tableau 1. Taux et indice de croissance des consommations électriques 2000-2008

1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
Taux	5,8	5,5	4,9	8,5	3,9	5,4	4,8	6,0	7,5
100	105,8	111,3	116,3	124,8	128,7	134,1	138,9	144,8	152,3

Source : L'Algérie en quelques chiffres, ONS.

Tableau 2. Taux et indice du PIB 2000-2008

[1] Dans le modèle de Kaliberda le taux de croissance de l'économie globale est égal au taux de croissance de la consommation électrique.

1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
Taux	2,2	2,6	4,8	6,9	5,2	5,1	2,0	2,2	2,4
100	102,2	104,8	109,6	116,5	121,7	126,8	128,8	131,0	133,4

Source : L'Algérie en quelques chiffres, ONS.

Le tableau 3 recalcule le PIB officiel duquel est déduite la part de l'économie souterraine estimée pour l'année 2000 à 24% selon une récente étude parue les cahiers du CREAD n° 90 [CREAD 2010].

Tableau 3. Indice du PIB officiel défalqué de la part de l'activité souterraine.

2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
80,4	82,5	86,3	91,7	95,8	99,8	101,4	103,1	105,0

Source : Tableau préparé à partir de données de l'ONS.

L'étape suivante consiste à déterminer l'indice de croissance des activités souterraines pour la période observée. Celui-ci est obtenu en soustrayant l'indice du PIB recalculé **a)** de l'indice croissance économique globale **b)**.

Tableau 4. Evolution de l'économie formelle et de l'économie souterraine 2000 – 2008.

	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
Indice du PIB recalculé **a)**	80,4	82,5	86,3	91,7	95,8	99,8	101,4	103,1	105,0
Indice de l'économie souterraine	25,4	28,9	28,2	33,1	32,9	34,3	37,5	41,7	47,3
Indice de croissance économique globale **b)**	105,8	111,3	116,3	124,8	128,7	134,1	138,9	144,8	152,3

Source : Tableau préparé à partir de données de l'ONS.

Sur la base des résultats obtenus au tableau 4, on recalcule la part de l'économie souterraine et du PIB. La somme de ces indicateurs doit égaler 100 comme indiqué dans l'encadré 1.

Tableau 5. Proportion de chaque type d'activité dans l'économie globale (100).

	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008

Economie formelle	76,0	74,1	74,2	73,5	74,4	74,4	73,0	71,2	68,9
Economie souterraine	24,0	25,9	24,3	26,5	25,6	25,6	27,0	28,8	31,1
Economique globale	100	100	100	100	100	100	100	100	100

Source : Tableau préparé à partir de données de l'ONS.

Le graphe qui suit montre l'évolution de la part de l'économie souterraine durant la période observée.

Source : Graphe préparé à partir de données du tableau 5.

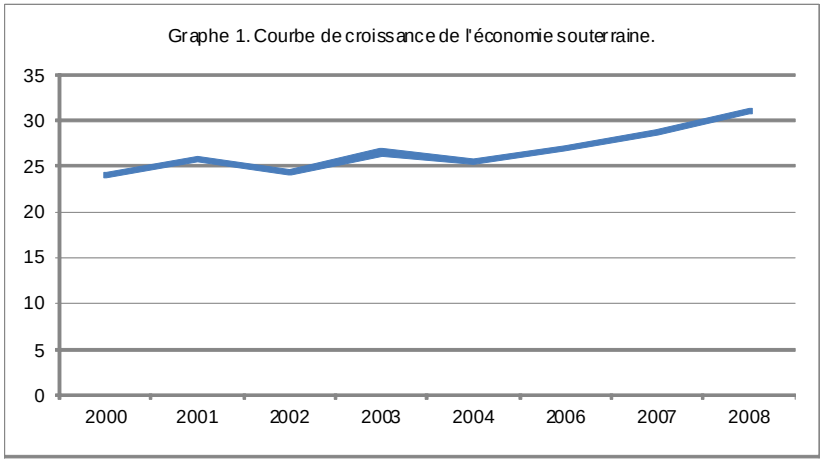

En dix ans, le taux de l'économie souterraine a progressé de 24 à 31%. Les résultats obtenus par l'usage du modèle macro-électrique démontrent clairement que près du tiers de la production nationale est assurée par un secteur parallèle ce qui confirme que l'économie souterraine occupe une part importante de l'économie nationale.

Ceci signifie clairement que :

- l'économie globale du pays, officiellement estimée 11043 milliards de dinars, devrait en réalité être égale à 16004 milliards de dinars,
- plus du tiers de l'économie du pays échappe au contrôle fiscal et aux statistiques nationales,
- en termes financiers, ceci représente 4961 milliards de dinars de l'économie globale,
- le manque à gagner des recettes fiscales induit par les revenus annuels non déclarés au fisc peut avoisiner environ 20% de 4961 milliards de dinars soit 992 milliards de dinars,

- le montant de la TVA non reversée au fisc peut atteindre 740 milliards de dinars, en comptant une TVA moyenne de 15%,
- sur le plan administratif et règlementaire cela signifie que l'économie souterraine est maintenant devenue une sorte d'organisation parallèle qui défie l'administration légale.

Il est bien entendu que l'estimation de l'impact financier reste approximative et que les chiffres avancés ne sont que des ordres de grandeurs.

3.2. L'impact structurel et social.

D'un point social, l'économie souterraine algérienne joue un rôle positif puisqu'elle assure des revenus à une large frange de la population notamment de jeunes, maintient un niveau de salaire relativement bas dans une économie en transition où la productivité est faible, enfin elle démystifie les mythes du manque d'esprit d'entreprise et du manque de promptitude des entrepreneurs. Dans ce cadre, elle assure une forme de paix sociale dont a grandement besoin le système politique algérien pour assurer le calme dans le pays.

Le développement de l'économie souterraine est à l'origine de l'émergence d'une classe de faux ''hommes d'affaires'', financièrement très puissants qui font et défont beaucoup de situations[1]. Leur puissance est telle que le gouvernement a fait marche arrière après les émeutes de Janvier 2011 qui ont suivi les augmentations subites et imprévues des prix de denrées alimentaires de premières nécessités en annonçant l'annulation de l'utilisation du chèque comme moyen de paiement pour les achats dont le montant excède 500 000 dinars. Pourtant cette opération d'usage du chèque était programmée depuis plus deux ans et fait partie des réformes bancaires tant attendues par les milieux économiques.

Ainsi, l'apparition et la croissance d'une économie souterraine pose de sérieux problèmes. D'abord, la gestion efficace de l'économie par l'état est minée. L'intégrité du système fiscal et les réserves de devises étrangères, dont a besoin l'état pour contrôler son économie, sont vite érodés par les vols, les détournements de biens publics et l'évasion fiscale. Il est ainsi plus difficile d'atteindre et soutenir la stabilité macro-économique. De plus, la légitimité du système légal et la normalisation globale sont contestés par des banquiers, des

[1] El watan du 22avril 2011 consacre le titre de sa première page sur la Mafia politico-financière.

entrepreneurs, et des ménages. Ces tendances peuvent prendre des années pour s'inverser.

En second lieu, quelque soit sa grandeur l'économie souterraine, reste toujours une économie de survie dominée par le commerce, les services, le détournement des actifs publics, la recherche d'une rentabilité à court terme sans vision à long terme. Les investissements importants sophistiqués et productifs, qui sont cruciaux pour les perspectives de développement à plus long terme du pays, restent minimes.

De plus, en comparaison avec une économie officielle libéralisée, le fonctionnement de l'économie souterraine est associé à des pertes significatives d'efficacité. Ceci à cause de paiement pots de vin improductifs et de la perte de temps requis dans le contournement des lois et règlements.

La conclusion.

Ce document est une première tentative qui fournit une approche comparative sur l'économie souterraine en Algérie. En évaluant son évolution et sa taille, on est allé plus loin puisqu'on a expliqué ce qui est important dans la structure et la dynamique de cette économie. On a présenté un cadre analytique simple dans lequel on a souligné les forces caractérisant l'économie souterraine (contrairement aux notions conventionnelles du secteur informel étudié dans d'autres régions du monde) :

- L'importance de la part de l'économie souterraine dans l'économie globale qui avoisine près de 30% ;
- Le rôle très actif que joue le secteur économique souterrain sur le plan social et politique ;
- La forte liaison dans la relation administration-activités souterraines ;
- L'absence de contrôle sur la voie publique devenue terrain commercial des activités souterraines ; et
- La forte mobilité des agents économiques souterrains non liés à des actifs lourds (investissement, équipement) ;
- Une convergence de la bureaucratie, de la corruption et du contournement des règlements ;
- Une super fiscalité accompagnée d'un changement fréquent du régime d'imposition.

Du fait que les inconvénients de l'économie souterraine paraissent plus nombreux que ses avantages, le gouvernement algérien

a beaucoup plus intérêt à attirer l'économie souterraine sous le regard de l'économie formelle. A cet effet, il nous paraît nécessaire de suggérer quelques recommandations dont il convient de tenir compte dans l'élaboration de la stratégie économique afin de ne pas refouler la croissance de l'économie globale, et attirer les activités souterraines de nouveau dans la sphère de production formelle.

Les recommandations.

Une plus grande intégration de l'évolution de l'économie souterraine dans la compréhension de la dynamique de l'économie globale mène à de différentes approches politiques. Les détails de l'optimisation dans l'élaboration d'une politique économique varient substantiellement en fonction du poids accordé à la mesure de l'économie souterraine. Ainsi, une politique économique qui se propose d'intégrer et de prendre en charge l'économie souterraine se doit de prendre quelques actions.

1. Remodeler l'imposition.

Dans une économie dominée par une part importante des activités souterraines, le problème de l'imposition doit être revu différemment. La plus grosse part du fardeau de la charge fiscal est supportée par les agents exerçants dans la sphère de production formelle, ceux de la sphère souterraine étant exempts ou ne subissent qu'une une charge minimale. Ce déséquilibre peut inciter les agents à venir grossir les rangs des activités souterraines.

Une diminution des charges fiscales peut avoir un double effet, celui de diminuer les charges des activités formelles d'une part et celui d'encourager les activités souterraines à devenir formelles d'autre part. Une économie formelle qui incorpore de plus en plus d'activités souterraines sous son contrôle pourrait améliorer sa gestion macro-économique par :

- une meilleure assiette de l'impôt ;
- une possible augmentation des exportations ;
- une augmentation de l'investissement productif et de la productivité ;
- une diminution du contournement des lois.

2. Les recommandations d'ordre général.

On ne peut terminer cette étude sans faire quelques recommandations qui paraissent nécessaires pour la prise en compte du phénomène de l'économie souterraine en Algérie. Ces recommandations générales concernent plusieurs aspects :

- sur le plan micro-économique, la réhabilitation du chèque comme unique moyen de règlement des transactions économiques est indispensable pour une meilleure traçabilité des transactions ainsi que la réforme du système bancaire dans son ensemble,
- la moralisation de l'administration algérienne pour la limiter la corruption, le contournement des lois et règlements et le harcèlement administratif.
- Signalons toute fois le rôle positif du recensement économique en cours dont la mission est de créer une intelligence économique du secteur formel en Algérie mais qui pourrait aussi avoir un impact positif dans la lutte contre les activités dissimulées en identifiant ses acteurs.

L'économie souterraine algérienne n'est pas une fatalité son évolution est certes importante et rapide mais son intégration dans l'économie globale reste possible si elle repose sur la stratégie économique adéquate.

Références bibliographiques.

Banque Mondiale, 2008.
Rapport de la région MENA,"Doing Business'', rapport N° 45695.
CNES, 2004.
Les exigences de mutation du système d'information économique et sociale, Contribution au débat national, *Projet de rapport. Commission « Perspectives de Développement Economique et Social ».*
CREAD, 2010.
Cahiers du Cread N° 90, *Evaluation de l'économie souterraine.*
El Watan, 2008.
*Supplément économique hebdomadaire, article,"*Quand la corruption devient une fatalité *».*
Friedman E, Johnson S, Kaufmann D, Zoido-Lobatón P, 2000.
Data from: "Dodging the Grabbing Hand: The Determinants of Unofficial Activity in 69 Countries" from Journal of Public Economics, June 2000.
Johnson S, Kaufmann, D, Zoido-Lobaton P, 1998.
Regulatory Discretion and the Unofficial Economy, *American Economic Review, May 1998*
Johnson S, Kaufmann D, McMillanc J, Woodruff C, 2000.
Why do firms hide? Bribes and unofficial activity after communism, *Journal of Public Economics, N°76.*
Kaufmann D, Kaliberda A, 1996.
Integrating the Unofficial Economy into the Dynamic of Post-Socialist Economies, *The World Bank.*
OCDE, 2003.
Manuel de mesure de l'économie non observée, Paris, 2003.

Transparency international, 2011. *Rapport annuel 2011,* ‘’Rapport mondial sur la corruption 2011 ‘’, *Cambridge University Press.*

The Nineteenth Century Colonial Governments in the Gold Coast

الحكومات الاستعمارية في ساحل الذهب خلال القرن التاسع عشر

Tahar ABBOU
University Ahmed Draia Adrar

ملخص:

يتناول المقال تطور نظام الحكم الاستعماري البريطاني في ساحل الذهب منذ وصول البريطانيين إلى المنطقة حتى بسط السيادة على كامل تراب المستعمرة التي باتت تعرف بساحل الذهب البريطاني أو جمهورية غانا حاليا. يتطرق البحث إلى ثلاث نقاط أساسية: أولا وصول البريطانيين (التجار وعناصر الحركات التبشيرية) إلى ساحل الذهب وإنشاء الإدارات الاستعمارية لتسيير وحماية مصالح الرعايا البريطانيين. ثانيا، ردود فعل السكان المحليين على التدخل التدريجي للإدارات البريطانية المتعاقبة في شؤونهم والتي أخذت في البداية أشكالا سلمية كالامتناع عن دفع الضريبة لتتطور إلى إنشاء كنفدرالية الفانتي وتنتهي بمواجهات بين البريطانيين وقبائل ألأشانتي. ثالثا، الظروف السياسية والاقتصادية الدولية التي عجلت بضم البريطانيين للمناطق الشمالية لساحل الذهب وبسطهم للهيمنة الاستعمارية على كامل أراضيه.

Abstract

The article deals with the evolution of British colonial rule in the Gold Coast from the arrival of the British as merchants and evangelists by the seventeenth century until the fall of the whole territory of the Gold Coast under British control by the late nineteenth century. The paper examines three main elements. The first one deals with the arrival of the British and their gradual involvement in the local people's affairs through the different administrations established on the spot to defend British interests. The second element examines the reactions of the local people to British interference in their affairs. Finally, the third element is devoted to the international context under

which the British put the whole territory of the Gold Coast under their control.

Introduction:

The presence of the British in the Gold Coast goes back to the seventeenth century succeeding the Portuguese who were the first Europeans to set foot on the area in 1474. In January 1482, the Portuguese started building a stone-built castle to become the headquarters of the Guinea trade which they had already been carrying on for some few years. The castle was given the name of San Jorge da Mina and from it the place has been called Elmina ever since.[1] The area was later named by the British 'the Gold Coast', a name derived from the fact that gold was widely diffused there[2]. However, the Portuguese were chased by the Dutch in 1637[3] where they themselves built a fort of their own on St. Jago Hill. Under an atmosphere of keen competition for trans-Atlantic slave trade, other Europeans came to the premises to get their share in this trade. The Swedish built the Christianborg Castle in 1652 and a castle in Cape Coast in 1655. Two centuries later, the Dutch had taken over the Swedish possessions before they fell into the hands of the British[4]. It is worth noting that the British had already been controlling the whole coastal area of the Gold Coast, and a number of British missionaries and traders had been working there. As a result of the extension of the religious and commercial activities, the number of the British increased, making the establishment of an official administration necessary to look after their interests.

1. British Involvement

1. 1 The nineteenth century was marked by a steady increase of the British power and jurisdiction in the Gold Coast; during the first two decades of the century, the British forts and settlements were administered by a group of merchants who established two committees one in London composed of three members, and the other in Cape Coast composed of five members under Sir Charles McCarthy's administration despite the local people's refusal to the British involvement in their affairs.

---

[1]- F. W. H. Migeod, '**A History of the Gold Coast and Ashanti**,' *Journal of the Royal African Society*, Vol. 15, No. 59. (Apr., 1916), p. 236

[2] - Charles H. Knowles, **"The Gold Coast,"** ***The Scientific Monthly***, Vol. 25, No. 5. (Nov., 1927), p. 400

[3]- Sean Kelly, "**New Faces for Old Forts**," *African Arts*, Vol. 4, N° 4, (Summer 1974), p. 45

[4] - Ibid., p. 46

1.2 McCarthy's Administration

In 1821 the British government dissolved the Company of Merchants and appointed Sir Charles McCarthy as governor for both Sierra Leone, and the British forts in the Gold Coast became under common administration for the three following decades. Meanwhile, conflicts arose between the Ashanti and the Fanti states on the coast, the main reasons of which were the Fanti refusal to give the Ashanti traders a direct access to the coast to trade with the Europeans, and their support to the rebellions in the Ashantiland. The British could not remain unconcerned by the Ashanti attacks on the Fanti states. The *Ashantehene*, on the other hand, refused to recognize Britain's sovereignty on the settlements under their control; furthermore, he criticized Britain's alliance with his traditional enemy (the Fanti). The resulting situation gave birth to a series of Anglo-Ashanti conflicts that lasted for about seventy years[1]. Since the beginning of the Anglo-Ashanti wars in 1807, British Parliament had been debating the question of keeping and extending settlements on the West African coasts, or abandoning them. Divergent opinions marked the debates between two groups in British Parliament. The group that opposed maintaining and extending the settlements was defending British taxpayers' interests[2]. In contrast, the other group was acting under the merchants' pressure. To settle this question, the British Government sent a number of commissions to investigate on the spot the situation of the settlements and the matter of financing their administrative expenses. While the commissions were inquiring, the British were seeking to decrease the administrative costs in West Africa through the control of all their possessions from their sole colony in West Africa, Sierra Leone[3]. The mission of McCarthy was not easy as he faced two major challenges during his term office: first, providing sufficient means to stop slave trade; second, to ensure safe trade routes for British merchants in West Africa. These two missions added a financial burden to the British Treasury, a fact which led McCarthy to look for new

---

[1] - The Anglo-Ashanti conflict (1807-1874) accounts four main wars, the last of which ended by the defeat of the Ashanti on April 4th, 1874. Source: A. Boahen, Ghana: Evolution and Change in the Nineteenth and Twentieth Centuries, London, Longman,1975, pp. 31-33

[2]- In 1814 the administration of Sierra Leone had cost £ 24,000. Ten years later this amount rose to £95,000. Such a sum was greater than the colony's revenue, and the difference had to be paid by British taxpayers. Source: J. D. Fage, A History of West Africa, Cambridge University Press, 1969, pp. 133-134

[3]- Fage, op. cit., p.133

incomes locally. In this context, he sought an alliance with the Fanti and the Dutch to face the Ashanti's threats, and therefore reduce the administration expenses.

In 1824, the Ashanti launched their first attack on the British settlements on the coast. McCarthy underwent a severe defeat, and was captured and killed. The British reacted by a complete withdrawal of their soldiers from the settlements, in 1828, the British merchants criticized this decision harshly and reminded the Government of its moral commitments, such as their protection and defending their interests. After long negotiations, the British Government agreed to grant an annual subsidy of £4000 to administer only the forts of Cape Coast and Accra.

1.3 MacLean's Administration

In 1829, George MacLean was appointed president of the Council of Merchants in Cape Coast[1], he was not luckier than his predecessor. He inherited a difficult situation marked by the Ashanti threats, in addition to the slave raiders' activities to which he had to put an end. Because of the limited means at his disposal, MacLean tried to create friendly relationships with the other European powers present in the area, on the one hand, and with the southern states and the Ashanti, on the other. He succeeded to achieve his goal through a series of negotiations. As a result, peace and order reigned, and British merchants could reach Kumasi in peace, and therefore trade with the hinterland flourished. MacLean's prerogatives were restricted because of the limited force at his disposal. However, he could abolish some habits and customs[2], which according to him, hampered the progress of the local people.

1.4 Hill's Administration

In 1843, the British government decided to administer officially its forts and castles on the Coast, for that purpose, Commander Hill was appointed as Lieutenant-governor, and MacLean as Judicial Assessor. In fact, this measure aimed at giving legitimacy to MacLean's achievements. Hill managed to bring, at a first phase, seven chiefs to sign a declaration in March 1844, known as the Bond of

[1]- Captain George MacLean took in charge the merchants' problems just after the death of Mc Carthy, but he was not appointed president of the council of British merchants until 1830, see Boahen, op. cit., p. 34

[2]- The customs and habits banned by MacLean included: human sacrifice, slave trading, and raids on traders. See Boahen, Ibid., pp. 38 - 39

1844[1]. In a second phase, ten other chiefs, representing the southern states, joined the treaty. These bonds generated a peaceful atmosphere and safe trade routes; and brought peace to the merchants in their journeys between the coastal trading posts and the Ashanti markets. The resulting favourable situation attracted more merchants, and led British officials to seek more efficient ways to administer their settlements in the Gold Coast. They decided to make them independent of the crown colony of Sierra Leone, because they believed that an administration on the spot could be more efficient than a remote one. The withdrawal of the Danes from the Gold Coast in 1850 was another factor that encouraged the British to establish effective rule. They installed a legislative and an executive councils; the former composed of four members: the governor, the chief justice, the colonial secretary and the officer of the Corps; and the latter of European officials only. This made the British look for new sources of revenue to meet the financial burden of the administration. For this purpose, the British administration took two important measures. The first was the purchasing of the Danes' forts, such a measure allowed the British to get an extra-revenue from duties on goods passing through these forts. Second, the British administration imposed a Poll Tax by an ordinance passed by a legislative assembly of chiefs in April 1852. The revenue expected from this tax in its first year was estimated at £15,000[2], but the sum gathered did not exceed £7,567, to decline afterwards until the collection of tax was completely abandoned in 1861. This complete failure was due to three reasons: first, the local people felt that the money collected was destined to pay British officials' high salaries. Second, the system of collecting tax itself was not well structured. Finally, the resistance of some chiefs in some areas and their refusal to collaborate with the administration affected the collection of tax. Boahen reported in this respect:

Resistance to the tax which began towards the end of 1853 developed into open rebellion first in eastern districts in January 1854

[1]- A " bond " was called as such because it bound the African rulers to protect the rights of individuals and property.

[2]- Boahen gave the mentioned annual amount, while Fage gave an annual estimate of £20,000, but the sum collected actually as given by Boahen was estimated at only £7,500 in the first year. See : Boahen, op. cit., p.42; and Fage, op. cit., p. 140

where the kings and people organised protest meetings in Accra and refused to pay tax[1].

2. People's Reactions

Reactions took different forms, the most important of which was the formation of the Fanti Confederation in January 1868, and the Accra Native Confederation in 1869. The former lasted until 1873, while the latter declined by the same year of its foundation because it was entirely composed of the educated elite. The next important factor behind the declaration of the Fanti Confederation lies in the consequences of the war that broke out between the Ashanti and the British in 1863, and which ended in a severe defeat of the latter. The British Government responded to these losses in 1865 by ordering their troops to withdraw from several parts of the West Coast following the recommendations of the 1865 Select Committee[2]. The Fanti people lost confidence in the British ability to protect them, and thus, adopted the motto 'force lies in unity', and founded the Fanti Confederacy[3] gathering about thirty-three states from the southern region. Besides its political objectives[4], the Confederacy aimed at creating a strong alliance between the southern states to put an end to the repeated attacks of the Ashanti. However, the British saw in this newly born Confederacy a threat to their presence, and arrested its prominent leaders[5], but they were soon released after the intervention of the Colonial Office. The Fanti Confederation succeeded in declaring itself independent from the British protectorate, and elaborated its own constitution in which was a poll tax introduced to cover the administration expenses.

A year after the foundation of the Fanti Confederacy, the Ashanti launched an attack southwards against the allied forces of both the British and the Fanti Confederacy. The Ashanti won its first round, but the British and their allies could change the course of the war thanks to the 2,500 British soldiers, and to a large number of African

---

[1] - Boahen, op. cit. p.46

[2] - Ibid., p.52.

[3]- The most important political objectives of the Confederacy as outlined in Article 8 of its constitution were :
to promote friendly intercourse between all the kings and chiefs of the Fante, to make good roads throughout the confederation and build schools to promote agriculture and industrial pursuit. It also aimed at achieving self-government. Ibid., p. 53.

[5] - The leading members of the Fante confederacy were : W. E. Dadson, J. F. Amissah, J. H. Brew, F. C. Grant, R. J. Ghartey, G. Amissah, and S. Ferguson. Ibid., p. 53

fighters from southern states. Under the command of Major General Sir Garnet Wolseley[1], they achieved a large victory on the Ashanti warriors. They succeeded not only in beating them back, but also in counter invading them and entering Kumasi on February 4th, 1874[2]. Meantime, the British succeeded in preventing the Fanti Confederation from emerging. The British victory over the Ashanti was followed by the withdrawal of the Dutch from the Gold Coast. These factors helped the British to declare their forts and settlements in the Gold Coast and Lagos a crown colony, and the states south the Pra River a Protectorate, in 1874. (see Map 1)

Map1: The British Crown Colony and Protectorate (1874) Source: Boahen, op. cit., p. 58

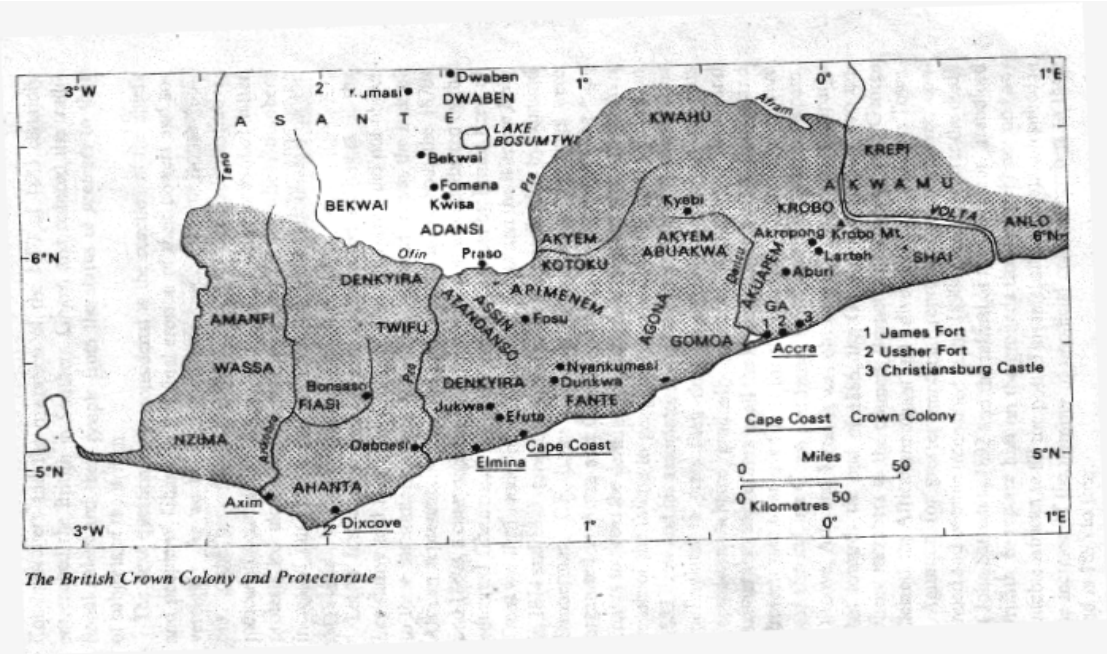

The British Crown Colony and Protectorate

3. Establishment of British Rule

Following the Anglo-Ashanti war that broke out in 1874 and that ended by a severe defeat of the Ashanti, and due to the international context characterized by a radical change in the attitude of the European powers present in Africa towards the acquisition of African territories, the British were compelled to annex Ashanti and the Northern territories. On the other hand, the proclamation of the

[1] - Fage, op. cit. , p.144
[2] - Ibid. , p. 145

protectorate[1] in the southern region of the Gold Coast put the British administration in front of new commitments vis-à-vis their subjects in the colony such as providing facilities in transport, education, medical services, justice and so on, which required more funds. The colonial administration thought of increasing the colony's revenue by imposing duties on imported and exported goods, and by introducing taxes. Such measures required the setting up of political machinery to make it legal and accepted by the local people. Besides, a number of departments were established to put into effect the colonial government's policy. In fact, the government of the colony consisted of a governor appointed by the Colonial Office assisted by an executive council composed exclusively of officials, in addition to a legislative council consisting of both settlers and representatives of the local people whose function was to make laws and control finances, all under the control of the Colonial Office. The people of the Protectorate were governed through their chiefs under the system of indirect rule to reduce the administration cost.

Other measures followed the proclamation of the British Crown Colony and the Protectorate. For humanitarian reasons, and for the promotion of western civilization, the colonial government passed two ordinances in 1874, through which they abolished domestic slavery, and emancipated all slaves in the protectorate. The growing involvement of the British in the Gold Coast went hand in hand with the increasing costs of the administration. So they introduced new taxes and passed the Town Council Ordinance in 1869. The latter aimed at getting revenue from the control and exploitation of forests and mines, and to protect landowners from corrupt speculations. A series of measures including the introduction of the Land Bills of 1894 and 1897, the reestablishment of the Supreme Court and the Executive Council, the operation of the National Jurisdiction Ordinance of 1883, and the appointment of the District and Travelling Commissioners showed that the British were strongly established in the southern region of the Gold Coast, and the people were not considered as mere *protégés* but as subjects[2].

The last quarter of the nineteenth century witnessed an abrupt change in the attitude of the Europeans present in Africa vis à vis the acquisition of African territories. Boahen wrote in this context: The

[1] - The British Protectorate referred to the territory ruled by the chiefs with whom the British signed bonds.
[2] - Boahen, op. cit., p. 61

Europeans abandoned their "sand beach" policy and pushed further inland into the heart of Africa[1].

Generally, historians consider the economic crisis[2] of the last quarter of the nineteenth century as being responsible for the expansionist policy that prevailed among the Europeans at that time. The European interest in the African territories came as a direct consequence of the Industrial Revolution. The latter multiplied unemployment and made the need for raw materials greater. The wide use of machines produced more goods and required more raw materials to which the Europeans had to look for new markets and new sources of raw materials. This led the Europeans to look for new resources outside Europe. In addition, the emergence of new powers such as Germany, the United States, Japan and Russia created new poles of competition in controlling international resources and markets. In other words, the economic difficulties at home incited the Europeans to seek solutions overseas. This situation increased competition between European companies which were backed up by their governments. They all struggled for the same objectives, that is the acquisition of new African territories to control more raw materials and secure new markets for their outputs.

The fledgling French companies in West Africa[3], for instance, could not enter a fair commercial competition with the giant British National African Company. The French and Germans thought of reinforcing their commercial ambitions with protectionist measures in the markets under their control. The new circumstances were then the direct factors behind the sudden change in the attitude of the European powers towards acquiring new territories in West Africa. A. G. Hopkins argued about the reason of the competition for African territories as follows:

"The economic crisis between 1875 and 1900 intensified the antagonism between Britain and France and led to a competition for African territories"[4].

---

[1] - Ibid., p.69

[2] - A. G. Hopkins, **An Economic History of Africa**, London, Longman, 1975, p. 160

[3]- The largest French companies in West Africa were *La Compagnie Française de l'Afrique Equatoriale* founded in 1880, *La Compagnie du Sénégal* and *La Compagnie Française de l'Afrique Occidentale*, which were established in 1881 and 1887 respectively. Ibid., pp. 160-199

[4]- Hopkins, op. cit., p.160

The mentioned changes in the European powers' attitude generated some disputes, which sometimes developed into clashes in different regions of West Africa. These conflicts were quickly settled by agreements between their governments in Europe.

The stressing atmosphere resulting from clashing interests led the European powers present in Africa to meet in Berlin in 1884-85[1]. The objective of the Berlin Conference was to determine the political spheres of influence of each of the European colonial power on the African territories. It also came to legitimize a reality that existed on the ground, at least at that time. The French, for instance, had reached Bamako (600 miles inland from the Senegalese coasts) in 1879[2]. The Conference gave birth to new boundaries between the Europeans' interests in Africa to prevent any possible clash to break out. These boundaries are still the frontiers recognised by the United Nations of the modern states of Africa. It is important to note that the partition of African territories had deep social and political consequences on the African societies. Many tribes and communities were split regardless of their tribal, cultural, and linguistic ties. For instance, the Hausa Community was divided into French Niger and British Nigeria. Benin territory was divided into twenty five per cent as French Benin, whereas the remainder seventy five per cent was annexed to British Nigeria. Politically, the new frontiers resulting from the Berlin Conference are in fact, today like time bombs, as they constitute the origin of conflicts between neighbouring countries.

Imposing 'effective occupation' on African territories in conformity with the resolutions of the Berlin Conference was not easy. It varied from one territory to another for many reasons, the most important of which was the reaction of the local people towards the change brought about by the new system. The British, for instance, found it difficult to handle the situation in the Gold Coast, especially in the Ashantiland and to a lesser extent in the North. The Ashanti continued smuggling in slaves, attacking merchants. The British accused the Ashanti of violating the Fomena Treaty[3] which insisted on

---

[1]- R. Oliver, and A. Atmore, **Africa Since 1800**, Cambridge University Press, 1994, p. 107

[2] - Hopkins, op. cit. , p.162

[3] - The Treaty of Fomena was signed between the defeated *Ashantihene* , Kofi Karikari ,and Sir Garnet Wolseley. It contained four resolutions. First, the Ashanti should pay an indemnity of 50,000 OZ of gold. Second, the Ashanti should renounce all claims to suzerainty over Denkyira, Assin, Akim, Adansi, and *el Mina*. Third, they

keeping safe the trade routes to Kumasi from the coastal trading posts. On the other hand, the British rivals continued their commercial activities on the territories supposed to be under British influence.

However, thanks to their industrial supremacy, the British did not need to impose political domination on African territories to secure markets for their surplus production. Yet, they feared that the French or the Germans would conquer the Ashanti and the Northern territory; hence, they decided to put them under their control, thereby generating great tension among the Ashanti chiefs. The British sent their troops under the command of Sir Francis Scott and R. S. Baden to annex Ashanti by force. They entered Kumasi on 7 January 1896. Furthermore, they sent the *Ashantihene* Prempeh I and his family into exile in Sierra Leone. Four years later, a rebellion broke out, but it was soon crushed thanks to the modern weapons used by the British. Thus, by 1901 Ashanti was officially annexed to the Crown Colony. Some time later, the British peacefully annexed the Northern Territory to give birth to the modern British Gold Coast. (see Map 2)

Map 2: The British Gold Coast

Conclusion*:*

During the nineteenth century, the territory known as the British Gold Coast knew important political changes. It was at that period that modern Ghana was shaped to satisfy British economic ambitions. However, it is worth noting that the British reactions were, to a large extent, to face the challenges posed by the Germans and French. In other words, the British were compelled to do so otherwise they would lose ground to their rivals. In contrast, the British were reluctant as to the acquisition of African territories because of the strong opposition of the British Treasury. Furthermore, on the ground, the strong resistance of the local people significantly influenced the political fate of the colony.

---

should promise to keep the roads to Kumasi open to traders from the coast. Finally, they should abolish the practice of human sacrifice. Fage, op. cit., p. 145

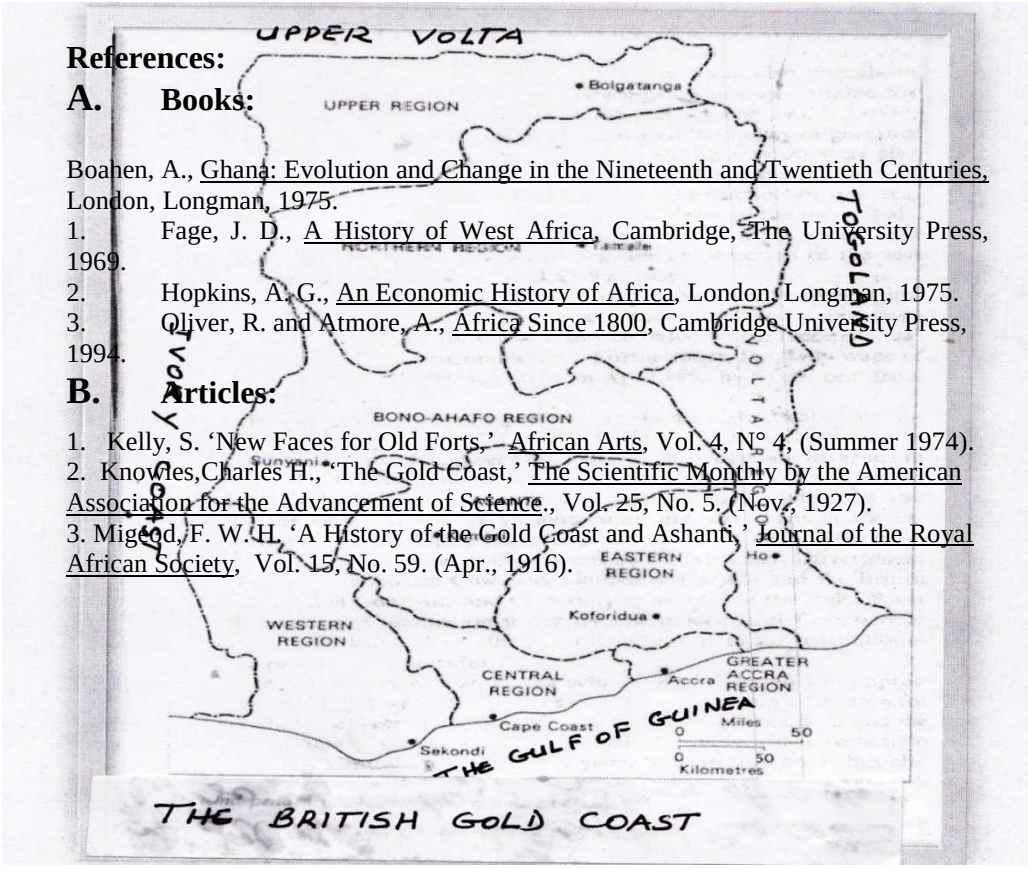

References:

A. Books:

Boahen, A., Ghana: Evolution and Change in the Nineteenth and Twentieth Centuries, London, Longman, 1975.

1. Fage, J. D., A History of West Africa, Cambridge, The University Press, 1969.
2. Hopkins, A. G., An Economic History of Africa, London, Longman, 1975.
3. Oliver, R. and Atmore, A., Africa Since 1800, Cambridge University Press, 1994.

B. Articles:

1. Kelly, S. 'New Faces for Old Forts,' African Arts, Vol. 4, N° 4, (Summer 1974).
2. Knowles,Charles H., 'The Gold Coast,' The Scientific Monthly by the American Association for the Advancement of Science., Vol. 25, No. 5. (Nov., 1927).
3. Migeod, F. W. H, 'A History of the Gold Coast and Ashanti,' Journal of the Royal African Society, Vol. 15, No. 59. (Apr., 1916).

Les dialectes arabes du Touat –Approche sociolinguistique-

Dr. BOUHANIA Bachir
Université Adrar

Résumé

Cet article vise à décrire les dialectes arabes du Touat tout en mentionnant les autres parlers présents tels le Zénète et le Tamachek, qui influent sur ses aspects lexicaux et phonologiques. En particulier, nous focaliserons notre étude sur les réalisations phonétiques des consonnes pures et emphatiques, ainsi que sur le contraste phonologique qui existe entre les phonèmes /❑/ et /ⵇ/ au niveau sémantique du parler local. Sur le plan lexical, il est important de noter la fréquence des noms de places d'origine Zénète dans la toponymie Touatienne.

Notre étude sociolinguistique se résume à vérifier l'hypothèse de William Labov concernant l'emploi de formes standards par les femmes plus que par les hommes, hypothèse qui n'est pas vérifiable en contexte arabe. Pour se faire, nous avons choisi la variable /❑/ et ses deux variantes [❑] et [ⵇ]. Notre échantillon se compose de 08 adultes et de 21 étudiants du département d'anglais de l'université d'Adrar.

الملخص

هدف هذا المقال هو دراسة اللهجة العربية التواتية. كما أنه يتطرق إلى التداخل اللهجي بين التواتية والزناتية والترقية (تاما شيك) التي تؤثر على اللهجة التواتية من الجانبين الفونولوجي والمعجمي. نتطرق بالأخص إلى بعض مخارج الأصوات المرققة و المفخمة منها، و كذا التضاد الذي يميز القاف /❑/ والقاف /ⵇ/ على المستوى الدلالي. على المستوى المعجمي، من الجدير الالتفات إلى العدد الهائل لأسماء الأماكن والتي تعود أصولها إلى اللهجة الزناتية.

أما الدراسة السوسيولغوية، فإنها تتطرق إلى فحص المصداقية العلمية لنظرية الكاتب والباحث الأمريكي وليام لبوف (William Labov) والتي مفادها أن النساء تستعمل الأسلوب المعياري أكثر من الرجال. وبهذا الخصوص، اختير 08 رجال و نساء بالغين زيادة عن 21 طالبا و طالبة من جامعة أدرار كعينة لهذه الدراسة.

INTRODUCTION

Historiquement, le Touat est connu pour être la plaque tournante du commerce caravanier. Les caravanes du sel, de l'or et des esclaves transitaient par cette zone du Grand Sud ou s'y arrêtaient pour vendre, échanger et troquer leurs marchandises. Durant des siècles des milliers d'esclaves sont ramenés du Soudan sub-saharien et vendus dans les souks d'Adrar, Aoulef, Reggane et Timimoun. Ils sont troqués contre les étoffes de Venise, Rome et Damas ; l'or de Sidjilmasa et Ghadamès ; les épices venant du port d'Oran, de Bejaia et d'Alger.

L'arrivée de l'Islam va bouleverser l'ordre social et culturel du Touat. Les Musulmans y trouvent les Juifs exilés de la Maurétanie Tingitane et de la Maurétanie Césarée, et vivant dans des ksours[1] Zénètes en parfaite harmonie avec les natifs de la région. Les Juifs et les Judéo-Zénètes sont localisés dans le Gourara aux environs de Tahtait, Timimoun actuellement, mais aussi à Fenoughil (Tasfaout), Tamest (Lahmar, Ghermianou, Temassekht), Zaouiat Kounta (Takhfift) et Reggane (Ait-Messaoud, Taourirt) dans le Moyen-Touat; de Bouda (El-Mansour, Ghermali) à Tsabit (Kaberten) et Deldoul (Igosten) dans le Touat.

Les Musulmans trouvent aussi des endroits ou seuls des familles d'esclaves sont autorisées à vivre. Tabelbala au sud de Béchar en est un exemple. Dans ce ksar, les esclaves se comptaient par centaines. Leur langue commune, la *Kuriya* apportée du Mali, a disparue. Aujourd'hui, tous les descendants d'esclaves parlent Arabe. Rares sont les familles qui gardent en mémoire la langue de leurs ancêtres tels que les Bambaras, connus pour leurs groupes de danse et chants : les Qarqabous.

Les Arabes atteignent le Touat en trois vagues successives : d'abord les Baramika exilés d'Irak au 8ème siècle, ensuite les Chorfas exilés du Maroc au 10ème siècle et enfin les Bani-Hilal et Bani-Sulaim au 12ème siècle de l'Hégire (cf. Galley 2009).

La variété des races et des langues va créer un mélange linguistique hétérogène caractéristique de cette période de l'histoire du Touat. Dans certaines localités, les ksours sont soit arabophones soit berbérophones (Zénète) ; certains quartiers des villes tels qu'Adrar, Aoulef, Reggane et Timimoun sont habités par des esclaves qui parlent

[1] Les ksours (sing. Ksar) sont des jardins entourés de palissades, servant d'habitations pour les autochtones.

le Songhay, le Bambara ou le Hausa. A Adrar, chef-lieu de la wilaya (province/département), un quartier est habité exclusivement par des Touaregs qui parlent le Tamashek. A Reggane, les Touaregs parlent le Tamahaq, dialecte Tamazight parlé et écrit en Tifinagh (alphabet consonantique).

Dans cet article, nous traitons quelques aspects relevant de la mixité linguistique décrite plus haut. Nous commençons par un aperçu phonologique qui reflète cette mixité au niveau le plus important du dialecte Touati (AZRA). Le lexique permettra de mieux considérer l'impact pertinent de la langue Arabe et du dialecte Zénète sur le vocabulaire local, ainsi que sur la toponymie et la terminologie technique de l'agriculture.

I. Phonologie

Sur le plan phonologique, nous trouvons des traits Hilaliens et préhilaliens (cf. Caubet 1998, Palva 1993) ainsi que des caractéristiques reflétant l'impact des dialectes Zénète et Soudanais. Les systèmes consonantiques et vocaliques ont subi des changements que nous ne qualifierons pas de « surface », car leurs effets ont atteint le niveau phonologique. Il est important de souligner un fait phonotactique sous forme d'épenthèse vocalique nécessaire lors de la présence de deux consonnes en finale de mots.

1.1 Les Consonnes

a) les dentales pures et emphatiques

Les consonnes dentales pures sonores et sourdes ont des reflexes qui illustrent la rencontre des parlers Hilaliens et préhilaliens. /♦/ a deux réalisations phonétiques : affriquées en [♦♦] et assibilées en [♦⬧]. Par exemple,

/♦/→[♦♦] :

Position Initiale	Position Médiane	Position Finale
♦♦♋⇨⬧♓▫● 'transfert' ♦♦♑♋●-♌◆ 'retourne-le' ♦♦❑✌♎♋❍ 'avance' ♦♦♋▫■♓ 'second' ▒♦♋❍■♋●♋▫➶ 'huit mille' ▒♦♋⇨♋𝒸𝓇𝒸𝓇◆●♋▫ ♦ 'malices'	♌★■♦♦-♒♋ 'sa fille' ⬧❍♓▫-♦♦♓ 'mon nom' ●♑♓▫-♦♦◆ ' je l'ai trouvé' ■♋▒♦❍♋■■♋ 'j'espère' ■▒♦♋♌♌♋⌧ 'je suis' ❍♋⬧✍◆●♓▫♦♦ ◆ 'sa responsabilité'	♦♋⇨♦♦ 'sous' ❒♌♋⇨♦♦ 'j'ai gagné' ●⇨♋♑♦♦ ' je rejoins' ❍♓❒♋♦♦♋▫♦♦ 'douches' ●♌♋❒♋&♋▫♦ ♦ 'les barakas' ♓🡻✌➚♋▫♦♦ 'additions'

/♦/→[♦⬩]

Position Initiale	Position Médiane	Position Finale
♦⬩✈▫⊠-◆ ‘son’ ♦⬩⊠✈▫●ⵛ ‘vient’ ♦⬩ⵣⵛⴲⴲ- ⵛ⬩~♦⬩ⵣⵛⴲⴲ-◆ ‘prenez soin’ ♦⬩ⵛⵍⵍⵛ⊠ ‘supervise’ ♦⬩ⵀ❑■ⵀⴻⴻⵛ▫♦ ‘techniques’	⇨ⵛ⌘⌘ⵛ▫❍♦⬩-ⵀ ‘ma ceinture’ ⇨ⵛ⌘⌘ⵛ▫❍♦⬩- ⵛ& ‘ta ceinture’ ♦★♦⬩-◆ ‘je l’ai vu’ ⊠♦⬩-★& ‘ta sœur’	⬩❍ⵛ⊠♦⬩ ‘j’ai entendu’ ❒↗ⵛ⊠♦⬩ ‘j’ai soulevé’ ●⊠ⵛⵍ♦⬩ ‘j’ai joué’ &ⵛ■♦⬩ ‘j’étais’ ⬩ⵛ■ⵛ⬩ⵛ▫♦⬩ ‘années’

La dentale sonore /ⴰ/ est affriquée dans les trois positions. Par exemple /ⴰ/→[ⴰⵛ] :

Position Initiale	Position Médiane	Position Finale
ⴰⵛ⊠ⵌ▫● ‘entre’ dⵛ⬩ⵛ▫ ‘médecine’ ⴰⵛ⊠ⵛ▫⊠ⵛ■ ‘fumés’ ⴰⵛ⬩ⵛ▫❍ ‘éternité’ ⴰⵛⵛⵖ ‘creuse (imp.)’ ⴰⵛ⊠◆▫● ‘entré’	♦★ⴰⴰⵛ-ⵀ▫ⵣ ‘soutiens-le’ ⬩ⵀ▫dⵛ-ⵀ ‘Sire’ ⴻⵔⴰⵛⵀ▫❒ ‘il fait’ ⊠ⵛ■dⵛ-ⵀ▫ ‘j’ai’ ❍ⵛdⵛ⊠ⵌ▫● ‘argent’ ■ⵛ-ⴰⵛ⊠◆● ‘j’entre’	ⵛ⬩ⴰⵀ▫ⴰⵛ ‘nouveau’ ❍ⵛ❒ⴰⵛⵌ▫ⴰⵛ ‘plat traditionnel’

La consonne fricative interdentale /❄/ a deux réflexes phonétiques : [♦] et [⬩]. Le [⬩], allophone du / ♦/, est décrit comme «l’accent d’Aoulef », ville du Tidikelt à plus de 240 kilomètres au sud-est d’Adrar, et dont les Ksours sont habités par des Zénètes et des Touaregs. On peut supposer que cette réalisation phonétique du /♦/ soit due à l’influence des deux dialectes Tamazight : le Zénète et le Tamachek.

/❄/→ [♦] :

Position initiale	Position Médiane	Position Finale
♦●♋▫♦♋ ‘trois’ ♦●♋▫♦♓▫■ ‘trente’ ♦❍♋❒ ‘les dates (fruit)’	★♦♦♋▫■♓ ‘le second’ ★♦♦♋▫●♋♦ ‘le troisième’ &♦♓▫❒ ‘beaucoup’	♌♋⇨♦ ‘recherche’ ■♋⇨♦ ‘sculpture’ ●♦♋⇨♦ ‘sous’

/❄/→ [⬧] :

Position initiale	Position Médiane	Position Finale
⬧♋♌♦♋ ‘preuve’ ⬧❍♋■♐♋ ‘huit’ ⬧♋▫■♓ ‘encore’ ⬧♋▫■♋⬧♓♐♐♋ ‘école secondaire’	❍♋⬧♋●♋■ ‘par exemple’ ⬧♋⬧♋▫♐♋❑ ‘ documents’ ⬧♋▫■♓♐♐♋ ‘une seconde’ ♐❍♋⬧⬧♋● ‘il représente’	⬧♋❒⬧ ‘héritage’ ❍◆⬧♋●●♋⬧ ‘triangle’ ⇨♋❒⬧ ‘labour’ ❍♓⇨❒♋▫⬧ ‘charrue’

Les consonnes /👈, 🡻, 🕐/ sont prononcées [z] dans les trois positions : initiale-médiane-finale. Le /🡻/, d’un autre côté, se limite à la position initiale et médiane seulement.

/🕐/→[⌘]

Position Initiale	Position Médiane	Position Finale
⌘①♒❒ ‘après-midi’ ⌘①●❍ ‘injustice’ ⌘❒①▫➚ ‘circonstances’ ⌘❒♏▫➚ ‘mignon’ ⌘✌☙☙ ‘ombre’	❍⌘✌☙☙♋ ‘parapluie’ ⇨✌⌘✌▫❒♋ ‘civilisation ♐♋⌘♒♋❒ ‘il apparaît’ ■♓⌘♋▫❍ ‘règle, organisation’ ●♋⇨⌘♋ ‘instant, minute’ ⬧♋⌘♓▫➚♋ ‘ fonction’	❍◆⇨♋▫➚♋⌘ ‘officier de police’ ⇨➚✌⌘ ‘apprit’ ●♋▫⇨♋⌘ ‘remarqua’

/ 🡻 /→[⌘]

Position Initiale	Position Médiane
⌘♌✌♦ ‘ajusté’	♦✌⌘●♓▫● ‘illusion’
⌘①⌦➚ ‘faiblesse’	■⌘✌❍ ‘ adhéra’
⌘⌦♏▫➚ ‘faible’	⌦◆⌘⬩ ‘membre’
⌘⇨✌🙰 ‘ria’	⇨⌘♋❒ ‘arriva, assista’

/👈/→ [⌘]

Position Initiale	Position Médiane	Position Finale
⌘①❑ ‘goût’	🤜♋⌘⌘♋▫■ ‘muezzin’	🤜◆⬩♦✈▫⌘ ‘enseignant’
⌘★♌♌♋▫■ ‘mouches’	⇨⌘♋❒ ‘attention’	♒♋▫⌘ ‘ceci’
⌘❒♋▫⌦ ‘mais’	❍♋▫⌘♋ ‘quoi’	(🤜-)♓⌘ ‘si’
⌘🙰♋❒ ‘cita’	♦⌘♋🙰🙰♋❒ ‘se rappela’	
⌘♓🙰❒ ‘mention’	❍♋⌘♒♋♌ ‘dogme, religion’	

b) /❑/ et /♍/

Il est important de noter que les phonèmes /❑/ et /♍/ subdivisent les dialectes arabes en deux classes : les dialectes sédentaires/urbains et les dialectes bédouins/ruraux (cf. Miller 2004 et 2007). AZRA est un dialecte arabe bédouin caractérisé par une utilisation prononcée de la vélaire sourde /♍/[1]. Cependant, la consonne uvulaire sourde /❑/ et sa variante sonore de surface [♍] sont aussi un trait dialectologique d’AZRA.

La rencontre de dialectes urbains, ramenés du nord par les migrants venus d’Alger, Annaba, Batna, Constantine, Oran et Sétif, avec le parler local de nature bédouine (cf. Bouhania 2008; Britain 2009), a donné naissance à un genre de *koinè* basé sur des dialectes arabes de natures et d’origines sociales diverses (cf. Cohen D. 1962). Ceci fait que, actuellement, on trouve deux prononciations différentes dans le parler même des natifs, en particulier les générations juvéniles, des mots avec /❑/ et d’autres avec / ♍/ ayant les mêmes significations. Pour les jeunes locuteurs, l’emploi de la vélaire est un symbole de « prestige », car cette dernière est caractéristique du parler ‘Oranais’ ;

[1] Cf. Caubet, D.1998. “Etude sociolinguistique des traits préhilaliens dans un dialecte en voie d’urbanisation à Fès”. In *Peuplement et Arabisation au Maghreb Occidental: Dialectologie et Histoire.* Caza de Velazquez, Madrid-Zaragoza.165-175.

alors que pour les générations plus mures, l'uvulaire /❑/ est un signe de « prestige » local de « solidarité » avec les natifs de la région (cf. Bouhania 2007a & 2007b).

On trouve /❑/ dans des mots d'origine littéraire et/ou classique. Par contre, la vélaire représente, dans certains cas, un phonème à part entière : /♑/. Pour preuve, il existe plusieurs doublets ou paires minimales qui se différencient sémantiquement par l'absence ou la présence du /❑/ ou du /♑/. Nous citons les exemples suivants en position initiale :

❑✌▫♎♓ 'Cadi'	♑✈▫♎♓ 'finis'
❑✌▫♌★● ' il accepte'	♑♋▫♌★● 'prends soins de'
❑✌●♌ 'cœur de palmier '	♑✌⇧♌ ' cœur'
❑♎♓▫❍ 'vieux'	♑♎♓▫❍ 'pourri'
❑❒♓▫♌ 'parent'	♑❒♓▫♌ ' proche'
❑◆●●♋ 'jarre'	♑✌⇧⇧♋ ' jarre de cuisine traditionnelle '
❑✌❒⊠♌♋ 'bouteille'	♑✌❒⊠♌♋ 'courgette'
▪❑♋● ' gifla'	▪♑♋●'peint'

Position médiane:

⊠◆❑♌♋ 'Destin'	⊠♋♑♌♋ ' pente'
❒♋❑♌♋ 'Nombre de personnes'	❒♋♑♌♋ 'cou'
⬥♋❒❑♋ ' Papier'	⬥♋❒♑♋ 'feuille'
⊠✌❑♎ 'Certificat'	⊠✌♑♎ 'nœud'
⊠❑♋▫❒♋♌ 'Bras d'une montre'	⊠♑♋▫❒♋♌ 'scorpions'

Position finale:

⊠●✌❑ 'Créa	⊠●✌♑ 'apparu, produit'
⊠✌❒❑ 'Origine'	⊠✌❒♑ 'Erg, dune de sable'
📑✌♌♌✌❑ 'Empaqueta'	📑✌♌♌✌♑ 'va t'en (imp.)'
■📑♏▫❑ 'Je suis capable de'	■📑♏▫♑ ' je supporte'
📑✌▫❑♋ 'Fenêtre'	📑✌▫♑♋ 'habilité'
⊠❑♓▫❑ 'Cérémonie religieuse'	⊠♑♓▫♑ 'joyau'
♦■♋❑ 'Pendit'	♦■♋♑ 'frima'
⊠♋▫❑ 'Abandonne ses parents'	⊠♋▫♑ ' fumier de jeunes animaux'
▪✌▫❑ ' Branche d' arbre'	▪✌▫♑ 'jambe'

c) Fusion de /♦/ avec/♠/ et /⌘/ avec /☪/

Un des traits caractéristiques des parlers préhilaliens (cf. Caubet D. 1995, 1998)[1] est la fusion de /♦/ avec/♠/ et /⌘/ avec /☪/. AZRA présente plusieurs exemples de cette fusion :

-/♦/→[♠] et /♠/→[♦]

▪✌▫&❷♠→ ♦♋▫&◆♦♠~ ♦♋▫&◆♠~♠♋▫&◆♠ ‘Sacoche’

❑♋▪♋♌♋→ ❑♋♦♌♋~❑♋♠♌♋ ‘Roseau⇩’

♠♋☪♋❒♋→ ♠♋♎☪❒♋~♠♋☪❒♋~ ♦♋☪❒♋~♦♋♎❒♋ ‘Arbre’

♠♋❍♦ →♦♋❍♠~♠♋❍♠ ‘Soleil’

♠♋☪♋▫⊠♋→ ♦♋☪♋▫⊠♋ ‘Courage’

-/⌘/→[☪] et /☪/→[⌘]

⌘◆☪♋▫☪♋ → ⌘♋▫☪♋ ~☪♋▫☪♋ ‘Bouteille’

⌘♋♦☪ → ☪♘▫☪ ~ ⌘♘▫☪ ‘Deux, paire, époux’

⌘♋♦♋:☪→ ⌘♦♋:☪~⌘♦♋:⌘ ‘Mariage’

⌘♋▫♎♋→ ☪♋▫♎ ‘Encore’

d) Fusion de /☞/ avec /❑/

La rencontre et la cohabitation des Arabo-musulmans et les Zénètes dans les Ksours a laissé des traces sur le plan phonologique. Par exemple, la consonne /☞/ est prononcée [❑] par les Arabes qui vivent à proximité des Ksours Zénètes. Un exemple concret est le Ksar de Tiberghamine dans le Gourara dont les habitants sont de descendance Zénète. Leurs voisins Arabes des Ksours environnant prononcent Tiberghamine : [♦♓♌★❒❑♋❍♓▫■]. De plus, tous les mots contenants un /☞/ sont automatiquement prononcés avec un [❑].

-/☞/→ [❑]

☞◆♌❒♋→ ❑◆♌❒♋ ‘Poussière’

♌☞♋▫●→ ♌❑✌▫● ‘Ânes’

☞♓▫ ♠♦♓▫→ ❑♓▫ ♠♦♓▫ ‘Juste un peu’

☞♋●●♋♂→ ❑♋●●♋♂ ‘Théière’

☞♓♂★♦❑♋♒♦♋♦→ ❑♓ ♂★♦❑♋♒♦♋♦ ‘Dès qu’ils prennent leur café’

●❍♋☞❒♋♌→ ●❍♋❑❒♋♌ ‘Prière du coucher du Soleil’

♂☞♓♦◆▫■♓→ ♂❑♓♦◆▫■♓ ‘Ils me sauvent’

☞♋▫❒♋❑→ ❑♋▫❒♋❑ ‘En difficulté’

[1] Voir en ce sens le travail de J. Heath 2002. *Muslim and Jewish dialects of Moroccan Arabic*. Routledge Curzon Arabic linguistics series, Clive Holes (ed.).

1.2 Les Voyelles

Les voyelles Arabes /♓, ♋, ◆/ et leurs correspondantes longues /♋♋, ♓♓, ◆◆/ sont retrouvées dans le dialecte Touati. Cependant au niveau phonétique leur réalisation est différente des originales. On peut leur ajouter, par exemple [♏, ✈, ★, ❒]. Il est à noter que AZRA contient deux voyelles qui n'appartiennent pas à la langue Arabe : [♘, ♓⇩]. La voyelle [♘] est la réalisation de surface de la voyelle Arabe /◆/, on la retrouve aussi sous sa forme longue [♘▫] correspondant à /◆◆/. Nous pouvons avoir les exemples suivants :

■♘▫⊠ 'type' ⊠♘▫♎ 'bâton' ❍◆♦●♓❍♘▫■ 'Musulmans' ⇨♘♎♘▫♎ 'frontières'

♦♋●♎♘▫✍ 'son fils' ♦♒♘▫♎ 'témoins' ☪♘▫☪ 'deux' ♌♎♘▫❒ 'graines' ❍♋⊠●♘▫❍ 'connu' ❍✈⇨♦♘▫♌ 'compté' ❍♋⊠●♘▫❑ 'créature, créé' ❍♋●♑♘▫■ 'million' ❍♋⊠♘▫■ 'récipient'

♦♋☪⊠♘▫♋★❍ 'on vous encourage' ■♍♘▫● 'je dis' ⊠❒♘▫☪ 'sortie' ■⊠♋⌘■♘▫♒ 'on le stocke' ■⊠♋●●♘▫♒♋ 'on la laisse' ■♎♓❒♘▫♒♋ 'on la fait'

La voyelle nasalisée [♓⇩] prouve qu'il y influence du substrat Zénète sur AZRA. On la trouve dans des noms de lieu tels que 'Inzagmir' [♓⇩⌘★♍❍♓▫❒] et 'Inzeglouf' [♓⇩⌘★♍●◆▫♐] qui sont, tous les deux, des noms d'origine Zénète.

II. Lexique

Dans le vocabulaire Touati, nous rencontrons beaucoup de mots d'origine Arabe, Zénète et Soudanaise ('boubou' (chemise), par exemple). Ils appartiennent à des domaines tels que l'agriculture, la cuisine, les vêtements, et autres. La toponymie, d'un autre cote et comme l'a si bien expliqué A. Basset (1941), est une preuve irréfutable de l'histoire de la localité étudiée. Dans les lignes suivantes, nous nous limiterons à décrire les noms des Ksours du Touat. Ceux-ci se subdivisent en deux : Ksours Berbères (Zénètes) et Ksours Arabes.

2.1 Ksours Arabes et Zénètes

Une simple comparaison entre le nombre de Ksours Arabes et Zénètes dans les trois régions (Touat, Gourara, et Tidikelt) révèle deux tendances majeures. La première est que les Ksours Zénètes sont plus nombreux que les Ksours Arabes. La seconde est que le seule zone ou il n'y a que des Ksours Zénètes est le Tidikelt : 4 sur 4 comme le montre la table suivante :

Table1: Ksours Arabes et Zénètes du Touat Tidikelt Gourara.

Régions	Districts	Ksours	Ksours Arabes	Ksours Zénètes
Tidikelt	Aoulef	4	0	4
Total	1	4	0	4
Touat	Reggane	20	8	12
	Zaouiet kounta	30	15	15
	Fenoughil	27	15	12
	Adrar	38	20	18
	Tsabit	12	08	04
Total	5	127	66	61
Gourara	Charouine	14	3	11
	Aougrout	29	17	12
	Timimoun	39	15	24
	Tinerkouk	7	3	4
Total	4	89	38	51
Total	10	220	104	116

Dans la table1, nous remarquons qu'il y a plus de Ksours Zénètes (n=116) qu'Arabes (n=104). Le plus grand nombre de Ksours Zénètes se trouve au Gourara (n=51), alors que le plus grand nombre de Ksours Arabes est situé au Touat (n=66). On peut aussi noter que la différence en nombre n'est pas très élevée.

III. Sociolinguistique

Le phénomène sociolinguistique que nous allons décrire concerne la langue et le genre (genderlect ou sexlect). Lors de notre recherche, nous avons remarqué que la théorie avancée par William Labov (1966) relative aux particularités du sexe féminin, et qui se résume à l'utilisation de formes standards par la gente féminine, n'est pas vérifiée dans AZRA. Cette théorie a déjà été critiquée par les sociolinguistes Arabes (Sallam 1980; Abd-el-Jawad 1981) et Occidentaux (Parkinson 1985; Haeri 1991, 1996 et 2000, Owens 2001) dont l'argument principal est que ce qui s'applique en Occident n'est pas automatiquement applicable en Orient.

Plusieurs recherches prouvent que, par exemple, l'utilisation de la consonne /❑/ et ses variantes : [❑,☜,&,ϑ] dépendent du sexe des interlocuteurs et des régions concernés. Au Maghreb (Cohen, M. 1912, Cohen, D. 1970 et 1973, Dekkak 1978, Heath 2002, Walters 1994, Rahmouni 1971, Boualem 1990) et au Machrek (Blanc 1960, Schmidt 1974, Sallam 1980, Bakir 1986, Bani-Yasin & Owens, 1987, Holes 1987, Abu-Haidar 1987, Palva, 1965, 1978, 1992, Haeri 1991, Rosenhouse 2001, Gordon & Heath 1998), les recherches sont arrivés au même résultat : les femmes Arabes n'utilisent pas les même formes,

standard ou de prestige. Chaque région du monde Arabe a ses propres spécificités.

Dans le Touat, nous avons fait une recherche allant dans le même sens. Les résultats auxquels nous sommes parvenus vérifient ceux des sociolinguistes de la langue arabe.

3.1 **Echantillon**

L'échantillon de la recherche se compose de huit (08) adultes (5 hommes et 3 femmes) ainsi qu'un autre échantillon composé de vingt-et-un (21) étudiants/étudiantes du département d'Anglais. Les adultes se subdivisent en lettrés (4 hommes), moins lettrés (1 homme/2 femmes), et d'analphabètes (1 femme). Les étudiants se divisent en 12 filles et 9 garçons.

3.2 Procédures

Tous les adultes ont été enregistrés lors de diverses occasions (Aïd, cérémonie de circoncision, etc.), alors que les étudiants ont reçus des questionnaires contenants la liste des 200 mots basiques proposée par Morris Swadesh. Ils ont transcrit ces mots en phonétique selon l'accent de leurs régions respectives.

Les enregistrements des adultes ont été transcrits. Pour les besoins de la recherche, seulement cinq minutes de chaque enregistrement ont été analysées. Les questionnaires ont été corrigés en présence des informateurs concernés, et ensuite analysés.

3.3 Résultats

Les résultats sont présentés en bloc. Les étudiants sont divisés en filles et garçons, et chaque catégorie reçoit un indexe de groupe concernant l'utilisation de la variable et sa variante ❑:[~]. Nous reportons les indexes et les nombres d'occurrence des variantes dans le tableau suivant:

Table2 : Indexes de la variable /❑/ et ses variantes [❑, ,].

Variantes/ Informateurs	❑			indexe
garçons	26	153	4	88
filles	73	147	14	75

Nous remarquons que l'indexe des garçons est plus élevé que celui des filles en ce qui concerne l'utilisation de la variante [ ] de la variable /❑/. Ceci nous permet de dire que les filles utilisent plus la forme standard /❑/ que sa variante de prestige [ ]. Il est aussi évident que les garçons ont une plus grande tendance vers le [ ] que vers le

[❑], car ce dernier est une caractéristique du langage formel alors que le premier caractérise le langage « dur, un peu macho et rude» (Abd-el-Jawad, 1981:176, in Owens 2001:436, traduction personnelle).

Il est important de préciser que la notion de forme standard a sa contrepartie : «prestige ». Dans le cas de la variable /❑/ qui est la forme standard, les formes de prestige sont ses variantes [ʔ, ʕ, &, ❑] qui ont un prestige dans les diverses régions du monde Arabe.

L'ouest Algérien, ainsi que le sud, a pour forme prestigieuse la vélaire [ʔ]. A Tlemcen, par exemple, la forme de prestige des femmes est la glottale [ʕ], alors que celle des hommes est [ʔ]. (cf. Dekkak M.1978). Au Touat, et d'après les résultats obtenus avec les jeunes étudiants, on peut avancer l'hypothèse que les jeunes filles favorisent la forme standard /❑/ a sa variante de prestige [ʔ] qui est préférée par les garçons.

Pour vérifier s'il y a un changement sociolinguistique entre les jeunes et les adultes, une comparaison est faite sur la base des indexes obtenus par les deux catégories. Les adultes présentent les indexes reportés dans le tableau suivant :

Table3 : Indexes de la variable ❑ et ses variantes [❑~ʔ]

caractéristique / speakers	**occupation**	**Index ❑: [❑~ʔ]**
Speaker1	**Agriculteur**	**23**
Sp2	**ménagère**	**95**
Sp3	**Enseignant du moyen**	**75**
Sp4	**Directeur de l'agriculture**	**33**
Sp5	**Fellah**	**28**
Sp6	**Imam**	**00**
Sp7	**ménagère**	**72.1**
Sp8	**ménagère**	**75**

Nous remarquons que les résultats obtenus par les jeunes informateurs ne sont pas complètement vérifiés par ceux de leurs aînés. Les adultes montrent que l'utilisation de la variable /❑/ et sa variante [ʔ] relève du domaine du style employé par le locuteur. Les plus grands index sont ceux des deux ménagères (95 et 75) ainsi que celui de l'enseignant du moyen qui a employé un style colloquial. Donc la variante [ʔ] est plus utilisée par les adultes que sa variable standard.

La comparaison des résultats obtenus par les jeunes informateurs et les adultes prouvent qu'il y a un changement sociolinguistique en cours, '*sociolinguistic change in progress'*, favorisé par une scolarisation libre et par un enseignement Coranique dans les différentes Mosquées et Zawayas. Les résultats montrent aussi que le changement est initié par les jeunes filles et non pas par les jeunes garçons.

Conclusion

Le dialecte du Touat (AZRA) et un dialecte Arabe bédouin marqué par l'utilisation de la consonne vélaire /ɣ/. D'un autre coté, ce dialecte est caractérisé par une phonologie et un lexique qui reflètent une influence Zénète et Soudanaise.

A travers la recherche menée avec de jeunes informateurs et des interlocuteurs adultes, on est arrivé à la conclusion qu'un changement sociolinguistique est en progrès dans le dialecte du Touat. Ce changement consiste en une utilisation plus importante de la forme standard /❑/ par les jeunes filles qui sont, il faut le préciser, des étudiantes universitaires. Donc, leur utilisation de la forme standard est une réflexion de leur statut social. Les jeunes garçons, d'un autre coté, présentent un comportement linguistique normal. Il consiste en une utilisation plus importante de la vélaire [ɣ] à la place de la variable standard /❑/. Les garçons préfèrent la vélaire qui est un signe de dureté et de machisme, alors que la forme standard est un signe de formalisme.

Références

-Abd-el-Jawad, H 1987, « Cross-Dialectal Variation in Arabic: Competing Prestigious forms », Language in Society 10: 359-367.

-Abu-Haidar, F. 1987, « Are Iraqi Women More Prestige Conscious than Men? Sex Differentiation in Baghdadi Arabic », Language in Society 18:471-81.

-Bakir, M. 1986, « Sex Differences in the Approximation to Standard Arabic: A Case study », Al 28:3-9.

-Bani-Yasin, R. & Owens, J. 1987, The Lexical Basis of Variation in Arabic, Yarmouk University, Jordan.

-Basset, A. 1941, 'La langue Berbère dans les territoires du Sud', Revue Africaine, n°85.

-Blanc, H. 1960, « Stylistic Variations in Spoken Arabic: A Sample of Interdialectal Educated Conversation », in Contributions to Arabic Linguistics, C.A.Ferguson (ed.), Harvard Middle Eastern Monographs III, Center for Middle Eastern Studies of Harvard University, Harvard University Press, Cambridge, Massachusetts.

-Boualem, B, « Normes et pratiques linguistiques: Le cas du "Qaf" », in Unite de Recherche en Anthropologie Sociale et Culturelle, Université d'Oran, 1990.

- Bouhania 2007a. *Sociolinguistic and Dialectological Description of Adrar Arabic. Thèse de* doctorat, Université d'Oran Es-Sénia, Algérie.

- 2007b. “Are /q/ and /g/ Standard or Prestige Variants in Touat Arabic (AZRA)?” *La Revue Maghrébine des Langues* n°5, F.Bouhadiba (ed.), *Actes de la 1ère Conférence Internationale sur la Traduction et le TAL*, Avril 9-10, Oran, Algérie.
- 2008a. “The Application of CAT and SAT to an Arabic Diglossic Situation: The Local Radio of Adrar’. *Philologia* 6. Beograd-Serbia.33-43.
- 2008b. “The Anthropological Role of Arabic Sociolinguistics: The Touat Speech Community as an Example”; *Alizés -Revue des Anglicistes de la Réunion* 30. France. 165-180.
-Britain, D. 2009. “Big bright lights” versus “green and pleasant land”?: the unhelpful dichotomy of ‘urban’ versus ‘rural’ in Dialectology ». *Arabic Dialectology*. *In honour of Clive Holes on the occasion of his Sixtieth Birthday*, Enam Al-Wer and Rudolf de Jong (eds.). Leiden, Boston: Brill.223-247.
-Caubet, D. 1998, « Etude sociolinguistique des traits préhilaliens dans un dialecte en voie d’urbanisation à Fès », in Peuplement et Arabisation au Maghreb Occidental : Dialectologie et Histoire, Caza de Velazquez, Madrid-Zaragoza.
-Cohen, D. 1962. “Koinè, langues communes ou dialectes Arabes”. *Arabica* 9. Pp : 119-144.
-Cohen, D. 1970, Etudes de Linguistique Sémitique et Arabe, The Hague & Paris : Mouton.
-Cohen, D. 1973, Variantes, variétés dialectales et contacts linguistiques en domaine arabe, BSLP n°I, vol. LXVIII, Pp.215-248.
-Cohen, M. 1912, Le parler des Juifs d'Alger, Paris, Champion.
-Dekkak, M. 1979, Sex dialect in Tlemcen: an Algerian urban community, PhD thesis. SOAS, London, England.
Galley, M. 2009. Retracing the Path of the Sons of Hilal. *Diogenes* 224:61-78.
-Gordon, M. & Heath, J. 1998, « Sex, Sound Symbolism, and Sociolinguistics », in Current Anthropology, Volume 39, Numéro 4, pp.421-449.
-Haeri, N. 1991, Sociolinguistic Variation in Cairene Arabic: Palatalization and the qaf in the Speech of Men and Women, PhD, University of Pennsylvania.
-Haeri, N. 2000, « Form and Ideology: Arabic Sociolinguistics and Beyond”, in Annual Revue of Anthropology 29:61-87.
-Heath, J. 2002, Muslim and Jewish dialects of Moroccan Arabic, in Routledge Curzon Arabic linguistics series, Clive Holes (ed.),
-Holes, C. 1987, Language Variation and Change in a Modernising Arab State, London: Kegan Paul International.
-Labov, W. 1966, The Social Stratification of English in New York City. Washington DC: Center for Applied Linguistics.
-Labov, W. 1982. « Building on Empirical Foundations », Perspectives on Historical Linguistics, Current Issues in Linguistic Theory, ed. by W.P.Lehmann & Y.Malkiel, 17-92, Amsterdam & Philadelphia: John Benjamins.
-Labov, W. 1990, The Intersection of Sex and Social Class in the Course of Linguistic Change, in Language Variation and Change 2(2):205-54.
-Miller, C. 2004. “Variation and Change in Arabic Urban Vernaculars”. In T. Muraoka and C.H.M. Versteegh (eds.) *Studies in Semitic Languages and Linguistics*, 38 *Approaches To Arabic Dialects*, Leiden-Boston: Brill. 177-206.

-Miller, C. 2007. “Arabic urban vernaculars: Development and change”. In C. Miller, E. Al-Wer, D. Caubet, and J.C.E.Watson (eds.) *Issues in Dialect Contact and Language Variation* Routledge: Taylor and Francis. 1-32.
-Owens , J 2001, Arabic sociolinguistics, Arabica, tome XLVIII, Koninklijke Brill NV, Leiden, The Netherlands.
- Palva, H. 1993, « Beduin and Sedentary Elements in the Dialect of Es-Salt: diachronic notes on the sociolinguistic development », in Actes des premières journées internationales de dialectologie arabe de Paris, collection “Colloques langues’O”, D.Caubet & M.Vanhove (eds.).
-Palva, H. 1992. Artistic colloquial Arabic-Traditional Narratives and Poems from al-Balqa’ (Jordan): Transcription, Translation, Linguistic and Metrical analysis, Helsinki: Studia Orientalia (69).
-Palva, H. 1978, Narratives and Poems of Hesban-Arabic Texts Recorded among the Semi-Nomadic el-‘Agarma tribe (Al-Balqa’ District, Jordan), Orientalia Gothoburgensia 3.
-Palva, H. 1965, Lower Galilean Arabic, Helsinki: Studia Orientalia (32).
- Parkinson, D. 1985, Constructing the Social Context of Communication, Berlin: Mouton.
- Rahmouni, Z. 1971, Remarks about the [qaf] and [ɣaf] in an Algerian Arabic Dialect, in Al Lisaniyyat, Université d'Alger, vol1, n°1, pp.36-38.
- Rosenhouse, J., A Comparative Analysis of Stories Narrated by Beduin and Sedentary Male and Female Speakers, in Journal of Arabic Linguistics 39 (2001), pp.64-83.
- Sallam, A. 1980, « Phonological Variation in Educated Spoken Arabic », Bulletin of School of Oriental and African Studies 43:77-100.
- Schmidt, R.S. 1974, Sociostylistic Variation in spoken Egyptian Arabic: A re-examination of the concept of diglossia, PhD dissertation, Brown University, Providence.
- Walters, K. 1994, « Diglossia, Linguistic Variation and Language Change », in Papers on Arabic Linguistics *VIII*.

Enseignement/ apprentissage du vocabulaire dans une perspective socioconstructiviste

Enseignant: YAHIAOUI Abderrahmane
Maitre Assistant –A -
Université Adrar

Résumé :

Tout élève arabophone qui apprend le français se heurte très rapidement à un obstacle naturel: sa langue maternelle. Les problèmes rencontrés sont alors multiples car cette réaction influe sur tous les domaines linguistiques (lexique, grammaire, syntaxe, phonologie). L'apprentissage d'une langue est généralement comme tout apprentissage, c'est un processus personnel et social, qui se manifeste par la responsabilisation de l'apprenant face à la construction de ses savoirs et à leur utilisation dans des contextes de plus en plus mélangés et compliqués. C'est en avançant dans ce processus que l'apprenant développe progressivement son champ d'autonomie.

الملخص

كل متعلم–معرب– للغة الفرنسية يصطدم لأول وهلة بحاجز طبيعي هو لغة الأم ، إن العوائق التي تعترضه كثيرة و متنوعة لكونها تؤثر على الأقوال اللسانية [المفردات، القواعد، الإعراب و النحو،...]. و يعتبر تعلم اللغة على العموم كأي تعلم آخر، لكونه عملية ذاتية و اجتماعية، يظهر هذا جليا عندما يجد المتعلم نفسه أمام بناء أي معرفة فهو مطالب باستعمالها في سياقات متنوعة و معقدة، و هو بهذا ينمي ذاتيته تدريجيا من خلال هده العملية.

Introduction

L’échec en langues étrangères en général et le français en plus particulier fait partie des objets d’études récentes qui sont très vastes. Ce qui permet aux spécialistes d’aborder ce phénomène social contemporain comme polymorphe et multifactoriel sous différentes manières, car il se situe au croisement de plusieurs disciplines (sociologie, psychologie, pédagogie, etc.) Selon plusieurs sources, dont les données des rapports des inspecteurs, les conseils de classes de fins d’années scolaires, des directeurs d’établissements, des inspections, des

directions de l'éducation, des services de l'orientation, etc., « seulement une moyenne de **37,90%** des collégiens obtiennent leur BEM en fin de cycle moyen[1] ». Il va sans dire que cet échec flagrant est lourd de conséquences, et ce, autant pour les apprenants que pour le système scolaire et pour la société du sud ouest Algérien. Cet échec en quelque sorte, perturbe le fonctionnement naturel de vie en milieu scolaire. En plus, ces forts taux d'échec affectent la crédibilité du système scolaire.

On s'attachera dans ce travail à rappeler *premièrement* qu'un apprentissage réussi ne peut se réaliser sans participation de l'apprenant, faisant partie d'un groupe hétérogène, qui soit motivé et autonome. Ensuite Nous allons tenter de répondre aux questions suivantes : Quelles définitions peut-on donner au processus enseignement/ apprentissage. Qu'est-ce qu'apprendre ? Qu'est-ce qu'apprendre une langue étrangère? Pourquoi apprendre une langue étrangère ?

En *deuxième lieu*, comme tout le monde le sait; parler dans une langue autre que sa langue maternelle requiert un effort de longue haleine, un abandon de son propre cadre de pensée pour en adopter un autre qui peut parfois sembler bien étrange est une acceptation d'examiner différemment le monde autour de soi. De plus, la compréhension et la production en langue étrangère doivent se manifester à la vitesse de la lumière, sans penser, de façon involontaire. Les obstacles à l'acquisition d'une langue étrangère sont innombrables et parfois insurmontables pour certains apprenants. A travers tout cela nous allons nous focaliser sur l'apprentissage du *vocabulaire* parce qu'il permet aux apprenants de mobiliser les connaissances acquises pour comprendre la signification d'un discours. La nature de cette démarche varie en fonction des besoins des apprenants afin d'adopter la stratégie, la méthode et le style d'apprentissage convenable et adéquat. Nous allons voir: le mot, Les mots pleins et les mots-outils, vocabulaire actif et vocabulaire passif.

Nul ne doute que l'apprentissage d'une langue étrangère requière de solides qualités intellectuelles, méthodologiques et avant tout peut-être humaines; et que le rapport de l'être humain envers l'autre et au monde passe par le langage dont *le vocabulaire* en est la partie la plus ambulante et la plus perfectible : ce *vocabulaire* se développe durant toute la vie car jamais l'homme ne cesse d'apprendre, d'utiliser

[1] Direction de l'éducation ; wilaya de BECHAR, résultat du Brevet d'Enseignement Moyen 2008.

ou de comprendre de nouveaux mots. Ces mots ont la "saveur" d'une profession, d'un genre, d'une tendance, d'un parti, d'un travail, d'une personne, d'une génération, d'un groupe d'âge, du jour et de l'heure. Chaque mot a le goût du contexte et des contenus dans lesquels il a vécu.

Problématique.

Depuis quelque temps, une chose m'inquiète de ne pas voir assez de spécialistes prendre la mesure du problème. Et ce qui me frappe le plus dans l'usage de ce dialecte arabo-français (سبيطارفرملي، ليكول، بدرو, بوليسي, جدارمي,)utilisé partout dans la région lieu d'étude, l'entente qui règne entre les interlocuteurs utilisateurs de ce dialecte. La pierre doit être aussi lancée dans ce cas là aux spécialistes. La matière première est déjà là ; « *un français arabisé »,* c'est-à-dire appliquer les règles d'arabe aux items français. Il me semble que cette attitude est problématique pour plusieurs raisons au moins. Il est grand temps de découvrir autres choses, c'est-à-dire une autre culture et méthodes que celles dans laquelle ils baignent déjà.

1. l'APPRENTISSAGE DU FRANÇAIS.

A. Définitions

Il existe de multiples définitions de l'acte d'apprendre et même une multitude de classifications selon des critères très diversifiés. « *On distingue ainsi des apprentissages verbaux ou moteurs, des apprentissages par l'action ou par l'imitation... »*[1] Nous nous limiterons ici à une dichotomie qui se réfère à deux grandes théories d'apprentissage souvent opposées, mais en fait plutôt complémentaires.

B. Apprendre c'est quoi ?

D'un point de vue psychologique, apprendre selon J. Berbaum, « *c'est établir une relation entre un stimulus et une réponse de telle sorte que, lorsque ce stimulus se présente à nouveau le sujet fournisse à nouveau la même réponse. La mémoire y joue un rôle important* [2] *».*

L'apprentissage n'est pas la simple mémorisation et accumulation de connaissances et d'actes ou l'imitation de prototypes, mais un processus de transformation compliqué et mystérieux par lequel un sujet se transforme et généralement s'enrichit psychiquement en

[1] Jean Therer, Styles d'enseignement, styles d'apprentissage et pédagogie différenciée en sciences Informations Pédagogiques n° 40 - Mars 1998

[2] Dictionnaire encyclopédique de l'éducation et de la formation. 1994, p. 70

prélevant de l'information dans son milieu de vie; il permet à l'apprenant de réaliser et d'engendrer des connaissances nouvelles à partir de connaissances antérieures car un apprentissage réussi est un changement de conceptions, consécutif à des confrontations entre des informations nouvelles et le savoir antérieur de l'individu. Apprendre donc, est la capacité pour le sujet à changer de système de représentations. Il implique aussi la capacité d'affronter le non encore maîtrisé.

Donc acquérir, s'approprier des connaissances, construire de nouvelles compétences, modifier sa façon d'agir, de penser, etc. c'est aller de ce que l'on sait vers ce que l'on ignore, du connu vers l'inconnu. En première appréciation, on peut considérer l'apprentissage comme une modification permanente et durable des savoirs, des savoir-faire ou des savoir- être d'un individu, modification dû à l'expérience, à l'entraînement, aux exercices pratiqués par cet individu acteur. Apprendre donc, est un acte particulièrement compliqué. La situation d'apprentissage se construit non seulement à partir d'un milieu spécifique mais interpelle aussi la personne dans ses caractéristiques profondes. L'apprenant construit sa réalité, ou du moins l'interprète, en se basant sur sa perception d'expériences passées' (connaissances antérieures). Celles-ci sont activement construites par lui-même et non passivement reçues de l'environnement; elles ne sont donc pas un reflet de la réalité, mais une construction de celle-ci, parce que nos connaissances du monde se fondent sur les représentations humaines. L'apprentissage d'un individu dépend de ce qu'il sait déjà, et plus il connaît, et plus il peut apprendre. Apprendre signifie non seulement changer son comportement mais aussi, et surtout, changer le sens que l'on donne à son habitude. Ce qu'un individu apprend dépend de ce qu'il sait déjà, et plus il connaît, et plus il peut apprendre. L'acte d'appendre, donc désigne non seulement modifier son comportement mais aussi, et surtout, changer le sens que l'on donne à son expérience. En ce sens, la psychologie cognitive a permis de mieux comprendre le rôle absolument actif joué par celui qui apprend en situation d'apprentissage, tant au plan des stratégies qu'il utilise pour être opérant qu'au plan des représentations qu'elle invoque pour donner du sens à son activité.

En se qui concerne l'apprentissage c'est une construction du savoir qui ne démarre jamais à 'zéro'. Elle part des connaissances antérieures auxquelles on ajoute de nouvelles. Il se fait graduellement et par boucles rétroactives. « *On peut dire que l'humain apprend par couches*

successives, en étant mis en situation plusieurs fois par rapport à un même apprentissage. Il apprend donc en appliquant plusieurs principes. Plusieurs de ces principes ont été mis à jour par les sciences cognitives et sont déjà bien connus ».[1]

L'apprentissage ne se fait pas entièrement à un moment précis. Il est croissant. On apprend par couches successives ou en spirale, en étant mis en situation plusieurs fois par rapport à un même apprentissage (le phénomène du millefeuille ou celui de l'oignon). Comme on parle du traitement de l'information en profondeur, on peut aussi parler d'apprentissage en profondeur (plusieurs couches d'apprentissage conduisant à l'intégration).

L'apprenant de sa part, doit donc traiter l'information pour aboutir à un pouvoir d'action, comme il doit faire des liens avec ce qu'il sait déjà (scaffolding) pour apprendre le nouveau. Il est important donc pour l'enseignant de savoir ce que l'apprenant sait déjà pour pouvoir créer des liens. Ce traitement de nouvelles informations est lié à celles déjà-là. L'apprenant doit sélectionner les informations parmi toutes celles présentées, puis les associer avec celles déjà connues antérieurement, il doit construire une nouvelle connaissance et enfin, intégrer des connaissances dans la mémoire à long terme; comme le mentionne Cécile Delannoy dans son ouvrage " une mémoire pour apprendre"

Les connaissances antérieures agissent comme des filtres de traitement des informations qui déterminent le degré de crédibilité qui sera attribué aux nouvelles informations. Ce filtre pourra même faire en sorte qu'elles soient transformées en connaissances qui ne seront privilégiées que le temps de l'évaluation sommative pour devenir ensuite inopérantes ou tout simplement rejetées complètement.

Pour prendre le virage du succès, il faudrait désormais passer du paradigme de l'enseignement au paradigme de l'apprentissage qui est une activité de l'apprenant qui se construit ses compétences en surmontant des obstacles et en équilibrant ses connaissances antérieures, il est aussi un processus qui n'est jamais linéaire ni simplement ajouté parce qu'il débute dans l'hésitation et doit par conséquent inclure le droit à l'erreur. L'apprentissage bénéficie du mouvement social qui existe dans chaque groupe hétérogène qui a su garder la richesse des différences.

On peut dire que l'apprentissage d'une langue est donc, par nature, un système ambigu : d'une part, elle est ce qui réalise l'être

---

[1] Extrait de Lasnier, **François,** ***Réussir la formation par compétences***, Guérin, 2000, p.159 et suivantes.

humain au plus profond de lui-même, au plan cognitif comme dans son attitude culturelle vis-à-vis du monde. D'autre part, elle est un outil qui satisfait ses besoins en périodes de communications avec les autres en véhiculant ses pensées. Elle est aussi un mécanisme qui permet l'accès à de nouvelles informations et le *scaffolding*[1] de nouvelles connaissances. En plus, elle est l'outil de la pensée. A langue pauvre, pensée pauvre :

- D'une part, parce que nous ne pouvons connaître rationnellement que ce que nous pouvons nommer ; la seule perception émotionnelle ne permet pas d'organiser un savoir et laisse impuissant devant le monde ;
- d'autre part, parce que penser, c'est établir des rapports entre les objets du monde et que cela requiert la maîtrise des structures grammaticales et des figures de style. Beaucoup d'apprenants sont de plus en plus démunis dans ces secteurs : leur langage appauvri les stigmatise et leur interdit l'accès à l'ascenseur social que l'école devrait offrir à tous.

Le mouvement d'acquisition de la langue donc, est extrêmement lié à l'évolution de la personne. Il se réalise à mesure que celui-ci explore, qu'il cherche à appréhender le monde qui l'entoure ainsi que ses propres pensées, qu'il cherche à communiquer ses expériences et ses sentiments. *« Par définition une langue étrangère est une langue qui n'est pas la langue maternelle d'une personne. Elle pourra apprendre cette langue à tout moment de son existence en fournissant plus ou moins d'efforts mettant en jeu toutes les sortes de paramètres : mémoire, intelligence, âge stratégies d'apprentissage, etc.*[2] *»*

Suite aux idées citées ci-dessus, on peut dire qu'apprendre, c'est construire du sens ;et pour qu'un apprenant s'intègre dans le groupe; et intègre, à sa façon, ce que lui propose son enseignant, il faut qu'il se montre actif face à la nouvelle connaissance : car c'est lui qui gère et évalue son apprentissage. l' apprenant peut aussi choisir son parcours, décider du rythme, s'auto-évaluer, il faut qu'il formule des hypothèses, qu'il se crée ses propres règles en mettant en perspective ce que lui

---

[1]Echafaudage. David Nunan Senior Academic Advisor *Global English Corporation September 2005, Scaffolding* is a metaphor taken from the building industry. Physical scaffolds are supporting frameworks designed to prevent a building from collapsing during construction. In instructional programs, scaffolding provides a supporting framework for the learner. It does this in various ways: by reminding learners of what they already know in relation to the learning to come; by simplifying the learning load and learning content; by breaking the learning down into a sequence of achievable steps; by providing models of desired behavior for learners to follow; and so on.

[2] www.langues-africaines.com/.../index.htm. Gérard Poirote (île de la Réunion).

soumet son partenaire enseignant et ce qu'il sait déjà; et cela pare ce que c'est lui qui apprend et personne ne peut le faire à sa place. Et cependant, il peut difficilement trouver seul toutes les données nécessaires à toute modification de conceptions. Le rôle de son enseignant se limite à proposer- comme déjà mentionner plus haut - et mettre en place une pédagogie (socio)-constructiviste pour permettre aux apprenants d'édifier et intégrer les nouveaux savoirs.

Il apparaît clairement qu'apprendre n'est pas un processus de transmission (le maître dit, montre...). C'est surtout un processus de transformation des questions, des idées initiales, des façons de raisonner habituelles des apprenants. L'enseignant cependant peut le faciliter vigoureusement. Pour cela, il doit "faire avec" les conceptions de l'apprenant en permettant leur expression. Il peut aussi "faire contre" en tentant, après avoir fait émerger les conceptions, de convaincre les apprenants qu'ils se trompent ou que leurs conceptions sont limitées. En fait, ces idées pédagogiques renvoient aux spécialistes théoriciens.

L'apprentissage[1] humain repose sur deux grandes fonctions mentales fondamentales, la mémoire et l'attention, dont les capacités sont limitées. La psychologie ajoute et complète : le sujet apprenant n'apprend plus lorsqu'il se trouve douloureusement confronté à ses échecs. Tout occupé qu'il est à essayer de «sauver la face», il ne lui reste plus de capacités attentionnelles pour résoudre l'exercice ou mémoriser les nouvelles informations. Possibilités, limitation et biais cérébraux d'une part, mais aussi interactions sociales, image de soi, et affects d'autre part : l'apprentissage est pour un individu, l'engagement même de tout son être.

Apprendre donc, est naturellement un processus d'ajustement de nos modèles mentaux pour s'adapter à de nouvelles pratiques. Les constructions du sens peuvent au début ne soutenir que peu le rapport avec la réalité, mais elles deviendront de plus en plus complexes, différenciées et réalistes au fil du temps.

C. Enseignement/apprentissage

Pendant très longtemps, jusqu'à nos jours les deux termes – enseignement/apprentissage - n'étaient pas (clairement) différenciés. Quelques définitions sont donc nécessaires. En se qui concerne l'enseignement c'est un processus de communication dont le but est de provoquer l'apprentissage. Par contre, l'apprentissage est un changement personnel qui est lié à un enseignement, qui doit inciter

[1] Gaëtane Chapelle et Etienne Bourgeois, dir, apprendre et faire apprendre, PUF.

une prise en charge de l'apprentissage par celui qui apprend. En ce sens, l'apprenant et l'enseignant sont deux acteurs actifs, c'est un échange qui se produit entre partenaires (interaction).

On peut dire aussi qu'enseigner n'est pas seulement parler comme disent les anglosaxon « teaching is not telling- speak less and listen more » On pourrait même dire qu'un enseignant peut être parfaitement silencieux dans sa classe et être en train d'enseigner dans la mesure où il organise une situation d'apprentissage.

D. Le bon enseignant c'est qui?

Un bon enseignant est donc un organisateur de situations d'apprentissage. En fait, le bon enseignant, c'est celui qui fait du management, c'est à dire qui coordonne les activités de certaines personnes en vue d'atteindre des objectifs dûment définis. Il est un manager et pas simplement un dispensateur d'informations, il n'est pas seulement celui qui sait, mais *« celui qui sait avant ce qui viendra après" .*Il est l'horloger du savoir, le maître du temps, le *" chrono-maître »*

E. Pourquoi apprendre une langue étrangère ?

Difficile d' enfuir actuellement dans un monde ouvert à l'international parce que notre relation au monde et à l'autre passe toujours par le langage. Par utilité, ou pour la satisfaction, articuler une langue étrangère est toujours un plus ajouté au déjà-là. Apprendre une langue autre que la maternelle, est-ce toujours une utilité ? C'est une utilité pour tout apprenant car les parcours sont de plus en plus pénibles et surtout lors des recherches académiques**.** De plus, avec l'ouverture des marchés internationaux, les offices de tourismes désirent offrir de meilleurs services à leur clientèle étrangère surtout dans des régions touristiques du sud ouest algérien. Les employés doivent maîtriser plusieurs langues étrangères, dont le français fait partie. C'est l'une des obligations exigées pour la sélection dans le monde du travail. Comme elle est aussi un contentement pour des personnes désireux voyager. D'autres s'y mettent juste pour partager un même centre d'intérêt, qui est dans son ensemble comprendre les cultures de l'autre.

Pour cette raison parmi d'autres, il faut convaincre l'apprenant que l'apprentissage d'une langue étrangère n'est pas acariâtre et qu'elle est faite pour être parlée ; elle est l'outil unique qui peut satisfaire le besoin humain lors des communication avec les autres en exprimant et véhiculant ses pensées. C'est aussi un instrument qui permet l'accès à de nouvelles connaissances et à leur organisation.

F. Les spécificités de la langue française en tant que première langue étrangère enseignée.

La langue française est une langue très différente de la langue arabe. Comme les apprenants avec les troubles d'apprentissage de la langue française n'arrivent pas, sans aides spécialisées, à acquérir cette langue, ses faits représentent beaucoup de difficultés. Dans tous les plans, grammatical, phonétique, sémantique et pragmatique, l'apprenant exigeant les nécessités distinctives doit anticiper les limites de ses capacités individuelles pour pouvoir apprendre la langue française du moins au niveau acceptable pour transmettre ses messages.

L'enseignant donc, devrait connaître les domaines dans lesquels les apprenants ont des difficultés d'apprentissage afin de les aider en temps d'apprentissage de la langue française. L'apprenant se perd dans les homonymes qui sont les mots qui s'écrivent ou se prononcent de la même façon, mais dont le sens est différent. « On distingue trois types d'homonymes. Les homonymes s'écrivant et se prononçant de la même façon sont appelés homographes et homophones : **boucher (nom) / boucher (verbe).** Les homonymes s'écrivant de la même façon mais se prononçant différemment sont homographes et hétérophones : **fils (enfant) / fils (à coudre).** *"Les homonymes se prononçant de la même façon s'écrivant différemment sont homophones et hétérographes :* ***ver (nom) / verre (nom) / vers (préposition) / vert (adjectif)*** [1]». Comme ces phénomènes sont aussi difficiles pour les élèves « normaux », il est presque sûr que les apprenants déficients commettront des fautes dans tous les sortes d'homonymes cités.

L'apprenant se débat aussi avec les paronymes. *« On appelle paronymes deux mots proches par la sonorité ou la graphie pouvant provoquer des méprises de sens* [2]». Les paronymes provoquent aussi des confusions et erreurs. On distingue les paronymes du même radical différant par leur préfixe, par exemple **: Adhérence/Adhésion**, ou par leur suffixe, **Affleurer/ Effleurer**. Aussi existent-ils les paronymes de radicaux différents qui sont distingués par leur étymologie, leur genre, leur construction syntaxique ou le contexte, par exemple Allocation **x** allocution, amnistie **x** armistice. On peut voir que ces mots sont presque les mêmes ne différant que par une lettre, par un suffixe ou préfixe. Comme les apprenants non-natifs ont souvent des problèmes de

[1] Les homonymes, les guides- ROBERT & NATHAN (vocabulaire) p. 172-173.
[2] Les paronymes, les guides- ROBERT & NATHAN (vocabulaire) p. 182.

distinction et discrimination auditive ou visuelle, ces mots seront très difficiles à apprendre.

Tous ces problèmes peuvent gravement troubler le développement de l'acquisition du français. Il est donc important que l'enseignant de français ait une formation spécifique et continue. Pour que l'enseignant puisse bien s'orienter dans la problématique de l'enseignement de la langue française chez les apprenants avec les difficultés d'apprentissage, il devrait s'efforcer de connaître les difficultés de ces apprenants particulièrement dans les domaines suivants : la prononciation, la grammaire, l'orthographe, le lexique, la compréhension orale et écrite, la production orale et écrite et la rééducation dans la langue française et de les aider en utilisant les exercices proposés dans chaque chapitre des domaines cités. « *Le cours de langue constitue un moment privilégié qui permet à l'apprenant de découvrir d'autres perceptions et classifications de la réalité, d'autres valeurs, d'autres modes de vie… Bref, apprendre une langue étrangère, cela signifie entrer en contact avec une nouvelle culture* » [1]

G. Comment apprendre une langue étrangère ?

Apprendre une langue, comme le résume Louis Porcher, c'est être habile "de distinguer les systèmes de classement à l'aide desquels fonctionne une communauté sociale et, par conséquent, d'anticiper, dans une situation donnée, ce qui va se passer « *c'est-à-dire quels comportements il convient d'avoir pour entretenir une relation adéquate avec les protagonistes de la situation* » [2].

Cependant, comme le souligne Kathleen Julié : « *L'enseignement d'une langue vivante se complique davantage du fait que cette langue n'est pas maternelle. Le terme étranger qui la désigne n'est pas un hasard. Elle peut facilement être ressentie comme une agression* » [3]

L'apprentissage d'une langue tel que le français comme tout apprentissage, pourra se faire à travers de multiples méthodes (pas de recette spéciale) - ce que nous allons voir dans les pages qui suivent- ; il nécessite tout simplement des efforts lors d'acquisition des connaissances car l'apprentissage d'une manière sérieuse écarte l'oubli facile. Le choix de la méthode, donc, se fait selon les intérêts du médiateur ; on ne pas apprendre une langue sans être exposer à

[1] Myriam Denis, in *Dialogues et cultures* n°44, 2000, p. 62.
[2] L. Porcher, in Études de linguistique appliquée n° 69, 1988).
[3] Julié, Kathleen. *Enseigner l'anglais*. Hachette éducation, 1994, pp5-6

elle parce qu'il n'y a pas d'acquisition sans exposition. Par ailleurs, nous savons que tout être humain, sauf cas exceptionnel, est équipé d'atouts pour apprendre une langue. Les spécialistes de l'acquisition parlent de la capacité linguistique dont nous sommes dotés, c'est-à-dire de la capacité à traiter les données langagières, à les analyser, à les stocker.

2. LE VOCABULAIRE.

A. Le vocabulaire

C'est une partie du lexique employé fréquemment par un(e)locuteur(-trice), par tel auteur dans telle ouvrage , par des spécialistes et tels spécialités, on parle ici du FOS (français sur objectif spécifique). Le vocabulaire donc est un ensemble de mots disponibles pour chaque personne.

- Il existe deux types de vocabulaire:

Vocabulaire *passif* / vocabulaire *actif*
Vocabulaire *passif* : Ce que l'on comprend en réception.
Vocabulaire *actif :* Mots que l'on emploie dans le discours parlé ou écrit.

Un mot c'est quoi?
C'est à la fois:
Un signe phonétique (la parole)
Un signe graphique (l'écriture)
Un contenu sémantique (culturel/contexte)

Les deux types de mots:
Les mots *pleins* et les mots *outils.*

a) Mots pleins :

Renvoient à une réalité et à un référent que l'on peut définir. (Table, monter, légume, rouge). En linguistique, un mot plein (appelé aussi "mot lexical", encore que les mots-outils figurent également dans un lexique) est un mot qui a une signification propre, qu'elle concerne une qualification, une personne, un animal, un objet, un concept ou un procès. On trouve quatre catégories de mots pleins: Les adjectifs qualificatifs, Les adverbes, Les noms, Les verbes.

Si les deux derniers sont quasiment indispensables à toute phrase courante, les deux autres (qui sont rattachés) ne sont pas

pourtant insignifiants puisqu'ils donnent des renseignements intéressants (dimensions, couleur, manière de procéder, distance, temps…)

Ces mots sont des mots porteurs de sens, ils permettent de dire de quoi on parle, c'est-eux qui portent les thématiques de discours et renvoient aux objets du monde. L'enseignement apprentissage de ce genre de mots se fait en fonction des stratégies et styles d'apprentissage en se basant sur les types d'apprenant selon *kolb*[1]. Donc lorsque l'enseignant construit une situation d'apprentissage, prépare un exercice, il sera bon pour lui de vérifier que ces mots sont présents ou bien figurent dans l'activité sujet d'enseignement apprentissage; c'est-à-dire ils sont parmi les mots les plus fréquents.

b) Les Mots-outils[2]ou grammaticaux :

Ces mots n'évoquent pas une réalité concrète, même s'ils ont du sens. C'est une catégorie très importante car ils sont utiles quelque soit la nature du discours lu. On s'en sert partout. Donc apprendre à les reconnaitre globalement mène à un perfectionnement rapide en décodage.

En grammaire, un mot-outil ou *mot grammatical*, est une catégorie de mots, dont le rôle syntaxique est plus important que le rôle sémantique. Le mot-outil s'oppose au mot plein (ou *mot lexical*), dont le sens est aussi important que le rôle syntaxique (nom, adjectif, verbe et adverbe).Les mots-outils regroupent des catégories variables (déterminant et pronom), ainsi que des catégories *invariables* (constituées essentiellement par les mots de liaison, coordonnants et subordonnants).Toutefois, pour certains grammairiens, mots-outils et mots grammaticaux ne se recoupent pas. Pour eux, les mots grammaticaux se répartissent entre, d'une part, les mots grammaticaux variables (déterminants et pronoms), d'autre part, les mots grammaticaux invariables (mots de liaison). Pour ces grammairiens, les mots-outils correspondent aux seuls mots grammaticaux invariables, soit, aux mots de liaison (coordonnants et subordonnants)

Les prépositions
Les conjonctions
Les pronoms
Les déterminants

[1] KoIb D. A., The learning-style inventory : self-scoring iventory and interpretation booklet, Boston, Mass., McBer and Company (1ère éd., 1981), 1985

2 Mots outils et mots vides; Wikipédia, dernière modification le -08-2010.

B. **Comment apprendre le vocabulaire ?**

Pour rendre plus facile la conception des activités ayant pour objectif la conduite des apprenants vers un enrichissement, une mobilisation ou une correction lors de l'utilisation du lexique, il convient de rappeler que, de manière schématique, les mots peuvent et doivent s'analyser en se basant sur une variété de dimensions , contrairement aux analyses traditionnelles qui se focalisaient sur la distinction entre l'analyse grammaticale qui consiste à définir la nature et la fonction des mots, de l'analyse logique qui consiste à définir la nature et la fonction proposition. il est considéré qu'il n'existe qu'une seule analyse éventuellement arrêtée à un niveau, et qui porte sur la phrase finie (entre une majuscule et un point final), c'est-à-dire sur un assemblage de mots exprimant une pensée complète, il est édifié selon des règles intangibles que chaque communauté a élaborées (et élabore) sans cesse dans l'acte de communication.

Savoir délier cet assemblage et reconnaitre la nature des mots ou des propositions, la nature des liens qui tiennent ces mots ensemble est le but de l'analyse. Délier un assemblage ce n'est pas le réduire à ses composants inertes mais, au contraire, retrouver les dynamiques qui font " jouer" ensemble ces composants; c'est saisir au plus prés la nuance, les variations infinies de la langue, c'est-à-dire de la pensée.

C. **Pourquoi apprendre le vocabulaire?**

Le « stock » lexical que possède l'homme se modifie et se renouvelle constamment. C'est en étendant son vocabulaire que l'apprenant accroît sa capacité à se repérer dans le monde qui l'entoure, à mettre des mots sur ses expériences, ses opinions et ses sentiments, à comprendre ce qu'il écoute et ce qu'il lit, et à s'exprimer de façon précise à l'oral comme à l'écrit. Cette conquête du langage peut se faire de manière très diverse.

Pendant très longtemps, la seule méthode d'élucider le sens des mots d'une langue autre que la notre a été la traduction interlinguale, c'était le seul refuge "une majorité d'enseignants y tient toujours". Maintenant, il est considéré que ce procédé a des conséquences négatives sur la formation des habitudes d'expression spontanée: la réduction, en tant que procédé d'élucidation du sens des mots étrangers, entre la pensée en langue étrangère, ralentit et retarde la formation des automatismes. C'est pour cela que la psychologie moderne se méfie de la traduction interlinguale comme méthode pédagogique; c'est-à-dire l'éloignement

de l'autonomie qui est l'un des principaux facteurs lors d'un apprentissage fondé sur une approche constructiviste.
La maitrise du langage, et plus spécifiquement celle du vocabulaire est essentielle tant au niveau de l'expression de soi que de la connaissance du monde ou de la participation à la communauté à laquelle on appartient. *« Elle permet de mieux comprendre le monde, de s'informer et réfléchir librement, de mieux comprendre ce qu'on entend ou ce qu'on lit, de maîtriser le sens des mots pour pouvoir les employer à bon escient, pour choisir le plus adéquat, pour éviter d'être mal compris, pour s'exprimer dans la nuance . »*[1]

D. **Quelques dimensions d'analyse de mots**

L'analyse citée ci-dessus indique *la nature et la fonction* des éléments de la phrase. Ces éléments sont des mots, dans la phrase simple, et des propositions dans la phrase composée.
1ère Dimension: Mots en contexte
2ème Dimension: Les catégories de mot
3ème Dimension: Les relations entre les mots
4ème Dimension: La forme des mots

a) **1ère Dimension : Mots en contexte**

Ces mots peuvent être retrouvés DANS:
Les situations de la vie courante/de la vie scolaire.
Exemple: reboisement/tolérance/……// brosse/ craie/maitre/bureau…
Les textes, associés, d'une part, à des situations complexes (ex: le déroulement d'événements) et, d'autre part, à d'autres mots qui les précédent et les suivent.
Exemple : description d'un accident survenu près de l'école/…
Leur *acquisition* et leur *disponibilité* dépendent donc très fortement de ces associations.

Conséquences pédagogiques

Pour une solide mobilisation du vocabulaire on doit tenir compte des situations favorisant la découverte puis l'emploi et le réemploi des mêmes mots dans des contextes différents, on parle ici de la *déconstruction* et la *reconstruction. « Savoir choisir ses mots, trouver le terme juste qui reflète bien sa pensée, suppose que l'on*

[1]Brossard, James, Denat, Chantal, Kervran, Martine **:** Enseigner l'anglais au collège, Armand Colin, Paris 1997**,** p. 3

entretienne avec les mots de notre langue un rapport de familiarité mais aussi que l'on soit capable d'en analyser la forme, le sens et l'histoire . »[1]

Exemple 1 :

Inciter la rencontre du mot "branche"(nous parlons ici de plante)

- A l'occasion d'une promenade dans la forêt (associations avec arbre, chute, feuille); ou bien tout simplement pendant la pratique d'une leçon ayant rapport avec l'objectif visé à l'intérieur de l'école.
- Lors de la collecte de branches de tailles et formes variées (associer avec les noms des arbres). Branche d'olivier, d'abricotier….
- la même chose peut-être faite au cours de choix d'une branche de spécialité.

Exemple 2 :

Le sens des mots est lié au contexte textuel**,** c'est-à-dire le mot a un sens lorsqu'il est utilisé dans un contexte et surtout lorsqu'il est polysémique;

Par exemple**:** le mot OPERATION *:*

- Maths: multiplication, division, addition, et soustraction.
- Chirurgie: peut-être connue si l'enseignant utilise une gravure (audio visual aid).
- Sport: les opérations réalisées au cours d'un match de football.

Si on consulte le dictionnaire on peut trouver que le sens des mots:

- Maintenant: Au moment présent
- Travail: Lieu d'exercice de l'activité professionnelle.
- Frère : Personne de sexe masculin, considéré par rapport aux autres enfants des mêmes parents, ou d'un même père ou d'une autre mère

Les mêmes mots prennent légèrement un sens différent dans la phrase:
"Maintenant, tu es au travail, ton frère est à la maison".

Maintenant : sert à envisager une autre éventualité après avoir pris position. (Remarque d'usage: se place en tète de la préposition qu'il introduit.)

Travail : secteur de l'économie où se négocient l'offre et la demande de l'emploi.

Frère: personne qui entretient aves les autres humains les liens de solidarité et de proximité dus à leur appartenance à une même entité.

Exemple 3 : le sens des mots est lié à leur position dans la phrase

[1] Vocabulaire, les guides, le Robert & Nathan 2007. P. 3

Pour le mot actuellement:
Actuellement, Hocine n'est pas à la maison.
Il n'est actuellement pas à la maison.
Conséquences pédagogiques
- Le contexte détermine le sens des mots et crée l'implicite d'un sens qui n'est pas tout entier dans le mot.
- Le travail sur le sens des mots n'est possible qu'en situation et en contexte.

b) **2ème Dimension :** ***Les catégories de mots***

Les mots sont traditionnellement répartis en 9 catégories fondamentales: le nom, l'article, l'adjectif, le pronom, le verbe, l'adverbe, la préposition, la conjonction et l'interjection. Mais ces catégories varient selon le temps et ne sont pas reconnues par l'ensemble des grammairiens dont les approches différentes ; ces mots renvoient constamment à des catégories, il est très important donc pendant l'apprentissage de veiller à ce que, ces vocables soient associés non à un seul mais à plusieurs exemplaires de la catégorie, permettant à l'apprenant de se construire une représentation catégorielle de la signification du mot.

Un terme générique est un mot qui désigne un ensemble d'objets ou d'êtres vivants. Il a un sens général. Chaque élément de cet ensemble de mots est appelé terme spécifique.; il représente une classe d'objets, d'animaux ou de personnes.
Si on applique les termes cités ci-dessus, on peut tirer la conclusion suivante:

- Les apprenants vont donnés beaucoup d'importance, car ce genre d'activités va leur attirer l'attention. Mais quelles genres d'activités est à proposer?

Exemple: Le canard et la poule sont des oiseaux
Le tableau ci-dessous va nous éclaircir la démarche:

Terme génériques	**Terme spécifiques**
Oiseaux	Canard/Poule…
Commerçants	Boulanger/Epicier…
Arbres	Palmier/Figuier/…

- Pour une solide consolidation, l'enseignant peut travailler sur ce qu'on appelle en anglais le *gap filling* ou *substitutions*, c'est-à-dire remplissage de vides ou substitutions (remplacement)

Conséquences pédagogiques

Si on a l'intention de faire acquérir le terme générique "commerçant" par exemple, les situations réelles à présenter doivent comporter des exemples variés (boulanger, épicier, boucher ...) mis dans des phrases correctes et simples pour l'apprenant surtout lorsqu'il n'est pas natif comme le cas du collégien(e)s résidant au sud ouest du pays, en plus de ça, on peut choisir des situations convenables dans lesquelles on peut rencontrer les mots sujets d'acquisition (marché/ supermarché/ monoprix/ quartier …)

- Le choix d'activités et d'exercices dépend toujours de l'enseignant. Il n'y a pas de recette.

c) **3ème Dimension : Les relations entre les mots**

Les mots entretiennent entre eux des relations dépendant d'autres types : synonymie, homonymie mais aussi appartenance à une même famille morphologique.

Exemple : Le verbe "*grandir*" est morphologiquement associé à "grand/grandeur/agrandir" mais il est aussi relié à son antonyme "petit" lequel est associé à "petitesse/rapetisser"…

Conséquences pédagogiques

Il très important de créer des exercices de consolidation menant les apprenants à rencontrer ces termes dans un même contexte, à les utiliser, de sorte que se constituent progressivement en mémoire des familles de mots. On doit toujours insister sur audiovisuel.

Exemple : Un conte comme celui de l'épouvantail (goule) pourrait relater les aventures d'un jardinier ou d'un nomade dans un vaste désert (termes "petit/petitesse") qui grandirait (termes "grandir/grandeur/agrandir") puis qui pourrait rapetisser (terme "rapetisser").

L'exercice qui pourra servir comme exemple, les antonymes cités ou bien donnés et les dérivés morphologiques ne sont pas présentés de manière formelle et décontextualisée mais introduites dans un discours qui, à la fois, leur donne sens et établit entre eux des associations.

d) 4ème Dimension : La forme des mots

Les mots et expressions peuvent donner lieu à des activités qui se concentrent sur la forme et non plus sur la signification. C'est le cas des situations dans lesquelles l'intérêt se porte sur la recherche de mots qui poétisent ou qui débutent par le même son.

Conséquences pédagogiques

Il sera très important de créer des activités de type métalinguistique qui soutiennent à la fois la préparation de l'apprentissage du système écrit et à dégager une organisation analytique du lexique.

- Pour des définitions linguistiques plus complètes et précises sur l'appartenance des mots il recommander de bien vouloir consulter " *la grammaire d'aujourd'hui*" [1]

E. **Les stratégies d'apprentissage du vocabulaire**

L'acquisition du vocabulaire est certainement sentie par la plupart des apprenants comme peu abordable et, pire encore, comme un véritable effort. Ne pas connaître un mot semble être source d'anxiété en salle de classe. Par contre, le connaître semble toujours être source de fierté.

Par quel processus arrive-t-on à placer dans la mémoire des mots avec leurs règles d'usage de telle sorte qu'ils puissent en être extraits ?

Il y a trois étapes : *« une étape cognitive lors de laquelle on emmagasine consciemment, une étape associative où on assimile progressivement les règles d'emploi et une dernière étape dite d'autonomie où les opérations deviennent automatiques »* [2]

Chez les jeunes apprenants, les réseaux mentaux tendent à se former à partir d'indices sémantiques. Si le lien sémantique ne s'établit pas, le processus d'association formel ne permet pas de fixation partielle en mémoire.

F. **Les facteurs d'apprentissage du vocabulaire**

a. **Le rôle de la mémoire**

La psycholinguistique nous révèle que les progrès seraient plus grands si les mots étaient présentés en liste, assortis d'une définition ou d'une traduction, mais pas intégrale, cela veut dire là où les moyens non pas donné de résultats et ensuite les présentés en contexte. Ainsi on peut utiliser un certain nombre de stratégies mnémoniques qui peuvent être décontextualisées (listes, dictionnaires…), semi-contextualisées (regroupement, imagerie dont le mappage sémantique) et contextualisées (écoute, composition…).

b. ***Le rôle du contexte***

---

[1] F. Gadet, M,Galmiche, Flammarion, Paris, 1986.

[2] Treville, M.C et Duquette, L. : **Enseigner le vocabulaire en classe de langue**, Hachette, Paris, 1996, p. 55

Les connaissances nouvelles s'acquièrent soit implicitement soit explicitement. Chez l'apprenant l'acquisition d'une seconde langue, peut se développer par un enseignement stratégique. Certaines conditions propres à l'apprenant semblent favoriser l'analogie lexicale à partir du contexte : la maturité langagière c'est-à-dire les connaissances lexicales déjà en place (connaissances antérieures), la connaissance conceptuelle des mots, l'aptitude à classer les mots selon leur morphologie et leurs fonctions grammaticales et enfin l'exposition répétée à des mots situés dans des contextes riches.

CONCLUSION

Nous avons, dans cette intervention en premier lieu posé le cadre théorique du travail en tentant de répondre aux questions suivantes : qu'est-ce qu'apprendre ? Qu'est-ce qu'apprendre une langue étrangère ? Pourquoi apprendre une langue étrangère ? Comment apprendre une langue étrangère ? Apprendre une langue étrangère, est-ce toujours une nécessité. En deuxième position, nous avons tenté d'aborder la maîtrise du vocabulaire d'une nouvelle langue qui est absolument nécessaire, et qui est considérée sans doute comme la partie la plus importante du processus d'apprentissage pour de nombreuses raisons.

Il nous semble primordial et nécessaire de citer:

a. évaluation

Au troisième palier, c'est-à-dire au collège, le niveau communicatif et linguistique des apprenants en langue française est fort déplorable. Le déficit constaté est du à plusieurs facteurs dont le principal:

L'absence de bain linguistique écrit et oral (environnement approprié): l'utilisation de la langue concernée, c'est-à-dire le français est médiocre et ne se trouve que dans les salles de cours. En dehors de celles-ci, la langue en question est totalement étrangère. On peut ajouter à cela que certains enseignants ont quotidiennement recourt à l'usage de la langue arabe. Ont ajoute à cela, l'insuffisance du volume horaire hebdomadaire destiner à l'enseignement de la langue française, plus l'inadéquation de certains moyens didactiques mis à la disposition pour l'enseignement/l'apprentissage du français.

b. suggestions

Pour un redressement adéquat de la situation, on propose:

Un recrutement de personnel qualifié qui possède; une compétence communicative savoir écouter (compréhension orale), parler

(expression orale), lire (compréhension écrite) et écrire (expression écrite).

BIBLIOGRAPHIE

1. -Altet M. (1994), *la formation professionnelle des enseignants,* paris, Puf.
2. -Andréa Jadoulle (1967), *La psychologie scolaire,* puf.
3. -Astolfi J.-P. (1992), *l'école pour apprendre,* Paris, ESF éditeur.
4. -Astolfi J.-P. (1993), *placer les élèves en « situations-problèmes ».* Paris, INRP.
5. -Astolfi Jean-Pierre : Quelques logiques de construction d'une séquence d'apprentissage en sciences ,*Aster* ,13 ,Paris (INRP 1991
6. -B. Pierre Humber, *L'échec à l'école : l'échec de l'école ?* DELACHAUX ET NIESTLE.
7. -Barlow Michel (2000), *Le travail en groupe des élèves,* BORDAS.
8. -Berbain,Jean-Marie Monique Caujolle, Christiane Etévé (1999), *Repères pour enseigner aujourd'hui,* UNRP.
9. -Bertrand Ravon(2000), *L' « échec scolaire » Histoire d'un problème public, IN* PRESS EDITIONS.

booklet, Boston, Mass., McBer and Company (1ère éd., 1981), 1985

10. -Boyer Jean-Yves et Lorraine Savoie-Zajc (1997), *Didactique du français, Méthodes de recherches,* Les Editions Logiques.
11. Bréal Michel (1998), *De l'enseignement des langues,* HATIER Formation.
12. -Chester A. Lawson (1971), *Les mécanismes du cerveau humain et l'apprentissage,* Les éditions ESF.
13. -Croisier Monique, Motivation, projet personnel, apprentissages, collection pédagogies, édition ESF, Paris, 1993, p.15
14. -Cyrille Cahen (1996), *Thérapie de l'échec scolaire,* NATHAN *pédagogie.*
15. -Daniel Colardyn (1996), *La gestion des compétences,* puf.
16. -Daniel Marie-France et Michael Schleifer (1996), *La coopération dans la classe,* Les Editions LOGIQUES.
17. -Dictionnaire encyclopédique de l'éducation et de la formation. 1994
18. -G Cohen Elizabeth (1994), le travail de groupe, *Stratégies d'enseignement pour la classe hétérogène,* Les éditions de Chenelière.
19. -G. Cohen Elizabeth (1994), le travail de groupe, *Stratégies d'enseignement pour la classe hétérogène,* Les éditions de la Chenelière.
20. -Gaonac'H Daniel (1990), *Acquisition et utilisation d'une langue étrangère,* HACHETTE.
21. -Jacques.Tardif, *Pour un enseignement stratégique. L'apport de la psychologie cognitive,* Montréal,Éditions logiques, 1992.
22. -Jean Therer," *Styles d'enseignement, styles d'apprentissage et pédagogie différenciée en sciences* "Informations Pédagogiques n° 40 - Mars 1998
23. -Julie, Kathleen. *Enseigner l'anglais.* Hachette éducation, 1994.
24. -Keefe, J-W (1987) Learning Style Theory and Practice. National Association of Secondary School Principals.

25. -KoIb D. A., *The learning-style inventory : self-scoring iventory and interpretation*
26. Lapauw Régis (1969), *éducateurs.…inadaptés,* Editions de l'EPI.
27. -Les homonymes, les guides- ROBERT & NATHAN (vocabulaire)
28. -Les paronymes, les guides- ROBERT & NATHAN (vocabulaire)
29. -L'évaluation des styles d'apprentissage: construction et validation d'un questionnaire contextualisé. Dans *L'Orientation scolaire et professionnelle*, Vol. 24 (4), pp. 403-423.
30. -Marie-José Berger (1994), *Construire la réussite, l'évaluation comme outil d'intervention*, Les Editions de la Chenelière.
31. -Meirieu Philippe (1999), *Apprendre…Oui, mais comment*, ESF éditeur.
32. -Morandi Franc (1997), *Modèles et méthodes en pédagogie*, NATHAN UNIVERSITÉ.
33. -René La Borderie (1998), *Lexique de l'éducation*, NATHAN UNIVERSITÉ.
34. -Si moussa Azzedine (2000), *Internet à l'école : usages et enjeux*, L'Harmattan.
35. -Treville, M.C et Duquette, L. : *Enseigner le vocabulaire en classe de langue*, HACHETTE, Paris, 1996.
36. -Violaine Houdart-Merot (1992), *Des méthodes pour le lycée*, HACHETTE Education.

REVUES

1. Les styles d'apprentissage: des concepts aux mesures. Dans *L'Année psychologique, 95*, pp. 317-342.
2. Significations et developpement ;: QUELLES " COMMUNAUTE"?", Martine Jaubert et Maryse Rebière, in Situation éducative et significations, C. Moro & R. Rickenmann dir, Raison Educatives, De Boeck, 2004, pp. 85-104.
3. Viau, R. (1994). *La motivation en contexte scolaire*. BruxelleDeBoeck. " l'apprentissage est une activité sociale et le langage est son " MILIEU" ", in Balises pour l'enseignement des mathématiques; Y. Mercier & C. Margolinas éds, Grenoble, La Pensée Sauvage (2005), pp.41-56.

Webographie

- Mots outils et mots vides; Wikipédia, dernière modification le -08-2010.
- www.langues-africaines.com/.../index.htm. Gérard Poirote (île de la Réunion).

La langue française ; outil dans l'enseignement/ apprentissage en 1ère et 3ème années architecture (cas de l'université de Béchar).

MAZAR Yamina
Université Adrar

Résumé

Les résultats et les conséquences dégagés du système éducatif algérien ne sont pas vraiment conséquents. Les étudiants d'architecture rencontrent beaucoup de difficultés dans la langue qui est utilisée pour leurs études. Ils ne suivent leurs cours qu'en français.

Au secondaire, les matières scientifiques et techniques sont enseignées en arabe. Une fois bacheliers, ils se trouvent face à une cruelle réalité. Cet apprenant, à la sortie du secondaire, va être face à une autre situation qui est totalement à l'opposé de l'enseignement reçu au secondaire.

Pour comprendre, on a commencé dans le premier chapitre par l'analyse des copies d'évaluation de 1ère et 3ème année architecture, le deuxième est une analyse de typologie des erreurs des étudiants dans leurs prises de notes et la troisième partie est réservée pour l'enquête sur terrain (un entretient et deux questionnaires, le premier est adressé aux enseignants tandis que le deuxième est pour les étudiants).

ملخص

النتائج المترتبة من المنظومة التربوية في الجزائر لم تكن مثمرة على الإطلاق. طلبة الهندسة المعمارية تتلقى الكثير من الصعوبات، فهم يتابعون دروسهم باللغة الفرنسة فقط.

في المرحلة الثانوية تدرس المواد العلمية و التقنية باللغة العربية، فالطالب الحاصل على البكالوريا، يجد نفسه مباشرة أمام واقع صعب. وهذا أنه بعد خروجه من هذه المرحلة يوجد أمام وضعية تعتبر متناقضة تماما للتعليم المأخوذ سابقا.

وعليه بدأنا بحثنا في أول قسمه بتحليل إجابات امتحان طلبة السنة الأولى و الثالثة هندسة معمارية. المرحلة الثانية، تطرقنا لتحليل و تصنيف

نوعية أخطاء الطلبة في أخذهم للنقاط، أما الثالث، قد كان مخصصا للتحري في الميدان (حوار، استجوابين، الأول موجه للأساتذة بينما الثاني موجه للطلبة).

Introduction.

L'apprentissage d'une langue comporte toujours à des degrés divers, un double objectif ; formatif et communicatif. C'est selon la situation et les objectifs immédiats de la formation. On accordera plus ou moins d'importance à l'aspect formatif ou à l'aspect communicatif. Ainsi, en formation linguistique, on distingue souvent les formations de Français à Orientation Générale (F.O.G) et les formations de Français sur Objectifs Spécifiques (F.O.S) .Cette distinction ne repose pas sur la différence à priori de type linguistique ou méthodologique mais sur la conscience plus ou moins précise que les demandeurs de formation et/ou les apprenants ont des situations d'utilisation de la langue cible.

Les étudiants maîtrisent le français pour pouvoir communiquer et l'utiliser tout au long de leurs cursus universitaire. Cette langue a aussi un objectif formatif puisqu'elle enrichit les étudiants intellectuellement, en leur permettant d'accéder à une autre culture, à de nouvelles connaissances.

Les futurs architectes qui ont besoin de la langue française dans le cadre d'activités liées à leur domaine scientifique n'ont pas tous le même niveau. Chacun d'entre eux possède un certain nombre d'idées et d'informations de leur domaine scientifique.

Ils maîtrisent le français pour comprendre les raisonnements qui leur sont proposés et dont ils ont déjà un niveau de connaissance plus ou moins approfondi de leur spécialité. Ces étudiants qui accèdent à une formation scientifique en français veillent effectivement à ce que les cours de FLE les entraînent à réfléchir et raisonner en français afin de faciliter à la fois la compréhension des cours et l'acquisition de méthodes de travail adéquates. Dans ce cas, la langue française est essentiellement un outil conceptuel.

On parle souvent d'expression écrite et compréhension écrite. Mais jamais d'écriture dans le sens graphique du terme (une graphie claire et correctement dessinée). On ne cherche pas l'écriture fleurie mais l'écriture lisible qui rappelle toujours la profession du futur architecte.

La communication et la production scientifique en français ne mobilisent pas une langue particulière. Il n'y a pas une langue différente pour les sciences et techniques, avec un système morphosyntaxique,

des fonctions différentes du français général. S'agit-il de l'acquisition d'un contenu linguistique particulier?

Comme pour toute situation éducative, l'enseignant doit sélectionner ce qui va être utile à l'apprenant, or on ne peut pas répondre à cette question (arbitrairement). Il faut d'abord recueillir des informations sur la situation éducative dans son ensemble ainsi que pour l'apprenant en architecture (cas des étudiants de l'architecture de Béchar). La question que l'on est naturellement amené à formuler est la suivante: Est-ce qu'ils constituent des besoins langagiers particuliers ?

N'oublions pas que lorsqu'on est en situation d'apprentissage linguistique, on est d'abord un individu qui apprend. L'architecte est étudiant et chercheur, ses études ne vont pas obligatoirement déterminer ses besoins.

La démarche est de se demander ce que l'apprenant va devoir effectuer comme tâches, comme activités dans la langue cible et le délai il dont dispose pour y parvenir. Cela veut dire que l'apprenant en architecture a des besoins linguistiques liés à son domaine.

Lorsqu'en revanche, des apprenants savent où, quand et pourquoi ils devront communiquer en langue cible, on parlera de Français sur Objectifs Spécifiques (F.O.S). Les programmes de langue française à l'intention des scientifiques se situent tout naturellement dans cette catégorie. Néanmoins, seule une analyse minutieuse permet de déterminer quand les besoins de formation linguistique sont vraiment liés au domaine et quand se pose le problème d'un contenu linguistique spécifique.

1-La problématique.

Si nous suivons l'évolution historique du système éducatif depuis l'indépendance, celui-ci a connu quatre grandes étapes.
Pendant les années 60, le français était une langue tolérée, considérée comme une langue d'enseignement des matières scientifiques et techniques. Durant les années 70, la langue arabe devient une langue d'enseignement. Elle se met en place à l'école fondamentale et secondaire et redonna au français son statut de véritable langue étrangère enseignée au même titre que d'autres matières.

Les conséquences dégagées de ce système ne sont pas vraiment conséquentes. Les étudiants d'architecture rencontrent beaucoup de difficultés. Ils ne suivent leurs cours qu'exclusivement en français.

Au secondaire, les matières scientifiques et techniques sont enseignées en arabe. Une fois bacheliers, ils se trouvent face à une cruelle réalité. Cet apprenant, à la sortie du secondaire, est face à une

autre situation qui est totalement à l'opposé de l'enseignement reçu, sera-t-il dans une telle posture capable d'assimiler (lire et comprendre) les textes scientifiques en français?

Les étudiants d'architecture de Béchar ne savent pas écrire, et n'expriment leurs idées qu'avec des assemblages mal formés. En 1ère et 3ème année architecture, les étudiants portent en eux le germe d'une scolarité boiteuse et particulièrement en langue française. Sur le plan phonétique par exemple, nous assistons très souvent à une véritable cacophonie.

Les cours, les travaux dirigés et l'évaluation sont faits en français. L'enseignant explique la leçon et l'apprenant est obligé de faire ses recherches dans la même langue. Alors, faut-il être bilingue pour continuer les études supérieures en architecture? Quelles sont les difficultés rencontrées par ces étudiants? Peut-on parler d'une mauvaise formation des enseignants? Et comment tenter pour résoudre ce problème et remédier aux nombreuses carences langagières de ces étudiants? Une formation des enseignants peut elle être bénéfique? Ou bien l'introduction du français dans les matières scientifiques et techniques serait la meilleure solution?

Un double problème est soulevé : le premier, est général; ce sont les difficultés de nos apprenants scientifiques au niveau de la langue française et le deuxième, est spécifique au domaine d'architecture qui est une spécialité qui demande l'outil indispensable de la langue française; tout les modules de cette spécialité sont enseignés en français, et on parle ici du passage le plus difficile de l'apprenant, celui du secondaire à la 1ère année universitaire d'architecture.

2-Étude des copies d'évaluation relevées en 1ère et 3ème années architecture.

L'erreur est considérée comme révélatrice d'un manque ou d'un mauvais fonctionnement susceptible d'entraver ou de gérer le processus d'apprentissage lui-même alors mieux éclairé.

L'analyse des causes des erreurs est importante dans la mesure où elle permet de répondre à des questions aussi importantes que:

- Quelles difficultés rencontrent les apprenants?
- Quels types d'erreurs font-ils?
- Que manque-t-il à l'apprenant: le savoir, le savoir faire ou le savoir être ?ou tout cela?

L'analyse des copies d'examen de 1ère et 3ème année architecture nous mène à chercher, à identifier et à préciser les difficultés de nos étudiants scientifiques. Il faut aussi ajouter que cette analyse est essentielle dans notre travail. Elle nous permet de préciser les différents paramètres qui sont de natures différentes : orthographe, conjugaison et vocabulaire.

Cette analyse nous permet aussi d'adopter une méthodologie du travail qui consiste avant tout à observer ce corpus dans son aspect global; puisqu'il s'agit du domaine d'architecture (la présentation et l'écriture globale de la copie).

Puis, relever les erreurs , les caractériser , les spécifier afin d'essayer d'envisager des solutions adéquates .Car les recherches en didactique ont démontré que l'analyse des erreurs a *un double objectif: «l'un théorique :mieux comprendre les processus d'apprentissage d'une langue étrangère et l'autre pratique : améliorer l'enseignement»*[1] .Ce qui veut dire , théorique; élément fondamental dans le cadre d'une démarche initiée et une importance capitale pour enseigner le français dans le traitement du savoir. Et pratique; c'est celle de notre préoccupation quotidienne dans la relation avec l'apprentissage de cette langue pour préciser la signification des erreurs de nos futurs architectes. L. Porcher dit que: *« tout apprentissage d'une discipline scientifique s'opère par la méditation de la langue et celle-ci ne saurait être considérée comme pure transparence, c'est-à-dire sans influence sur l'apprentissage lui-même […] il n'y a pas de science sans tissu linguistique»*[2].

L'erreur donc, témoigne des difficultés rencontrées par les apprenants, ainsi que leurs compétences langagières.

Les apprenants ne manquent pas d'idées, mais ils éprouvent assez souvent la peine à accepter la richesse des idées à exprimer par écrit, et la pauvreté de leurs moyens linguistiques.

2.1-Présentation globale des copies et analyse.

Les productions d'évaluation analysées sont dominées par un manque de rationalité. L'obstacle majeur de ces étudiants est celui des difficultés qu'éprouvent ces apprenants à maîtriser le code de la langue

---

[1] Corder.P,*"**Que signifient les erreurs des apprenant?"*** **in: Langage**, n°57.mars 1980.

[2]Porcher.L,*"**Quelques interrogations pour demain"***,**in :Transfert de formation**, p.169, 1988.

cible (outil de leurs études) et que nous avons mis en évidence tant au niveau phonographique que morphographique ou morphosyntaxique.

Les apprenants n'arrivent pas parfois à traduire l'idée de ce qu'ils veulent dire dans leurs écrits. Car, comme nous l'avons vu dans cette première partie du travail ; produire un écrit, c'est non seulement donner une forme à une pensée afin de la communiquer, mais aussi essayer de transmettre à des lecteurs des informations, des images, des impressions, nuances comprises, par le seul truchement de signes.

Rédiger, suppose au préalable, une maîtrise du code de la langue cible; à savoir le code orthographique morphosyntaxique. Au niveau des études supérieures en architecture, figurent les définitions à caractères descriptifs .Car un bon apprenant, selon Stern, devrait manifester entre autre traits, *«un style d'apprentissage personnel qui est une approche active face à la tâche d'apprentissage; un savoir-faire technique et surtout des stratégies d'organisation en vue d'ordonner les unités discrètes de la langue cible en un tout cohérent»*[1].

Ces critères qui définissent le bon apprenant, nous ne les décelons que très rarement au niveau des productions écrites .Pour cela, on a choisi d'analyser ce corpus d'évaluation de 1ère et 3ème années architecture.

Nous avons constaté dans la plupart des copies une limitation du travail, les étudiants choisissent le plus simple pour éviter les situations compliquées ; plus les écrits s'étalent en longueur, plus la situation devient plus difficile. Une rédaction courte réduit le taux d'erreurs.

La lisibilité est un très grand problème à part entière, puisqu'il s'agit d'un futur métier d'architecture, un métier qui reflète une personnalité qui se présente à travers son écriture. C'est malheureusement, des copies illisibles, avec des schémas mal faits, sans utilisation de matériaux essentiels du domaine.

Par exemple, des dessins tracés à la main et non avec une règle, pourtant c'est un domaine qui est basé sur l'exactitude et la précision des connaissances. On peut expliquer ce phénomène, par la non volonté des apprenants qui s'explique elle-même par un découragement de leurs parts, parce qu'ils ne maîtrisent pas leurs connaissances à cause d'un problème linguistique. C'est une incertitude qui se manifeste par une illisibilité et par un travail bâclé sans aucune importance. Et ce qui nous

[1] Stern, *"Le profil du bon apprenant "*, cité par Cyr P. et Germain C., dans *"Les stratégies d'apprentissage"*, clé international, janvier 1998.

étonne le plus, c'est l'obtention de bonnes notes qui apparaissent sur les copies des apprenants.

De même, il est difficile de lire ce qui a été rédigé ou pour se concentrer sur la copie et sur sa forme en premier lieu, laissant le fond pour un deuxième. C'est un travail simultané, l'apprenant ne prend pas le temps de contrôler son écriture ni son dessin.

On remarque aussi la non utilisation des signes de ponctuation. Des phrases longues, un paragraphe sans ponctuation et des phrases qui commencent par des minuscules et des majuscules au milieu. Et même s'il existe des signes de ponctuation, on n'aperçoit que la virgule et le point. Ils ignorent totalement la ponctuation et son rôle dans le texte. Un fait qui s'explique par l'apprentissage des années précédentes, ils étaient plus initiés à l'emploi du point et à la virgule.

2.2-Les interférences.

La didactique des langues précise la notion d'interférence qui renvoie aux difficultés rencontrées par les apprenants, elle nous sert aussi pour l'identifier chez les futurs architectes et les fautes qu'ils sont amenés à commettre du fait de l'influence de leur langue maternelle.

Il existe en chacun de nous un phénomène d'assimilation mémorielle qui consiste à modifier ou à créer un élément par limitation d'un modèle logé hors du discours dans la conscience linguistique. On appelle cette forme d'assimilation *(l'instinct analogique)*[1] le concept de l'instinct fait référence bien sûr à un repérage psychologique pour définir valablement la place de l'analyse interférentielle autant que sous ensemble. L'apprenant se met des hypothèses telles que: le système de la langue est-il identique à celui de la langue que je connais déjà? Si différent de quelle nature est-il?

Une langue est parlée avant qu'elle soit écrite et qu'à ce niveau, l'oral a un impact assez fort sur l'écrit. Les difficultés sont très claires car la confusion entre la lettre et le son quand il s'agit d'une langue à graphie complexe tel le français, nous l'avons fréquemment constaté au niveau des copies des apprenants.

2-3-Fautes phoniques et phonographiques (le lexique des mots).

Sur le plan graphique, les sons sont mal transmis sur le papier, Ce sont les fautes d'orthographe constatées dans les copies de 1ère et 3ème années architecture. Notre analyse distinguera les erreurs à

[1] FREI H., "***La grammaire des fautes***", Slatkine Reprints, Genève- Paris 1993 ,p43.

dominantes phonique et phonographique, concernant les homophones et les significations (lexique).

Il est donc nécessaire de mettre le point sur les graphèmes et les phonèmes qui sont spécifiques à la langue française, et les difficultés qui sont la conséquence d'une mauvaise discrimination auditive que l'apprenant traduit au niveau de l'écrit par des erreurs. Aussi, nous a-t-il été donné dans le cadre des copies des fautes du type: (le taux de mortalité est *la n'ecence vivente* sur la population migrante...), ainsi, (les naissances vivantes d'une année *paraport* à la moyenne de population...) ou encore (*dance* type il est aménagé toujours...), ainsi (la démographie est la science qui étudie *la nalyse* de population...).

Ces erreurs sont dues à un apprentissage de l'oral *(réception/reproduction)* et de la transposition de l'oral à l'écrit. Une bonne réception à l'oral est une forme de préparation de l'acquisition d'une forme à l'écrit qui se concrétise par l'apport de la lecture et des activités d'écriture dans le cursus du secondaire. On constate ici l'importance de la relation entre signifiant phonique et graphique et signifié. Car les difficultés que nous avons relevées peuvent éventuellement trouver leurs explications par une mauvaise perception à l'oral qui se traduit par une mauvaise transposition à l'écrit (le passage à l'écrit de la relation langagière orale et scripturale).

2-4-Fautes morphogrammiques (fautes de grammaire):

La recherche de la précision et de l'expression définit et caractérise chaque erreur que nous avons relevée. Evidemment dans cet ordre d'idées, nous avons eu recours à des explications aussi bien intra qu'interlinguales. Alors des exemples tels que : (le taux de mortalité est *la n'ecence vivente* sur la population migrante...), ainsi, (les naissances vivantes d'une année *paraport* à la moyenne de population...) ; C'est la mauvaise transcription des sons et des problèmes de confusion entre le féminin et le masculin tels que : (*un science*, *le pause*, *la mur*, *le personne*,…).

L'absence de l'infinitif en langue arabe, entraîne quelquefois, un transfert négatif vers le français, nous nous retrouvons devant des cas de type: (la place que *doi donne* dans la région...).

Le niveau lexical à propos duquel *Henri Besse* dit*:«un élève qui associe un signifié de sa langue maternelle [...] à un signifiant étranger supposé équivalent d'un signifiant maternel biaise avec le sens étranger et organise en fait la réalité à l'aide de sa propre langue, c'est- à- dire*

qu'il n'apprend pas l'organisation que la langue étrangère impose à la réalité»[1].

Nous remarquons dans ce cas la nette contradiction entre un emploi correcte entre (le féminin / le masculin), et l'emploi du (pluriel/singulier). n'est- il pas du à un relâchement de la part de l'apprenant? Une mauvaise transmission et traduction de la langue arabe à la langue française.

-Emploi de être / avoir.

Nous notons aussi la mauvaise utilisation des deux verbes être et avoir et une confusion grave qui conduit à une difficulté d'accord tel que le participe passé dans: (la science *est développé* grâce au monde...). Ces difficultés sont nettement accentuées quand on sait qu'à ce niveau, l'écrit est plus marqué que l'oral. Car même si elles ne sont pas prononcées, ce qui rend la tâche moins compliquée à l'oral.

-Les fautes de conjugaison.

On remarque à ce niveau de conjugaison aussi, une difficulté qui s'apparaît dans la confusion entre les verbes de 1er, 2ème et 3ème groupes. Et une utilisation d'un faux infinitif du verbe au lieu qu'il soit conjugué tel que: (on *connetre* le taux d'accroissement naturel...) le verbe dans cette phrase n'est pas conjugué, il est utilisé dans son infinitif et encore mal écrit. La question qui se pose maintenant est la suivante: cet apprenant ne sait-il pas conjuguer un verbe au présent de l'indicatif ? Pourtant c'est le temps le plus simple dans la conjugaison dans en français!

On a remarqué aussi dans la plupart des copies de ces futurs architectes, l'ignorance des règles de la conjugaison, notamment le verbe (*étudier*), et l'erreur collectif était: (la démographie est une science qui *étude* les populations humaines...). L'hypothèse qu'on peut supposer ici est une confusion de la conjugaison du présent de l'indicatif du 1er et 2ème groupe. L'apprenant va se dire que le verbe (*étudier*) est un verbe du 1er groupe et la terminaison de la 3ème personne au singulier (*e*). Il a déduit alors, qu'il est impossible qu'elle soit (*ie*) parce que le (*it*) est la terminaison de la 3ème personne au singulier du 2ème groupe, donc il a utilisé le (*e*).

Ainsi une confusion entre la préposition (*à*) et la conjugaison du verbe avoir avec la 3ème personne au singulier (*a*). On remarque aussi

[1] Besse.H, *"Revue de phonétique appliqué"*, n°23, p6.

dans la plupart des copies l'omission de préposition (*à*) tel que: (c'est une image statique fournie a un moment donne par un recensement...), ainsi (le rapport des décès d'une année par rapport * la moyenne...). L'absence de l'accent de la préposition (à) qui s'explique par la méconnaissance de la règle, et qui est remplacée par le verbe avoir.

Comme déjà constaté, certains cas d'erreurs relevées de copies d'évaluation demandaient plus d'explications étoffées. D'autres dont la source était apparente expliquaient, par eux-mêmes, pourrait-on dire que dernier cas est un indice fort révélateur de connaissances antérieures mal acquises ?

Il est reconnu que dans le cadre de la pratique de l'écrit, circonstances et consignes influent d'une façon générale sur les écrits que les apprenants produisent. Mais bien que leur rôle soit déterminant, circonstances et consignes ne peuvent, seules, donner à l'apprenant une maîtrise suffisante de ses moyens d'expression. Si l'écrit est un discours marqué par la rationalisation, il doit obéir dans sa conception, à une certaine régularité distributionnelle, sémantico-syntaxe et pragmatico-discursive. Cela n'était pas suffisamment perceptible au niveau des écrits que nous avons analysés.

3- Études de la prise de notes chez les étudiants de 1ère et 3ème années architecture.

Nous avons remarqué que les erreurs relevées dans l'analyse des copies d'évaluation étaient les mêmes lors de l'analyse de prises de notes de ces étudiants. Ce qui veut dire, que la typologie d'erreurs et sa démarche étaient les mêmes à deux niveaux, lexique et grammaire.

Les erreurs à dominante morphogrammique, nous placent dans une situation où leur appréciation nous conduit à évoquer le problème de la non application de règles grammaticales qui suivent l'apprentissage issu du secondaire (u niveau du genre, du nombre ou des flexions verbales).

Nous ne pouvons évoquer un écart dans la réécriture d'un verbe, d'un accord mal ajusté, d'un participe ou encore d'un emploi erroné d'une préposition sans tenir compte du contexte ou du cadre formel dans lequel se réalisent ces opérations. D'autres types d'erreurs constatés, concernant les mots contenant les lettres non fonctionnelles, mais, présentant un degré minimal de gravite, si le critère d'appréciation se réfère à la cohérence du système graphique.

4-Enquête sur le terrain d' (enseignement/apprentissage) de 1ère et 3ème années en architecture.

L'acquisition d'une compétence de communication à l'écrit dans le cadre d' (enseignement/ apprentissage) du cursus d'architecture fait en langue française nécessite, comme nous venons de le voir une réflexion et une préparation fort judicieuse qui doivent impliquer aussi bien l'enseignant que l'étudiant. Il doit être un penseur, « expert » en contenu : il tient compte non seulement des connaissances antérieures des étudiants, de leurs perceptions, de leurs besoins, mais aussi des objectifs d'un programme et des exigences des taches proposées. Il doit s'assurer que ce qu'il met à la disposition des étudiants est adéquat et pertinent en vue d'assurer un transfert des connaissances. En tenant compte de degré de difficultés des taches avec lesquelles l'étudiant doit pouvoir interagir d'une façon significative, l'enseignant doit déterminer lui-même les actions nécessaires et s'assurer de son utilisation effective.

Sa tâche après-coup consistera à voir dans quelle mesure ses objectifs ont été atteints. Or, il s'avère dans la réalité que les enseignants en général, et particulièrement ceux qui ont à charge des étudiants de 1ère et 3ème années architecture n'ont pas été habitués à intervenir au niveau du programme et de l'évaluation pour adapter, réaménager, garder ou supprimer des programmes, des notes ou des concepts. Leur rôle est d'être totalement dépendant aussi bien de structures méthodologiques du programme. Les enseignants se sentent pleinement attachés sans pouvoir le juger encore moins y introduire des modifications tant au niveau de la transmission que de la progression. L'étudiant doit également être pleinement impliqué dans ce processus, car il est le centre d'intérêt autour duquel s'organise toute l'activité, la réussite dépendra pour une grande part de sa participation dans son processus de formation.

5- Synthèse.

Ces productions analysées, étaient dominées par un manque de rationalité. L'obstacle majeur à la réalisation de cette première partie du travail fut incontestablement les difficultés qu'éprouvent ces apprenants à maîtriser le code de la langue cible (outil de leurs études) et que nous avons mis en évidence tant au niveau phonographique et morphogrammique.

Les apprenants n'arrivent pas parfois à traduire l'idée de ce qu'ils veulent dire dans leurs écrits. Car comme nous l'avons vue dans cette première partie du travail ; produire un écrit, c'est non seulement donner une forme à une pensée afin de la communiquer, mais aussi essayer de transmettre à des lecteurs des informations, des images, des impressions, nuances comprises, par le seul truchement de signes.

Nous avons fait une recherche de précision et de l'expression qui définissent et caractérisent chaque erreur que nous avons relevée. Evidemment dans cet ordre d'idées, nous avons eu recours à des explications aussi bien intra qu'interlinguales. Certains cas d'erreurs relevées de copies d'évaluation demandaient plus d'explications étoffées. D'autres dont la source était apparente expliquaient, par eux-mêmes, pourrait-on dire que dernier cas est un indice fort révélateur de connaissances antérieures mal acquises ?

L'ensemble du corpus que nous avons analysé se dégage l'idée que pour chaque cas, l'étudiant a l'intuition de ce qu'il veut exprimer mais qui lui font défaut, à des degrés divers, une pensée claire, des connaissances plus étoffées et la communiquer clairement.

Conclusion

On a relevé les carences langagières ans les copies d'évaluation et modèles de prise des notes des étudiants en architecture. Leurs interprétations non aisées étant donné que l'apprenant peut se tromper par confusion sur les sons, sur les formes et sur les structures syntaxiques, mais aussi sur les relations sémantiques établies entre les mots.

Les fautes observables peuvent aussi être *«des symptômes de processus d'organisation instables, de système intériorisés provisoires, qui tentent de devenir une connaissance cohérente. Nous abordons là les spécificités de ce qu'on appelle à l'instar des didacticiens; l'interlangue par son instabilité, sa perméabilité, sa fossilisation, sa régression et enfin sa simplification.»*[1].

Alors, l'écrit est un discours marqué par la rationalisation, il doit obéir dans sa conception, à une certaine régularité linguistique, chose qui est absente chez les étudiants d'architecture. Pour cela, il est difficile qu'ils puissent continuer leurs études du moment qu'ils ne maîtrisent pas la langue française qui est un outil essentiel. Cet

[1] Besse.H/Porquier.R,*"Grammaire et Didactique des Langues"*, Chap10, p216.217.

apprenant qui est censé posséder certaines connaissances ne les possède pas finalement.

L'écrit est présent dans la vie quotidienne de l'étudiant à travers les cours, les livres à la bibliothèque, la recherche et la documentation fonctionnant dans le cadre pédagogique. Pour cela cet enseignement donné en langue française nous semble insuffisant, la pratique de l'écrit souffre de lacunes au niveau des règles syntaxiques qui structurent la langue française.

Nous ne pouvons négliger les apprentissages de la langue française au domaine d'architecture en Algérie. A ce propos, nous sommes tous conscients du rôle non négligeable que joue cet outil dans le perfectionnement des compétences de ces études. Donner des cours de formation du français scientifique d'architecture quelque soit pour les enseignants ou les étudiants pour éviter les lacunes langagières. Avoir aussi un module de français de spécialité dans le but de faciliter la tache des enseignants des modules d'architecture.

Bibliographie

Ouvrages théoriques.

1). BACHLARD G., *"Le nouvel esprit scientifique"*, Paris, Alcan, 1937.

2). BACHELARD G., *" La formation de l'esprit scientifique"*, Paris, Univ, 1983.

3). BESSE H./PORQUIER R.,*"Grammaire et didactique des langues"*, Hatier Didier, 1993, cap.10, p.222.

4). BOURDEAU P., PASSERON A., *"La production"*, Paris, Minuit, 1970.

5).Bourdieu P., *" L'opinion publique n'existe pas "*, Paris, Minuit,1980.

6). BUFFIN,*"Moyens d'expression de la durée et du temps en francais"* ;cité par : Frei.H, in *"La grammaire des fautes"*.

7). CANGUILHEM G., 1957, réfère ici à BACHELARD G., *"La philosophie du nom"*, 1938, et *"La formation de l'esprit scientifique"*, 1986.

8).CHARTIER A.M., DEBLAYE J. et JACHIMOWICZ B., *"Lectures partagées et lectures déclarées",Réflexions autour d'une enquête sur les lectures d'étudiants"*, IVFM, in FRAISSE E.,"Les étudiants et la lecture",Paris,PUF ,1993.

9). CYR P. et GERMAIN C., *"Les stratégies d'apprentissage"*, Clé international, chap.7, 1990. P.108.

10). FREI H., "*La grammaire des fautes",* Slatkine Reprints, Genève- Paris 1993.

11). KINTSCH W., *"Information, accretion and reduction"*, in *"Text processing inferences, discours Processes"*, 1993, n° 16, P.193-202.

12). LE BRAS F., *"Comment prendre des notes"*, Alleur, Marabout, 1992.

13). PORCHER L.,*"Quelques interrogations pour demain"*in Transfert de formation, 1988.

14). PEREC G., *"Les choses"*, Julliard, 1965.

15). RENTER Y., *" Pour une autre pratique de l'erreur",* in Pratiques, Metz : c resef, 1984.

16).STERN H., *"Le profil du bon apprenant "*, cité par Cyr P. et Germain C., dans *"Les stratégies d'apprentissage"*, clé international, janvier 1998.

Revues spécialisées.
17). BESSE H., *"Revue de phonétique appliqué"* n°23, p6.
18). CORDER P.,*"Que signifient les erreurs des apprenant?"* in: Langage, n°57.mars 1980.
19). HULOT H., "*Enseignement du français et linguistique*", chap.2 : la phonétique ; son rôle fondamental dans la pédagogie des premiers apprentissages, coll. Linguistique, Armand Colin.

Dictionnaires.
20). Dictionnaire encyclopédique des sciences du langage, DUCROT /TODOROV, Essais.
21). Dictionnaire de didactique des langues, COSTE/GALISSON, Paris/ Hachette ,1976.
22). Dictionnaire Le petit Rober ,1

Editorial Guidelines:

The review of *El-Hakika* is dedicated for the publication of any excellent scientific contribution in the **humanities** and **social sciences** as long as such contributions comply with the following guidelines:

1- Any submitted draft has to be an original contribution in its respective discipline.

2- Contributions are accepted either in Arabic, English or French

3- A contribution has to be new and never submitted to (or under consideration by) another review. This has to be ensured via a signed contract clarifying the legal parts of each party involved (the editorial board of the *El-Hakika* on the one hand, and the potential contributor on the other)

4- All submissions undergo scientific peer-reviewing (however high the academic position of the contributor)

5- Drafts has to be submitted electronically or sent in 3 copies to the postal address of the review

6- A C.V. has to be attached to the proposed submission, indicating clearly the academic position, affiliation, phone number and email, etc...

7- Any given submission has not to exceed 20 pages in length and never below 10.

8- Each submission has to include 2 abstracts: one in Arabic, the other in a language different than the language of the research. Each abstract has not to exceed 8 lines maximum .

9- In case the language of the proposed article is Arabic, the front used has to be “Simplified Arabic”, size: 14. In the footnotes, the author has to use the same front but the size has to be 10. Similarly, when the language of the research is either French or English, the front is “Times New Roman”, size: 12 and in the footnotes size is 10.

10- *El-Hakika* accepts articles using only footnotes (no endnotes)

11- The page set-up is the following: spacing between lines is 1cm, on the right 2.5cm, and 1.5 cm on all other sides. (the reverse is true for contributions written in either English or French)

12- Each proposed article has to be written according to the acknowledged methodological regulations, as these contain:

- a- The introduction has to state clearly the problematic of the research and the major elements of its development
- b- The division of the parts of the development has to be carried out methodologically.
- c- A conclusion that underlies the major findings of the research, not a summary.
- d- A bibliography ordered according to a largely circulated bibliographical system.

El-Hakika Review
An Academic Journal Issued Regularly from the African University of Adrar
Issue Number: 20, Mars 2012/ 1433

Administrative Board:

President: Prof. Abbassi Ammar (The Dean of the University)
Vice President: Dr. Boukemiche Laala (The vice dean of the university charged with scientific research)
Editor: Dr. Boumediene Mohamed

Editorial Board:

1- Dr. Boukemiche Laala
2- Dr. Boumediene Mohamed
3- Dr. Mami Fouad
4- Dr. Khalladi Mohmmed El Amine
5- Dr. Kaloune Djillali
6- Mazar Yamina

The Scientific Committee of the Review:

First: **from the African University of Adrar:**

01- Pr. Draa Tahar (History).
02- Pr. Boussefsaf Abdelkrim (History)
03- Dr. Chatra Khiereddine (History).
04- Pr. Chouchane Mohammed Tahar (Psychology of Education).
05- Pr. Stambouli Mohamed (Islamic Sciences).
06- Pr. El-Masri Mabrouk (Islamic Jurisprudence) .
07- Pr. Debagh Mohammed (Islamic Jurisprudence).
08- Dr. Belatrous Mohammed (Shari'a & Law).
09- Dr. Benzita Hamida (Islamic Sciences).
10- Dr. Gsassi Abdelkader (Arabic Literature).
11- Dr. Machri Tahar (Arabic Literature).
12- Dr. Djaafri Ahmed (Arabic Linguistics).
13- Prof. Boursali Fewzi (British Civilization).
14- Dr. Bouhania Bachir (Linguistics).
15- Dr. Ouinas Yahia(Law).
16- Dr. Hamlil Salah (Law).
17- Dr. Benabdel Fattah Dahmane (School of Commerce).
18- Dr. Yousfat Ali (School of Commerce).
19- Dr .Akacem Omar (School of Commerce).

Second: **from universities across Algeria:**

01- Pr. Aoufi Mostapha (Sociology, Batna University).
02- Prof. Kaddi Abdelmajid ((School of Commerce, Algiers University).
03- Pr. Dabla Abdelali (Sociology, Basekra University).
04- Pr. Belaid Salah (Arabic Literature, Tizi Ouazou University).
05- Dr. Ben Hamou Mohamed (Arabic Literature, Bachar University).
06- Dr. Ziari Belkassem (School of Commerce, Oran University).
07- Dr. Rachid Bousaada (Sociology, Bouzareah University).
08- Dr. Draouch Rabbah (Sociology, Blida University).
09- Dr. Rabah Abdelaalh S'rir (School of Administration, Algiers University).

10- Dr. Admane Merizzeg (School of Finance, Algiers University).
11- Dr. Bousaada Omar (School of Communication, Algiers University).
12- Dr. Khaouadja Abdelazziz (Sociology, Ghardaia University).
13- Dr. Bouhania Kaoui (Political Sciences, Ouargla University).
14- Dr. Dabla Fateh (School of Commerce, Baskra University).
15- Djbaili Nourdinne (Psychology, Batna University).

Third : **from Universities outside Algeria:**

01- Dr. Khaloug Agaa (Islamic Jurisprudence, Islamic International University of Jordan).
02- Dr.Walid Al Oumari (Political Sciences, Houcien Iben Talal University, Jordan).
03- Dr. Fouad Krichan (School of Commerce and Administration, Houcien Iben Talal University , Jordan).
04- Prof. Abdel-Aziz Abou Nabaa (School Administration, Jordan).
05- Dr. Mohamed Falih Lahniti (School of Administration, Jordan).
06- Dr. Hecien Al Aiid(International Relations, Houcien Iben Talal University, Jordan).
07- Dr. Said Ouekil (Management, King Fahd University, Saudia Arabia).
08- Dr. Houcien Alaoui Al Taii (Islamic University, Bagdad)
09- Dr. Saif Al Dine Hamdatou, (Law, North Soudan)
10- Dr. Aoued Ibrahim (Communication, the International African University, North Soudan).
11- Dr. Khaled Ahmed Ismail (West Kordofane University, North University).
12- Prof. Abdlel Hakim Nasir Alashawi (Geography, Taaz University, Yemen).
13- Prof. Daoud Alhadibbi (Finance & Administration, Yemen)
14- Djamel Halawa (Business Administration, Al Qouds University, Palestine).
15- Dr. Mohamed Tawfik Ramadane (Islamic Banking, Syria)
16- Prof. Souleimane Abd Rabah Mohamed (Leadership Studies, Bahrain).
17- Dr. Zaradani Hassan (Law, Moroco).
18- Dr. Ben Belkassem Lahbib (Media and Communication, Tunisia).

Index :

01	**Ali Latreche**	**Les mécanismes de croissance l'économie souterraine et leur impact sur l'économie globale en Algérie**	**01-22**
02	**Tahar Abbou**	**The Nineteenth Century Colonial Governments in the Gold Coast**	**23-34**
03	**Dr. Bouhania Bachir**	**Les dialectes arabes du Touat approche sociolinguistique**	**35-49**
04	**Yahiaoui Abderrahmane**	**Enseignement apprentissage du vocabulaire dans une perspective socioconstructiviste**	**50-70**
05	**Mazar Yamina**	**La langue française ; outil dans l'enseignement/ apprentissage en 1ère et 3ème années architecture (cas de l'université de Béchar).**	**71-84**

REVUE EL-HAKIKA

UNIVERSITE D'ADRAR

Revue Académique Editée par l'Université d'ADRAR

Numéro : 20

Mars 2012

Dépôt légal: 363 / 2003

ISSN 1112 - 4210